
كلنا فدائيون
شعب الجبارين
القائد الرمز
تيس العنز
نحن الطوفان ونحن ما بعده
فليسقط وعد بلفور
كسّ اخت الصين
لا صلح لا مفاوضات لا استسلام
الدولة المخصيّة
الفلسطينيون بين سطوة الشعار وفعل الإختيار
ثورة حتى النصر
من النهر إلى البحر
التنسيق الأمني مقدس
أطفال الحجارة
يا قُدس إنا قادمون
الأرض للسواعد التي تحرثها
المؤلف
غسان أبو العلا

الدولة المخصيّة

الفلسطينيّون بين سطوة الشعار وفعل الاختيار

غسان أبو العلا

لندن أيلول 2026

إلى أمّي

التي كانت لي وطناً في غربة البطش والاضطهاد في سوريا

وملاذاً في صحراء تجّار الدماء الفلسطينيين

والنظام اللبناني العنصري في مخيم عين الحلوة

وداعاً يَمّا

مقدمة

هناك لحظة يصبح فيها استمرار الحلم نوعًا من الهروب من الواقع.

ليست المشكلة في أن يحلم شعب بدولة، ولا في أن يتمسك الإنسان بأرض فقدها أو وطن حُرم منه. المشكلة تبدأ عندما يتحول الحلم من غاية قابلة للفحص إلى حقيقة لا يجوز فحصها، وعندما يصبح السؤال عن إمكان تحقيقه خيانة له، ثم تمضي العقود بينما يطلب من الإنسان أن ينتظر أكثر لأن الاعتراف بالفشل يبدو أشد إيلامًا من استمرار الفشل نفسه.

منذ أن بدأت أفهم معنى كلمة فلسطين وأنا أسمع عن الدولة القادمة. تغيرت حدودها المقترحة، وتغيرت الطرق المؤدية إليها، وتغير الذين وعدوا بها. مرة ستأتي بالتحرير، ومرة بالكفاح المسلح، ومرة بالانتفاضة، ومرة بالمفاوضات، ومرة بالاعتراف الدولي، ومرة ببناء المؤسسات، ومرة بالصمود حتى يتغير ميزان القوى. اختلفت الوسائل والقيادات والشعارات، لكن الدولة بقيت دائمًا في المستقبل.

وفي أثناء ذلك عاش الفلسطيني حياته في الحاضر.

ولد ومات تحت الاحتلال، أو في مخيم، أو تحت سلطة فلسطينية، أو تحت حكم حماس، أو مواطنًا في إسرائيل، أو مواطنًا في الأردن، أو لاجئًا في لبنان وسورية، أو مهاجرًا في أوروبا والأميركيتين. لم تنتظر حياته انتهاء القضية لكي تبدأ. تزوج وأنجب وتعلم وعمل ومرض وهاجر ونجح وفشل داخل أنظمة سياسية مختلفة، وكانت الدولة التي عاش تحتها، أو غياب الدولة التي تحميه، تؤثر في حياته كل يوم أكثر مما تفعل الخريطة التي يحتفظ بها في ذاكرته.

من هنا بدأ هذا الكتاب.

لم أبدأه بحثًا عن رواية فلسطينية جديدة أضعها مكان الرواية القديمة، ولا رغبة في إثبات أن الفلسطيني كان على خطأ وأن خصمه كان على صواب. ولم أبدأه لكي أبرئ إسرائيل من الاحتلال أو الاستيطان أو التهجير أو الحروب، أو لكي أحمل الفلسطيني مسؤولية قوة لم يكن يملكها. بدأت من سؤال أبسط: ماذا حدث فعلًا للإنسان الفلسطيني بعد أكثر من قرن من السياسة التي قالت إنها تعمل من أجله؟

كان لا بد، لكي أجيب، من نزع الحصانة عن كلمات تعودنا أن نستقبلها باحترام قبل أن نعرف ما فعلته. التحرير ليس ناجحًا لأنه يسمى تحريرًا. المقاومة ليست ناجحة لأنها مقاومة. المفاوضات ليست ناجحة لأنها سلمية. المنظمة ليست ممثلة للناس إلى الأبد لأنها مثلتهم في لحظة تاريخية. السلطة ليست دولة لأنها تحمل علمًا ووزارات. والاعتراف الدولي لا يستطيع وحده أن يحول مؤسسة إلى سيادة.

حتى الدولة نفسها لا تستحق الحصانة.

هذه النقطة هي الأصعب، لأن الدولة الفلسطينية لم تكن مجرد مشروع سياسي. أصبحت تعويضًا نفسيًا وتاريخيًا عن خسارة فلسطين، وصورة للمستقبل الذي سيعيد للفلسطيني ما فقده. ولذلك كان التشكيك في إمكان قيامها يبدو أحيانًا كأنه تشكيك في حق الفلسطيني نفسه. لكن الحق في الدولة ووجود شروط قيام الدولة شيئان مختلفان. يمكن أن يكون

للإنسان حق لم يستطع التاريخ أن يوفر له شروط ممارسته، ويمكن أن يصبح الإصرار على الشكل الذي تخيلناه للحق عائقًا أمام الحصول على حقوق أخرى كانت ممكنة.

أطروحة هذا الكتاب واضحة، ولذلك لا أريد إخفاءها خلف ادعاء الحياد: لم تنجح الحركة الوطنية الفلسطينية في بناء الشروط اللازمة لدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، كما لم تنتج العقود التي أعقبت أوسلو مسارًا يجعل قيامها أكثر واقعية مع مرور الزمن. وفي جوانب أساسية حدث العكس. ازداد التشابك الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي والأمني بين إسرائيل والأرض التي كان يفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية، بينما تحولت المؤسسة الانتقالية الفلسطينية إلى سلطة تستطيع إدارة أجزاء من المجتمع ولا تستطيع امتلاك السيادة عليه.

هذه هي «الدولة المخصيّة».

لا أستخدم التعبير لوصف الفلسطيني، ولا للاستهزاء بعجزه، ولا للإيحاء بأن شعبًا يفتقر إلى القدرة على إقامة دولة. المقصود كيان أُعطي عددًا من أعضاء الدولة وحُرم القدرة التي تجعلها تعمل كجسد سيادي كامل. لديه رئيس وحكومة ووزارات وأجهزة أمن وسفارات وعلم ونشيد وجواز سفر وموازنة وموظفون، لكنه لا يملك الحدود ولا المجال الجوي ولا السيطرة الكاملة على الأرض ولا احتكار القوة ولا حرية الحركة التي ترتبط عادة بالسيادة. يستطيع أن يدير المواطن في مسائل كثيرة، لكنه لا يستطيع أن يضمن للمواطن أن الدولة نفسها تملك القرار النهائي في المكان الذي يعيش فيه.

وهذا الوضع لم يكن مجرد مرحلة ناقصة في الطريق إلى الدولة. مع مرور الزمن أصبح نظامًا قائمًا بذاته، له مؤسساته وموظفوه وموازناته ومصالحه وعلاقاته الخارجية وأجهزة أمنه وطبقته السياسية. والمؤقت، عندما يعيش ثلاثين عامًا، لا يعود مؤقتًا في حياة الإنسان الذي وُلد ومات داخله.

لكن تحميل السلطة الفلسطينية وحدها مسؤولية هذه النتيجة سيكون تبسيطًا لا يقل سوءًا عن تبرئتها. الفلسطيني لم يعمل في فراغ. إسرائيل كانت الطرف الأقوى، وكانت تملك الأرض والقوة العسكرية والقدرة الأكبر على تحديد ما يحدث عليها. الاستيطان والحواجز والسيطرة على الموارد والحركة والحدود والاجتياحات والحروب ليست أعذارًا اخترعها الفلسطينيون لإخفاء أخطائهم، بل وقائع صنعت حدود ما كان ممكنًا لهم.

غير أن وجود القوة الخارجية لا يلغي المسؤولية الداخلية. فبين ما فرضته إسرائيل وما فعله الفلسطيني بنفسه مساحة سياسية وأخلاقية واسعة. الاحتلال لا يفرض على مسؤول أن يسرق، ولا يجبر حركة على توريث النفوذ، ولا يمنع قاضيًا من أن يكون مستقلًا حيث تسمح له صلاحياته، ولا يفرض على جهاز أمني أن يعذب معارضًا، ولا يفرض على تنظيم أن يحتكر المؤسسة العامة، ولا يمنع قيادة من إجراء الانتخابات التي تستطيع إجراءها. مثلما أن فساد السلطة لا يجعل الحاجز الإسرائيلي من صنعها، وفشل حماس لا يجعل القنبلة الإسرائيلية مسؤوليتها. لا يحتاج نقد أحد الطرفين إلى تبرئة الآخر.

وسنحتاج إلى هذا الفصل طوال الكتاب: بين السبب والذريعة، وبين القدرة والمسؤولية، وبين ما يستطيع الفاعل تغييره وما لا يستطيع.

وسنحتاج كذلك إلى التمييز بين النية والنتيجة. قد يضحي الإنسان من أجل قضية ويخسرها. وقد يكون القائد مخلصًا ويفشل. وقد تكون المقاومة شجاعة وتكون استراتيجيتها كارثية. وقد يوقع المفاوض اتفاقًا لأنه لا يملك بديلًا أفضل، ثم يتبين أن الاتفاق لم ينتج ما وعد به. التاريخ لا يمنح النتائج وفق نقاء النوايا.

لهذا لن يكون معيار الكتاب عدد الشهداء، ولا طول مدّة السجن، ولا جمال الخطاب، ولا الاعترافات الدولية، ولا عدد الدول التي رفعت العلم الفلسطيني فوق سفاراتها. سيكون المعيار أقرب إلى حياة الإنسان: هل أصبح أكثر أمنًا، وأكثر حرية في الحركة، وأكثر قدرة على العمل والتعلم والملكية، وأكثر قدرة على انتخاب من يحكمه وعزله، وأكثر حماية أمام القانون، وأقل عرضة لأن يتحول جسده إلى مادة في مشروع سياسي لا يستطيع محاسبته؟

وهذا المعيار يفرض علينا مشكلة أخرى. فلا يمكن فهم ما حدث للفلسطيني إذا بدأنا سنة 1948 وكأن شعبين مكتملين ظهرا فجأة أمام بعضهما. الروايات القومية تحب البدايات النظيفة، لكن التاريخ لا يقدمها بسهولة. الأرض التي أصبحت فلسطين وإسرائيل مر فوقها سكان وديانات ولغات وإمبراطوريات وهجرات وتحولات لا تسمح باختزالها في حكاية شعب أصلي ثابت وشعب غريب ظهر من العدم. ولهذا كان علينا أن نعود أبعد مما تفعله السياسة المعاصرة، لا لكي نستخرج من الآثار سند ملكية، بل لكي نفصل التاريخ عما صنعته منه الأسطورة القومية.

الرواية الدينية لها مكانها في فهم المجتمعات التي آمنت بها، لكنها ليست بديلًا عن التاريخ والآثار. والرواية القومية الفلسطينية، مثل الرواية القومية اليهودية، تحتاج إلى الفحص نفسه. لن أفترض أن قصة تصبح حقيقة لأنها تخدم القضية التي أتعاطف معها، ولن أرفض حقيقة لأنها تزعجها. فالكتاب الذي يريد تحرير الإنسان من سلطة الشعار لا يستطيع أن يبدأ بشعاره الخاص.

ولهذا لن يكون اليهودي في هذه الصفحات شخصية واحدة، ولن يكون الفلسطيني كذلك. اليهودي العراقي ليس اليهودي البولندي في كل شيء، والفلسطيني في الناصرة ليس الفلسطيني في مخيم لبناني، وابن غزة ليس ابن رام الله، واللاجئ الذي أصبح مواطنًا أوروبيًا ليس اللاجئ الذي مُنع من العمل أو التملك في دولة عربية. الهوية تجمعهم، لكن المؤسسة التي يعيش الإنسان داخلها تستطيع أن تصنع من الهوية الواحدة حيوات شديدة الاختلاف.

وهذه الاختلافات ليست هامشًا في القصة الفلسطينية؛ ربما تكون من أهم أدلتها.

إذا ولد طفل فلسطيني في الناصرة وآخر في نابلس وثالث في غزة في السنة نفسها، فلا تكفي كلمة «فلسطيني» لتفسير ما سيحدث لهم بعد عشرين عامًا. سيعيش كل واحد منهم تحت قانون مختلف، ونظام صحي مختلف، وسوق عمل مختلف، وحقوق حركة مختلفة، وفرص سياسية مختلفة. وحين نقارن النتائج لا نكون قد قللنا من قيمة الهوية، بل نكون قد وضعناها أمام قوة أخرى كثيرًا ما أهملها الخطاب الوطني: الدولة والمؤسسة والقانون.

وينطبق الأمر نفسه على اللاجئ. فقد أصبح المخيم في الذاكرة الفلسطينية رمزًا للظلم والصمود، لكنه كان أيضًا نظامًا قانونيًا واجتماعيًا مختلفًا من دولة إلى أخرى. الفلسطيني الذي حصل على الجنسية في الأردن لم يفقد بالضرورة ذاكرته، والفلسطيني الذي حُرم من الجنسية في لبنان لم تصبح ذاكرته أكثر أصالة بسبب الحرمان. الإنسان يستطيع أن يحتفظ بمفتاح بيت جده وأن يحمل في الوقت نفسه مفتاح بيته هو.

هذه الفكرة البسيطة ستصطدم مرارًا بثقافة سياسية بنت قيمة الفلسطيني على ما لم يحصل عليه. اللاجئ الذي بقي لاجئًا بدا أحيانًا أكثر وفاءً من الذي تجنس، والمقاتل أكثر التزامًا من الموظف، والشهيد أكثر حضورًا من الإنسان الذي عاش، والصمود أكثر نبلاً من الهجرة، والعودة أكثر وطنية من الاندماج. وبذلك استطاعت القضية التي وجدت أصلًا لحماية الإنسان أن تطلب منه أحيانًا أن يحميها هي.

لن أتعامل مع ذلك بوصفه مؤامرة. التنظيمات الفلسطينية لم تخترع المأساة التي بنت شرعيتها فوقها، وكثير من مؤسساتها أعطى الفلسطيني في مراحل تاريخية صوتًا وخدمات وحماية وهوية سياسية بعدما فقد الدولة والمكان. لكن المؤسسة تستطيع أن تبدأ ممثلة للإنسان ثم تصبح مع الزمن صاحبة مصلحة في الشكل الذي تمثله به. والحركة التي تحتاج إلى اللاجئ لكي تبرر وجودها قد تجد صعوبة في تخيل مستقبل لا يعود فيه لاجئًا. والتنظيم الذي ولد للمقاومة قد يجد صعوبة في تخيل اليوم الذي يصبح فيه حزبًا عاديًا يمكن أن يخسر الانتخابات ويعود إلى بيته.

وهنا تقع فتح وحماس داخل الاختبار نفسه، رغم اختلاف المشروعين. واحدة راهنت في النهاية على التسوية وبناء السلطة للوصول إلى الدولة، والأخرى راهنت على المقاومة المسلحة للوصول إلى التحرير. لا يكفي أن نسأل أيهما كان أكثر شرفًا أو أكثر شجاعة أو أكثر اعتدالًا. بعد عقود يمكن سؤال أكثر قسوة وفائدة: ماذا حقق كل مشروع مقارنة بما وعد به؟

هذا الكتاب لا يبحث عن منتصر في هذه المقارنة. فالنتيجة الفلسطينية نفسها تجعل الاحتفال صعبًا.

ولا يعني ذلك أن التاريخ كان يستطيع ببساطة أن يسير في طريق آخر لو اتخذ قائد قرارًا مختلفًا في اجتماع ما. سيكون من السهل، وغير النزيه، كتابة الماضي بمعرفة ما حدث بعده ثم الادعاء أن البديل كان واضحًا للجميع. الخيارات كانت محدودة، وموازين القوة غير متساوية، والفاعلون اتخذوا قراراتهم داخل ظروف لم يختاروها كاملة. سأحاول لذلك التمييز بين القول إن قرارًا فشل وبين الادعاء أن صاحبه كان يجب أن يعرف حتمًا أنه سيفشل.

فالكتاب ليس محكمة للموتى.

إنه محاولة لفهم لماذا وصل الأحياء إلى هنا.

ولهذا أيضًا لا أقدم في بدايته حلًا جاهزًا. سيكون مناقضًا لمنهجه أن أبدأ بإيمان جديد ثم أستخدم التاريخ كله لإثباته. إذا كانت الدولة الفلسطينية المستقلة لا تزال قادرة على توفير السيادة والحقوق والأمن، ينبغي أن تستطيع الدفاع عن نفسها بهذه المعايير. وإذا كان حل الدولة الواحدة أو الكونفدرالية أو الفيدرالية أو أي ترتيب آخر أفضل، فعليه أن يخضع للاختبار نفسه. لا يوجد شكل سياسي مقدس.

حتى الحدود ليست مقدسة إذا تحولت إلى سجن للإنسان، ولا الوحدة مقدسة إذا تحولت إلى وسيلة لسيطرة جماعة على أخرى.

ما يهمني في النهاية ليس أن يحصل الفلسطيني على دولة تطابق الخريطة التي حلم بها، ولا أن تحتفظ إسرائيل بالشكل الذي صنعته لنفسها، بل أن نعرف ما هو النظام السياسي الذي يستطيع، في الواقع لا في القصيدة، أن يمنح الإنسان الذي يعيش بين النهر والبحر حقوقًا كاملة وقابلة للحماية.

وقد يقودنا هذا البحث إلى نتيجة لا يحبها أحد.

هذا ليس سببًا كافيًا لرفضها.

فالقضية الفلسطينية عاشت طويلًا في منطقة يستطيع فيها الجميع تقريبًا الحفاظ على روايتهم بينما يخسر الفلسطيني جزءًا آخر من حياته. إسرائيل تستطيع إدارة الصراع، والعالم يستطيع تمويله، والدول العربية تستطيع إصدار بيانات عنه، والتنظيم يستطيع أن يعيش منه، والقيادة تستطيع أن تمثله، واللاجئ يستطيع أن يرثه، ثم ينتقل الملف كله إلى الجيل التالي كما لو أن استمرار القضية دليل على حيويتها لا دليل على عجز السياسة عن إنهائها.

بعد أكثر من سبعين عامًا على النكبة، وأكثر من نصف قرن على الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وأكثر من ثلاثة عقود على أوسلو، لم يعد الزمن تفصيلًا في الحكم على التجربة. المشروع السياسي الذي يحتاج دائمًا إلى جيل آخر لكي تثبت صحته يستحق أن يُسأل عما فعله بالأجيال التي استهلكها.

هذا هو السؤال الذي سيقود الصفحات التالية.

ليس من يملك فلسطين في الأسطورة، ولا من أحبها أكثر، ولا من مات من أجلها أكثر.

بل ماذا فعلنا بالإنسان الذي قلنا طوال هذا الوقت إن فلسطين له؟

الفصل الأول
صراع الآلهة

امتدت جذور الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي عميقًا في تاريخ منسي غالبًا، ومكتوب أحيانًا، ومؤسطر في أحيان أخرى، حتى غدا من العسير فصل الإنسان الذي عاش على هذه الأرض عن الصورة التي صنعتها له الأديان والقوميات اللاحقة. ولم يبق التاريخ القديم لفلسطين حبيس الجامعات والمتاحف، بل أصبح جزءًا من الصراع السياسي عليها؛ استُدعيت الممالك القديمة والهجرات والحروب والنصوص الدينية والآثار وأسماء الأماكن، بل وحتى الدراسات الجينية، لإثبات حقوق سياسية معاصرة أو نفي حقوق الطرف الآخر. وربطت سرديات قومية إسرائيلية بين إسرائيل القديمة والدولة الإسرائيلية الحديثة بخط تاريخي أكثر اتصالًا مما تسمح به التحولات التي مرت بها البلاد خلال آلاف السنين، بينما سعت سرديات فلسطينية وعربية، في الاتجاه المقابل، إلى إقامة استمرارية مماثلة بين الكنعانيين والفلسطينيين المعاصرين، أو إلى التقليل من عمق الوجود الإسرائيلي واليهودي القديم خشية أن يتحول الاعتراف به إلى حجة سياسية معاصرة.

غير أن التخلص من سردية قومية لا يتحقق باستبدالها بسردية قومية مضادة. فالكنعاني لم يكن فلسطينيًا بالمعنى القومي الحديث، مثلما لم يكن الإسرائيلي في العصر الحديدي إسرائيليًا بالمعنى السياسي المعاصر، ولم يكن الفلستي القديم فلسطينيًا حديثًا لمجرد التشابه بين الاسمين. كانت هذه جماعات عاشت في أزمنة مختلفة وفهمت نفسها ضمن مفاهيم عصرها، قبل ظهور الدولة القومية والمواطنة والسيادة بمعانيها الحديثة. ولذلك لا ينطلق هذا البحث من محاولة إثبات أن الأرض «كانت دائمًا» لهذا الشعب أو ذاك؛ فالأسبقية التاريخية لا تنتج بذاتها حقًا سياسيًا معاصرًا، كما أن الاستمرارية السكانية، حين يمكن إثباتها، لا تمنح حقًا حصريًا في إلغاء حقوق الآخرين. وظيفة التاريخ هنا أن يصف التحولات ويفسرها، لا أن يصدر سندات ملكية بأثر رجعي.

ولهذا لن نتعامل مع النصوص الدينية بوصفها سجلات تاريخية معصومة، ولا بوصفها روايات ينبغي إسقاطها مسبقًا، بل باعتبارها مصادر تاريخية من نوع خاص تحمل ذاكرة الجماعات التي أنتجتها وتصوراتها عن نفسها وعن خصومها، وقد تحتفظ بمعلومات يمكن مقارنتها بالآثار والنقوش والمصادر الخارجية، لكنها تحمل كذلك أغراضًا لاهوتية وأدبية وسياسية تفرض إخضاعها للنقد التاريخي. وينطبق المبدأ نفسه على المصادر الإمبراطورية؛ فالملك الآشوري الذي يسجل انتصاره، والمؤرخ الروماني الذي يصف ثورة ضد الإمبراطورية، والمؤرخ الكنسي الذي يكتب عن انتصار المسيحية، كتب كل منهم من داخل عالمه ومصالح عصره. ولا ينبغي، في المقابل، تحويل علم الآثار إلى حكم محايد بصورة آلية؛ فاللقى لا تنطق وحدها، بل يصنفها الباحث ويؤرخها ويربط بينها ويبني منها تفسيرًا. وجود طبقة دمار حقيقة أثرية، أما تحديد من أحدثها وسبب الدمار فيحتاج إلى أدلة أخرى، كما أن تغير الفخار أو العمارة أو الغذاء أو الطقوس الجنائزية لا يعني بالضرورة وصول شعب جديد. وينطبق الحذر نفسه على علم الوراثة؛ فالحمض النووي يستطيع الكشف عن علاقات سكانية واستمرارية واختلاط وهجرات، لكنه لا يستطيع استخراج «قومية» من عظمة قديمة، لأن الهوية ظاهرة ثقافية وسياسية واجتماعية لا تختزل في النسب البيولوجي.

ومن هنا يقوم البحث على مبدأ بسيط في صياغته وصعب في تطبيقه: لن نطلب من الأدلة أن تختار طرفًا في صراع معاصر. فإذا دل الدليل على دمار واسع سُجل الدمار، وإذا دل على استمرار السكان سُجل استمرارهم، وإذا أثبت هجرة

لم تُسمَّ استمرارية، وإذا أثبت تحولًا دينيًا أو لغويًا داخل السكان لم يُسمَّ إحلالًا سكانيًا. وعندما تتعارض المصادر يُعرض التعارض، وإذا عجزت الأدلة عن الحسم أصبح عدم الحسم نفسه جزءًا من النتيجة.

قدمت الحكاية الشائعة الكنعاني والعبراني كما لو أنهما ظهرا شعبين مكتملين متمايزين عرقيًا يقف أحدهما قبالة الآخر منذ البداية. غير أن جانبًا مهمًا من البحث الأثري والتاريخي الحديث رسم صورة أكثر تعقيدًا؛ فالجماعات التي ظهرت لاحقًا باسم «إسرائيل» القديمة لم تكن بالضرورة شعبًا غريبًا حل في مجتمع كنعاني مكتمل التكوين، بل رجحت دراسات أثرية وتاريخية أن قسمًا كبيرًا منها نشأ من البيئة السكانية والثقافية الكنعانية نفسها، ثم اكتسبت هويته تدريجيًا سمات دينية واجتماعية وسياسية أكثر تمايزًا.[1] ولم يكن المجتمع الكنعاني نفسه كتلة بشرية متجانسة، بل فضاءً واسعًا ضم مدنًا وجماعات وقبائل وعشائر اختلفت مصالحها وولاءاتها ومعبوداتها، فتحالفت وتنافست وتبادلت التجارة والمصاهرة والتأثير الثقافي، كما تقاتلت على السلطة والأرض.

وحملت المصادر أسماء جماعات ومجالات بشرية متعددة داخل هذا العالم وحوله، من بينها العموريون واليبوسيون والفينيقيون، من دون أن تعني هذه الأسماء دائمًا أعراقًا منفصلة ذات حدود ثابتة. فالعموريون اسم واسع ارتبط بجماعات سامية غربية ظهرت في بلاد الشام وبلاد الرافدين، بينما ارتبط اليبوسيون في المصادر، وخصوصًا التوراتية، بالقدس قبل السيطرة الإسرائيلية عليها، من دون أن تسمح الأدلة بتحديد علاقتهم السكانية بالكنعانيين على نحو قاطع. أما الفينيقيون فمثلوا امتدادًا ساحليًا بارزًا للمجال الكنعاني، ولا سيما في مدن الساحل إلى الشمال، واستمرت لغتهم نفسها ضمن المجموعة اللغوية الكنعانية.[2] ولذلك كان وصف العلاقة بين هذه الجماعات بـ«التفاعل» أدق من اختزالها في «الصراع»، إذ لم يكن الصراع سوى أحد أشكال العلاقة بين جماعات متقاربة.

ومن هنا لم يكن وجود مواجهات بين جماعات كنعانية وتلك التي تبلورت لاحقًا في صورة إسرائيل القديمة كافيًا، في ذاته، لإثبات وجود شعبين متمايزين عرقيًا منذ البداية. فقد جرت مواجهات كثيرة داخل المجال السكاني والثقافي نفسه، بين جماعات متقاربة تشكلت هوياتها وتغيرت حدودها بتغير الدين والسلطة والمصلحة والتحالف. ويفرض ذلك التمييز بين ما قالته الجماعات القديمة عن أصولها وما يستطيع البحث التاريخي والأثري استخلاصه من الشواهد المتاحة.

وقدمت الرواية التوراتية صورة أكثر تحديدًا ودرامية لهذا الماضي. فبحسب أسفارها عاش بنو إسرائيل في مصر قبل أن يقعوا تحت استعباد الفراعنة، ثم خرجوا بقيادة موسى وتاهوا أربعين عامًا في البرية قبل أن يتجهوا نحو أرض كنعان. وبلغت الرواية ذروتها في سفر يشوع، حيث ظهر دخول الأرض في صورة فتح قامت به جماعة وافدة في مواجهة مدن وجماعات كنعانية مستقرة، وهي الصورة التي أصبحت جزءًا أساسيًا من الذاكرة الدينية المرتبطة بالخروج والوعد وامتلاك الأرض.[3]

غير أن البحث التاريخي والأثري لم يتعامل مع قصة الخروج بوصفها وصفًا حرفيًا للأحداث، واتجه جانب من الدراسات إلى البحث في مراحل تشكل الرواية وتدوينها، وفي أثر ظروف تاريخية لاحقة، ولا سيما السبي البابلي وما أعقبه، في صياغة الذاكرة الدينية لبني إسرائيل وإعادة قراءة ماضيهم.[4] وعززت المقارنة مع تراث الشرق الأدنى القديم ضرورة هذا الحذر؛ فقصة الطفل موسى الذي وُضع في وعاء وأُلقي في الماء قبل إنقاذه تشابهت في بنيتها الأدبية مع أسطورة أقدم عن مولد سرجون الأكدي، الذي روت الأسطورة أن أمه وضعته في سلة مطلية بالقار وألقته في النهر قبل أن يُنتشل. ولم يثبت هذا التشابه اقتباسًا مباشرًا، لكنه وضع الروايتين داخل فضاء ثقافي أوسع تداول أنماطًا سردية متشابهة وأعاد تشكيلها داخل تقاليد مختلفة.[5] وظهرت صلات مشابهة في قصة الطوفان، التي عرفت نظائر أقدم في تراث بلاد الرافدين، بما يؤكد أن جماعات المنطقة لم تعش في جزر ثقافية مغلقة.[6]

ومع ذلك، لم يؤد التشكيك في تاريخية تفاصيل الرواية التوراتية إلى إثبات أن موسى كان شخصية متخيلة؛ فغياب الدليل الأثري المباشر لا يكفي، في ذاته، لإثبات عدم وجود شخص. وبقيت تاريخية موسى والخروج موضع نقاش، من دون أن تُعامل الرواية التوراتية بحرفيتها سجلًا تاريخيًا مستقلًا عن النقد. ودخل سيغموند فرويد هذا الجدل من زاوية مختلفة في «موسى والتوحيد»، حين أعاد النظر في أصل موسى وعلاقته بنشأة التوحيد اليهودي.[7]

ولم تعد أهمية الرواية التوراتية متوقفة على مقدار ما أمكن إثباته تاريخيًا من تفاصيلها. فقد أصبحت من أهم الأساطير التأسيسية التي شكلت الوعي الإسرائيلي القديم واليهودي اللاحق، ومنحت الجماعة تصورًا عن أصل مشترك وتجربة نجاة من الاستعباد، وربطت الوصول إلى كنعان بمفهوم «الأرض الموعودة». وبذلك لم تعد الأرض مجرد مكان استقرت فيه جماعة، بل أصبحت جزءًا من تعريفها الديني لذاتها، التقت فيه الذاكرة بالعقيدة واكتسبت العلاقة بالأرض قداسة تجاوزت حدود الحدث التاريخي. ومن هنا ظهرت إحدى أكثر خصائص الرواية الدينية أثرًا في تاريخ هذه الأرض: قدرتها على البقاء بعد زوال الظروف التي أنشأتها. فقد زالت مدن وممالك، وتشتت جماعات، وتغيرت اللغات والحدود والإمبراطوريات، بينما بقي النص حاملًا أسماء الأرض وصورتها ووعدها.

لكن الدين نفسه لم يكن ثابتًا منذ البداية. فمثلما يتعذر رسم خط عرقي حاد يفصل الكنعاني عن الإسرائيلي في المراحل الأولى، يتعذر رسم حد ديني مماثل انتهت عنده ديانة كنعانية وظهرت مكانها ديانة إسرائيلية منفصلة. فقد نشأت الديانة الإسرائيلية المبكرة داخل البيئة الدينية الكنعانية، ثم تمايزت عنها تدريجيًا، محتفظة ببعض عناصرها ورافضة أو معيدة صياغة عناصر أخرى داخل تصور متغير للإله والجماعة والعالم.[8]

وكشفت نصوص أوغاريت عالمًا دينيًا كنعانيًا متعدد الآلهة، قام على بنية من المراتب والقرابات والصراعات والوظائف. وتصدر «إيل» هذا العالم بوصفه كبير الآلهة وصاحب المكانة العليا في المجلس الإلهي، وظهرت إلى جانبه أشيرة، فيما احتل بعل مكانة بارزة بوصفه إلهًا للعاصفة والمطر. ولم تكن هذه المنظومة مجرد قائمة من المعبودات، بل تصورًا لعالم إلهي حمل بعض ملامح المجتمع البشري الذي أنتجه: أبًا أعلى، وأسرة، ومجلسًا، وذرية، وصراعات وتوزيعًا للسلطة والوظائف.[9] وحين بدأت إسرائيل القديمة بالظهور في السجل التاريخي، لم تكن قد خرجت من هذا العالم الديني خروجًا كاملًا؛ فقد ظهرت في تراثها أسماء وصفات وصور عرفتها البيئة الكنعانية، وتتبعت الدراسات مسارًا طويلًا استوعبت خلاله عبادة يهوه بعض عناصر ذلك الموروث ورفضت عناصر أخرى، قبل أن يتبلور التوحيد في مراحل لاحقة.[10]

وكانت العلاقة بين إيل ويهوه من أبرز مظاهر هذا التداخل. فإيل لم يكن مجرد لفظ عام بمعنى «إله»، بل كان أيضًا اسم الإله الأعلى في المجمع الإلهي الكنعاني، وانتقلت ألقاب وصفات ارتبطت به إلى يهوه. ورأى باحثون في ذلك أثرًا لعملية طويلة تداخلت خلالها شخصية يهوه مع إيل واستوعبت مكانته وخصائصه، حتى لم يعد التراث الإسرائيلي اللاحق يعاملهما بوصفهما إلهين منفصلين. ولم تكن «إلوهيم» اسمًا لإله جديد حل محل إيل، بل لفظًا من الحقل اللغوي السامي نفسه، بينما بقي يهوه الشخصية المركزية التي استوعبت صفات الإله الأعلى ومكانته.[11]

وامتد هذا الاستيعاب إلى صفات ارتبطت بآلهة منافسة. فقد صور التراث الكنعاني بعل إلهًا للعاصفة والمطر والسحاب، ثم ظهرت في وصف يهوه صور متصلة بالسحاب والرعد والعاصفة والسيطرة على المياه. ولذلك لم يكن الصراع بين يهوه وبعل دليلًا على وجود عالمين دينيين منفصلين؛ فقد رفضت عبادة يهوه بعل بوصفه إلهًا منافسًا، بينما استوعبت في الوقت نفسه بعض الصور والوظائف التي ارتبطت به في الموروث الكنعاني.[12] وتقدم أشيرة دليلًا آخر على أن الانتقال لم يكن فجائيًا؛ فقد كشفت النصوص والآثار استمرار حضورها في بعض الممارسات الدينية الإسرائيلية وارتباطها بيهوه في بعض البيئات، قبل أن تصبح عبادتها هدفًا للرفض والإزالة مع صعود التيارات التي حصرت العبادة بيهوه.[13]

وتجعل هذه الشواهد من الصعب اعتبار التوحيد نقطة البداية في الديانة الإسرائيلية. فقد احتفظت النصوص التوراتية بآثار عالم أقدم عرف تعدد القوى الإلهية والمجلس الإلهي و«بني الآلهة»، ولم يكن حصر عبادة إسرائيل بيهوه يعني في مراحله المبكرة إنكار وجود كل الآلهة الأخرى. وتدرج المسار من عالم ديني احتل يهوه مكانًا داخله، إلى حصر الولاء والعبادة به، ثم إلى خطاب توحيدي أكثر صراحة جعله الإله الوحيد ونزع عن الآلهة الأخرى ألوهيتها. ولم تكن هذه مراحل منفصلة بحدود زمنية حادة، بل تداخلت الاعتقادات والممارسات واختلفت بين النخب والمؤسسات وعامة السكان.[14]

واكتسب القرنان السابع والسادس قبل الميلاد أهمية خاصة في هذا التحول، مع الأزمات السياسية التي أصابت يهوذا وسقوط القدس والسبي البابلي. وفي هذا السياق ازداد وضوح الخطاب الذي أكد فرادة يهوه وسيادته؛ فلم يسقط الإله بسقوط المملكة، بل تجاوزت سلطته في الخطاب الديني حدود الجماعة والأرض، بينما فقدت الآلهة الأخرى منزلتها الإلهية.[15] وهكذا لم تكن الطريق من البيئة الدينية الكنعانية إلى التوحيد اليهوي انقلابًا وقع في لحظة واحدة، بل عملية

طويلة من الوراثة والانتقاء والصراع وإعادة التأويل. لم تمحُ إسرائيل القديمة العالم الكنعاني لتقيم مكانه عالمًا غريبًا عنه، بل حملت جانبًا منه معها وأعادت ترتيب عناصره؛ احتفظت بلغته وصوره وبعض مفاهيمه، واستوعب يهوه صفات ارتبطت بآلهة أقدم، ثم نُزعت عن منافسيه شرعيتهم تدريجيًا.

وفي الفترة نفسها تقريبًا التي تبلورت فيها جماعات إسرائيل القديمة، وصل إلى الساحل الجنوبي لكنعان عنصر بشري أمكن تتبع قدومه من الخارج بدرجة أوضح: الفلستيون. ارتبط ظهورهم بالاضطرابات التي ضربت شرق البحر المتوسط في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد، ووضعتهم المصادر المصرية ضمن الجماعات التي سماها الباحثون لاحقًا «شعوب البحر»، فيما أظهرت آثار ثقافتهم المبكرة صلات بالعالم الإيجي وقبرص وشرق المتوسط. ولم يكن ذلك بالضرورة انتقال شعب متجانس من وطن واحد في حملة واحدة، بل حركة سكانية أكثر تعقيدًا استقرت أجزاء منها في الساحل الجنوبي لكنعان خلال أوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد.[16]

وتركزت أهم مراكز الفلستيين في غزة وعسقلان وأشدود وعقرون وجت، في منطقة لم تكن خالية من السكان، بل كانت جزءًا من العالم الكنعاني. ولذلك لم يكن ظهور فلستيا محوًا للمجتمع السابق بقدر ما كان دخول جماعات جديدة في بيئة قائمة، أعقبته عملية من الاحتكاك والتنافس والتبادل والامتزاج. وأظهرت الحفريات في المواقع الفلستية المبكرة عناصر مادية ذات صلات واضحة بالعالم الإيجي وشرق المتوسط، ثم أصبحت بعض السمات المميزة أقل وضوحًا مع مرور الأجيال وتزايد التفاعل مع البيئة المحلية.[17]

وعززت دراسة للحمض النووي القديم من عسقلان هذا الاستنتاج من مصدر مستقل. فقد ظهر لدى أفراد من بدايات العصر الحديدي مكوّن وراثي إضافي ذو صلة بمجموعات أوروبية لم يظهر بالصورة نفسها لدى عينات أواخر العصر البرونزي، وتوافق ظهوره زمنيًا مع الفترة التي وضع فيها علم الآثار وصول الجماعات الفلستية. لكن هذا المكوّن تراجع سريعًا في العينات اللاحقة، بما دل على امتزاج الوافدين بالسكان المحليين خلال أجيال قليلة.[18] ولم تثبت الدراسة وجود «جين فلستي» يمكن تتبعه عبر العصور، بل أظهرت أن الإشارة الوراثية التي ميزت بعض الوافدين الأوائل خفتت سريعًا داخل مخزون سكاني محلي أوسع. وتتفق هذه النتيجة مع الثقافة المادية؛ فالهوية الفلستية التي كانت واضحة في بدايات العصر الحديدي لم تبق ثابتة كما جاءت من وراء البحر، بل تشابكت العادات الوافدة مع الممارسات الكنعانية وأصبحت الهوية الفلستية نفسها نتاجًا مختلطًا.[19]

وفي هذا السياق ينبغي قراءة الصراع الذي حفظته التوراة بين الفلستيين والإسرائيليين. ففي الذاكرة الكتابية يبدو الطرفان أحيانًا كما لو كانا جيشين قوميين يمثلان شعبين مكتملين يخوضان حربًا تاريخية متصلة، وتتحول المواجهة إلى قصص أبطال: شمشون والفلستيون، وشاول وحروبه، وداود وجليات. غير أن نقل صورة الدولة القومية الحديثة إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد يخلق تاريخًا أكثر انتظامًا مما كان عليه الواقع. فالجماعات الإسرائيلية في المرتفعات كانت نفسها تمر بمرحلة تشكل سياسي، من قرى وتجمعات وروابط قبلية إلى زعامات ثم إلى ملكية ناشئة، بينما كانت فلستيا تتكون من مراكز مدينية ذات مصالح وتحالفات وقوى محلية. ولذلك يمكن قراءة قدر معتبر من خلفية تلك الحكايات بوصفه انعكاسًا لصراعات حدودية ومناوشات ومنافسة على الأرض وطرق التجارة ومناطق الشفيلة، قبل أن تعيد الذاكرة الأدبية اللاحقة ترتيبها داخل سردية أوسع عن صراع «إسرائيل» و«الفلستيين».[20]

وهذا لا يجعل حروب الفلستيين والإسرائيليين خرافة؛ فالجغرافيا نفسها تجعل الاحتكاك بينهما متوقعًا، كما تسمح الأدلة التاريخية والأثرية بوجود تنافس عسكري وسياسي حقيقي. لكن المسافة كبيرة بين القول إن مواجهات وقعت بالفعل وبين افتراض أن كل مبارزة وخطاب وتفصيل في الرواية التوراتية سجل حرفي لما وقع. فقد تحتفظ الرواية بذاكرة صراع تاريخي حقيقي، بينما تكون قد حولت سلسلة طويلة من المواجهات المحلية والتحالفات المتغيرة إلى ملحمة أكثر انتظامًا مما عرفه زمنها.[21] ولم يكن الصراع الشكل الوحيد للعلاقة؛ فالحدود القديمة لم تكن جدرانًا عازلة، والمناطق التي شهدت الحرب شهدت أيضًا التجارة والانتقال والاستيعاب الثقافي. بل إن الرواية التوراتية نفسها، على الرغم من بنائها للفلستي بوصفه «الآخر»، جعلت داود يقيم فترة بين الفلستيين قبل أن يصبح ملكًا، وهي صورة أدبية تكشف على الأقل أن الذاكرة نفسها لم تستطع بناء حدود مطلقة بين الجماعتين.

وبمرور الأجيال خفتت السمات الإيجية الأولى وتعاظمت العناصر المحلية وامتزج السكان، حتى لم يعد الفلستي في القرون اللاحقة مجرد امتداد لذلك الوافد الذي عبر البحر في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. ولم يؤد هذا الاندماج إلى اختفاء الاسم السياسي سريعًا؛ فقد ظلت المدن الفلستية مراكز متميزة حتى أواخر العصر الحديدي. وفي سنة 604 ق.م. هاجم نبوخذنصر الثاني عسقلان، واستولى على ملكها ونهب المدينة ودمرها، وهي واقعة تؤيدها السجلات البابلية والطبقة الأثرية المدمرة في الموقع.[22] وكان بقاء الاسم والكيان السياسي مختلفًا عن بقاء جماعة بشرية نقية ومنفصلة؛ فالاسم استطاع أن يعيش قرونًا بينما تغير السكان واختلطوا بجيرانهم.

وأظهرت دراسات الجينوم القديم في جنوب بلاد الشام استمرارية كبيرة لمخزون سكاني ارتبط بسكان العصر البرونزي، إلى جانب موجات متعاقبة من الاختلاط.[23] ولذلك لم تكن المنطقة قبيل الغزو البابلي موزعة بين «كنعانيين أصليين» و«إسرائيليين» و«فلستيين» صافين، بل ضمت جماعات ذات هويات سياسية ودينية مختلفة تشاركت طبقات من الميراث السكاني والثقافي المحلي، وأضافت إليها الهجرات عناصر أصبحت مع الزمن جزءًا منه. وهكذا التقت قصة الفلستيين بالقضية التي بدأ منها هذا الفصل: لم يكن الكنعاني والإسرائيلي والفلستي مواد بشرية محفوظة في أوعية مغلقة؛ تشكل بعضهم إلى حد بعيد داخل البيئة المحلية، وجاء بعضهم بعناصر وافدة من خارجها، ثم مزج الزمن السكان ونقل الكلمات والمعتقدات والعادات وغير حدود الهوية.

ولم تكن كنعان معزولة عن محيطها، ولا سيما مصر التي امتد نفوذها السياسي والثقافي في جنوب بلاد الشام قرونًا. وفي القرن الرابع عشر قبل الميلاد أقام أخناتون تجربة دينية رفعت آتون إلى مركز العبادة الرسمية وأقصت كثيرًا من الآلهة التقليدية، وهي تجربة اختلف الباحثون في وصفها بالتوحيد بالمعنى الدقيق. وقد أغرت أسبقيتها الزمنية بمقارنتها بالتوحيد الإسرائيلي، بل دفعت سيغموند فرويد إلى افتراض صلة بين أخناتون وموسى، غير أن الأدلة المتاحة لم تثبت سلسلة انتقال تاريخية تربط الأتونية بموسى أو بنشأة عبادة يهوه.[24] ولذلك بقيت أهمية تجربة أخناتون محدودة في هذا السياق؛ فقد أظهرت أن إعادة ترتيب العالم الديني حول مركز إلهي واحد لم تكن مجهولة في الشرق الأدنى قبل اكتمال التوحيد الإسرائيلي، من دون أن تجعل مصر مصدرًا مثبتًا لذلك التوحيد.

بعد انهيار الإمبراطورية الآشورية وسقوط نينوى سنة 612 ق.م. دخل الشرق الأدنى مرحلة جديدة من الصراع بين مصر والدولة البابلية الحديثة. وحسم انتصار نبوخذنصر الثاني على المصريين في كركميش سنة 605 ق.م. جانبًا أساسيًا من هذا الصراع، فأصبحت بلاد الشام، ومنها يهوذا، واقعة في المجال البابلي. ولم تسقط يهوذا في ضربة واحدة؛ فقد استولى البابليون على القدس سنة 597 ق.م.، ونقلوا الملك يهوياكين وجزءًا من النخبة إلى بابل، وأقاموا صدقيا ملكًا تابعًا. وبعد تمرده حاصر نبوخذنصر القدس من جديد، وانتهى الحصار سنة 587/586 ق.م. بتدمير المدينة والهيكل وإنهاء الملكية اليهوذية.

وكان الدمار والترحيل حقيقيين، لكن البلاد لم تصبح فارغة. فقد كشفت الدراسات الأثرية انهيارًا شديدًا في المراكز الحضرية وأجزاء واسعة من يهوذا، مع استمرار الاستيطان في مناطق أخرى، ولا سيما في بنيامين وبعض البيئات الريفية. واختلف الباحثون في تقدير حجم الانهيار ومدى الاستمرارية، إلا أن الأدلة لا تفرض الاختيار بين دمار شامل واستمرار كامل؛ فقد أصيبت الدولة ومراكزها السياسية والدينية بضربة قاصمة، بينما استمرت الحياة في أجزاء من البلاد بدرجات متفاوتة.[25]

وكان أثر السبي أكبر من عدد المرحّلين وحده. فقد شملت عمليات النقل الملك والأسرة الحاكمة وأجزاء من النخب الدينية والإدارية والعسكرية والحرفية، واختفت الملكية ودُمّر الهيكل الأول، بينما وجد جزء من النخبة اليهوذية نفسه يعيش في قلب المجتمع البابلي. واستقرت جماعات من المنفيين في بلاد الرافدين، ومارست أعمالها وأنشأت أسرها، وأصبح الاحتكاك باللغة والثقافة والتقاليد الكتابية البابلية جزءًا من واقعها. ولا يعني ذلك أن اليهودية أصبحت نسخة من الديانة البابلية؛ فالتشابه بين بعض النصوص الكتابية وتراث بلاد الرافدين لا يثبت نقلًا حرفيًا، لكنه يضعها داخل فضاء ثقافي مشترك انتقلت فيه القصص والمفاهيم وأعيد تفسيرها في تقاليد مختلفة. ويظهر ذلك بوضوح في روايات الطوفان، حيث تتقاطع قصة سفر التكوين مع تقاليد أقدم في بلاد الرافدين، ولا سيما أتراحاسيس ورواية أوتنابشتم في ملحمة جلجامش.[26]

وكانت أهمية السبي دينية بقدر ما كانت سياسية. فقد فرض انهيار المملكة ودمار الهيكل إعادة تفسير العلاقة بين الجماعة وإلهها؛ فلم تُقرأ الهزيمة بالضرورة بوصفها انتصار إله أجنبي على إله إسرائيل، بل أمكن تأويلها بوصفها عقابًا يقع ضمن سيادته نفسها. وأسهم هذا التحول في جعل استمرار الجماعة ممكنًا بعد زوال الدولة، وفي ترسيخ هوية استطاعت أن تستمر خارج الملكية وخارج الأرض.

وحين سقطت بابل أمام كورش الثاني سنة 539 ق.م. دخلت يهوذا في المجال الأخميني الفارسي. وعادت جماعات من المنفيين وأحفادهم، بينما بقي آخرون في بلاد الرافدين، وأعيد تنظيم يهوذا بوصفها مقاطعة صغيرة عُرفت باسم يَهُود (Yehud) ضمن المجال الإداري الأخميني، إلى جانب وحدات إقليمية أخرى في فلسطين.[27] ولم يعد تاريخ الجماعة اليهودية منذ ذلك الحين مطابقًا تمامًا لتاريخ فلسطين؛ فقد أصبحت موزعة بين الداخل والشتات.

ولم يكن مدلول «اليهودي» ثابتًا تمامًا في هذه المرحلة؛ فقد تداخل الانتماء إلى يهوذا بوصفها إقليمًا مع الانتماء إلى جماعة ذات أصل يهوذي، ثم مع هوية دينية أخذت تتبلور بصورة أوسع. وتقدم جماعة الفنتين في مصر مثالًا مهمًا؛ فقد عاش يهود خارج يهوذا منذ أجيال، واحتفظوا بهويتهم ومعبدهم وممارساتهم الدينية، وتفاعلوا في الوقت نفسه مع بيئتهم المحلية بطرائق تكشف تنوع الحياة اليهودية في العصر الفارسي.[28]

ومع دخول يهوذا في المجال الأخميني نشأ سياق للتفاعل مع التقاليد الدينية والثقافية الفارسية. فقد لاحظ باحثون أوجه شبه بين بعض التقاليد الزرادشتية وأفكار أصبحت أوضح في اليهودية المتأخرة، مثل الصراع الكوني بين الخير والشر والملائكة والشياطين والقيامة والحساب ونهاية العالم. ويجعل طول الحكم الفارسي والوجود اليهودي داخل المجال الإمبراطوري هذا التفاعل ممكنًا تاريخيًا، لكن التأريخ المعقد للنصوص الزرادشتية وإمكان تفسير بعض الأفكار اليهودية من خلال تطورات داخلية أو تأثيرات أخرى يجعلان إثبات مسار مباشر للاقتباس أكثر صعوبة. ولذلك يبقى تتبع كل مفهوم في سياقه أكثر أمانًا من افتراض أن التشابه وحده يثبت مصدره.[29]

وقبل تتبع التحول اللغوي في هذه المرحلة، يلزم توضيح العلاقة بين العبرية والكنعانية. فالعبرية القديمة تُصنف ضمن المجموعة الكنعانية من اللغات السامية الشمالية الغربية، إلى جانب الفينيقية والمؤابية وغيرها من اللغات واللهجات المتقاربة. وما نسميه العبرية القديمة تبلور داخل هذا المجال اللغوي، لا خارجه. ولم تكن «الكنعانية» لغة معيارية واحدة يتحدث بها جميع سكان كنعان، ثم ظهرت إلى جانبها فجأة لغة غريبة اسمها العبرية، بل ضم المجال الكنعاني لغات ولهجات متقاربة تمايز بعضها مع الزمن وتشكل المجتمعات والممالك المحلية. أما الآرامية فمثلت مسارًا مختلفًا؛ فقد اتسع استعمالها في الشرق الأدنى قبل العصر الفارسي، ثم أصبحت من أهم لغات الإدارة والتواصل في الإمبراطورية الأخمينية، من دون أن تختفي العبرية التي استمرت في مجالات دينية وأدبية ومحلية.[30] ولم يكن انتشار الآرامية دليلًا على حلول الآراميين محل سكان فلسطين، بل على قدرة لغة الإدارة والاتصال على الانتشار بين جماعات مختلفة. فاللغة التي يتحدثها السكان ليست شهادة نسب.

وفي الوقت نفسه كانت السامرة تسير في مسار متصل بيهوذا ومختلف عنها. ولم يظهر السامريون في لحظة واحدة بوصفهم شعبًا جديدًا، كما لا تسمح الأدلة بتحديد تاريخ وحيد لانفصال اليهود والسامريين. فقد تشاركت الجماعتان جذورًا إسرائيلية وتقاليد دينية متقاربة، ثم أسهمت المؤسسات ومراكز العبادة والسلطة في تمايز هويتيهما تدريجيًا. وتكتسب آثار جبل جرزيم أهمية خاصة في تتبع هذا المسار؛ فقد كشفت الحفريات عن مجمع مقدس تعود مرحلته المبكرة إلى العصر الفارسي، ثم توسع في العصر الهلنستي، بينما ظل تأريخ نشوء المعبد ومراحل تبلور الهوية السامرية موضع نقاش. ولذلك لا يصلح تاريخ بناء المعبد وحده تاريخًا حاسمًا لولادة جماعة منفصلة.[31] وتكشف الحالة السامرية أن هويات مختلفة تستطيع أن تتفرع من تراث سكاني وثقافي متقارب عندما تنشأ بينها مؤسسات ومراكز مقدسة وروايات جماعية مختلفة.

وعندما وصل الإسكندر المقدوني إلى المنطقة سنة 332 ق.م. انتهى الحكم الأخميني ودخلت فلسطين المجال المقدوني ثم الهلنستي. وبعد وفاة الإسكندر أصبحت البلاد ميدانًا للصراع بين خلفائه، وخضعت في معظم القرن الثالث قبل الميلاد للحكم البطلمي، قبل انتقالها في مطلع القرن الثاني إلى الدولة السلوقية. ولم تحوّل السلطة الجديدة سكان يهوذا والسامرة والساحل إلى يونانيين؛ فقد استمرت المجتمعات المحلية ومؤسساتها ولغاتها، بينما انتشرت اليونانية عبر الإدارة والجيش

والمدن والأسواق والتجارة والتعليم. ولم تُزح اليونانية اللغات المحلية، بل انضمت إليها، فنشأ واقع متعدد اللغات؛ استمرت فيه الآرامية على نطاق واسع، وظلت العبرية، وهي إحدى اللغات الكنعانية، حاضرة خصوصًا في المجالات الدينية والأدبية، كما استمرت الفينيقية، وهي الأخرى من اللغات الكنعانية، في مدن الساحل ومحيطها، بينما اكتسبت اليونانية أهمية متزايدة في الإدارة والتجارة والثقافة والعلاقات مع العالم الهلنستي.[32]

ولم يكن استعمال اليونانية دليلًا على تحول مستخدمها إلى يوناني. فقد دخلت الهلنستية المجتمع نفسه بدرجات مختلفة، ولا سيما عبر المدن والنخب والاقتصاد والتعليم. ولذلك لم يكن الصراع الذي ظهر لاحقًا داخل المجتمع اليهودي مواجهة بسيطة بين «اليهود» و«اليونانيين»؛ فقد أصبحت عناصر من الثقافة الهلنستية جزءًا من حياة قطاعات من اليهود أنفسهم. ومن هذا السياق نشأت الأزمة في عهد أنطيوخوس الرابع، التي تداخل فيها الصراع على السلطة والكهنوت وحدود الهيلنة مع تدخل الحكم السلوقي في المعبد والشعائر، قبل أن تتحول إلى مواجهة مسلحة واندلاع الثورة المكابية في ستينيات القرن الثاني قبل الميلاد.

ولم تنته الثورة باستعادة حرية العبادة في القدس. فمع تراجع القوة السلوقية تحولت القيادة المكابية إلى سلطة إقليمية، ونشأت منها الدولة الحشمونية التي توسعت خارج المجال اليهوذي وأخضعت جماعات لم تكن جميعها من سكان يهوذا. وظهر ذلك بوضوح في عهد يوحنا هيركانوس الأول، الذي توسعت الدولة في عهده جنوبًا نحو أدوم. ويروي يوسيفوس أن هيركانوس سمح للأدوميين بالبقاء في بلادهم بشرط الختان واتباع قوانين اليهود، وأنهم قبلوا ذلك لتعلقهم بأرضهم، ثم عُدوا منذ ذلك الحين يهودًا.[33] ولا تصف الرواية طرد الأدوميين وإحلال سكان يهود محلهم، بل بقاءهم في أرضهم مع تغير وضعهم الديني والقانوني داخل الدولة الجديدة.

ومع ذلك لا تسمح رواية يوسيفوس وحدها باعتبار تحول الأدوميين عملية متجانسة يمكن قياسها فردًا فردًا. وما يمكن إثباته بدرجة أكبر من الثقة هو أن التوسع الحشموني ربط في أدوم بين السلطة السياسية وممارسات وقوانين يهودية، وأن الهوية اليهودية استطاعت بذلك أن تشمل جماعات لم تكن من سكان يهوذا بالمعنى الجغرافي الضيق. وتظهر دلالة ذلك لاحقًا في أسرة هيرودس الكبير، ذات الأصل الأدومي، التي أصبحت جزءًا من المجال السياسي والديني اليهودي.

واتجه التوسع الحشموني شمالًا أيضًا. ففي عهد يوحنا هيركانوس دُمر المعبد السامري على جبل جرزيم، وتؤيد الآثار وقوع دمار في المعبد والمدينة المحيطة به في حدود 111–110 ق.م.[34] لكن تدمير المعبد لم يؤد إلى اختفاء السامريين؛ فقد استمرت الجماعة وظل جبل جرزيم محورًا مقدسًا لها بعد زوال المعبد. أما الجليل فيقدم حالة أقل وضوحًا؛ فالمصادر الأدبية والأثرية لا تسمح برد ازدياد الحضور اليهودي فيه إلى عملية واحدة بسيطة. وربطت روايات قديمة أريستوبولوس الأول بإخضاع قسم من الإيتوريين وإلزامهم بالختان واتباع القوانين اليهودية، لكن تحديد الجماعات والمناطق المقصودة ومدى صلتها بالجليل ظل موضع نقاش. كما لا تحسم الأدلة الأثرية مقدار ما نتج عن الهجرة من يهوذا أو استمرار السكان المحليين وتحولهم أو تداخل العمليتين. ولذلك لا تكفي هوية السكان في مرحلة لاحقة لإثبات الطريقة التي تشكلت بها.

وكشفت الدولة الحشمونية أيضًا حدود الفصل بين المقاومة الثقافية والمثاقفة. فقد خرجت شرعيتها الأولى من ثورة ارتبطت بالدفاع عن الشريعة والمعبد، لكنها لم تصبح بعد انتصارها معزولة عن العالم الهلنستي. حمل بعض حكامها أسماء يونانية إلى جانب أسمائهم السامية، واستخدموا النقود وأشكالًا من التنظيم والثقافة المادية المنتشرة في ذلك العالم. وتظهر قصور الحشمونيين في أريحا ونقودهم هذا التداخل بين عناصر هلنستية واستمرار ممارسات مرتبطة بالهوية اليهودية.[35] ولذلك كان انتصارهم، من هذا الوجه، دخولًا يهوديًا مستقلًا إلى العالم الهلنستي، لا خروجًا منه.

وفي سنة 63 ق.م. دخل القائد الروماني بومبيوس القدس، منهيًا استقلال الدولة الحشمونية التي أضعفتها صراعاتها الداخلية. ويروي يوسيفوس أن القوات الرومانية اقتحمت المدينة بعد حصار، وأن بومبيوس دخل إلى أقدس مواضع الهيكل، لكنه لم يستولِ على كنوزه.[36] وأصبحت يهوذا منذ ذلك التاريخ خاضعة لمنظومة القوة الرومانية في شرق المتوسط، وإن لم تتحول فورًا إلى ولاية رومانية مباشرة. ولم يؤد انتقال السيادة إلى روما إلى انتشار اللاتينية بوصفها لغة عامة للسكان؛ فقد حكمت روما شرق المتوسط داخل فضاء سبق أن ترسخت فيه الثقافة اليونانية، فبقيت اليونانية واسعة الاستخدام إلى

جانب الآرامية والعبرية.[37] وأضاف الحكم الروماني بذلك طبقة سياسية جديدة إلى مجتمع متعدد اللغات بدلًا من أن يعيد تشكيله على صورة روما.

وبلغ التداخل بين السلطة المحلية والسيادة الإمبراطورية ذروة واضحة مع هيرودس الكبير. فقد انحدر من أسرة أدومية اندمجت في المجال اليهودي خلال العصر الحشموني، ووصل إلى العرش بدعم روماني، وحكم مملكة واسعة مع بقاء موقعه السياسي معتمدًا على روما. وشهد عهده نشاطًا عمرانيًا واسعًا شمل توسيع مجمع الهيكل في القدس، وبناء القصور والحصون، وتطوير قيسارية وميناءها، وإعادة بناء السامرة وتسميتها سبسطية. وحملت هذه المنشآت عناصر واضحة من العمارة والثقافة اليونانية–الرومانية.[38]

وبعد وفاة هيرودس سنة 4 ق.م. قُسمت مملكته بين أبنائه، ثم عُزل أرخيلاوس سنة 6م وأصبحت يهوذا خاضعة للإدارة الرومانية المباشرة، واتخذ الحاكم الروماني قيسارية مقرًا له. ونشأ نظام تداخلت فيه الإدارة والجيش والضرائب الرومانية مع استمرار النخب والمؤسسات المحلية والكهنوت في القدس. وتراكمت خلال العقود التالية توترات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية، وفي سنة 66م تحول التمرد إلى حرب واسعة انتهت مرحلتها الرئيسية باقتحام الرومان القدس وتدمير الهيكل الثاني سنة 70م. وكان ذلك ضربة لمؤسسة مركزية في الحياة اليهودية، لكنه لم يؤد إلى اختفاء الجماعة أو إلى إفراغ فلسطين من سكانها اليهود.

ويروي يوسيفوس أن 1.1 مليون شخص ماتوا أثناء حصار القدس وأن 97 ألفًا أُسروا خلال الحرب.[39] ولا يمكن التعامل مع هذه الأرقام بوصفها إحصاءً سكانيًا مباشرًا؛ فقد أثارت منذ زمن مشكلات ديموغرافية واضحة. ولا يقلل ذلك من حجم الكارثة؛ فقد وقع قتل وأسر واسترقاق ونزوح ودمار واسع، وانتهت مؤسسات ارتبطت بالهيكل، لكن الاستيطان اليهودي استمر في فلسطين بعد الحرب. وأدى سقوط الهيكل إلى تحولات عميقة داخل اليهودية، لكن اليهودية الحاخامية لم تظهر في اليوم التالي بديلًا مكتمل البناء، بل تبلورت خلال الأجيال التالية. وفي البيئة اليهودية نفسها كانت الحركة التي نشأت حول يسوع قد بدأت مسارًا آخر؛ ولم تكن الحدود في القرن الأول بين الجماعات التي ستُعرف لاحقًا باليهودية والمسيحية قد اكتسبت بعد صلابتها اللاحقة، بل تطور التمايز تدريجيًا وبسرعات مختلفة.

وفي سنة 132م اندلعت ثورة جديدة ضد روما بقيادة شمعون بار كوسيبا، المعروف ببار كوخبا. وتبقى أسبابها المباشرة موضع نقاش، لكن الأدلة الأدبية والأثرية والوثائق المكتشفة في صحراء يهوذا والنقود التي أصدرها الثوار تظهر أن التمرد أقام سلطة فعلية في أجزاء من يهوذا لعدة سنوات. وكان الرد الروماني شديدًا؛ إذ يذكر كاسيوس ديو تدمير خمسين حصنًا و985 قرية ومقتل 580 ألف شخص في القتال، فضلًا عمن ماتوا جوعًا ومرضًا. ولا تخلو هذه الأرقام من مشكلات التقدير، لكن دفير رافيف وحاييم بن دافيد أعادا مقارنتها ببيانات الاستيطان ومجمعات الاختباء وطبقات الدمار والمسوحات الأثرية، وخلصا إلى أن حجم الخراب في مناطق الاستيطان اليهودي في يهوذا ربما كان أقرب إلى وصف ديو مما افترضه بعض النقد السابق، مع بقاء التقديرات السكانية محاطة بعدم اليقين.[40]

وتشير الأدلة في أجزاء واسعة من يهوذا إلى دمار وهجر وتغيرات سكانية عميقة بعد الثورة. لكن كلمة «يهوذا» ضرورية؛ فالكارثة الإقليمية لا تساوي اختفاء اليهود من فلسطين كلها. فقد استمرت المجتمعات اليهودية في أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما الجليل، وانتقل جانب مهم من الحياة الدينية والثقافية اليهودية إلى الشمال. وتغيرت القدس بصورة أشد؛ فقد أعيد تشكيلها مدينة رومانية باسم إيليا كابيتولينا، وأصبح فضاؤها العمراني والديني جزءًا من النظام الروماني.[41] لكن تحول المدينة لم يمح الجماعات واللغات الأخرى في فلسطين؛ فقد استمرت اليهودية والسامرية والمسيحية، كما استمرت الآرامية والعبرية واليونانية بأدوار متفاوتة.

وخلال القرنين التاليين وقع تحول من نوع مختلف. فلم تدخل إمبراطورية جديدة فلسطين، بل تغيرت الإمبراطورية التي كانت تحكمها من الداخل. اكتسبت المسيحية منذ عهد قسطنطين موقعًا متزايدًا داخل الدولة، ثم أصبحت المسيحية النيقية في عهد ثيودوسيوس الأول العقيدة التي تتبناها السلطة الإمبراطورية. وهكذا تغير دين السلطة من دون أن تتغير الإمبراطورية نفسها. وكان لهذا التحول أثر استثنائي في فلسطين بسبب مكانتها في الذاكرة المسيحية؛ أُنشئت كنائس كبرى في

المواقع المرتبطة بالتقاليد المسيحية، واتسعت حركة الحج والرهبنة، وانتشرت الأديرة ومؤسسات الحج. لكن إنشاء الأماكن المقدسة الإمبراطورية لا يفسر وحده تحول قطاعات واسعة من السكان إلى المسيحية.

وتظهر دراسة دورون بار لانتشار الكنائس في ريف فلسطين أن رسم الجغرافيا المسيحية المقدسة سبق اكتمال تنصير الريف؛ فقد كان حضور الأماكن المسيحية الكبرى واضحًا في القرن الرابع، بينما تسارع انتشار الكنائس في المجتمعات الريفية بصورة خاصة خلال القرنين الخامس والسادس. ويربط بار جانبًا مهمًا من هذا الانتشار بتطورات داخل المجتمعات المحلية نفسها.[42] ويشير ذلك إلى أن التحول الديني لم يحتج إلى استبدال السكان؛ فقد استطاعت جماعة أن تعيش في الموضع نفسه وتغير دينها عبر الأجيال. وقد خلص بار إلى أن تنصير الريف كان أكثر تدرجًا مما افترضته التصورات الأقدم، وأن زخمه الحقيقي ازداد في القرنين الخامس والسادس.

ولا تسمح الأدلة، في المقابل، بتوزيع سكان فلسطين في القرن الثاني حسابيًا على الجماعات الدينية في القرن السادس. فقد ضمت البلاد وثنيين ويهودًا وسامريين ومسيحيين، وشهدت هجرة ونزوحًا وحروبًا وتفاوتًا إقليميًا كبيرًا. والأدق أن المسيحية توسعت داخل مجتمع محلي متعدد الأديان والأصول، إلى جانب الحركة السكانية، حتى أصبحت على الأرجح الجماعة الدينية الأكبر في معظم مناطق فلسطين البيزنطية. ولم يؤد هذا الصعود إلى اختفاء اليهود أو السامريين؛ فقد استمرت المجتمعات والمعابد اليهودية في الجليل والجولان ومناطق أخرى، بينما بقي السامريون جماعة مهمة، خصوصًا في السامرة، قبل أن تؤدي صداماتهم مع السلطة البيزنطية وما أعقبها من قمع في القرنين الخامس والسادس إلى إضعافهم وتغيير وزنهم السكاني.

كما أن انتشار المسيحية لم يجر في بيئة دينية محايدة. فبعد أن أصبحت دين السلطة حصلت الكنيسة على دعم الإمبراطورية، واكتسبت مؤسساتها ونخبها نفوذًا اجتماعيًا وسياسيًا، بينما تعرضت المؤسسات الدينية المنافسة لقيود متفاوتة. ولذلك لا يمكن تفسير التنصير كله بالإكراه، كما لا يمكن اعتباره مجرد حصيلة اختيارات فردية منفصلة عن القانون والمكانة الاجتماعية والمصلحة وشبكات الأسرة والعمل.

وبحلول القرن السادس كانت فلسطين قد بلغت مستوى مرتفعًا من الكثافة الاستيطانية والنشاط العمراني والاقتصادي. انتشرت المدن والقرى والكنائس والأديرة والمنشآت الزراعية، وازدهرت مناطق من النقب، وارتبط الاقتصاد بالحج والتجارة والإنتاج الزراعي. ويجعل جدعون أفني هذه الذروة نقطة انطلاق لفهم الانتقال اللاحق إلى العصر الإسلامي، مؤكدًا أن التحولات التي أعقبت الفتح لم تكن انهيارًا فوريًا للمجتمع البيزنطي، بل عملية طويلة ومتفاوتة بين المناطق.[43] وقد بُني استنتاجه على مقارنة أثرية واسعة لمئات المواقع بين القرنين السادس والحادي عشر.

وظلت فلسطين متعددة اللغات. فقد احتفظت اليونانية بمكانة مهمة في الإدارة والكنيسة والثقافة الحضرية والنقوش، واستمرت الآرامية بلهجاتها المختلفة بين قطاعات واسعة من السكان، والعبرية في مجالات دينية وأدبية لدى اليهود. وكانت العربية موجودة أيضًا قبل الفتح الإسلامي بين جماعات عربية في فلسطين ومحيطها وبلاد الشام وشرق الأردن والنقب، وكان بعض هذه الجماعات مسيحيًا ومرتبطًا سياسيًا وعسكريًا بالإمبراطورية البيزنطية. ولذلك لم تدخل العربية فلسطين للمرة الأولى مع الجيوش الإسلامية، كما أن وجود العرب قبل الإسلام يمنع مساواة «العربي» بـ«المسلم».

ولم تبق اليهودية بدورها محصورة في فلسطين. فقد انتشرت جماعاتها في بلاد الرافدين ومصر وأجزاء من الشرق الأدنى والبحر المتوسط، ووصل حضور يهودي وتأثير يهودي إلى الجزيرة العربية قبل الإسلام بقرون. ولا يعني ذلك أن كل من حمل هوية يهودية خارج فلسطين كان من نسل مهاجرين قدموا منها؛ فقد انتقلت الأديان بالهجرة والتجارة والمصاهرة والتحول الديني، واكتسبتها جماعات محلية من دون أن تستبدل أصولها السكانية بالضرورة.[44]

وقدمت حِمْيَر في جنوب الجزيرة مثالًا واضحًا. فمنذ النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي تراجعت في النقوش الحِمْيرية الإشارات إلى الآلهة التقليدية، وظهرت صيغ توحيدية تستدعي «رب السماء والأرض» و«الرحمن»، ثم ازدادت الشواهد ذات الصلة باليهودية، ومنها ذكر «إسرائيل» وإشارات إلى تقاليد يهودية. وأصبح لليهودية حضور سياسي وديني بارز في المملكة، وإن بقي مدى انتشارها بين السكان وطبيعتها الدقيقة موضع نقاش.[45] ولم تتحول حِمْيَر بذلك إلى

مستعمرة لمهاجرين يهود حلوا محل سكانها، بل ظل المجتمع منتميًا إلى بيئته المحلية في جنوب الجزيرة العربية، سكانيًا ولغويًا وسياسيًا، بينما تغيرت هوية السلطة وأجزاء من المجتمع الدينية. وفي أوائل القرن السادس بلغ هذا الحضور ذروته السياسية في عهد الملك يوسف أسأر يثأر، المعروف في المصادر العربية اللاحقة بذي نواس، الذي دخل في صراع مع القوى المسيحية في جنوب الجزيرة وحلفائها في أكسوم، وبلغ الصراع ذروته في أحداث نجران.[46]

ولم تكن اليهودية الديانة التوحيدية الوحيدة التي انتشرت بين العرب قبل الإسلام؛ فقد وصلت المسيحية عبر بلاد الشام والعراق والبحر الأحمر، وانتشرت بين جماعات ارتبطت ببيزنطة وفارس وأكسوم وشبكات التجارة الإقليمية. ولم تصل في صورة مذهبية واحدة، بل حملت معها الانقسامات التي عرفتها المسيحية الشرقية حول طبيعة المسيح والسلطة الكنسية.[47] وفي القرن السادس ارتبطت جماعات عربية في بلاد الشام، عُرف أبرزها بالجفنيين أو الغساسنة، بالإمبراطورية البيزنطية واعتنقت المسيحية، بينما ازدهرت في الحيرة والمجال العربي المرتبط بالدولة الساسانية جماعات مسيحية أخرى. ولم توحد العقيدة الجديدة هذه الجماعات سياسيًا أو مذهبيًا؛ فقد تحالفت مع قوى متنافسة، بل قاتل عرب مسيحيون عربًا مسيحيين في سياق الصراع بين الإمبراطوريتين.[48]

وقدمت هذه الجماعات مثالًا آخر على انفصال الهوية الدينية عن الأصل السكاني والولاء السياسي. فالعربي استطاع أن يكون يهوديًا في حِمْيَر أو مسيحيًا في بلاد الشام والعراق ونجران من دون أن يصبح انتماؤه الديني تعريفًا لأصله البشري. وقبيل ظهور الإسلام لم تكن الجزيرة العربية، لذلك، فضاءً وثنيًا مغلقًا ظهر فيه التوحيد فجأة في القرن السابع؛ فقد استقرت اليهودية في أجزاء منها، وانتشرت المسيحية بدورها عبر الشمال والشرق والجنوب، إلى جانب استمرار العبادات المحلية ونزعات توحيدية أخرى.[49] وكان اسم «الله» نفسه معروفًا في البيئة العربية قبل الإسلام، كما تشهد النقوش السابقة للقرآن، من دون أن يعني ذلك أن مستخدميه كانوا موحدين بالمعنى الإسلامي اللاحق؛ فقد استطاع الإله الأعلى أن يحضر داخل عالم ديني عرف آلهة وقوى أخرى، مثلما استطاعت اليهودية والمسيحية أن تنتشرا بين جماعات عربية من دون أن تمحوا بقية المعتقدات.[50]

ولهذا لم يظهر الإسلام في فراغ بين قوم لم يسمعوا بإبراهيم وموسى ومريم والمسيح والملائكة والبعث والحساب والجنة والنار. ظهر داخل منطقة عرفت هذه الشخصيات والأفكار والتقاليد قبل القرن السابع، وعاشت فيها جماعات يهودية ومسيحية إلى جانب الأديان المحلية. لكن ذلك لا يجعل الإسلام نتيجة آلية لليهودية أو المسيحية؛ فانتقال الأفكار شيء، وإعادة تركيبها داخل نظام ديني جديد شيء آخر.

وقبل أن تصل الجيوش الإسلامية إلى فلسطين مرت البلاد بآخر صدمة كبرى في عهدها البيزنطي. ففي سنة 614م استولى الساسانيون بقيادة شهربراز على القدس. وصورت بعض المصادر المسيحية سقوط المدينة بوصفه كارثة واسعة شملت القتل والأسر وتدمير الكنائس ونقل الصليب المقدس، لكن الأدلة الأثرية لا تؤيد صورة تدمير شامل للمدينة ومؤسساتها. فقد وجد جدعون أفني أدلة على مقابر جماعية يمكن ربطها بأحداث الغزو، لكنه لم يجد دليلًا ماديًا مماثلًا على تدمير واسع للمباني والمعالم داخل القدس وحولها.[51]

وكان الاحتلال الساساني قصيرًا نسبيًا؛ فلم تصبح فلسطين فارسية في لغتها أو سكانها أو دينها. وتشير مصادر متأخرة ومتباينة إلى مشاركة جماعات يهودية في الصراع إلى جانب الفرس ضد البيزنطيين، لكن حجم هذه المشاركة وتفاصيلها موضع نقاش، ولا تسمح الأدلة بتحويلها إلى رواية موحدة عن «تحالف اليهود والفرس». واستعاد هرقل فلسطين والقدس في أواخر عشرينيات القرن السابع، لكن الحرب الطويلة أنهكت الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. وبعد سنوات قليلة بدأت الجيوش العربية الإسلامية دخول بلاد الشام.

وكانت فلسطين عشية ذلك الفتح مجتمعًا مأهولًا ومتعدد الجماعات والأديان واللغات. كان المسيحيون على الأرجح الجماعة الدينية الأكبر في معظم البلاد، واستمرت جماعات يهودية، ولا سيما في الجليل ومناطق أخرى، كما بقي السامريون رغم ما أصابهم في القرنين الخامس والسادس، وكانت جماعات عربية موجودة في المجال الفلسطيني والبيزنطي قبل الإسلام. أما لغويًا، فكانت اليونانية والآرامية ولهجاتها والعبرية والعربية حاضرة بدرجات ووظائف مختلفة. وهذه هي البلاد التي

دخلتها الجيوش العربية في ثلاثينيات القرن السابع: مجتمع تراكمت داخله قرون من الاستمرار والهجرة والاختلاط والتحول الديني واللغوي، لا أرضًا أُفرغت من سكانها وأعيد ملؤها كلما تبدلت السلطة.

بدأت المرحلة الحاسمة من الفتح سنة 634م، عندما دخلت الجيوش الإسلامية بلاد الشام ووقعت مواجهات في جنوب فلسطين، ثم جاءت معركة اليرموك سنة 636م لتكسر القوة العسكرية البيزنطية الرئيسية في المنطقة. واستسلمت القدس بشروط، على الأرجح سنة 638م، بينما ظلت قيسارية تقاوم حتى سقطت نحو سنة 640م.[52] وبذلك تغيرت السيادة على فلسطين خلال سنوات قليلة، وانتهى الحكم البيزنطي الذي استمر قرونًا، لكن سرعة التحول السياسي لم تتكرر في المجتمع والدين واللغة. وتؤكد الدراسة الحديثة لتسلسل الفتح أن القدس سُلّمت على الأرجح سنة 638، فيما سقطت قيسارية بعد حصار طويل نحو سنة 640.

ولم تستيقظ فلسطين في صباح اليوم التالي للفتح مسلمة وعربية. فقد استمرت مجتمعات مسيحية واسعة تحت الحكم الجديد، واستمر اليهود والسامريون، بينما استقر بعض المقاتلين المسلمين في البلاد ولحقت بهم هجرات أخرى من الجزيرة، ودخل أفراد وجماعات من السكان المحليين في الإسلام عبر زمن طويل.[53] وتشير الصورة الأثرية التي أعاد جدعون أفني بناءها إلى أن التحول من المجتمع البيزنطي إلى المجتمع الإسلامي كان أبطأ بكثير من انتقال السلطة، وأن التغيرات في الاستيطان والثقافة المادية اختلفت بين الأقاليم ولم تبدأ بانهيار شامل نتيجة الفتح.

ولذلك لا يجوز مساواة تاريخ الفتح بتاريخ الأسلمة. كان الأول حدثًا عسكريًا وسياسيًا يمكن تأريخه بالسنوات، بينما كانت الثانية عملية اجتماعية ودينية امتدت أجيالًا. وبقيت المسيحية ذات حضور قوي بعد الفتح بقرون، فيما اتسع الإسلام تدريجيًا وبسرعات مختلفة بين المناطق والفئات الاجتماعية.[54] وهذه إحدى النتائج الأساسية للدراسات التي أعادت فحص الانتقال البيزنطي–الإسلامي بعيدًا عن صورة القطيعة الفورية.

وكانت اللغة تتحرك بإيقاع مختلف بدورها. فالعربية لم تدخل فلسطين للمرة الأولى مع المسلمين، لكنها اكتسبت مع الدولة الجديدة قوة سياسية ومؤسسية لم تكن لها من قبل. ومع تثبيت الحكم الإسلامي ثم قيام الدولة الأموية أصبحت العربية لغة سلطة تتسع وظائفها في الإدارة والمجتمع والثقافة، من دون أن تختفي اليونانية والآرامية وغيرها بضربة واحدة. وكما حدث من قبل مع الآرامية واليونانية، لم يكن انتشار لغة السلطة دليلًا في ذاته على إحلال شعب كامل محل شعب آخر؛ فقد يستطيع السكان أن يغيروا لغتهم عبر الأجيال مثلما يغيرون دينهم، فيما تبقى فيهم استمراريات سكانية أقدم.

ومن هنا لم يكن الفتح الإسلامي سوى أسرع التحولات: تغير السلطة. أما السكان والدين واللغة فكان لكل منها زمن مختلف. أسهمت الهجرة والاستيطان والتحول الديني وانتشار العربية والمصاهرة والمصلحة الاقتصادية والإدارة الجديدة في إعادة تشكيل المجتمع، من دون أن تكون العملية إحلالًا بسيطًا لعرب مسلمين محل سكان مسيحيين سابقين، ومن دون أن تكون أيضًا استمرارًا ساكنًا لمجتمع لم يتغير فيه شيء. وتؤكد الدراسات الأثرية الحديثة أن التحول كان تدريجيًا ومتفاوتًا بين المدن والقرى والأقاليم، وأن الفتح العسكري لم ينتج وحده انقلابًا فوريًا في الثقافة المادية وأنماط الاستيطان.[55]

وبذلك تكتمل الدائرة التي بدأ منها الفصل. فالهويات التي ستظهر لاحقًا وكأنها كيانات أزلية ومنفصلة لم تولد كذلك. الإسرائيلي تبلور إلى حد بعيد داخل بيئة كنعانية، والفلستي الوافد امتزج بسكان الأرض، واليهودي استطاع أن يعيش في فلسطين وخارجها، وأن تتسع هويته لتشمل جماعات لم تأت كلها من يهوذا، والمسيحية خرجت من بيئة يهودية ثم أصبحت دين الإمبراطورية، والعربي حمل اليهودية والمسيحية قبل الإسلام. وكان البشر أقدم من كثير من الأسماء التي حملوها، وكانت الأرض أقدم من الدول التي ادعت تمثيلهم.

أما الآلهة، فقد تغيرت أسماؤها ومكانتها وحدود سلطانها، وظلت الجماعات تعيد تعريف نفسها من خلالها. بدأنا بعالم كنعاني يتصدره إيل وتتحرك فيه أشيرة وبعل، ثم رأينا يهوه يخرج من ذلك المحيط ويستوعب بعض صفاته ويقصي منافسيه حتى يصبح الإله الواحد. وسقطت المملكة ولم يسقط معها الإله، فاستطاع أن يعبر مع جماعته إلى المنفى. ثم خرجت المسيحية من البيئة اليهودية نفسها، وبعد قرون أصبح إله الجماعة المضطهدة إله الإمبراطورية التي حكمت القدس.

وعندما جاء الإسلام لم يأت بإله مجهول تمامًا عن هذا التاريخ، بل أعاد إبراهيم وموسى ومريم والمسيح إلى رواية عربية جديدة، وأعلن أن الإله الذي تنازعت الجماعات نسبته إليها هو الله الواحد.

لكن هذه المرة اقترنت العقيدة الجديدة بتحول سياسي حاسم خرج من الجزيرة العربية. لم تنتصر العربية يوم سقطت القدس، ولم يصبح سكان فلسطين مسلمين في لحظة الفتح، لكن ميزانًا جديدًا كان قد نشأ. احتاج الإسلام إلى أجيال كي يتسع، واحتاجت العربية إلى زمن كي تصبح اللغة الغالبة، بينما بقي المجتمع يحمل في سكانه وعاداته وأماكنه طبقات العوالم التي سبقته.

وهكذا، بعد آلاف السنين من تبدل الممالك والهجرات والحروب والآلهة، لم ينتصر في فلسطين شعب نقي على شعب نقي، لأن التاريخ نفسه لا يقدم لنا مثل هذين الشعبين. الذي انتصر في القرن السابع أولًا كان جيشًا ودولة، ثم احتاج الدين واللغة إلى زمن أطول لتحقيق انتصارهما الأعمق. وفي نهاية ذلك المسار الطويل، خرج من الجزيرة الرب العربي منتصرًا في صراع الآلهة، وحملت العربية اسمه وروايته حتى أصبحت، بمرور الزمن، لغة البلاد الغالبة.

المراجع

1. Lester L. Grabbe, “The Birth of Israel,” in Robert G. Hoyland and H. G. M. Williamson (eds.), *The Oxford History of the Holy Land*, Oxford University Press, Oxford, 2023.

2. Aaron A. Burke, *The Amorites and the Bronze Age Near East: The Making of a Regional Identity*, Cambridge University Press, Cambridge, 2021؛ Jodi Magness, *Jerusalem through the Ages: From Its Beginnings to the Crusades*, Oxford University Press, Oxford, 2024؛ Jo Ann Hackett, “Phoenician and Punic,” in Roger D. Woodard (ed.), *The Ancient Languages of Syria-Palestine and Arabia*, Cambridge University Press, Cambridge, 2008.

3. الكتاب المقدس، سفر الخروج، الإصحاحات 1–14؛ سفر العدد، 14: 26–35؛ سفر يشوع، الإصحاحات 1–12.

4. Lester L. Grabbe, “The Birth of Israel,” in *The Oxford History of the Holy Land*, Oxford University Press, 2023.

5. Brian Lewis, *The Sargon Legend: A Study of the Akkadian Text and the Tale of the Hero Who Was Exposed at Birth*, American Schools of Oriental Research, Cambridge, MA, 1980.

6. John Day, “The Genesis Flood Narrative in Relation to Ancient Near Eastern Flood Accounts,” in *Biblical Interpretation and Method*, Oxford University Press, Oxford, 2013؛ David M. Carr, *The Formation of Genesis 1–11: Biblical and Other Precursors*, Oxford University Press, Oxford, 2020.

7. سيغموند فرويد، موسى والتوحيد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986، ص. 13 وما بعدها.

8. Mark S. Smith, *The Early History of God: Yahweh and the Other Deities in Ancient Israel*, 2nd ed., Eerdmans, Grand Rapids, 2002؛ Mark S. Smith, *The Origins of Biblical Monotheism: Israel’s Polytheistic Background and the Ugaritic Texts*, Oxford University Press, Oxford, 2001.

9. Mark S. Smith, *The Origins of Biblical Monotheism: Israel’s Polytheistic Background and the Ugaritic Texts*, Oxford University Press, 2001.

10. Mark S. Smith, *The Early History of God: Yahweh and the Other Deities in Ancient Israel*, 2nd ed., Eerdmans, 2002.

11. Mark S. Smith, *The Early History of God*؛ Mark S. Smith, *The Origins of Biblical Monotheism*.

12. Mark S. Smith, *The Early History of God: Yahweh and the Other Deities in Ancient Israel*, 2nd ed., Eerdmans, 2002.

13. William G. Dever, *Did God Have a Wife? Archaeology and Folk Religion in Ancient Israel*, Eerdmans, Grand Rapids, 2005؛ Mark S. Smith, *The Early History of God*, 2nd ed., 2002.

14. Mark S. Smith, *The Origins of Biblical Monotheism*, Oxford University Press, 2001؛ Mark S. Smith, *The Early History of God*, 2nd ed., Eerdmans, 2002.

15. Mark S. Smith, *The Origins of Biblical Monotheism*, Oxford University Press, 2001؛ Oded Lipschits, *The Fall and Rise of Jerusalem: Judah under Babylonian Rule*, Eisenbrauns, Winona Lake, 2005.

16. Assaf Yasur-Landau, *The Philistines and Aegean Migration at the End of the Late Bronze Age*, Cambridge University Press, Cambridge, 2010.

17. Assaf Yasur-Landau, *The Philistines and Aegean Migration at the End of the Late Bronze Age*, Cambridge University Press, 2010.

18. Michal Feldman et al., "Ancient DNA Sheds Light on the Genetic Origins of Early Iron Age Philistines," *Science Advances*, Vol. 5, No. 7, 2019, eaax0061.

19. Assaf Yasur-Landau, *The Philistines and Aegean Migration at the End of the Late Bronze Age*, Cambridge University Press, 2010؛ Michal Feldman et al., "Ancient DNA Sheds Light on the Genetic Origins of Early Iron Age Philistines," *Science Advances*, 5/7, 2019.

20. Assaf Yasur-Landau, *The Philistines and Aegean Migration at the End of the Late Bronze Age*, Cambridge University Press, 2010؛ Lawrence E. Stager, "Forging an Identity: The Emergence of Ancient Israel," in Michael D. Coogan (ed.), *The Oxford History of the Biblical World*, Oxford University Press, New York, 1998.

21. Assaf Yasur-Landau, *The Philistines and Aegean Migration at the End of the Late Bronze Age*, Cambridge University Press, 2010.

22. Lawrence E. Stager, Daniel M. Master and J. David Schloen, *Ashkelon 3: The Seventh Century B.C.*, Eisenbrauns, Winona Lake, 2011.

23. Lily Agranat-Tamir et al., "The Genomic History of the Bronze Age Southern Levant," *Cell*, Vol. 181, No. 5, 2020, pp. 1146–1157.e11.

24. Jan Assmann, *From Akhenaten to Moses: Ancient Egypt and Religious Change*, American University in Cairo Press, Cairo, 2014؛ سيغموند فرويد، موسى والتوحيد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1986.

25. Oded Lipschits, *The Fall and Rise of Jerusalem: Judah under Babylonian Rule*, Eisenbrauns, Winona Lake, 2005.

26. John Day, "The Genesis Flood Narrative in Relation to Ancient Near Eastern Flood Accounts," in *Biblical Interpretation and Method*, Oxford University Press, 2013؛ David M. Carr, *The Formation of Genesis 1–11*, Oxford University Press, 2020.

27. Ephraim Stern, "The Persian Empire and the Political and Social History of Palestine in the Persian Period," in W. D. Davies and Louis Finkelstein (eds.), *The Cambridge History of Judaism*, Vol. 1, Cambridge University Press, Cambridge.

28. Bezalel Porten, *Archives from Elephantine: The Life of an Ancient Jewish Military Colony*, University of California Press, Berkeley, 1968؛ W. D. Davies and Louis Finkelstein (eds.), *The Cambridge History of Judaism*, Vol. 1, Cambridge University Press.

29. Shaul Shaked, "Iranian Influence on Judaism: First Century B.C.E. to Second Century C.E.," in *The Cambridge History of Judaism*؛ Mary Boyce, "Persian Religion in the Achaemenid Age," in *The Cambridge History of Judaism*, Cambridge University Press.

30. P. Kyle McCarter Jr., "Hebrew," Stuart Creason, "Aramaic," and Dennis Pardee, "Canaanite Dialects," in Roger D. Woodard (ed.), *The Ancient Languages of Syria-Palestine and Arabia*, Cambridge University Press, Cambridge, 2008.

31. Yitzhak Magen, "The Dating of the First Phase of the Samaritan Temple on Mount Gerizim in Light of the Archaeological Evidence," in Oded Lipschits, Gary N. Knoppers and Rainer Albertz (eds.), *Judah and the Judeans in the Fourth Century B.C.E.*, Eisenbrauns, Winona Lake, 2007, pp. 157–212.

32. P. Kyle McCarter Jr., "Hebrew," Jo Ann Hackett, "Phoenician and Punic," Dennis Pardee, "Canaanite Dialects," and Stuart Creason, "Aramaic," in Roger D. Woodard (ed.), *The Ancient Languages of Syria-Palestine and Arabia*, Cambridge University Press, 2008.

33. Flavius Josephus, *Jewish Antiquities*, Book XIII, 257–258.

34. Yitzhak Magen, "The Dating of the First Phase of the Samaritan Temple on Mount Gerizim," in *Judah and the Judeans in the Fourth Century B.C.E.*, 2007؛ Flavius Josephus, *Jewish Antiquities*, Book XIII؛ Mark A. Chancey, *The Myth of a Gentile Galilee*, Cambridge University Press, Cambridge, 2002.

35. Eyal Regev, "The Hellenization of the Hasmoneans Revisited: The Archaeological Evidence," *Advances in Anthropology*, Vol. 7, 2017, pp. 175–196.

36. Flavius Josephus, *Jewish Antiquities*, Book XIV, 69–72.

37. Jodi Magness, *The Archaeology of the Holy Land: From the Destruction of Solomon's Temple to the Muslim Conquest*, Cambridge University Press, Cambridge, 2012.

38. Jodi Magness, *The Archaeology of the Holy Land: From the Destruction of Solomon's Temple to the Muslim Conquest*, Cambridge University Press, 2012.

39. Flavius Josephus, *The Jewish War*, Book VI, 420–427.

40. Dvir Raviv and Chaim Ben David, "Cassius Dio's Figures for the Demographic Consequences of the Bar Kokhba War: Exaggeration or Reliable Account?", *Journal of Roman Archaeology*, Vol. 34, No. 2, 2021, pp. 585–607.

41. Jodi Magness, *The Archaeology of the Holy Land*, Cambridge University Press, 2012؛ Martin Goodman, "Galilean Judaism and Judaean Judaism," in *The Cambridge History of Judaism*.

42. Doron Bar, "The Christianisation of Rural Palestine during Late Antiquity," *The Journal of Ecclesiastical History*, Vol. 54, No. 3, 2003, pp. 401–421.

43. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

44. Bezalel Porten, *Archives from Elephantine: The Life of an Ancient Jewish Military Colony*, University of California Press, 1968؛ *The Cambridge History of Judaism*, Cambridge University Press.

45. Christian Julien Robin, "Ḥimyar, Aksūm, and Arabia Deserta in Late Antiquity: The Epigraphic Evidence," in Greg Fisher (ed.), *Arabs and Empires before Islam*, Oxford

University Press, Oxford, 2015.

46. Christian Julien Robin, "Ḥimyar, Aksūm, and Arabia Deserta in Late Antiquity: The Epigraphic Evidence," in Greg Fisher (ed.), *Arabs and Empires before Islam*, Oxford University Press, 2015.

47. Greg Fisher et al., "Arabs and Christianity," in Greg Fisher (ed.), *Arabs and Empires before Islam*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

48. Greg Fisher, *Between Empires: Arabs, Romans, and Sasanians in Late Antiquity*, Oxford University Press, Oxford, 2011؛ Greg Fisher (ed.), *Arabs and Empires before Islam*, Oxford University Press, 2015.

49. Greg Fisher (ed.), *Arabs and Empires before Islam*, Oxford University Press, Oxford, 2015.

50. Ahmad Al-Jallad, "Ancient Allah: An Epigraphic Reconstruction," *Journal of Semitic Studies*, Vol. 70, No. 2, 2025, pp. 693–748.

51. Gideon Avni, "The Persian Conquest of Jerusalem (614 C.E.): An Archaeological Assessment," *Bulletin of the American Schools of Oriental Research*, No. 357, 2010, pp. 35–48؛ Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, 2021.

52. Robert Schick, "The Islamic Conquest: The Mid-630s to 640," in *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, 2021, pp. 68–84.

53. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, 2014؛ Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule*, Gerlach Press, 2021.

54. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, 2014؛ Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule*, Gerlach Press, 2021.

55. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014، ولا سيما الفصل الأول والخاتمة.

الفصل الثاني
الفتح الإسلامي - بداية ونهاية

لم تدخل فلسطين العصر الإسلامي في يوم واحد. بدأت المواجهات الكبرى بعد وفاة النبي محمد بوقت قصير، ودخلت الجيوش العربية المسلمة بلاد الشام من عدة اتجاهات سنة 634م، ووقعت مواجهات في جنوب فلسطين ومعركة أجنادين، قبل أن يشكل انتصار المسلمين على الجيش البيزنطي في اليرموك في أغسطس/آب 636م نقطة التحول العسكرية الكبرى. واستمر إخضاع المدن بعد ذلك؛ ويُرجح أن القدس سلمت بشروط نحو سنة 638م، بينما بقيت قيسارية تقاوم حتى نحو سنة 640م.[1]

أنهى الفتح الحكم البيزنطي، وأصبحت فلسطين جزءًا من الدولة الإسلامية التي انتقل مركزها لاحقًا إلى دمشق في العصر الأموي. لكن سرعة التحول السياسي لم تتكرر في المجتمع بالسرعة نفسها. فلا تكشف الآثار عن طبقة دمار عامة صاحبت الفتح في مدن فلسطين وقراها، وتشير مراجعة جدعون أفني للمسوحات والحفريات إلى استمرار واسع في أنماط الاستيطان والعمران والاقتصاد بعد انتقال السلطة. ومن منظور الجيوش حدثت قطيعة سياسية واضحة، أما من منظور القرى والحقول والبيوت والمؤسسات المحلية فاستمر قدر كبير من العالم السابق.[2]

دخلت الجيوش العربية مجتمعًا قائمًا بمدنه وقراه ومؤسساته الدينية واقتصاده الزراعي ونخبه وخبراته الإدارية. واحتاجت الدولة الجديدة إلى المنتجين والموظفين وأصحاب المعرفة المحلية، ولذلك استمرت عناصر من النظم الإدارية السابقة قبل أن يعاد تشكيلها تدريجيًا. وتوضح وثائق الأقاليم الإسلامية المبكرة هذا النمط، وإن لم تكن التجارب متطابقة. فقد أظهرت بترا سيبستين، من خلال البرديات المصرية، أن الإدارة الإسلامية الأولى استعانت بجانب مهم من الخبرات والممارسات القائمة، ثم أعادت بناء الجهاز الإداري على مدى عقود. ولا يجوز نقل التجربة المصرية إلى فلسطين بصورة آلية، لكنها تكشف أن الانتصار العسكري لم يكن يعني ظهور جهاز عربي إسلامي مكتمل في صباح اليوم التالي للفتح.[3]

وتكشف روايات الفتح عن اتفاقات صلح وأمان عقدت مع مدن وجماعات محلية مقابل قبول السلطة الجديدة وأداء الالتزامات المالية. ولا يمكن اعتبار جميع نصوص العهود التي نقلتها المصادر المتأخرة نسخًا حرفية من وثائق القرن السابع، لكن دراسة ميلكا ليفي-روبن لتطور اتفاقات الاستسلام ترى أن المبدأ الأساسي، أي منح الأمان للسكان وممتلكاتهم ودور عبادتهم في مقابل الخضوع للسلطة الجديدة والضريبة، يعود إلى مرحلة الفتوحات نفسها، قبل أن تتطور هذه الترتيبات عبر الزمن إلى نظام قانوني أكثر تفصيلًا لغير المسلمين. وكان هذا النظام، في أصله، يفترض بقاء السكان تحت الحكم الجديد، لا إخلاء الأرض منهم.[4]

ولم يتبع الفتح تحول جماعي سريع إلى الإسلام. استمرت الكنائس والأديرة والمجتمعات المسيحية في العصر الإسلامي المبكر، وتراكم التحول الديني ببطء وبصورة متفاوتة بين المناطق. ومن ثم لا يمكن افتراض أن المسلمين الذين ظهروا بأعداد متزايدة في القرون اللاحقة كانوا جميعًا من نسل المقاتلين والمهاجرين الذين دخلوا في القرن السابع. فقد استقرت

جماعات عربية جديدة بالفعل، لكن تحول قطاعات من السكان المحليين إلى الإسلام عبر الأجيال كان بدوره أحد المسارات التي صنعت المجتمع الإسلامي اللاحق.[5]

وتقدم القدس مثالًا واضحًا على اجتماع الاستمرار والتحول. فلم تُمح المدينة البيزنطية لتقام مكانها مدينة جديدة، بل استمرت أجزاء واسعة من عمرانها بينما تغيرت سلطتها وجغرافيتها الدينية. وفي أواخر القرن السابع أقام عبد الملك بن مروان قبة الصخرة في الحرم القدسي، فأصبحت العمارة الإسلامية عنصرًا بارزًا في المدينة المقدسة، من دون أن يعني ذلك اختفاء الكنائس أو السكان المسيحيين أو الميراث العمراني السابق. أضيفت طبقة جديدة من السلطة والرمز إلى مدينة كانت تحمل طبقات أقدم منها.[6]

أما الرملة فمثلت مسارًا مختلفًا. أسسها سليمان بن عبد الملك، حين كان واليًا على فلسطين في أوائل القرن الثامن، وأصبحت مركز جند فلسطين ومركزًا إداريًا واقتصاديًا مهمًا. وفي حين أعادت السلطة الجديدة استخدام مدينة قديمة في القدس وأضافت إليها مؤسساتها ورموزها، أنشأت في الرملة مركزًا حضريًا جديدًا يخدم بنيتها الإدارية. وتكشف المقارنة بين المدينتين أن المرحلة لم تكن استمرارًا خالصًا ولا قطيعة خالصة؛ فقد بقي جانب من المجتمع السابق، وفي داخله راحت الدولة الجديدة تبني مؤسساتها ومدنها ولغتها ورموزها.[7]

وكانت العربية موجودة في فلسطين ومحيطها قبل الفتح، لكن وجود جماعات تتحدث بها لا يعني أنها كانت اللغة الغالبة أو لغة الإدارة. وفي العقود الأولى من الحكم الإسلامي استمرت لغات وممارسات إدارية موروثة، ثم اتجهت الدولة الأموية، ولا سيما في عهد عبد الملك بن مروان، إلى توسيع استخدام العربية في الإدارة وإصلاح النقد وبناء جهاز أكثر استقلالًا عن النظم البيزنطية السابقة. وكان تعريب الدواوين تحولًا في لغة الدولة قبل أن يكون تحولًا في لغة المجتمع.[8] فانتقال الوثيقة الرسمية إلى العربية لم يجعل سكان القرى والمدن يتخلون في اللحظة نفسها عن الآرامية أو اليونانية أو غيرهما.

ومن هنا ينبغي الفصل بين ثلاثة تحولات كثيرًا ما تدمجها الرواية اللاحقة في حدث واحد: سيطرة دولة عربية، وتعريب الإدارة، وتعرب السكان. فقد عاش عرب في بلاد الشام قبل الإسلام، ثم استقرت جماعات أخرى بعد الفتح، بينما أخذ سكان محليون يتعلمون العربية ويتخذونها لغة أولى عبر الأجيال. ولم يكن الانتماء إلى مجتمع عربي اللغة والثقافة مشروطًا بالانحدار المباشر من مهاجر جاء من الجزيرة. كما لم تنتشر العربية والإسلام بالسرعة نفسها؛ استطاع السكان أن يتعربوا ويبقوا مسيحيين، واستمرت مجتمعات مسيحية عربية قرونًا بعد الفتح. ولذلك لا يجوز مساواة العربي بالمسلم أو بالقادم من الجزيرة، فهذه أوصاف تشير إلى اللغة والدين والأصل والهجرة، ولا تتطابق بالضرورة في الشخص نفسه.[9]

وكان التحول إلى الإسلام عملية متعددة الأسباب. دخل فيها الاعتقاد الديني، والزواج والأسرة، والمكانة الاجتماعية، والعلاقة بالدولة والقضاء والضرائب، والفرص التي ارتبطت في بعض البيئات بدين السلطة. ومع مرور الأجيال أصبحت التحولات الفردية والعائلية هويات موروثة؛ فكان أحفاد من اعتنقوا الإسلام مسلمين من دون أن يعني ذلك أن أسلافهم البعيدين كانوا مهاجرين مسلمين. ورافقت ذلك حركة بشرية حقيقية؛ جاء مقاتلون وموظفون وعائلات وقبائل، واتسعت حركة السكان بين فلسطين وشرق الأردن وسورية ومصر والجزيرة العربية، لكن وجود المهاجرين لا يكفي لتقدير نسبتهم من السكان ولا لإثبات أنهم حلوا محل المجتمع السابق.

والأقرب إلى الأدلة أن المجتمع الذي أصبح لاحقًا عربيًا وإسلاميًا تشكل من مسارات متداخلة: سكان محليون تعربوا وأسلم قسم منهم، ومهاجرون استقروا واختلطوا بمن سبقهم، ومصاهرات وحركة داخلية داخل الدولة، وتحولات لغوية ودينية امتدت عبر أجيال. وكانت النتيجة مجتمعًا جديدًا في هويته، من دون أن يكون جميع البشر الذين صنعوه جددًا.[10]

ونظمت الدولة الإسلامية بلاد الشام في أجناد، وكان جند فلسطين إحدى وحداتها الرئيسية إلى جانب جند الأردن وغيره، وأصبحت الرملة مركزه. ومع استقرار الحكم الأموي دخلت مؤسسات الدولة الجديدة ومصطلحاتها ومدنها في الحياة اليومية، وصارت فلسطين جزءًا من فضاء سياسي واقتصادي عربي إسلامي مركزه دمشق. لكن التحول لم يكن متساويًا في جميع المناطق؛ فقد استمر الاستيطان وازدهر في مواضع وتراجع في أخرى، وتغيرت قيسارية وبيسان بطرق مختلفة

عن طبريا وجرش وغيرها. ولهذا رأى جدعون أفني في الانتقال البيزنطي–الإسلامي عملية طويلة ومتفاوتة، لا نتيجة سكانية مباشرة لمعركة أو فتح.[11]

وكان انتشار العربية داخل المجتمعات المسيحية من أوضح الأدلة على استقلال التعريب النسبي عن الأسلمة. فمنذ العصر العباسي المبكر أخذت العربية تتقدم داخل الأديرة والكنائس نفسها، وأصبحت لغة للكتابة اللاهوتية والترجمة والدفاع عن العقيدة، وبرزت مراكز رهبانية فلسطينية، ومنها دير مار سابا، في إنتاج الأدب المسيحي العربي. وبذلك أصبحت اللغة التي ارتبطت في البداية بالدولة الإسلامية أداة تستعملها جماعات بقيت على دينها السابق. صار المسيحي يستطيع أن يكون عربي اللغة من دون أن يكون مسلمًا، وأصبحت العربية مع الزمن لغة مجتمع لا مجرد لغة حكم.[12]

ولهذا يصعب تحديد اللحظة التي أصبح فيها المسلمون أغلبية سكان فلسطين. فلا توجد سلسلة تعدادات تسمح برسم منحنى دقيق لنسب المسلمين والمسيحيين واليهود والسامريين عبر القرون، كما لا يكفي المسجد أو الكنيسة أو الاسم الشخصي أو اللغة وحده لتحديد دين إقليم كامل. ويمكن تتبع اتجاه الأسلمة بدرجة أفضل من تحديد السنة التي انقلبت فيها الأغلبية. ويذهب مايكل إرليخ، في دراسته الطويلة لأسلمة الأرض المقدسة، إلى تفسير التحولات الدينية من خلال عوامل اجتماعية وجغرافية من بينها تراجع مراكز حضرية ونشوء أخرى وقوة المؤسسات المحلية أو ضعفها، وهي أطروحة مفيدة لفهم التفاوت الإقليمي من دون أن تتحول إلى قانون واحد يفسر كل قرية وكل أسرة.[13]

وعندما سقطت الدولة الأموية سنة 750م وانتقلت الخلافة إلى العباسيين، تغير مركز الثقل السياسي من سورية إلى العراق، لكن تبدل السلالة لم يكن قطيعة سكانية. فقد تستطيع السلطة أن تتغير في عام بينما تحتاج اللغة والدين والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية إلى أجيال. وظلت فلسطين خلال القرون التالية تتعرض لتحولات سياسية متعاقبة تحت العباسيين ثم الطولونيين والإخشيديين والفاطميين وغيرهم، بينما استمرت عملية التعريب والأسلمة بصورة أبطأ من انتقال العواصم والولاة.

ويكشف السجل الأثري أيضًا أن التحولات الكبيرة في أنماط الاستيطان لم تحدث كلها في القرن السابع. فقد بدأ أفني من ذروة عمرانية واستيطانية في القرن السادس، ثم تتبع تغيرات متباينة امتدت حتى القرنين العاشر والحادي عشر، ساهمت فيها عوامل سياسية واقتصادية وبيئية وزلازل وأوبئة وحروب، ولم يردها كلها إلى الفتح الإسلامي. ويفصل نحو أربعة قرون بين الفتح وبعض هذه التحولات المتأخرة، وهي مدة تجعل تفسيرها بوصفها نتيجة مباشرة لمعركة اليرموك تبسيطًا لا تحتمله الأدلة.[14]

وكانت فلسطين عشية الحملات الصليبية مختلفة بعمق عن فلسطين البيزنطية التي دخلتها الجيوش العربية. أصبحت العربية واسعة الانتشار، واتسع الإسلام، وبقيت إلى جانبه جماعات مسيحية كبيرة ويهود وسامريون. لكن هذا المجتمع المختلط لا يمكن تحويله إلى نسب سكانية دقيقة لا تسمح بها المصادر.

دخل الصليبيون القدس سنة 1099م، وانتهى حصارها في يوليو/تموز باقتحام دموي تذكر المصادر اللاتينية والإسلامية والمسيحية الشرقية أنه صاحبه قتل واسع للمسلمين واليهود، مع اختلاف شديد في الأرقام والتفاصيل. ولا حاجة إلى قبول الأوصاف الأدبية المتضخمة لإثبات حجم الكارثة، كما لا يجوز تحويل ما وقع داخل القدس إلى دليل على اختفاء سكان فلسطين جميعًا. فالمدينة قد تتعرض لمذبحة من دون أن يعني ذلك أن إقليمًا كاملًا أصبح خاليًا من سكانه.[15]

ويقدم الاستيطان الفرنجي مثالًا أكثر فائدة لدراسة الهجرة والاستمرار السكاني. فقد درس روني إلينبلوم شبكة واسعة من المواقع الريفية الفرنجية في مملكة القدس، وكشف عن مستوطنات وقرى ومراكز إقطاعية ومزارع وقلاع وأديرة وطرق ومنشآت اقتصادية حقيقية، لكنها لم تكن موزعة بالتساوي في البلاد. تركز الاستيطان في مناطق أكثر من غيرها، واستمرت في المقابل تجمعات محلية مسلمة ومسيحية واسعة. كما أظهرت دراسته أن الفرنجة أقاموا نظمًا للطرق والمياه والطواحين والزراعة داخل الريف الذي سيطروا عليه، لا أنهم دخلوا أرضًا فارغة.[16]

وهنا يظهر الفرق بين ملكية الأرض والسكان الذين يعيشون عليها. فقد يصبح الريف جزءًا من إقطاعية يملكها سيد فرنجي، بينما يبقى الفلاح الذي يزرعها من سكان البلاد. ولا تخبرنا هوية المالك السياسي أو القانوني وحدها بهوية المنتج

الذي يعمل في الأرض. كما أن وصف المملكة اللاتينية بأنها مجرد «عودة للمسيحية» يخفي اختلافًا أساسيًا؛ فالفرنجة كانوا مسيحيين لاتينيين من عالم كنسي وثقافي مختلف، بينما ضمت فلسطين مسيحيين شرقيين من تقاليد متعددة. لم يصبح المسيحي المحلي فرنجيًا لأن الحاكم الجديد كان مسيحيًا مثله.[17]

ويقدم العصر الصليبي كذلك اختبارًا لما حدث للعربية. جاءت الطبقة الحاكمة من أوروبا الغربية واستخدمت لغاتها واللاتينية في مؤسساتها، لكن فلسطين لم تصبح فرنسية اللغة. استمرت العربية بين المسلمين والمسيحيين الشرقيين، لأنها لم تعد في القرن الثاني عشر لغة حكم عابر بل لغة مجتمع تشكل خلال قرون. وهنا يظهر الفارق بين لغة سلطة تستطيع الزوال بزوال السلطة ولغة انتقلت بالفعل إلى الحياة اليومية.

وفي سنة 1187م هزم صلاح الدين الجيش الصليبي في حطين واستعاد القدس ومعظم أراضي المملكة، لكن المجتمع لم يعد إلى وضع سنة 1098م. فقد ترك نحو تسعين عامًا من الحكم الفرنجي استيطانًا ومؤسسات وقلاعًا وعلاقات اقتصادية جديدة. وغادر بعض الفرنجة، وبقي آخرون في المناطق الساحلية التي احتفظت بها القوى الصليبية، واستمرت الجماعات المحلية في مواضع كثيرة. ولم تنته الدول الصليبية بحطين؛ بقيت مدن ومناطق ساحلية في أيديها، وعادت حملات أوروبية، وتغيرت الحدود مرارًا، حتى سقطت عكا سنة 1291م وانتهى الوجود السياسي الرئيسي للدول الصليبية في فلسطين.[18]

ومع سقوط عكا انكمش الوجود الفرنجي بصورة كبيرة وغادر كثير من المستوطنين إلى قبرص وغيرها. وهنا نجد مثالًا على جماعة مهاجرة جاءت وبنت واستقرت ثم فقدت جانبًا كبيرًا من وجودها حين فقدت سلطتها. ومع ذلك لم تعد البلاد ببساطة إلى تركيبها السابق؛ فقد بقيت آثار قرنين من التغير، بينما استمر الجزء الأكبر من السكان المحليين الذين لم يكونوا من المهاجرين الأوروبيين.

وأصبحت فلسطين جزءًا من الدولة المملوكية التي حكمت مصر وبلاد الشام. وكان المماليك بدورهم مثالًا مختلفًا على العلاقة بين أصل الحكام وأصل المحكومين؛ فقد تجددت طبقتهم العسكرية الحاكمة باستجلاب مماليك من مناطق خارج بلاد الشام، لكن ذلك لم يكن هجرة شعب مملوكي حل محل سكان فلسطين. كانت فلسطين «مملوكية» لأن دولة المماليك حكمتها، لا لأن أهلها أصبحوا مماليك.

وبحلول هذه المرحلة كان الإسلام أعمق رسوخًا في المجتمع، مع استمرار المسيحيين واليهود والسامريين. واستمرت التحولات إلى الإسلام في القرون الوسطى المتأخرة، لكن تفسيرها لا يقبل ثنائية مبسطة بين «اختيار حر» و«إكراه مباشر». فقد تؤثر المكانة القانونية والاجتماعية والضرائب والمصلحة الاقتصادية والزواج وقوة مؤسسات الجماعة أو ضعفها وأشكال التمييز والاضطهاد حين تقع في قرارات الأسر عبر أجيال. وبين الحرية الكاملة والإكراه الصريح مساحة واسعة تصنع فيها علاقات القوة خيارات البشر.[19]

أما العربية فكانت قد تجاوزت منذ زمن كونها لغة السلالة الحاكمة. تعاقب الأمويون والعباسيون والفاطميون والصليبيون والأيوبيون والمماليك، وبقيت العربية لأنها أصبحت لغة المجتمع نفسه. وكانت هذه الاستمرارية أكثر أهمية من أصل الحاكم؛ فقد اختفت لغات سلطات حكمت فلسطين، بينما بقيت لغة كان السكان أنفسهم قد تبنوها.

ولم تكن القرون الوسطى سكونًا سكانيًا. شهدت البلاد حروبًا وهجرات ومجازر وأوبئة وأسرًا واستيطانًا أوروبيًا وانحساره، وتنقلًا لقبائل وعائلات، وتراجع مدن ونمو أخرى، ومصاهرات وتحولات دينية. تغير السكان بالفعل، لكن المصادر لا تكشف عملية واحدة أعادت صنعهم من الصفر. كان المجتمع يخسر بشرًا ويستقبل آخرين ويخلط بينهم ويغير أسماءهم ولغاتهم وأديانهم، فيما يستمر جانب منه في المكان نفسه.

وهنا يصبح السؤال عن «أين ذهب الكنعانيون» أو «أين ذهب سكان فلسطين البيزنطيون» مضللًا إذا تصورنا أن الاسم والسكان شيء واحد. فالهوية تستطيع أن تختفي بينما يبقى بعض أحفاد من حملوها، كما يستطيع البشر أن يبقوا بينما تتغير لغتهم وعقيدتهم وانتماؤهم السياسي. لم يعد إنسان القرن الخامس عشر يصف نفسه بأنه كنعاني أو من رعايا يهوذا أو بيزنطي، لكن اختفاء هذه الأسماء لا يثبت إبادة حامليها جميعًا. وبالمثل لا يمكن افتراض أن مسيحيي فلسطين

البيزنطية رحلوا جميعًا؛ بقي بعضهم على دينه، وهاجر بعضهم، ومات بعضهم، واختلط آخرون بالوافدين، وتعرّب قسم كبير من أحفادهم، ودخل قسم منهم أو من ذريتهم في الإسلام.

ولم تكن النتيجة مجتمعًا «نقيًا» استمر منذ فجر التاريخ، ولا أرضًا أفرغها كل فاتح ليملأها بأناس جدد. كان المجتمع تراكمًا تاريخيًا؛ استمرارًا واختلاطًا وهجرة وفقدانًا وتحولًا في الوقت نفسه. وستصبح هذه النتيجة أكثر أهمية كلما اقتربنا من العصر الذي ستظهر فيه القوميات الحديثة، لأنها تمنع تحويل التاريخ القديم إلى شجرة نسب تمنح جماعة معاصرة حقًا حصريًا في الأرض.

وعندما هزم السلطان العثماني سليم الأول المماليك في مرج دابق سنة 1516م ثم امتدت السيطرة العثمانية إلى فلسطين ومصر، تغير صاحب السيادة مرة أخرى. لكن العصر العثماني يختلف بالنسبة إلى بحثنا في شيء أساسي: نوع الأدلة. فمن القرن السادس عشر أصبحت دفاتر الضرائب والسجلات القضائية والإدارية تتيح رؤية القرى والزراعة والمحاصيل والعائلات والأسواق بدرجة من الانتظام لا توفرها معظم العصور السابقة.[20]

واعتمد وولف-ديتر هوترُث وكمال عبد الفتاح على دفاتر الضرائب العثمانية لإعادة بناء الجغرافيا السكانية والاقتصادية لفلسطين وشرق الأردن وجنوب سورية في أواخر القرن السادس عشر. سجلت الدفاتر القرى والخانات الخاضعة للضريبة والمحاصيل والبساتين والماشية والمعاصر والأسواق وغيرها من الأنشطة، لكنها لم تكن تعدادات سكانية حديثة. ولا يجوز تحويل كل خانة ضريبية إلى عدد ثابت من الأشخاص ثم اعتبار الناتج تعدادًا يقينيًا. قيمتها الأساسية أنها تكشف توزع الاستيطان وكثافته النسبية وأنماط الإنتاج وعلاقة الريف بالدولة.[21]

وبحلول هذه المرحلة كان المجتمع عربي اللغة في غالبيته، مسلمًا في غالبيته كذلك، مع استمرار جماعات مسيحية ويهودية وسامرية. وكانت القرى الزراعية القاعدة الرئيسية للسكان والإنتاج، بينما توزعت البلاد بين وحدات إدارية عثمانية تغيرت حدودها وانتماءاتها على مدى القرون. ولم تكن فلسطين ولاية عثمانية واحدة تطابق حدود القرن العشرين؛ ارتبطت مناطقها بمراكز إدارية مختلفة في دمشق وصيدا وبيروت، بينما اكتسبت القدس في القرن التاسع عشر وضعًا إداريًا مميزاً واتصالًا مباشرًا أكبر بإسطنبول.[22]

لكن خريطة الدولة لم تكن خريطة المجتمع. فالحد الإداري لا يوقف السوق أو الزواج أو القرابة أو الحج أو حركة التاجر والفلاح. وكان من الممكن أن تنتمي قريتان إلى وحدتين إداريتين مختلفتين وتربطهما مع ذلك علاقات اجتماعية واقتصادية كثيفة. وهنا ينبغي الفصل بين ثلاثة أشياء مرة أخرى: فلسطين بوصفها مجالًا جغرافيًا معروفًا، ومجتمعًا تتقاطع داخله شبكات محلية واقتصادية ودينية، ودولة قومية فلسطينية مستقلة. وجود الأول والثاني لا يثبت وجود الثالث، كما أن غياب الثالث لا يلغي وجود المجتمع.

وتكشف سجلات القرن السادس عشر وما بعده عن ريف واسع تحيط به مراكز مثل القدس ونابلس وغزة وصفد والخليل وعكا وغيرها، لا عن مدن صغيرة تقوم وسط أرض خالية. أنتج الفلاح الحبوب والزيتون والفواكه والقطن والماشية وغيرها، واحتاجت المدينة إلى الريف كما احتاج الريف إلى الأسواق، واحتاجت الدولة إلى الجميع لتحصيل الضرائب. وإذا كتبنا تاريخ فلسطين من القرية بدلًا من قصر السلطان، ظهر الفلاح في قلب الاقتصاد، والتاجر وسيطًا بين الإنتاج والسوق، والعائلة الكبيرة مؤسسة مالية واجتماعية وسياسية، وشيخ القرية أو الناحية حلقة في شبكة السلطة.

كانت الدولة حاضرة في الضرائب والقضاء والتعيين والسيادة، لكنها لم تصل دائمًا إلى الفرد مباشرة. احتاجت إلى العلماء والأعيان وشيوخ النواحي والتجار والعائلات النافذة، فاحتاج المركز إلى المحلي كما احتاج المحلي إلى اعتراف المركز. ولذلك لا يمكن اختزال العلاقة في صورة «احتلال» يقف أمام «شعب» موحد، ولا في صورة دولة مركزية تسيطر على كل تفاصيل الحياة. كانت السلطة شبكة تفاوض ومصالح ووساطة ومنافسة، تختلف درجة حضورها من مكان وزمن إلى آخر.

ويقدم جبل نابلس مثالًا واضحًا. أعاد بشارة دوماني، اعتمادًا على سجلات المحاكم والوثائق التجارية والمصادر المحلية، بناء مجتمع التجار والفلاحين في جبل نابلس بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكشف شبكة كثيفة تتداخل فيها

التجارة والزراعة والقرابة والديون والسلطة. كانت نابلس مركزًا لريف واسع، وكان زيت الزيتون أحد أعمدة اقتصادها؛ ينتجه الفلاح، ويموله أو يشتريه التاجر، ويدخل جزء منه في صناعة الصابون، ثم ينتقل المنتج إلى أسواق أبعد. ومن خلال هذه الشبكة تحولت الثروة التجارية إلى نفوذ اجتماعي وسياسي، وأصبحت العائلات القادرة على تجميع المال وبناء المصاهرات والعلاقات بالدولة أكثر قدرة على المنافسة على المواقع والسلطة.[23]

ولم تكن العائلة الكبيرة مجرد رابطة منزلية؛ كان يمكن أن تكون شبكة تمويل وملكية وتحالف وحماية ووساطة. ولا يجعل ذلك المجتمع «قبليًا بطبيعته»، بل يبين أن المؤسسات الاجتماعية تأخذ الأشكال التي تسمح بها بنية الدولة والاقتصاد. كما لم يكن الفلاح معزولًا عن المدينة؛ انتقلت المنتجات والديون والأموال بين الريف والسوق، ودخل التجار القرى ودخل الفلاحون المحاكم والمدن، وربط الزواج بين العائلات والمناطق. كان هناك مجتمع من العلاقات قبل أن توجد دولة قومية تمثله.

لكن وجود هذا المجتمع لا يجيز إسقاط القومية الفلسطينية الحديثة عليه. استطاع الإنسان في جبل نابلس في القرن الثامن عشر أن يعرف نفسه بقريته أو عائلته أو دينه أو مدينته أو منطقته أو انتمائه العثماني أو الشامي بحسب السياق. ولم تكن هذه الانتماءات صناديق مغلقة. فالمجتمع ليس الأمة، والأمة ليست الدولة، والدولة ليست الأرض. يمكن أن يوجد مجتمع متصل من دون قومية حديثة، وأن تتبلور قومية داخله لاحقًا، ثم لا تنجح مع ذلك في بناء دولة.

وفي القرن الثامن عشر جسد ظاهر العمر شكلًا آخر من أشكال القوة المحلية. اتسع نفوذه في الجليل وسيطر على عكا ومناطق واسعة في الشمال، واستفاد من تجارة القطن وعلاقاته المتوسطية وبنى سلطة ذات استقلال عملي كبير. لكن تحويل حكمه إلى «دولة فلسطينية قومية» يسقط مفهومًا حديثًا على عالم لم يكن يعمل به. كان مشروع سلطة إقليمية داخل النظام العثماني، لا حركة قومية بالمعنى اللاحق. فالاستقلال عن المركز لا يساوي القومية، والسيطرة على إقليم لا تجعل الحاكم مؤسس دولة قومية.[24]

وفي جبل نابلس تنافست عائلات مثل طوقان وجرار وغيرها، وحاول حكام عكا مد نفوذهم إلى المنطقة. لم تكن السلطة خطًا واحدًا من إسطنبول إلى الفلاح، بل شبكة يتقاطع فيها السلطان والوالي والمتسلم والشيخ والعائلة والتاجر والفلاح. وتركت هذه البنية إرثًا اجتماعيًا، لكن لا يجوز استخدامها تفسيرًا آليًا لمؤسسات ظهرت بعد قرنين؛ فقد مرت فلسطين بعد ذلك بالتنظيمات والانتداب والحرب واللجوء والأنظمة العربية والمنظمة والسلطة، وكل مرحلة أعادت تشكيل ما ورثته.

وكان المجتمع المحلي في الوقت نفسه منفتحًا على محيط أوسع. ارتبطت نابلس بدمشق، وعكا بالمتوسط، وغزة بمصر وسيناء، والقدس بشبكات الحج العالمية، وتحركت الأسر والتجارة بين المدن والأقاليم. كان المجتمع جزءًا من بلاد الشام والإمبراطورية العثمانية والاقتصاد المتوسطي وشبكات دينية واسعة، من دون أن يلغي ذلك روابط محلية تتكثف داخل فلسطين.

ولهذا لا ينبغي أن نجعل فلاحًا في جبل نابلس سنة 1750 يتصرف وكأنه يعرف أن بريطانيا ستحكم فلسطين وأن إسرائيل ستنشأ وأن منظمة التحرير ستظهر. كما لا يجوز أن نحول يهودي القدس في القرن الثامن عشر إلى عضو مسبق في حركة صهيونية لم توجد بعد، أو المسيحي العربي إلى قومي عربي سياسي قبل ظهور القومية الحديثة. الماضي لا يعرف المستقبل، وإحدى أهم وظائف البحث التاريخي منع الحاضر من العودة إليه متنكرًا في ثياب أجداده.

وعند نهاية القرن الثامن عشر كانت فلسطين مجتمعًا عربي اللغة في غالبيته، غالبية سكانه من المسلمين مع حضور مسيحي ويهودي وسامري، وشبكة واسعة من القرى ومدن ذات أدوار اقتصادية ودينية مختلفة، وعائلات ووجهاء يملكون المال والنفوذ والوساطة، ودولة عثمانية تمثل السيادة العليا. وجدت روابط ومصالح محلية يمكن رؤيتها في السوق والقرابة والحركة اليومية، لكنها لم تكن قد اتخذت بعد صورة قومية فلسطينية سياسية حديثة.

ثم جاء القرن التاسع عشر وبدأت العلاقة بين الدولة والمجتمع تتغير بصورة أعمق. كان الحكم المصري لبلاد الشام وفلسطين بين 1831 و1840 محطة مهمة؛ سعت إدارة إبراهيم باشا إلى مزيد من المركزية، وفرضت التجنيد وضرائب جديدة وحاولت نزع السلاح وتقليص استقلال الزعامات المحلية، وأسهمت هذه السياسات في ثورة 1834 التي امتدت إلى

مناطق مختلفة من فلسطين. كشف الحكم المصري، رغم قصره، ما يحدث حين تحاول دولة مركزية الوصول مباشرة إلى الرجل والسلاح والضريبة بدل المرور دائمًا عبر الوسطاء المحليين.[25]

عادت السيطرة العثمانية سنة 1840، ثم دفعت التنظيمات في اتجاه مركزية أكثر انتظامًا. أرادت الدولة أن تعرف من يدفع الضريبة، ومن يخدم في الجيش، ومن يملك الأرض، ومن يتحمل المسؤولية القانونية. وازداد حضور السجل والبيروقراطية والقانون في العلاقة بين الفرد والدولة.[26]

وكانت الأرض من أهم ميادين التحول. فقبل أن يصبح التسجيل الحديث مركزيًا لم تكن علاقة الفلاح بالأرض تختصر في وثيقة رسمية باسمه؛ قامت الحقوق أيضًا على الزراعة المستمرة والميراث والعرف والمعرفة المحلية وأحكام المحاكم وترتيبات الانتفاع. وهذا لا يعني غياب الملكية أو القانون، بل يعني أن العلاقة بالأرض كانت أعقد من نموذج السند العقاري الحديث.

جاء قانون الأراضي العثماني سنة 1858 ضمن محاولة أوسع لتنظيم الأرض والضرائب والملكية. لم يخترع فئات الأرض كلها من الصفر، لكنه عزز أهمية التسجيل الرسمي. وتبين دراسة آموس نادان أن تحول حقوق الانتفاع والملكية إلى أشكال أكثر رسمية أتاح في حالات تسجيل أراض بأسماء أشخاص غير الذين يزرعونها، وأن العلاقة بين الفلاح والمالك القانوني أصبحت قادرة على الانفصال بطرق ستكون لها نتائج لاحقة. ولا ينبغي تعميم نموذج واحد على كل فلسطين، فقد اختلف التسجيل وأنماط الملكية والديون والعلاقات المحلية من منطقة إلى أخرى، لكن الوزن المتزايد للسجل القانوني غير ميزان القوة بين من يملك الورقة ومن يملك خبرة الاستعمال الطويل.[27]

ولم يكن هذا الانفصال يؤدي دائمًا إلى اقتلاع فوري. استطاع فلاح أن يزرع أرضًا سنوات بينما كان سندها باسم شخص آخر، لكن الخطر ظهر حين أصبحت الأرض قابلة للبيع من صاحبها المسجل. عندها يستطيع البيع أن يكون قانونيًا وفق نظام الملكية وأن ينتج في الوقت نفسه خسارة جماعة زراعية لمورد عيش عاشت عليه قبل عملية البيع. وهذه النقطة ستصبح حاسمة مع توسع شراء الأرض من قبل مؤسسات ومستوطنين يهود لاحقًا؛ فقول إن الأرض «سُرقت كلها» لا يصف الواقع، كما أن القول إنها «اشتريت قانونيًا» وينتهي الأمر عند ذلك لا يصف نتائج الصفقة على من كان يعمل فيها. القانون والنتيجة الاجتماعية أمران مختلفان.[28]

وفي الوقت نفسه كانت فلسطين تتغير اقتصاديًا قبل الهجرة الصهيونية المنظمة. يبين ألكسندر شولش أن العقود بين حرب القرم وأوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر شهدت اندماجًا متزايدًا في الاقتصاد العالمي، وتوسعًا في التجارة الخارجية، وزيادة توجيه بعض الإنتاج إلى التصدير، وتحولات في الملكية ونموًا في عدد من المدن والمرافئ. ولذلك فإن القول إن التحديث الاقتصادي بدأ مع الاستيطان الصهيوني يعكس التاريخ؛ فقد كان اندماج فلسطين في السوق العالمية وتطور إدارتها واقتصادها قائمًا قبل الموجة الجديدة من الهجرة اليهودية.[29]

أصبحت الأرض، إلى جانب كونها مصدرًا للمعيشة والانتماء القروي، أصلًا اقتصاديًا يمكن تسجيله ورهنه وبيعه. وازدادت أهمية يافا بوصفها منفذًا تجاريًا على المتوسط، واتسعت التجارة والتصدير والاتصال بأوروبا. وتوسعت القدس خارج الأسوار، وازداد حضور القناصل والإرساليات والمؤسسات الأجنبية. وفي ظل المسألة الشرقية استخدمت القوى الأوروبية حماية الطوائف والمصالح التجارية والدينية لتوسيع نفوذها داخل الإمبراطورية؛ لم تكن تحكم البلاد بعد، لكنها امتلكت قدرة متزايدة على التأثير في الدولة وجماعات من رعاياها.[30]

ولم تلغِ البيروقراطية الحديثة الوسطاء المحليين. استطاع بعض الأعيان والعائلات التجارية استخدام الإدارة الجديدة لمصلحتهم؛ فمن يمتلك المال والمعرفة بالسجل والعلاقات الرسمية يستطيع التسجيل والشراء والاقتراض والتفاوض بصورة أفضل. ولذلك لم يكن الانتقال إلى البيروقراطية انتقالًا آليًا من المحسوبية إلى المؤسسة؛ استطاعت الشبكات الاجتماعية القديمة أن تدخل المؤسسة الجديدة وتعيد إنتاج نفوذها داخلها.

كما لم يكن المجتمع ثابتًا سكانيًا. تحرك أفراد وعائلات بين فلسطين ومصر وبلاد الشام ومناطق أخرى، واستقرت جماعات وتغيرت أنماط البداوة والاستقرار، وانتقل مسلمون ومسيحيون ويهود بين المدن والأقاليم. ونما السكان واتسعت مدن

ومستوطنات، وإن اختلفت التقديرات العددية بحسب المصدر والسنة والمنهج. ولم تكن هناك هجرة واحدة صنعت المجتمع كله، كما لم يكن هناك مجتمع ساكن لم يتحرك منذ قرون.

وعشية ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت فلسطين قد قطعت مسافة كبيرة عن مجتمع القرن الثامن عشر. صارت الدولة أكثر تدخلًا، والسجل أكثر أهمية، والأرض أكثر قابلية للتحول إلى أصل تجاري، والسوق أكثر اتصالًا بالخارج، والمرافئ والمدن أكثر ارتباطًا بالاقتصاد المتوسطي، والقناصل والمؤسسات الأوروبية أكثر حضورًا. ومع ذلك ظل السكان في غالبيتهم عربًا محليين، وظل الريف قاعدة سكانية كبيرة، وبقي المجتمع متعدد الطوائف ومن دون دولة قومية مستقلة.[31]

ومن الخطأ، لذلك، أن يبدأ تاريخ فلسطين الحديثة سنة 1882. والمقصود بهذه السنة ليس حدثًا غامضًا؛ فهي السنة التي يُؤرَّخ بها عادة لبداية ما أصبح يعرف في التأريخ الصهيوني بـ«العليا الأولى»، أي موجة الهجرة اليهودية التي بدأت في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، وجاء قسم كبير منها من الإمبراطورية الروسية ورومانيا، ثم ارتبط جزء منها بإنشاء مستعمرات زراعية حديثة وبنشاط جمعيات مثل «أحباء صهيون» و«بيلو»، وبالدعم المالي الذي قدمه لاحقًا البارون إدموند دي روتشيلد. ولم يكن اليهود قد ظهروا في فلسطين سنة 1882؛ فقد كانت فيها مجتمعات يهودية أقدم في القدس وصفد وطبريا والخليل وغيرها. كما أن الحركة الصهيونية السياسية المنظمة نفسها لم تكن قد تأسست بعد؛ فقد جاء مؤتمر بازل وتأسيس المنظمة الصهيونية سنة 1897. ولذلك فالأدق أن نرى 1882 بداية موجة جديدة في طبيعة الهجرة والاستيطان والتنظيم، لا بداية الوجود اليهودي في البلاد ولا لحظة ولادة الصهيونية بكامل مؤسساتها اللاحقة.[32]

كما أن المجتمع الذي وصلت إليه هذه الهجرة لم يكن فراغًا ينتظر من يأتي إليه بالزراعة والمدن والاقتصاد والاتصال بالعالم. كانت الإصلاحات الإدارية والتغيرات في ملكية الأرض والتجارة والنمو الحضري والتدخل الأوروبي قد بدأت قبل ذلك بعقود. وما فعلته الهجرة الجديدة أنها دخلت في بنية متحولة أصلًا وأضافت إليها عنصرًا جديدًا سيكتسب مع الزمن تنظيمًا قوميًّا ومؤسسات مستقلة وقدرة مالية دولية متزايدة.

وجد المهاجرون سوقًا للأرض وسجلات ملكية وملاكًا يستطيعون البيع، وفلاحين يزرعون أحيانًا أرضًا لا يملكون سندها، ودولة عثمانية تحاول حماية سيادتها وتنظيم دخول الأجانب وامتلاكهم للأرض. ومنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأت إسطنبول فرض قيود على هجرة اليهود الأجانب إلى فلسطين، ثم أصبحت المخاوف من مشروعات الاستيطان الممولة ومن شراء الأرض أكثر وضوحًا في تسعينيات القرن نفسه. ولم تكن السياسة العثمانية مجرد «عداء لليهود»؛ فقد سمحت الدولة لليهود بالهجرة إلى أجزاء أخرى من الإمبراطورية بشروط، بينما ارتبطت القيود الفلسطينية أيضًا بالخوف من التدخل الأوروبي، ومن تجمعات أجنبية مرتبطة برؤوس أموال وقنصليات تستطيع إضعاف السيادة العثمانية. وحاولت الدولة تشديد القيود على هجرة اليهود الأجانب وشراء الأراضي في فلسطين، لكن تطبيق هذه السياسات ظل متفاوتًا وتعرض لضغوط واستثناءات متعددة.[33]

ولم تكن القيود قادرة على وقف الهجرة أو شراء الأرض بالكامل. فمن جهة كانت الإمبراطورية تحاول تطبيق سياسة على مجتمع مفتوح نسبيًا أمام التجارة والقناصل وحملة الجنسيات الأجنبية، ومن جهة أخرى امتلك المشترون والممولون القدرة على استخدام وكلاء وثغرات وعلاقات محلية وقنصلية. وهكذا بدأ الفرق يتسع بين ما أرادت الدولة أن تمنعه وما استطاعت فعله على الأرض.

وكانت المستعمرات الزراعية الأولى صغيرة قياسًا بالمجتمع المحيط، وعانى كثير منها صعوبات اقتصادية شديدة واعتمد بعضها على الدعم الخارجي. ولم تكن تجربة اقتصادية ناجحة منذ اللحظة الأولى، كما لم يكن جميع المهاجرين يملكون الرؤية السياسية نفسها. لكن أهميتها التاريخية لم تأت من حجمها وحده، بل من أنها أسست أشكالًا جديدة من الاستيطان الزراعي اليهودي المنظم المرتبط بشبكات تمويل وجمعيات خارج البلاد، وهو ما سيعطي الهجرة اللاحقة بنية لم تكن متاحة للمهاجر الفرد وحده.

وفي هذه المرحلة بدأ الاحتكاك بين شراء الأرض وبين من يعيش عليها ينتج نزاعات محلية. لم يكن كل انتقال ملكية يؤدي إلى طرد فلاحين، ولم تكن كل عملية شراء تتم من ملاك غائبين، لكن بعض الصفقات أظهر التناقض الذي أنشأه الفصل بين الملكية القانونية والاستعمال الزراعي. يستطيع مالك أن يبيع حقه، ويستطيع المشتري أن يعتبر الأرض جزءًا من

مشروع استيطاني يحتاج إلى السيطرة الفعلية عليها، بينما يرى الفلاح الذي زرعها أن علاقة أسرته بالأرض أقدم من الصفقة. وهنا بدأ ما كان نزاعًا على الملكية والعمل يتحول تدريجيًا إلى نزاع على الأرض بوصفها مجالًا لمشروعين سياسيين مختلفين.

ومع الموجة الثانية من الهجرة اليهودية بين نحو 1904 و1914 أصبح هذا البعد أوضح. فقد جاءت بعد الاضطرابات والثورة الروسية وموجات العنف المعادي لليهود، وحمل قسم من مهاجريها أفكار الصهيونية العمالية. لم تعد الغاية بالنسبة إلى هذه التيارات مجرد إقامة مزارع يعيش فيها اليهود، بل بناء مجتمع قومي قادر على امتلاك الأرض وتشغيل قوة عمل يهودية وتكوين مؤسساته الخاصة. وبرزت أفكار «العمل العبري» وحراسة المستعمرات بأيدٍ يهودية، وهي أفكار دفعت في اتجاه إنشاء سوق عمل ومؤسسات أكثر انفصالًا عن الاقتصاد العربي المحيط، حتى وإن بقي الواقع الاقتصادي أكثر اختلاطًا من الشعار.[34]

وهكذا بدأ يتكون داخل فلسطين ما سيعرف لاحقًا بالمجتمع اليهودي الجديد أو «اليشوف الجديد»، إلى جانب المجتمعات اليهودية الأقدم التي لم تكن علاقتها بالصهيونية واحدة. وحتى داخل اليهود أنفسهم لم يكن الخط السياسي موحدًا؛ فقد تنازع بعض اليهود السفارديم وغيرهم بين الولاء العثماني والصهيونية وأشكال مختلفة من التكيف معها أو رفضها، واشتد هذا النقاش بعد الثورة الدستورية العثمانية سنة 1908. ولذلك سيكون خطأ آخر أن نجعل «اليهود» كتلة واحدة دخلت فلسطين بمشروع واحد منذ البداية.

وفي الجانب العربي كان المجتمع بدوره يتغير. أعادت ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 العمل بالدستور وفتحت المجال العام والصحافة والحياة البرلمانية بدرجة أكبر، فظهرت صحف ومناقشات سياسية أكثر اتساعًا. وأصبحت الهجرة الصهيونية وشراء الأرض موضوعًا في الصحافة العربية المحلية، ومن أبرز الصحف التي تناولته «الكرمل» في حيفا و«فلسطين» في يافا. ولم تكن الهوية الفلسطينية في هذه المرحلة قد ألغت الانتماءات العربية والسورية والعثمانية والمحلية والدينية؛ تعايشت هذه الانتماءات وتداخلت. لكن استعمال اسم فلسطين والحديث عن مصالح أهلها وعن خطر فقدان الأرض يظهر أن ارتباطًا سياسيًا محليًا بالبلاد كان يتبلور قبل الاحتلال البريطاني.[35]

ولذلك سيكون خطأ أن نكتب نهاية العهد العثماني كما لو كان في فلسطين مجتمعان قوميان مكتملان يقف أحدهما في مواجهة الآخر بالصورة التي سيعرفها زمن الانتداب. كان المجتمع اليهودي الجديد يبني مؤسسات قومية أكثر وضوحًا وتنظيمًا وتمويلًا، بينما كانت الهوية السياسية العربية الفلسطينية في طور التبلور داخل دوائر أوسع من العثمانية والعروبة والسورية والمحلية. ولم يكن الطرفان متكافئين في نوع المؤسسة ولا في مصادر القوة، لكن عملية التمايز كانت قد بدأت بالفعل.

واتخذ هذا التمايز مظاهر عمرانية واقتصادية أيضًا. تأسست أحياء ومستوطنات جديدة، ونشأت تل أبيب سنة 1909 بجوار يافا باعتبارها حيًا يهوديًا جديدًا ثم أخذت تنمو، وتوسعت المؤسسات التعليمية والزراعية والتنظيمية اليهودية. وفي المقابل ظلت يافا والقدس ونابلس وغزة وحيفا وغيرها مراكز عربية اقتصادية واجتماعية نشطة، وتوسعت الصحافة والتعليم والتجارة. ولم يكن التحول قصة «مجتمع حديث» يقوم أمام «مجتمع ساكن»، بل مسارين للتحديث يجريان بموارد ومؤسسات وظروف مختلفة، سيصبح عدم تكافئهما موضوعًا مركزيًا في المرحلة التالية.

وفي سنة 1914 قطعت الحرب العالمية الأولى هذا المسار. دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب القوى المركزية، وأصبحت فلسطين جزءًا من جبهة عسكرية واسعة ترتبط بالدفاع عن بلاد الشام ومحاولات مهاجمة قناة السويس. توسع التجنيد والمصادرة والرقابة، وتأثر السكان بانقطاع التجارة والحصار وارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية، وزادت أسراب الجراد سنة 1915 من الضرر الذي أصاب الزراعة في أجزاء من المنطقة. ولم تكن المعاناة ناتجة عن سبب واحد؛ اجتمعت الحرب والحصار وسياسات التعبئة والمصادرة واختلال الأسواق والآفات في صنع أزمة قاسية.[36]

وتعرض السكان الأجانب ومجموعات من اليهود لإجراءات ترحيل أو ضغوط مرتبطة بالجنسية والاشتباه السياسي، فيما حاول بعض قادة المجتمع الصهيوني التكيف مع السلطة العثمانية وحاول آخرون التعاون مع خصومها. وفي الوقت نفسه

عانى العرب المسلمون والمسيحيون من التجنيد والمصادرة والرقابة والحرب، ولم يكن الانتماء الديني وحده قادرًا على حماية أحد من آثار انهيار الإمبراطورية.

وفي 1917 انتقلت الحرب إلى فلسطين نفسها على نحو حاسم. أخفق البريطانيون في محاولتين أوليين لاختراق خطوط غزة، ثم كسر الجيش المصري البريطاني بقيادة إدموند ألنبي الدفاعات العثمانية في الخريف، وسقطت بئر السبع وغزة وتقدم الجيش شمالًا. وفي 9 ديسمبر/كانون الأول 1917 دخلت القوات البريطانية القدس، وانتهى الحكم العثماني فيها بعد نحو أربعة قرون. واستمر القتال في شمال فلسطين خلال 1918 حتى انهارت الجبهة العثمانية، لكن سقوط القدس في ديسمبر 1917 كان العلامة الأوضح على انتقال البلاد إلى عصر سياسي جديد.[37]

وهنا يكتسب عنوان الفصل معناه الكامل. بدأنا بفتح عسكري في القرن السابع نقل السيادة من الإمبراطورية البيزنطية إلى دولة عربية مسلمة، وانتهينا بعد ما يقرب من ثلاثة عشر قرنًا بسقوط آخر إمبراطورية إسلامية حكمت فلسطين طويلًا أمام جيش أوروبي. وبين البداية والنهاية لم يبق المجتمع كما كان يوم الفتح. تعرّب السكان عبر قرون، وأسلم قسم كبير منهم، وبقيت جماعات مسيحية ويهودية وسامرية، ودخل مهاجرون وخرج آخرون، وتعاقبت دول وممالك وحروب، وتحولت القرية والمدينة والملكية والاقتصاد والإدارة. وفي أواخر العهد العثماني دخل إلى هذا المجتمع مشروع استيطاني يهودي جديد أخذ يتحول بالتدريج إلى مشروع قومي ذي مؤسسات، بينما أخذ بين السكان العرب وعي محلي بفلسطين ومصالحها يتبلور داخل انتماءات أوسع.

ولذلك لم تكن سنة 1882 بداية فلسطين الحديثة من العدم، كما لم تكن سنة 1917 مجرد استبدال علم عثماني بعلم بريطاني. في الأولى دخل عامل جديد إلى مجتمع كان قد تغير طويلًا قبل وصوله، وفي الثانية انهارت السيادة التي كانت، مهما ضعفت، تضم العرب واليهود وغيرهم داخل دولة واحدة. وبعدها سيحكم طرف أجنبي البلاد، بينما ينمو داخلها مشروع قومي يهودي أكثر تنظيمًا، ويتحول الوعي العربي الفلسطيني من روابط ومصالح وهوية آخذة بالتبلور إلى مواجهة سياسية متزايدة مع مشروع يملك مؤسسات ومالًا وعلاقات دولية تتسع بسرعة.

بدأ هذا الفصل بفتح إسلامي نقل فلسطين من إمبراطورية إلى أخرى، وانتهى بفتح جديد أخرجها من الإمبراطورية الأخيرة. وبين الفتحين تغيرت الآلهة الحاكمة، واللغات، والأسماء، والمؤسسات، والحدود، لكن البشر لم يكونوا في أي مرحلة أوراقًا تُمحى من الصفحة كلما دخل جيش جديد. كانوا يبقون ويرحلون ويختلطون ويتحولون، ثم يورثون أحفادهم أرضًا لم تكن يومًا خالية من التاريخ.

المراجع

1. Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, Berlin, 2021، ولا سيما فصل "The Islamic Conquest: The Mid-630s to 640"؛ Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

2. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014، ولا سيما الفصول المتعلقة بالفتح الإسلامي واستمرار الاستيطان والتحول الحضري بين القرنين السابع والحادي عشر.

3. Petra M. Sijpesteijn, *Shaping a Muslim State: The World of a Mid-Eighth-Century Egyptian Official*, Oxford University Press, Oxford, 2013. تُستخدم التجربة المصرية هنا للمقارنة في مسألة استمرار الخبرات والممارسات الإدارية بعد الفتح، لا بوصفها دليلًا مباشرًا على تطابق الإدارة في فلسطين معها.

4. Milka Levy-Rubin, *Non-Muslims in the Early Islamic Empire: From Surrender to Coexistence*, Cambridge University Press, Cambridge, 2011، ولا سيما دراستها لاتفاقات الاستسلام والأمان وتطور الشروط القانونية المفروضة على الجماعات غير المسلمة.

5. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014؛ Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, Berlin, 2021.

6. Jodi Magness, *The Archaeology of the Early Islamic Settlement in Palestine*, Eisenbrauns, Winona Lake, 2003؛ Oleg Grabar, *The Shape of the Holy: Early Islamic Jerusalem*, Princeton University Press, Princeton, 1996.

7. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014؛ Guy Le Strange, *Palestine under the Moslems: A Description of Syria and the Holy Land from A.D. 650 to 1500*, Alexander P. Watt for the Committee of the Palestine Exploration Fund, London, 1890.

8. John F. Haldon, *The Empire That Would Not Die: The Paradox of Eastern Roman Survival, 640–740*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 2016؛ Chase F. Robinson, *Empire and*

Elites after the Muslim Conquest: The Transformation of Northern Mesopotamia, Cambridge University Press, Cambridge, 2000.

9. Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, Berlin, 2021؛ Sidney H. Griffith, *The Church in the Shadow of the Mosque: Christians and Muslims in the World of Islam*, Princeton University Press, Princeton, 2008.

10. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014؛ Robert Schick, *The Christian Communities of Palestine from Byzantine to Islamic Rule: An Historical and Archaeological Study*, Gerlach Press, Berlin, 2021.

11. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014.

12. Sidney H. Griffith, *The Church in the Shadow of the Mosque: Christians and Muslims in the World of Islam*, Princeton University Press, Princeton, 2008؛ Sidney H. Griffith, *Arabic Christianity in the Monasteries of Ninth-Century Palestine*, Variorum, Aldershot, 1992.

13. Michael Ehrlich, *The Islamization of the Holy Land, 634–1800*, Arc Humanities Press, Leeds, 2022.

14. Gideon Avni, *The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach*, Oxford University Press, Oxford, 2014، ولا سيما عرضه للتحولات الاستيطانية الطويلة بين القرنين السادس والحادي عشر.

15. Thomas Asbridge, *The First Crusade: A New History*, Oxford University Press, Oxford, 2004؛ Christopher Tyerman, *God's War: A New History of the Crusades*, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, MA, 2006.

16. Ronnie Ellenblum, *Frankish Rural Settlement in the Latin Kingdom of Jerusalem*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

17. Ronnie Ellenblum, *Frankish Rural Settlement in the Latin Kingdom of Jerusalem*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

18. Malcolm Barber, *The Crusader States*, Yale University Press, New Haven, 2012؛ Christopher Tyerman, *God's War: A New History of the Crusades*, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, MA, 2006.

19. Michael Ehrlich, *The Islamization of the Holy Land, 634–1800*, Arc Humanities Press, Leeds, 2022.

20. Wolf-Dieter Hütteroth and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Fränkische Geographische Gesellschaft, Erlangen, 1977.

21. Wolf-Dieter Hütteroth and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Fränkische Geographische Gesellschaft, Erlangen, 1977.

22. Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1993؛ Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900*, University of California Press, Berkeley, 1995.

23. Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900*, University of California Press, Berkeley, 1995، ولا سيما الفصول المتعلقة بثقافة العائلة والتجارة والاقتصاد السياسي لزيت الزيتون وصناعة الصابون.

24. Thomas Philipp, *Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City, 1730–1831*, Columbia University Press, New York, 2001.

25. Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People*, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1994؛ Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900*, University of California Press, Berkeley, 1995.

26. Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1993؛ Beshara Doumani, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900*, University of California Press, Berkeley, 1995.

27. Amos Nadan, "The Route from Informal Peasant Landownership to Formal Tenancy and Eviction in Palestine, 1800s–1947," *Continuity and Change*, Vol. 36, No. 2, 2021, pp. 233–256؛ Ruth Kark, "Consequences of the Ottoman Land Law: Agrarian and Privatization Processes in Palestine, 1858–1918," in *Societies, Social Inequalities and Marginalization*, Springer, 2017, pp. 101–119.

28. Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914*, University of California Press, Berkeley, 1996، ولا سيما الفصول المتعلقة بحيازة الأرض والاستيطان

والتحول من الصراع على الأرض إلى الصراع على العمل.

29. Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1993.

30. Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1993، ولا سيما الأقسام المتعلقة بالتجارة الخارجية والنفوذ الأوروبي والقناصل والنمو الحضري.

31. Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856–1882: Studies in Social, Economic and Political Development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1993؛ Wolf-Dieter Hütteroth and Kamal Abdulfattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Fränkische Geographische Gesellschaft, Erlangen, 1977.

32. Anita Shapira, *Israel: A History*, Brandeis University Press, Waltham, MA, 2012؛ Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914*, University of California Press, Berkeley, 1996.

33. Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, University of California Press, Berkeley, 1976، ولا سيما مناقشته للسياسة العثمانية تجاه الهجرة اليهودية وشراء الأراضي والمواقف العربية من الصهيونية الناشئة.

34. Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914*, University of California Press, Berkeley, 1996، ولا سيما الفصول المتعلقة بـ "conquest of labor" و"conquest of land" وتكوّن الصهيونية العمالية.

35. Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I*, University of California Press, Berkeley, 1976؛ Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, Columbia University Press, New York, 1997، ولا سيما مناقشته للصحافة والهوية المحلية الفلسطينية في أواخر العهد العثماني.

36. Salim Tamari, *Year of the Locust: A Soldier's Diary and the Erasure of Palestine's Ottoman Past*, University of California Press, Berkeley, 2011، بشأن الحرب والتجنيد والمصادرة والمجاعة والجراد وانهيار المجتمع العثماني في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى.

37. Eugene Rogan, *The Fall of the Ottomans: The Great War in the Middle East*, Basic Books, New York, 2015، بشأن حملة فلسطين، ومعارك غزة وبئر السبع، وتقدم قوات ألنبي وسقوط القدس في ديسمبر/كانون الأول 1917.

الفصل الثالث
داوود وجالوت من جديد

عندما دخلت القوات البريطانية القدس في ديسمبر/كانون الأول ١٩١٧، ثم اكتمل احتلال فلسطين العثمانية خلال سنة ١٩١٨، انتهى أكثر من أربعة قرون من الحكم العثماني. ولم يكن التغيير مجرد استبدال علم بعلم أو إدارة بأخرى. فقد السكان العرب الإطار السياسي الذي كانوا جزءًا منه، مهما كانت علاقتهم به ومهما كانت قوة الهويات العربية والمحلية التي تطورت داخله، وأصبح مستقبل البلاد موضوعًا للتفاوض بين قوى دولية.

أما الحركة الصهيونية فدخلت المرحلة الجديدة من موقع مختلف. فالقوة التي احتلت فلسطين كانت القوة نفسها التي أصدرت وعد بلفور. وبعد الاحتلال وصلت إلى فلسطين، بموافقة الحكومة البريطانية، لجنة صهيونية للتشاور في الإجراءات المتعلقة بتنفيذ السياسة الجديدة. وهكذا انتقلت الحركة الصهيونية من منظمة تسعى إلى إقناع الدول بمشروعها إلى طرف يستطيع التعامل مع السلطة الحاكمة في فلسطين باعتباره ممثلًا معترفًا به لمشروع سياسي محدد.[1]

لكن هذا لا يجعل بريطانيا أداة صهيونية بسيطة. كانت لها مصالحها الإمبراطورية الخاصة، ولم تتطابق سياساتها دائمًا مع مطالب الحركة الصهيونية. ستقيد الهجرة في مراحل لاحقة، وتختلف مع القيادة الصهيونية، ثم تواجه بعض تنظيماتها المسلحة. ومع ذلك بقيت حقيقة لا يمكن تجاوزها: هدف إنشاء الوطن القومي اليهودي أصبح جزءًا من الإطار الرسمي الذي حكمت بريطانيا فلسطين من خلاله.

وفي أبريل/نيسان ١٩٢٠ تقرر إسناد الانتداب على فلسطين إلى بريطانيا، ثم أقر مجلس عصبة الأمم نص الانتداب سنة ١٩٢٢. وبذلك انتقلت الفكرة الأساسية لوعد بلفور من إعلان سياسي بريطاني إلى وثيقة دولية تحدد مهمة السلطة الحاكمة. أشارت ديباجة الانتداب إلى الصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين وإلى إعادة تأسيس وطنه القومي فيها، وجعلت المادة الثانية بريطانيا مسؤولة عن تهيئة الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي تضمن إقامة هذا الوطن، إلى جانب تطوير مؤسسات الحكم الذاتي وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان.[1]

وكانت المادة الرابعة أكثر أهمية من كثير من الشعارات بالنسبة إلى تطور ميزان القوة داخل البلاد. فقد نصت على الاعتراف بـ«وكالة يهودية مناسبة» هيئة عامة تقدم المشورة وتتعاون مع إدارة فلسطين في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها المتعلقة بإقامة الوطن القومي ومصالح السكان اليهود، واعترفت بالمنظمة الصهيونية للقيام بهذه الوظيفة ما دام تنظيمها مقبولًا لدى السلطة المنتدبة.[1]

لم يحصل المجتمع اليهودي على دولة، لكنه حصل على مؤسسة قومية معترف بها رسميًا تستطيع التعاون مع الدولة. أما السكان العرب، على الرغم من كونهم أغلبية السكان، فلم ينشئ الانتداب لهم وكالة قومية موازية تؤدي الوظيفة نفسها. وهنا أصبح عدم التماثل الذي بدأ قبل الحرب قابلًا للقياس القانوني.

وجاءت المادة السادسة لتضيف عنصرًا آخر. فقد ألزمت إدارة فلسطين، مع عدم الإضرار بحقوق ومكانة بقية السكان، بتسهيل الهجرة اليهودية في ظروف مناسبة وتشجيع الاستيطان اليهودي الكثيف على الأرض بالتعاون مع الوكالة اليهودية، بما في ذلك أراضي الدولة والأراضي غير المستغلة التي لا تحتاج إليها الأغراض العامة.[1]

كان الفرق عميقًا. قبل الحرب عمل المشروع الصهيوني داخل دولة لم يكن إنشاء وطن قومي يهودي جزءًا من أهدافها. أما في ظل الانتداب فأصبح تسهيل بعض الوسائل الضرورية لهذا المشروع جزءًا من مهمة السلطة نفسها، ضمن القيود الواردة في النص.

لم تصنع بريطانيا المشروع الصهيوني. كانت المستعمرات والجمعيات وشبكات التمويل والتعليم والحراسة والتنظيم العمالي قد بدأت قبل وصولها. لكنها غيرت البيئة السياسية والقانونية التي يستطيع المشروع أن ينمو داخلها، وأضافت إلى رأس المال والمؤسسة والتنظيم اعترافًا دوليًا وسلطة حاكمة مكلفة بتسهيل بعض أهدافه.

وفي المقابل لم يكن المجتمع العربي الفلسطيني كتلة خاملة فوجئت بالتاريخ. ظهرت المؤتمرات والجمعيات والوفود والصحف، واحتجت القيادات المحلية على وعد بلفور والهجرة والسياسة البريطانية. وتداخلت في السنوات الأولى بعد الحرب تصورات متعددة لمستقبل فلسطين: الوحدة مع سورية، والقومية العربية الأوسع، والخصوصية الفلسطينية المتزايدة، والانتماء إلى بلاد الشام، ومعارضة الصهيونية.[2]

لم يكن هذا التعدد دليلًا على غياب الهوية، بل على مرحلة لم تكن الحدود التي رسمتها القوى المنتصرة قد أصبحت بعد حقائق قومية بديهية. استطاع الفرد أن يرى نفسه فلسطينيًا وعربيًا وسوريًا بالمعنى الجغرافي الأوسع في الوقت نفسه، كما استطاع قبل الحرب أن يكون عثمانيًا أيضًا.[3] لكن هذا التعدد أصبح مشكلة سياسية عندما احتاج المجتمع إلى مؤسسة مركزية تتحدث باسمه وتفاوض وتقرر وتجمع المال وتنفذ القرار.

وشهدت القدس في موسم النبي موسى سنة ١٩٢٠ أعمال عنف بين العرب واليهود، ثم جاءت أحداث يافا سنة ١٩٢١.[2] لم تكن هذه بداية الصراع؛ فجذوره المتعلقة بالأرض والهجرة والعمل والتنظيم سبقتها بعقود. لكنها أظهرت أن الخوف من المستقبل السياسي أصبح قادرًا على تعبئة قطاعات أوسع من السكان. لم يعد النزاع محصورًا بين فلاح ومستعمرة أو عامل وصاحب مزرعة. أخذت الجماعات ترى بعضها بصورة متزايدة من خلال مشاريع سياسية متنافسة.

ومع ذلك ظل الجميع يعيش تحت حكومة واحدة، ويستخدم الطرق والموانئ والبريد والسكك الحديدية نفسها. وسيحمل العرب واليهود لاحقًا الجنسية الفلسطينية نفسها ويستخدمون العملة نفسها. لكن داخل هذا الإطار الإداري الواحد بدأت مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية منفصلة تنمو بصورة متزايدة.

وأظهر قانون الجنسية هذه المفارقة بوضوح. فقد نصت المادة السابعة من الانتداب على إصدار قانون للجنسية يتضمن تسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين إقامة دائمة على الجنسية الفلسطينية، ثم صدر أمر الجنسية الفلسطينية سنة ١٩٢٥.[1] [4] أصبح العربي واليهودي من الناحية القانونية فلسطينيين وفق النظام نفسه، مع تفاصيل أكثر تعقيدًا في شروط الجنسية والتجنس مما توحي به الروايات السياسية المبسطة.[5] لكن الجنسية المشتركة لم تنتج مشروعًا سياسيًا مشتركًا. استطاعت الجنسية القانونية أن توحد الوثيقة من دون أن توحد المستقبل.

ومنذ عشرينيات القرن أصبح من الممكن قياس نتائج هذا الاختلاف بدرجة أفضل. أجرت حكومة الانتداب تعدادًا سنة ١٩٢٢ ثم تعدادًا أكثر تفصيلًا سنة ١٩٣١، وتزايدت البيانات عن الهجرة والتعليم والزراعة والعمل والتجارة والصناعة. وهذه الأرقام تسمح بالخروج من المفردات الفضفاضة مثل «التقدم» و«التخلف» إلى عناصر يمكن فحصها كل على حدة.[6]

بلغ مجموع سكان فلسطين في تعداد ١٩٣١ نحو ١,٠٣ مليون نسمة، منهم قرابة ٧٦٠ ألف مسلم و١٧٥ ألف يهودي و٩١ ألف مسيحي، إلى جانب جماعات أخرى. وكان عدد السكان اليهود قد ارتفع بأكثر من الضعف مقارنة بتعداد ١٩٢٢، ولم يكن ذلك نتيجة الزيادة الطبيعية وحدها؛ كانت الهجرة عنصرًا مركزيًا في هذا التحول.[6]

وهنا ظهر اختلاف بنيوي بين المجتمعين. كان المجتمع العربي ينمو أساسًا من داخله، أما المجتمع اليهودي فكان يستطيع أن ينمو من داخله ومن خارجه في الوقت نفسه.

ولم تكن الهجرة مجرد إضافة بشرية. جاءت موجاتها بتركيبات اجتماعية ومهنية مختلفة. وصل عمال ورواد اشتراكيون، ثم تجار وحرفيون وأصحاب رؤوس أموال، ولا سيما في الهجرة الرابعة خلال عشرينيات القرن. وبعد وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ازداد وصول يهود من ألمانيا ووسط أوروبا، وبينهم أصحاب تعليم ومهن وأعمال ورؤوس أموال.[7]

وهكذا أصبحت الهجرة وسيلة لنقل السكان والمعرفة والمال في وقت واحد. فالمهندس أو الطبيب أو الكيميائي الذي يصل في منتصف حياته المهنية يحمل معه سنوات من التعليم والخبرة لم ينتجها المجتمع الجديد من الصفر، وصاحب رأس المال يحمل قدرة استثمارية لم تنتجها دورة الادخار المحلية. وهذا يغير معنى المقارنة بين المجتمعين؛ فجزء من المستوى العلمي والمهني الذي ظهر داخل المجتمع اليهودي لم يتكون في فلسطين أصلًا، بل هاجر إليها.

لكن الهجرة لم تكن مسيرة نجاح متصلة. شهد النصف الثاني من عشرينيات القرن أزمة اقتصادية حادة، وانخفضت الهجرة اليهودية من ٣٣,٨٠١ مهاجرًا سنة ١٩٢٥ إلى ١٣,٠٨١ سنة ١٩٢٦، ثم إلى ٢,٧١٣ سنة ١٩٢٧ و٢,١٧٨ سنة ١٩٢٨، وظهرت البطالة والهجرة العكسية.[7] لم تستطع المؤسسات الصهيونية إلغاء قوانين الاقتصاد أو منع الفشل، لكنها امتلكت في أحيان كثيرة قدرة أكبر على امتصاصه وإعادة المحاولة.

وكان الاقتصاد نفسه يكشف علاقة أكثر تعقيدًا من صورة مجتمعين منفصلين. عاش العرب واليهود تحت حكومة واحدة ونظام جمركي واحد، واستخدموا العملة والموانئ والطرق والسكك الحديدية نفسها. وجرت التجارة بينهما، وعمل عرب في الاقتصاد اليهودي، وانتقلت السلع والخدمات عبر الخطوط القومية.[9] [10] وفي الوقت نفسه كان المجتمع اليهودي يبني مؤسسات مالية ونقابية وزراعية وتعليمية وصحية وشبكات تسويق وشركات مرتبطة برأس المال المحلي والدولي. ولذلك كان من الممكن الحديث عن اقتصاد واحد من زاوية، وعن قطاعين اقتصاديين متمايزين من زاوية أخرى. وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاد العربي نما أيضًا خلال الانتداب واستفاد من زيادة الإنتاجية ومن العلاقات الاقتصادية بين القطاعين، وإن كان نمو الاقتصاد اليهودي أسرع.[9] [10]

لم يكن الاقتصاد الفلسطيني العربي ساكنًا بينما يتحرك الاقتصاد اليهودي. توسعت الزراعة التجارية، ونمت المدن والمواصلات والارتباط بالسوق، واستفاد بعض المنتجين العرب من الطلب الذي خلقه النمو السكاني والاقتصادي اليهودي. كان الطرفان يتحركان إلى الأمام، لكنهما لم يتحركا بالسرعة نفسها.

وفي التعليم أصبح الاختلال أكثر وضوحًا. عندما بدأت الإدارة المدنية البريطانية سنة ١٩٢٠ كان هناك ١٧١ مدرسة حكومية عربية تضم ٤٠٨ معلمين و١٠,٦٦٢ تلميذًا. وخلال عامين ارتفع العدد إلى ٣١١ مدرسة و٦٣٩ معلمًا و١٩,٦٣٩ تلميذًا، لكن التوسع تباطأ بعد ذلك، وظل الطلب على التعليم أكبر من قدرة الحكومة على توفير المقاعد.[7]

لم يكن التعليم العربي غائبًا. كانت هناك المدارس الحكومية والإسلامية والمسيحية والخاصة والإرسالية، وخرجت من المدن الفلسطينية نخب من الأطباء والمحامين والصحفيين والمعلمين والمثقفين، ودرست أسر ميسورة أبناءها في بيروت والقاهرة وغيرها. لكن المشكلة كانت أكبر في الريف، حيث جعل انتشار القرى والفقر والحاجة إلى عمل الأطفال ومحدودية تعليم البنات الوصول إلى المدرسة أقل انتظامًا.[7] [8] ولذلك كانت الفجوة التعليمية في جزء مهم منها فجوة ريفية وطبقية وجندرية تحولت، بسبب اختلاف التركيب الاجتماعي للمجتمعين، إلى فارق قومي ظاهر في الإحصاءات.

أما التعليم اليهودي فامتلك نموذج تمويل وتنظيم مختلفًا. استطاعت مؤسساته جمع المال داخليًا وخارجيًا وتوسيع شبكة تعليمية لا تعتمد بالدرجة نفسها على ميزانية حكومة الانتداب.[7] [8] ولم يكن الفرق في أن أبًا يهوديًا يحب تعليم ابنه أكثر من أب فلسطيني، بل في قدرة كل مجتمع على توفير المدرسة عندما يريد الأب إرسال ابنه إليها.

وتكرر النمط نفسه في الصحة والعمل. تطورت في المجتمع اليهودي مؤسسات صحية مرتبطة بالحركة العمالية، وفي مقدمتها «كوبات حوليم»، وتأسس «الهستدروت» سنة ١٩٢٠، ولم يبق مجرد نقابة تفاوض على الأجور، بل تطورت حوله مؤسسات اقتصادية واجتماعية وصحية وتعاونية.[11]

وكان المجتمع الفلسطيني يمتلك مؤسساته أيضًا: البلديات والتجار والصحف والجمعيات والنقابات الناشئة والمؤسسات الدينية والمدارس الخاصة والأطباء والمحامين والمثقفين وشبكات اجتماعية واقتصادية إقليمية واسعة. لكن هذه المؤسسات لم تكن تعمل جميعها بوصفها أجزاء متخصصة في جهاز قومي واحد.[2] [3]

كانت العائلة إحدى أهم مؤسسات هذا المجتمع. ولم تكن مرضًا اجتماعيًا فلسطينيًا؛ ففي غياب دولة وطنية ومؤسسات ضمان حديثة أدت وظائف حقيقية في العمل والقرض والزواج والوساطة والحماية والنفوذ. وكانت العائلات الكبرى جزءًا من بنية السياسة في مدن المنطقة كلها. لكن ما يصلح لتنظيم النفوذ المحلي لا يتحول تلقائيًا إلى جهاز قادر على جمع المال على نطاق قومي وإدارة الأرض والعمل والتعليم وتوحيد القرار السياسي.[2] ومع اتساع الصراع بدأت المنافسة بين العائلات والقيادات تتحول من تنوع اجتماعي طبيعي إلى تكلفة سياسية.

وكان رأس المال مجالًا آخر ظهر فيه اختلاف السرعة. امتلكت الحركة الصهيونية شبكة دولية تستطيع تعبئة الأموال حول هدف قومي محدد، ولذلك أمكن توجيه جزء من رأس المال إلى شراء الأرض وبناء المستوطنات والمدارس والمؤسسات الصحية وتمويل المهاجرين ومشروعات لا تحقق أرباحًا فورية.[9] أما رأس المال الفلسطيني فظل في جانب كبير منه خاصًا أو عائليًا أو تجاريًا يعمل وفق منطق الاستثمار والربح. لم يكن كل المال اليهودي قوميًا، ولم يكن رأس المال الفلسطيني عاجزًا عن الاستثمار، لكن وجود رأس مال يقبل تأجيل الربح أو تحمل الخسارة من أجل هدف سياسي واجتماعي طويل المدى غيّر سرعة بناء المؤسسات.

وجاءت أحداث ١٩٢٩ لتكشف أن الانقسام تجاوز الأرض والعمل. كان حائط البراق/الحائط الغربي نقطة الاشتعال المباشرة، وأدت الرموز الدينية دورًا واضحًا في التعبئة، لكن خلفها كانت تتراكم مخاوف تتعلق بالهجرة والأرض ووعد بلفور ومستقبل البلاد.[12] [13] ولذلك لم تكن الأحداث صراعًا دينيًا خالصًا، كما لم يكن الدين مجرد غطاء بلا أثر. أصبح الرمز الديني لغة تستطيع السياسة أن تعبئ بها المجتمع.

ثم وقع خارج فلسطين حدث سيغير ميزانها الداخلي مرة أخرى. وصل هتلر إلى السلطة في ألمانيا في يناير/كانون الثاني ١٩٣٣، وازدادت الهجرة اليهودية من ألمانيا ووسط أوروبا. حملت هذه الموجة أعدادًا أكبر من أصحاب التعليم والمهن والأعمال ورأس المال، وأظهرت مرة أخرى أن تطور المجتمع اليهودي في فلسطين لا يمكن تفسيره من داخل فلسطين وحدها.[7] [14]

وهكذا لم تعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل فلسطين تُصنع بعوامل محلية وحدها؛ فالسياسات والأزمات التي كانت تدفع اليهود إلى مغادرة أوروبا، إلى جانب سياسة الانتداب في تنظيم دخولهم إلى فلسطين، أصبحت قادرة على التأثير في سوق العمل والتركيب المهني وحجم رأس المال داخل البلاد. وفي سنة ١٩٣٥ وحدها دخل ٦١ ,٨٥٤ يهوديًا فلسطين وفق الإحصاءات الرسمية، موزعين على فئات قانونية ومهنية واجتماعية مختلفة.[14] لم تكن الهجرة مجرد عمال جدد؛ دخل أصحاب رأس مال وأقارب وأصحاب مهن وفئات أخرى، فأصبح المجتمع اليهودي يتغير عدديًا ونوعيًا في الوقت نفسه.[14] [15]

ومن هنا بدأ الفارق العلمي والمهني يأخذ شكلًا أكثر وضوحًا. لم يكن السبب أن اليهود أكثر ذكاء أو «أكثر علمية»، بل اجتماع سلسلة من الآليات: شبكة تعليمية أكثر اتساعًا داخل المجتمع، وهجرة انتقائية تحمل تعليمًا وخبرة من الخارج، ورأس مال يستطيع تحويل المعرفة إلى شركة أو مستشفى أو مصنع، ومؤسسات تستطيع استيعاب الوافد المتعلم واستخدام خبرته.

فالمعرفة الفردية لا تتحول تلقائيًا إلى قدرة اجتماعية. قد يكون المثقف الفلسطيني أوسع ثقافة من مهاجر يهودي فقير، والتاجر العربي أغنى من عامل يهودي، والفلاح الفلسطيني أكثر معرفة بالأرض من مهاجر حضري أوروبي. لكن حين يستطيع مجتمع أن يُدخل نسبة أكبر من أبنائه إلى المدرسة، وأن يستقبل من الخارج أطباء ومهندسين وأصحاب مهن ورؤوس أموال، ثم يربطهم بمؤسسات متراكمة، تظهر بعد سنوات فجوة اجتماعية حقيقية. كانت الفجوة تراكمية في البنية، لا جوهرية في البشر.

وهنا تظهر إحدى أهم مفارقات هذه المرحلة. كان المجتمع الفلسطيني نفسه يتطور. ارتفع التعليم، وتحسنت قطاعات من الزراعة، ونمت المدن، واتسعت التجارة، وازداد عدد الأطباء والمحامين والصحفيين والمثقفين، وازداد الوعي السياسي والهوية الفلسطينية وضوحًا.[3 9 10] لكن تحسن الطرف الأول لا يعني أن المسافة بينه وبين الطرف الثاني تقل. يمكن لمجتمعين أن يتقدما وتتسع الفجوة بينهما في الوقت نفسه إذا كان أحدهما يتحرك بسرعة أكبر.

وبحلول منتصف الثلاثينيات أصبح الانقسام ماديًا إلى جانب كونه سياسيًا. كانت هناك شبكات تعليم مختلفة، وتنظيمات عمالية مختلفة، ومؤسسات صحية وقيادات سياسية وصحافة ومصادر تمويل مختلفة، وتصوران متعارضان لمستقبل البلاد. ومع ذلك بقيت الطرق والعملة والحكومة والأسواق مشتركة، واستمر العمل والتبادل التجاري بين الطرفين.[9 10] لم تكن فلسطين قد أصبحت مجتمعين مغلقين، بل مجتمعين يتجهان نحو مزيد من الانفصال داخل بلاد واقتصاد لا يستطيعان الانفصال فيهما تمامًا.

ولا تسمح الأدلة بالقول إن كل يهودي كان أغنى أو أكثر تعليمًا من كل عربي، ولا إن الاقتصاد العربي كان بدائيًا، ولا إن الاقتصاد اليهودي أصبح مستقلًا عن العرب، ولا إن بريطانيا صنعت القوة الصهيونية من الصفر، ولا إن المجتمع الفلسطيني كان عاجزًا عن التنظيم. لكنها تسمح بحكم أكثر تحديدًا: بحلول سنة ١٩٣٥ أصبح المجتمع اليهودي أكثر قدرة على تحويل المال والهجرة والمعرفة والتنظيم إلى مؤسسات جماعية متراكمة.

وفي المقابل لم يكن المجتمع الفلسطيني سنة ١٩٣٥ هو المجتمع الذي كان موجودًا سنة ١٨٨٢. أصبح أكثر تعليمًا وتمدنًا واتصالًا بالعالم، وأكثر وعيًا بالصهيونية وأكثر تنظيمًا سياسيًا، كما أصبحت هويته الفلسطينية أكثر وضوحًا. لكنه لم يكن يتنافس مع مجتمع ثابت؛ كان يواجه مجتمعًا يستطيع أن يستورد من الخارج جزءًا من سكانه ورأس ماله ومعرفته وخبرته، ثم يمتلك مؤسسات تستطيع استيعاب هذه العناصر وإعادة إنتاجها.

وكانت القيادة الفلسطينية قد أدركت منذ سنوات أن الهجرة والاستيطان ونمو المؤسسات الصهيونية تهدد مستقبل الأغلبية العربية، واستخدمت المؤتمرات والوفود والمذكرات والصحافة والاحتجاج والاتصال بالحكومة البريطانية لمقاومتها. لكنها لم تستطع تحويل الأغلبية السكانية إلى قوة سياسية قادرة على فرض وقف المسار الذي عدّته خطرًا وجوديًا، ولم تبنِ مؤسسة قومية مركزية تملك من الاستمرار والتمويل والاختصاص ما يوازي المؤسسة التي كانت تتشكل أمامها. لم تكن الهجرة في يد الفلسطينيين، وكانت بريطانيا صاحبة السيادة والحدود والقرار، ولذلك لا يجوز تصوير الأمر كما لو أن القيادة الفلسطينية كانت تملك مفتاح الحدود ورفضت استخدامه. لكن النتيجة السياسية تبقى واضحة: **أخفقت الحركة الوطنية الفلسطينية في التصدي سياسيًا للمسار الذي جعلت وقفه هدفها المركزي.**

وهكذا دخلت فلسطين سنة ١٩٣٦ وقد اجتمعت عناصر الانفجار. بلغت الهجرة اليهودية مستوى غير مسبوق، ولم يعد الخوف العربي من التحول إلى أقلية احتمالًا بعيدًا، وازدادت حساسية الصراع على الأرض، واتسعت الفجوة المؤسسية، بينما بقي القرار السياسي الفلسطيني موزعًا بين قيادات وعائلات وأحزاب واتجاهات مختلفة.

حين اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى سنة ١٩٣٦، لم تكن انفجارًا مفاجئًا. كانت وراءها عقود من تراكم الخوف والغضب: الهجرة اليهودية المتزايدة، وانتقال الأراضي، واتساع المؤسسات الصهيونية، وفشل المطالب السياسية العربية، واستمرار الانتداب البريطاني في تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي. انتقلت المعارضة من المذكرة والوفد والصحيفة إلى العصيان الجماعي.

بدأت المواجهات في أبريل/نيسان ١٩٣٦، وسرعان ما أعلنت اللجان القومية في المدن الفلسطينية الإضراب العام. ثم تشكلت «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج أمين الحسيني، وضمت ممثلين لتيارات وأحزاب فلسطينية مختلفة. وفي ٨ مايو/أيار قرر مؤتمر اللجان القومية في القدس استمرار الإضراب والامتناع عن دفع الضرائب، وربطت اللجنة العربية العليا إنهاء الحركة بوقف الهجرة اليهودية.[6]

لم تعد المقاطعة موقف صحيفة أو حزب. أصبحت محاولة لاستخدام الاقتصاد نفسه سلاحًا سياسيًا.

وأظهر الإضراب قدرة كبيرة على التعبئة، لكنه كشف في الوقت نفسه تكلفة هذه القدرة. فالعامل الذي يتوقف عن العمل يخسر أجره، والتاجر يخسر مبيعاته، والمزارع يحتاج إلى نقل محصوله، والأسرة الفقيرة لا تستطيع تمويل التضحية السياسية من مدخرات لا تملكها. وكلما طال الإضراب ارتفع الثمن الذي يدفعه المجتمع الذي يقوم به.

ولم تقتصر آثار الأزمة على المجتمع العربي، بل أصابت أيضًا الييشوف. تعرضت الطرق والسكك الحديدية والمنشآت لهجمات، وتأثرت المواصلات والنشاط الاقتصادي والأمن، وفرضت الثورة تكلفة حقيقية على المجتمع اليهودي وعلى السلطة البريطانية.[16] لكن الأثر الطويل لم يتحدد بمقدار الضرر وحده، بل بقدرة كل طرف على التعامل معه.

فحين أصبحت بعض المواصلات والأسواق العربية أقل أمنًا أو انتظامًا، شجع ذلك المجتمع اليهودي على بناء بدائل تقلل اعتماده على الاقتصاد العربي. ولم تختف العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ استمرت التجارة والعمل والاتصالات اليومية حتى خلال سنوات العنف. لكن الثورة سرعت في بعض المجالات عملية الانفصال التي بدأت قبلها.[17] وهكذا ظهر أحد الآثار غير المقصودة للمقاطعة: الضغط على مؤسسة يستطيع أن يدفعها إلى بناء بديل يجعل الضغط التالي أقل فاعلية.

ومع اتساع العمل المسلح تغير رد السلطة البريطانية. لم تعد فلسطين بالنسبة إليها مجرد مشكلة شرطة ونظام، بل أصبحت ساحة لمكافحة تمرد واسع. استخدم الجيش بكثافة، ونفذت حملات تفتيش واعتقال، وفرضت الغرامات والعقوبات الجماعية، وهدمت ممتلكات في بعض الحالات، وأقيمت المحاكم العسكرية. وتوثق الدراسات المعتمدة على السجلات البريطانية استخدام ممارسات قاسية شملت سوء المعاملة والتعذيب في بعض العمليات.[18]

ولذلك لم يكن الفلسطينيون يقاتلون المشروع الاستيطاني وحده. كانوا يواجهون أيضًا قوة إمبراطورية تمتلك جيشًا واتصالات واستخبارات وإدارة وموارد مالية لا يمكن مقارنتها بما كان متاحًا للثوار.

ولا تختصر تكلفة الثورة في عدد واحد من القتلى. تختلف تقديرات الضحايا باختلاف الفترة والمصدر وطريقة التصنيف، ولذلك لا حاجة إلى تحويل رقم مختلف عليه إلى يقين زائف. الأهم بالنسبة إلى ميزان القوة أن المجتمع الفلسطيني خسر، إلى جانب القتلى والجرحى، رجالًا بالسجن والإعدام والاعتقال والمنفى، وتعرضت تنظيماته وقياداته وشبكاته الاقتصادية لضربات متتابعة.[16] [18]

وأدركت بريطانيا نفسها أن الأزمة أعمق من مسألة أمنية. فقد خلصت اللجنة الملكية برئاسة اللورد بيل سنة ١٩٣٧ إلى أن وراء الاضطرابات سببين سياسيين أساسيين: رغبة العرب في الاستقلال القومي، وخوفهم من إنشاء الوطن القومي اليهودي. ورأت أن الالتزامات التي يحملها الانتداب تجاه المشروعين أصبحت عصية على التوفيق، واقترحت تقسيم فلسطين.[19]

كانت هذه لحظة مهمة في تطور الصراع. فالانقسام الذي بدأ اجتماعيًا واقتصاديًا ومؤسسيًا أصبح للمرة الأولى موضوعًا لمشروع جغرافي رسمي. رفض الفلسطينيون مبدأ التقسيم، وكانت داخل الحركة الصهيونية مواقف مختلفة من حدود الاقتراح وتفاصيله، لكن مجرد وصول القوة الحاكمة إلى استنتاج أن المشروعين قد لا يستطيعان الاستمرار داخل إطار سياسي واحد أظهر مقدار التحول الذي حدث منذ بداية الانتداب.[19]

وبعد فترة من الهدوء النسبي تجدد العمل المسلح سنة ١٩٣٧، ولا سيما بعد اغتيال لويس أندروز، القائم بأعمال حاكم لواء الجليل. وردت بريطانيا بحظر اللجنة العربية العليا، واعتقلت عددًا من قياداتها وأبعدت بعضهم إلى جزر سيشل، بينما هرب الحاج أمين الحسيني إلى لبنان.[16] [19]

استمرت الثورة المسلحة، لكن الجهاز السياسي الذي يستطيع التفاوض والتنظيم وتوحيد القرار تعرض لضربة كبيرة. ومع ضعف المركز ازداد اعتماد العمل المسلح على قيادات وشبكات محلية. وفي المرحلة الثانية أصبحت مناطق واسعة من الريف، ولا سيما في الجليل وجبال نابلس، قواعد مهمة للثوار، وبرز قادة مثل عبد الرحيم الحاج محمد ويوسف أبو درة وعارف عبد الرازق. وكان الريف، الذي عانى أصلًا من ضعف نسبي في التعليم والمؤسسات المركزية مقارنة بالمدن، الخزان الأكبر للمقاومة المسلحة.[20]

وكان ذلك مصدر قوة ومصدر ضعف في الوقت نفسه. فالقرية تستطيع توفير المقاتل والمأوى والغذاء وشبكات المعرفة المحلية، لكن الحرب الطويلة تقع أيضًا فوق المجتمع الزراعي نفسه الذي يوفر هذه الموارد.

وفي بعض المناطق لم تعد مجموعات الثوار وحدات تضرب ثم تنسحب، بل مارست أشكالًا من السلطة المحلية: جمعت الأموال، وفرضت الإضراب، وعاقبت من اتُّهم بالتعاون، وتدخلت في الحياة اليومية، وأصبحت قادرة على تحديد من يعد وطنيًا ومن يعد خائنًا.[20 21]

ولم يبدأ التعاون مع المؤسسات الصهيونية أو السلطات البريطانية سنة ١٩٣٦. كانت هناك علاقات سابقة لأسباب اقتصادية وسياسية وعائلية ومحلية، كما وجد فلسطينيون اختلفوا مع القيادة الوطنية أو سعوا إلى حماية مصالحهم الخاصة. ولذلك لا يجوز اعتبار كل تعاون نتيجة الخوف من الثوار، كما لا يجوز اعتبار كل شخص اتُّهم بالتعاون جاسوسًا ثبتت عليه التهمة.[21]

ومع اشتداد الثورة قُتل فلسطينيون اتُّهموا بالتعاون مع البريطانيين أو اليهود. استند بعض الاتهامات إلى تعاون فعلي، لكن الدراسات والوثائق والروايات الشفوية تظهر أن الخصومات السياسية والعائلية والمحلية دخلت هي الأخرى في هذه العملية. وهكذا لم تبق كلمة «خائن» وصفًا أمنيًا دائمًا؛ استطاعت أن تصبح أحيانًا أداة لتصفية منافس.[20 21]

وكان الصراع بين معسكري الحسيني والنشاشيبي قائمًا قبل الثورة، لكن سنوات ١٩٣٦–١٩٣٩ رفعت تكلفته. اتخذ حزب الدفاع الوطني المرتبط بالنشاشيبيين مواقف أكثر اعتدالًا تجاه البريطانيين من معسكر الحاج أمين الحسيني، وتبادل الطرفان الاتهامات بإضعاف القضية الوطنية. ومع تصاعد العنف تحولت أجزاء من الخصومة السياسية إلى نزاع فلسطيني مسلح.[20 21]

لا يجوز اختزال الثورة الكبرى في حرب أهلية فلسطينية؛ كان هدفها الأساسي مقاومة الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. لكن حذف العنف الداخلي منها سيكون تشويهًا معاكسًا. فقد أدت الاغتيالات والانتقام والخلافات بين الفصائل إلى خسارة أفراد وشبكات وعلاقات سيحتاج إليها المجتمع بعد سنوات قليلة، كما أصبحت الانقسامات الفلسطينية نفسها موردًا تستطيع السلطة البريطانية والأجهزة الصهيونية استخدامه للحصول على المعلومات وبناء شبكات محلية.

وفي الجهة الأخرى كانت الهاغاناه تتعلم. توسعت قدراتها خلال الثورة وتعمق تعاونها مع البريطانيين في بعض المجالات. وتشكلت وحدات بريطانية-يهودية مشتركة، كان أبرزها «فرق الليل الخاصة» المرتبطة بأورد وينغيت سنة ١٩٣٨، واستخدمت في حماية خطوط الأنابيب ومطاردة الثوار. وكانت ممارسات بعضها عنيفة، لكنها منحت أيضًا أفرادًا من البيشوف خبرة في العمليات والتنظيم والتعاون مع جيش حديث.[22]

واكتسب الثوار الفلسطينيون بدورهم خبرة حقيقية في حرب العصابات والكمائن والعمل الليلي وقطع الطرق واستخدام السلاح والتنظيم المحلي، وكان بينهم قادة ذوو قدرة عسكرية وتنظيمية واضحة.[20] لكن الفارق لم يكن في إمكان التعلم، بل في المكان الذي تذهب إليه الخبرة بعد انتهاء المعركة.

حين يُقتل القائد أو يسجن أو يهرب، ويتفكك التنظيم الذي عمل داخله، تبقى خبرته موزعة بين أفراد وقد تضيع بموتهم أو تشتتهم. أما حين تنتقل الخبرة إلى مؤسسة تستمر بعد انتهاء القتال، فإنها تصبح رأس مال عسكريًا يستطيع الجيل التالي أن يرثه. خرجت الحركة الفلسطينية من الثورة وقد فقدت جزءًا كبيرًا من قياداتها وبنيتها التنظيمية، أما البيشوف فخرج والهاغاناه أكثر خبرة وتنظيمًا.[18 22]

لم تكن الفجوة في شجاعة المقاتل، بل في قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بما تعلمه بعد انتهاء المعركة.

ولم يكن المجتمع الفلسطيني، مع ذلك، عاجزًا عن التنظيم. الثورة نفسها تنفي هذا الحكم. فقد استطاع أن يخوض إضرابًا امتد أشهرًا، وأن ينشئ لجانًا محلية وشبكات تمويل وحركة مسلحة واسعة في الريف، وأن يتحدى واحدة من أقوى

الإمبراطوريات في العالم لسنوات.[16] [20] وشاركت النساء أيضًا في التظاهر والتنظيم وجمع المال والمساعدة الطبية والعمل السياسي، مستندات إلى حركة نسائية فلسطينية بدأت بناء شبكاتها الوطنية منذ أواخر عشرينيات القرن. وعملت نساء مسلمات ومسيحيات داخل أطر قومية مشتركة.[23]

كانت هناك قدرة حقيقية على التعبئة، لكن القدرة على التعبئة ليست هي نفسها القدرة على بناء مؤسسة مركزية مستدامة. فالثورة تحتاج إلى غضب وتضحية وشبكات محلية وسلاح وقيادة تستطيع تحريك الناس. أما الدولة فتحتاج، إلى جانب ذلك، إلى بيروقراطية وميزانية وقواعد قانونية وأمن مركزي ومؤسسات تستطيع الاستمرار بعد موت القائد، وقدرة على توحيد القرار واحتكار العنف داخل المجتمع الذي تدعي تمثيله.

وبحلول سنة ١٩٣٩ نجحت بريطانيا عسكريًا في إخماد الثورة إلى حد كبير. قُتل أو اعتقل أو نُفي عدد كبير من النشطاء والقادة، وتشتتت القيادة السياسية، وتعمقت الخصومات الداخلية، وتضررت قطاعات من الاقتصاد، وتفككت أجزاء واسعة من الشبكات المسلحة.[18] [20] [21] أما الييشوف، فعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية والأمنية التي أصابته، فخرج أكثر تنظيمًا في مجال الأمن، وأكثر خبرة عسكرية، وأكثر قدرة على حماية شبكاته.[22]

ثم جاءت المفارقة البريطانية. ففي مايو/أيار ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض، فحددت الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية، وجعلت استمرارها بعد ذلك مرتبطًا بموافقة العرب، وفرضت قيودًا على انتقال الأراضي في مناطق معينة، وأعلنت تصورًا لدولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات يعيش فيها العرب واليهود معًا.[4] رفضت الحركة الصهيونية هذه السياسة وعدتها تراجعًا عن وعد بلفور.

وهكذا انتهت الثورة إلى مفارقة يصعب اختزالها في كلمتي النجاح أو الفشل. فقد تحركت السياسة البريطانية باتجاه عدد من المطالب التي رفعها الفلسطينيون، لكن المجتمع الفلسطيني وصل إلى هذه النتيجة أضعف تنظيمًا مما كان قبل الثورة. وفي المقابل خسر المشروع الصهيوني معركة سياسية مهمة مع بريطانيا، لكنه دخل المرحلة التالية أكثر قوة من حيث المؤسسة والتنظيم العسكري.

كانت النتيجة السياسية الآنية شيئًا، والنتيجة العسكرية شيئًا آخر، والنتيجة البنيوية طويلة المدى شيئًا ثالثًا. أثبت الفلسطينيون قدرتهم على التضحية والتعبئة، لكنهم أخفقوا في تحويل الثورة إلى قوة مؤسسية باقية تستطيع أن تستخدم ما دفعه المجتمع من ثمن. وهكذا أعقب الإخفاق السياسي **إخفاق عسكري أول** لم يحسم الصراع، لكنه جعل الجولة التالية تبدأ من ميزان أكثر سوءًا.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر/أيلول ١٩٣٩، دخل المجتمعان الحرب من موقعين مختلفين. كان المجتمع الفلسطيني خارجًا من ثورة قُمعت، وقيادته مضروبة، وقسم من نخبه في المنفى أو السجن، وانقساماته السياسية أعمق، وشبكاته المسلحة مفككة إلى حد كبير. أما الييشوف فدخل الحرب في صراع سياسي حاد مع بريطانيا بسبب الكتاب الأبيض، لكنه احتفظ بجهازه السياسي والعسكري والاقتصادي ومؤسساته الأساسية.

ولم تكن الحرب كارثة اقتصادية على فلسطين كلها. حدثت اختناقات في الاستيراد ونقص في بعض السلع وارتفاع في الأسعار، لكن وجود الجيش البريطاني وقوات الحلفاء في الشرق الأوسط خلق في الوقت نفسه طلبًا واسعًا على الغذاء والملابس والأحذية ومواد البناء والنقل والإصلاح والصيانة والمنتجات المعدنية والخدمات. ومع تعذر استيراد كثير من السلع الأوروبية، أصبح على الصناعة المحلية أن تنتج جزءًا مما كان يأتي من الخارج.[25] [26] ولهذا شهدت فلسطين دفعة صناعية كبيرة خلال سنوات الحرب، ولا سيما بين ١٩٤١ و١٩٤٥.[26]

واستفاد الاقتصاد العربي الفلسطيني أيضًا. ارتفع الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية والخدمات، وتوسعت بعض الصناعات، وشغلت القواعد والمعسكرات والورش البريطانية أعدادًا كبيرة من العمال العرب. لم يكن اقتصاد الحرب اقتصادًا يهوديًا يعمل إلى جوار مجتمع عربي ساكن؛ دخل الطرفان الطفرة.[25] [27]

لكن المكاسب لم تتوزع بالطريقة نفسها. كانت القاعدة الصناعية اليهودية أكبر قبل الحرب، وكانت موجات الهجرة من ألمانيا ووسط أوروبا خلال الثلاثينيات قد حملت معها رؤوس أموال ومهندسين وفنيين ومديرين وأصحاب مهن اكتسبوا خبرتهم في اقتصادات صناعية متقدمة. ثم جاءت الحرب لتوفر لهذه القاعدة سوقًا استثنائية.[25] [26] [28]

وهكذا اجتمعت ثلاثة عناصر: مهاجر يحمل المعرفة، ومؤسسة تستطيع استيعابه، وسوق عسكري يحتاج إلى ما يعرف إنتاجه. وهذا أكثر دقة من تفسير الفارق باعتباره نتيجة ميل ثقافي أو تفوق فكري. فجزء مهم من المعرفة التقنية الموجودة داخل الييشوف سنة ١٩٤٥ لم تنتجه فلسطين من الصفر؛ وصل إليها مع المهاجرين، ثم وجد مؤسسات تستطيع استخدامه وإعادة إنتاجه.

أما الاقتصاد العربي الفلسطيني فظل أكثر اعتمادًا على الزراعة والريف، مع وجود قطاعات حضرية وتجارية وصناعية متنامية. ولم تكن الزراعة علامة تخلف؛ كانت الحمضيات والزيتون والحبوب وغيرها قطاعات إنتاجية وتجارية حقيقية. لكن اقتصادًا يعتمد بدرجة أكبر على الزراعة لا ينتج النوع نفسه من الخبرة المؤسسية التي تنتجها المصانع وورش الصيانة والنقل والهندسة والعقود العسكرية.[25] [27] [28]

وكان المجتمع الفلسطيني يتعلم هو الآخر. عمل آلاف الفلسطينيين في القواعد والورش والمصانع، واكتسبوا مهارات مهنية وفنية جديدة، ونمت المدن والتجارة والخدمات، وخرج الاقتصاد العربي من الحرب أكثر حداثة مما دخلها.[25] [27] لكن النمط الذي ظهر في العقود السابقة تكرر: تحسن فلسطيني حقيقي، وفجوة تتسع في الوقت نفسه.[28]

ولم تكن الحرب مدرسة عسكرية لليهود وحدهم. خدم العرب الفلسطينيون أيضًا في القوات البريطانية. وتظهر الأرقام البريطانية الرسمية أن الجيش البريطاني سجل خلال الحرب التحاق ١٨٫٨٨٠ رجلًا يهوديًا و٣٫١٢٥ امرأة يهودية من فلسطين، مقابل ٨٫٦٨٠ رجلًا عربيًا و١٤٨ امرأة عربية. كما خدم يهود وعرب فلسطينيون، بأعداد متفاوتة، في سلاح الجو الملكي والبحرية الملكية.[29] ولذلك فإن القول إن اليهود تلقوا تدريبًا عسكريًا بينما لم يتلقه الفلسطينيون غير صحيح.

كان الفارق في الحجم، ثم في ما حدث للخبرة بعد انتهاء الخدمة.

فالجندي الفلسطيني الذي خدم في الجيش البريطاني تعلم الانضباط والسلاح والاتصالات والإمداد والعمل داخل مؤسسة عسكرية حديثة. لكن عند عودته لم تكن هناك مؤسسة عسكرية فلسطينية مركزية مستقرة تستطيع جمع المحاربين السابقين واستيعاب خبراتهم وتدريب جيل جديد على أيديهم. أما الهاغاناه فكانت موجودة بالفعل، ولذلك استطاعت خبرة الفرد العائد أن تدخل جهازًا قائمًا، فتتحول من معرفة شخصية إلى معرفة تستطيع المؤسسة الاحتفاظ بها ونقلها.[30]

وفي أغسطس/آب ١٩٤٢ أنشأ البريطانيون «فوج فلسطين»، وضم ثلاث كتائب يهودية وكتيبة عربية فلسطينية. ثم وافقت بريطانيا في سبتمبر/أيلول ١٩٤٤ على إنشاء «اللواء اليهودي» كوحدة ذات هوية يهودية مميزة داخل الجيش البريطاني، وضم كتائب مشاة ووحدات مدفعية وهندسة ونقل واتصالات وخدمات، وقاتل في إيطاليا في الأشهر الأخيرة من الحرب.[31]

وكانت أهمية هذه التجربة أكبر من عدد أفراد اللواء نفسه. فالتدريب العسكري الحديث لا ينتج المشاة فقط، بل السائق والميكانيكي وعامل الاتصالات والمسعف والمهندس وفني الذخيرة والكاتب ومسؤول التموين. والجيش لا يقوم على معرفة إطلاق النار وحدها، بل على القدرة على إيصال الرجال والسلاح والذخيرة والغذاء والوقود والمعلومات والإسعاف إلى المكان المطلوب في الوقت المطلوب.

وكان المجتمع الفلسطيني يمتلك محاربين ذوي خبرة. حمل بعضهم خبرة الثورة الكبرى، وخدم آخرون في الجيش البريطاني أو الشرطة، واكتسب غيرهم تجربة عسكرية خارج فلسطين. ولذلك لا يصح تصوير الفلسطينيين قبيل ١٩٤٨ بوصفهم مجتمعًا من المدنيين الذين لم يعرفوا السلاح.[29] لكن الخبرة كانت موزعة بين أفراد ومجموعات لم تتجمع بسهولة داخل جيش فلسطيني موحد.

امتلك المجتمع الفلسطيني المحارب، لكنه لم يمتلك الجيش بعد.

ولم تختف السياسة الفلسطينية أثناء الحرب، لكن القيادة بقيت مشتتة، وكان الحاج أمين الحسيني خارج فلسطين. وبعد انتقاله إلى العراق وصل إلى ألمانيا، والتقى أدولف هتلر في برلين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤١. وسعى إلى دعم دول المحور للاستقلال العربي ومقاومة بريطانيا والمشروع الصهيوني، وشارك في نشاط دعائي مؤيد للمحور وتعاون مع النظام النازي في مجالات مختلفة.[32]

هذه صفحة لا يجوز حذفها أو تخفيفها. لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى الدقة. فالأدلة التاريخية لا تسند الادعاء بأن الحسيني كان صاحب قرار إبادة اليهود الأوروبيين أو أحد مصممي «الحل النهائي». كانت سياسة الإبادة النازية تتطور داخل النظام النازي بصورة مستقلة عنه.[32] ولا يحتاج الأمر إلى تضخيم دوره حتى يكون موقفه خطيرًا؛ يكفي أنه، بوصفه واحدًا من أبرز رموز القيادة الفلسطينية، اختار التعاون مع نظام ارتكب واحدة من أكبر جرائم القرن العشرين.

وكان لذلك ثمن سياسي وأخلاقي. فبعد الحرب انكشف الحجم الكامل للمحرقة، وفي اللحظة نفسها كان أحد أشهر القادة الفلسطينيين مرتبطًا في الذاكرة الدولية بألمانيا النازية. لم يكن هذا العامل الوحيد في ضعف الموقف الفلسطيني الدولي، لكنه لم يساعده بالتأكيد.

ومع ذلك لم يكن الحاج أمين الحسيني هو الشعب الفلسطيني. كان له خصوم فلسطينيون، وكانت هناك قيادات اتخذت مواقف مختلفة، وخدم آلاف العرب الفلسطينيين في القوات البريطانية التي قاتلت دول المحور.[29] مسؤولية الاختيار السياسي تقع على صاحبه ومن شاركه، ولا تنتقل إلى مجتمع كامل.

ثم غيرت المحرقة نفسها طبيعة الصراع في فلسطين. قتل النظام النازي وحلفاؤه نحو ستة ملايين يهودي أوروبي، ودمرت مجتمعات يهودية كاملة. وعندما انتهت الحرب وجد أعداد كبيرة من الناجين أنفسهم بلا بيوت أو عائلات أو مجتمعات يستطيعون العودة إليها، وأصبحت قضية المهجرين اليهود إحدى أزمات أوروبا بعد الحرب.[33]

وهكذا تغير المعنى السياسي والإنساني للهجرة اليهودية إلى فلسطين. لم تعد المسألة بالنسبة إلى الحركة الصهيونية مشروع وطن قومي فقط؛ أصبح هناك أيضًا ناجون يبحثون عن مكان يستطيعون العيش فيه. ومن الجانب الفلسطيني ظهرت مفارقة قاسية مقابلة. فالجريمة التي ارتكبتها أوروبا ضد اليهود أصبحت تحمل نتائج ديموغرافية وسياسية محتملة فوق أرض لم يرتكب سكانها العرب تلك الجريمة.

الفلسطيني لم يصنع المحرقة، والناجي اليهودي لم يصنع الانتداب.

ولا يحتاج فهم مأساة أحدهما إلى إنكار مأساة الآخر. المشكلة السياسية أن البحث عن حل لمأساة جماعة كان يجري داخل بلد تسكنه جماعة أخرى تخشى أن يؤدي هذا الحل إلى تغيير أغلبيتها ومستقبلها السياسي.

وعندما انتهت الحرب كان المجتمع الفلسطيني قد تغير هو الآخر. نما الدخل، وتوسعت الصناعة، وازدادت المدن والخدمات، واكتسب آلاف العمال خبرات جديدة، ونشأت طبقة حضرية تضم أطباء ومحامين وصيادلة ومهندسين ومعلمين ومصرفيين وتجارًا ومثقفين.[25] [27] [28] لم تكن الفجوة إذن بين مجتمع حديث ومجتمع خال من الحداثة، بل في الحجم النسبي لهذه القدرات وفي درجة تنظيمها وربطها بمؤسسات تستطيع إعادة إنتاجها.

وكان المجتمع الفلسطيني يمتلك مؤسسات حقيقية: بلديات وغرف تجارة وجمعيات ونقابات ومدارس وصحفًا وأندية ومصارف وشركات ومؤسسات سياسية ودينية واجتماعية. لكنها لم تكن جميعها أجزاء من جهاز قومي واحد يستطيع تعبئتها وتنسيقها باتجاه قرار مركزي.[25] [28] أما البيشوف فدخل الحرب وفي يده مؤسسات تستطيع جمع قدر أكبر من نتائج التجربة. استطاعت الهاغاناه استيعاب الخبرة العسكرية، والهستدروت تنظيم جزء كبير من الخبرة العمالية والاقتصادية، واستطاعت المؤسسات الصناعية استيعاب الفنيين، والمؤسسات التعليمية إنتاج مزيد منهم، والوكالة اليهودية تحويل جزء من هذه القدرة الاجتماعية والاقتصادية إلى قوة سياسية.[25] [30]

ولهذا كانت عبارة «دولة داخل الدولة» مغرية، لكنها غير دقيقة. لم يكن الييشوف دولة. كانت بريطانيا صاحبة السيادة القانونية والجيش الرسمي والسلطة العليا على الشرطة والقانون والعملة والحدود والهجرة القانونية والسياسة الخارجية. لكنه كان قد أصبح، بدرجة متزايدة، **بنية ما قبل الدولة**.

وبحلول سنة ١٩٤٥ لم تعد الفجوة المؤسسية التي بدأت صغيرة في العقود السابقة مجرد افتراض. أصبحت ظاهرة في مجموعة من القدرات المرتبطة بالدولة الحديثة: التصنيع، ورأس المال المنظم، والتعليم المؤسسي، والخبرة التقنية، والتنظيم العمالي، والخدمات الصحية، والتنظيم العسكري، والعلاقات الخارجية، والقدرة على استيعاب الهجرة المتعلمة، ووجود جهاز سياسي مركزي.

لكن الفجوة لم تكن متساوية في كل مجال، ولم تشمل كل فرد، ولم تلغ نقاط القوة الفلسطينية. بقي العرب الفلسطينيون الأغلبية العددية، وكان انتشارهم الجغرافي أوسع، وملكية العرب للأرض في مجموعها أكبر بكثير من الملكية اليهودية، وبقي الريف العربي جزءًا ضخمًا من اقتصاد البلاد. ولم يكن الييشوف قد «امتلك فلسطين».

كان المجتمع الفلسطيني يمتلك قوة العدد والانتشار في الأرض والوجود الاجتماعي التاريخي والريف والارتباط بالمحيط العربي، ويستمد شرعيته السياسية في نظر أفراده من كونه أغلبية سكان البلاد. أما الييشوف فامتلك بدرجة أكبر قوة التنظيم والمؤسسة والتقنية والتمويل والشبكات الدولية وجهازًا عسكريًا آخذًا في النضج.

لم يكن الصراع المقبل بين طرف قوي وطرف ضعيف بالمطلق، بل بين نوعين مختلفين من القوة. لكن أحد النوعين كان أكثر قابلية للتحول إلى جهاز دولة حديثة.

ومع ذلك لم تكن نتيجة ١٩٤٨ مكتوبة سلفًا. كان العرب الفلسطينيون لا يزالون أغلبية السكان، وكانت معظم الأرض خارج الملكية اليهودية، وكانت القضية الفلسطينية تتمتع بتأييد عربي واسع، وكانت هناك خبرة عسكرية فلسطينية وعربية. وفي المقابل خرجت بريطانيا من الحرب منهكة ودخلت في خلاف متزايد مع الحركة الصهيونية.

ثم انتهت الحرب في أوروبا في مايو/أيار ١٩٤٥، وانكشف الحجم الكامل للمحرقة، وتجمعت أعداد كبيرة من الناجين اليهود في مخيمات المهجرين، وطالبت الحركة الصهيونية بفتح فلسطين أمام الهجرة، بينما رفض الفلسطينيون زيادة الهجرة التي رأوا أنها ستغير التركيب السكاني ومستقبل السيادة.[33] ووجدت بريطانيا نفسها أمام أزمة لم تعد قادرة على إدارتها بالطريقة القديمة. وفي الوقت نفسه كانت الهاغاناه أكثر خبرة، وتصاعد نشاط الإرغون وليحي، وبدأ الصراع الصهيوني مع بريطانيا نفسه يدخل مرحلة عسكرية جديدة، بينما حاولت القيادة الفلسطينية إعادة بناء نفسها بعد سنوات الانقسام والمنفى.

وفي سنة ١٩٤٧ أحالت بريطانيا قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة. تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وانتهت أغلبيتها إلى اقتراح التقسيم مع اتحاد اقتصادي، بينما اقترحت أقلية دولة اتحادية. رفضت اللجنة العربية العليا التعاون رسميًا مع اللجنة، وتمسكت القيادة العربية بدولة فلسطينية مستقلة ذات أغلبية عربية، بينما تعاونت الوكالة اليهودية مع اللجنة ودافعت عن مشروع الدولة اليهودية.[34] وكانت اللجنة نفسها تسجل أن العرب كانوا نحو ١,٢ مليون مقابل أكثر من ٦٠٠ ألف يهودي، أي إن العرب ظلوا أغلبية واضحة.

وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ بأغلبية ٣٣ صوتًا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ دول. أوصى القرار بإنهاء الانتداب وإقامة دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، مع نظام دولي خاص للقدس واتحاد اقتصادي بين الكيانين.[35]

لم يكن اعتراض الفلسطينيين على الخطة بلا أساس. كان العرب أغلبية سكان البلاد، وكانت حيازتهم للأرض أكبر كثيرًا من الحيازة اليهودية. وتشير بيانات الأمم المتحدة المستخدمة في مناقشات تلك المرحلة إلى أن اليهود كانوا نحو ثلث السكان، في حين اقترحت خطة التقسيم منح الدولة اليهودية نحو ٥٦ في المئة من مساحة فلسطين، وكان داخل حدودها

المقترحة عدد كبير جدًا من العرب؛ وقد قدّرت لجنة الأمم المتحدة سكان الدولة اليهودية المقترحة بنحو ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف عربي وغيرهم، إضافة إلى نحو ٩٠ ألف بدوي.[36]

وكانت ملكية الأرض سببًا إضافيًا للاعتراض. لم تكن الأغلبية الساحقة من الأرض المخصصة للدولة اليهودية ملكًا خاصًا لليهود؛ وكانت الحيازة العربية للأرض في فلسطين أكبر بأضعاف من الحيازة اليهودية.[36] ولذلك استطاع الفلسطيني أن يرى التقسيم لا باعتباره تنازلًا متبادلًا فحسب، بل باعتباره مطالبة للأغلبية بأن تتنازل عن السيادة على جزء كبير من بلادها لمصلحة أقلية نمت بدرجة أساسية من خلال الهجرة.

هذا يفسر الرفض. لكنه لا يحسم تقييم نتيجته.

فالقرار ١٨١ وضع للمرة الأولى أمام الحركة الوطنية الفلسطينية إطارًا دوليًا صريحًا لإقامة دولة عربية فلسطينية. لم تكن الدولة المقترحة هي فلسطين التي أرادتها القيادة، ولم تكن حدودها في نظر الفلسطينيين عادلة، ولم يكن تنفيذ القرار مضمونًا. لكن القيادة الفلسطينية والعربية رفضت التقسيم، بينما قبلت القيادة الصهيونية مبدأه أساسًا لإقامة الدولة اليهودية.

وهنا ينبغي التفريق بين **عدالة العرض** و**حساب النتيجة**. يستطيع الفلسطيني أن يعتبر التقسيم مجحفًا، وأن يملك أسبابًا قوية لذلك، ثم يظل من المشروع تاريخيًا أن نسأل ماذا ترتب على رفضه. فالرفض لم يُبقِ فلسطين موحدة، ولم يمنع الدولة اليهودية، ولم يؤد إلى دولة عربية على كامل البلاد. لقد ربطت القيادة الفلسطينية الحصول على الدولة التي عرضها التقسيم بقدرتها على منع الدولة الأخرى.

وكان ذلك رهانًا عسكريًا.

لم تربحه.

بدأ القتال فورًا تقريبًا بعد قرار التقسيم، قبل انتهاء الانتداب وقبل دخول الجيوش العربية النظامية. كانت هذه المرحلة في جوهرها حربًا داخل فلسطين بين القوات اليهودية والقوات الفلسطينية المحلية والمتطوعين العرب، مع بقاء بريطانيا صاحبة السيادة الاسمية حتى مايو/أيار ١٩٤٨. نجحت القوات العربية في البداية في تهديد طرق ومواصلات ومستوطنات يهودية، ولا سيما الطريق إلى القدس، لكن الفارق الذي تراكم في العقود السابقة بدأ يتحول من أرقام اجتماعية واقتصادية إلى قدرة عسكرية.

لم يكن الفلسطينيون بلا مقاتلين. برز عبد القادر الحسيني وقوات «الجهاد المقدس»، كما دخل «جيش الإنقاذ» بقيادة فوزي القاوقجي. وكان بين الفلسطينيين رجال حملوا خبرة الثورة الكبرى أو الخدمة في القوات البريطانية. لكنهم لم يعملوا داخل جيش فلسطيني وطني واحد يخضع لقيادة سياسية وعسكرية مركزية، ولم تكن العلاقات بين القيادات الفلسطينية والقوات العربية والمتطوعين والدول العربية خالية من التنافس واختلاف الأهداف.

أما الهاغاناه فدخلت الحرب بوصفها مؤسسة قائمة تستطيع التعبئة والتدريب والتسليح وجمع المعلومات والإمداد وإصدار الأوامر على نطاق لم يكن له مقابل فلسطيني مماثل. وفي ربيع ١٩٤٨ انتقلت القوات اليهودية بصورة متزايدة من الدفاع إلى الهجوم، وبدأ ميزان الحرب الداخلية يميل بوضوح.

ومع سقوط المدن والقرى وتفكك السلطة المحلية بدأ النزوح الفلسطيني يتسع. ولم يكن له سبب واحد يصلح لكل قرية ومدينة. خرج بعض السكان خوفًا من القتال أو بعد انهيار الأمن والخدمات، وطُرد آخرون بالقوة، وأسهمت الهجمات والمجازر والخوف منها في دفع آخرين إلى الرحيل، ثم أصبح منع عودة القسم الأكبر من اللاجئين جزءًا من الواقع الذي نشأ أثناء الحرب وبعدها. وبنهاية سنة ١٩٤٩ سجلت الأمم المتحدة نحو ٧٢٦ ألف لاجئ فلسطيني.[37]

وهذه النقطة مهمة في تقييم الهزيمة. فعندما انتهى الانتداب ودخلت الجيوش العربية النظامية في مايو/أيار ١٩٤٨، لم تكن الحرب تبدأ من الصفر. كان المجتمع الفلسطيني قد تعرض بالفعل لأشهر من القتال، وخسر مواقع ومدنًا وطرقًا وقيادات، وبدأت بنيته الاجتماعية نفسها تتفكك.

وفي ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨ أُعلنت دولة إسرائيل، وفي اليوم التالي دخلت قوات من مصر وشرق الأردن وسورية والعراق ولبنان الحرب. لكن عبارة «الجيوش العربية» قد توحي بوحدة لم تكن موجودة. لم تكن هناك قيادة عسكرية عربية موحدة بالمعنى الذي يجعل الجيوش جيشًا واحدًا، ولم تكن أهداف الحكومات العربية متطابقة، كما لم تكن تصوراتها لمستقبل الأراضي الفلسطينية متطابقة مع الهدف الفلسطيني أو مع بعضها بعضًا.

قاتلت الجيوش العربية وحققت نجاحات في بعض الجبهات، لكنها لم تستطع القضاء على الدولة الجديدة. ومع مراحل الحرب والهدن والعمليات المتعاقبة توسعت إسرائيل إلى ما وراء المساحة التي خصصها لها قرار التقسيم. وعندما انتهت الحرب كانت تسيطر على نحو ٧٧ في المئة من فلسطين الانتدابية، بينما أصبحت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت السيطرة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية. أما الدولة العربية الفلسطينية التي أوصى القرار ١٨١ بإقامتها فلم تظهر.[38]

كانت هذه **الفرصة الأولى الضائعة لإقامة الدولة الفلسطينية**.

ولا تعني هذه العبارة أن الفلسطينيين كانوا ملزمين أخلاقيًا باعتبار خطة التقسيم عادلة، ولا أن قبولهم بها كان سيضمن تنفيذها حرفيًا أو يمنع الحرب، ولا أنها تعفي الحركة الصهيونية وبريطانيا والقوى الدولية من أدوارها. معناها أضيق وأكثر قسوة: كان هناك في سنة ١٩٤٧ قرار دولي يقترح دولة عربية فلسطينية، فرفضته القيادة الفلسطينية والعربية لأنها رفضت في الوقت نفسه شرعية إقامة الدولة اليهودية على الجزء الآخر. ثم دخلت المواجهة العسكرية، فقامت الدولة التي أرادت منعها، ولم تقم الدولة التي كان القرار قد خصصها لها.

وهكذا لم تكن سنة ١٩٤٨ مجرد خسارة حرب. خسر الفلسطينيون مدنًا وقرى وأرضًا، وتحول مئات الآلاف إلى لاجئين، وتفكك جزء كبير من المجتمع الذي كان قائمًا في فلسطين الانتدابية. لكن الخسارة السياسية الأعمق بالنسبة إلى مسار هذا الكتاب كانت أن الدولة التي رفضت القيادة إقامتها على جزء من فلسطين لم تُستبدل بدولة على فلسطين كلها.

استُبدلت **بلا دولة فلسطينية**.

وهنا اكتملت المفارقة التي بدأت قبل ثلاثة عقود.

عندما بدأ الانتداب كان الفلسطيني هو الأغلبية وصاحب الانتشار الأوسع في الأرض، وكان المشروع الصهيوني يمثل مجتمعًا أصغر عددًا. ولو أخذنا صورة داوود وجالوت بحجم الجسد وحده، لكان الفلسطيني هو جالوت. لكن التاريخ لا يقيس القوة بعدد الرؤوس وحده.

كان «داوود» الأصغر يبني مؤسسته في أثناء الصراع: وكالة سياسية، ونقابة، ومدرسة، ومستشفى، وشركة، وصندوقًا، وجهاز معلومات، وتنظيمًا عسكريًا، وشبكات تمويل وعلاقات دولية. وكان «جالوت» الأكبر يملك الأرض والعدد والقرية والمدينة والوجود الاجتماعي التاريخي، لكنه لم يحول هذه العناصر بالسرعة نفسها إلى جهاز سياسي وعسكري مركزي يستطيع الاحتفاظ بها.

وحين جاءت لحظة المواجهة لم تعد الأحجام القديمة تعني ما كانت تعنيه.

لم ينتصر المشروع الصهيوني لأن اليهود كانوا أذكى، ولم يُهزم الفلسطينيون لأنهم كانوا أقل شجاعة. ولم تكن بريطانيا محايدة، ولم تكن موارد الطرفين الخارجية متساوية، ولم تكن المحرقة والهجرة ورأس المال الدولي عوامل هامشية، ولم يكن التهجير الفلسطيني مجرد نتيجة عرضية بلا فاعل. لكن الاعتراف بكل ذلك لا يقتضي حذف المسؤولية الفلسطينية من التاريخ.

لقد أدركت الحركة الوطنية الفلسطينية الخطر الذي رأته في الهجرة والمشروع الصهيوني، **وأخفقت في التصدي له سياسيًا**. ثم انتقلت إلى الثورة، وقدمت تضحيات هائلة، لكنها خرجت منها أضعف مما دخلتها، **فأخفقت في التصدي له عسكريًا**. وعندما عُرضت سنة ١٩٤٧ تسوية دولية تمنح الفلسطينيين دولة على جزء من البلاد، رفضتها لأنها لم تقبل بقيام الدولة الأخرى، وربطت مصير دولتها بنتيجة حرب لم تكن مستعدة لها بالقدر الكافي.

يمكن تفسير كل واحدة من هذه النتائج. يمكن الحديث عن بريطانيا والانتداب، وعن الهجرة ورأس المال، وعن القمع البريطاني، وعن انقسام القيادة، وعن قوة المؤسسات الصهيونية، وعن المحرقة، وعن مصالح الدول العربية، وعن اختلال ميزان السلاح والتنظيم. وهذه كلها أجزاء من التفسير.

لكن **تفسير الهزيمة لا يحولها إلى انتصار**.

كانت سنة ١٩٤٨ الهزيمة الفلسطينية الأولى الكبرى.

ولم تكن الأخيرة.

والأشد قسوة أن الفرصة الثانية لم تكن بعيدة. فعندما توقفت الحرب بقيت الضفة الغربية وقطاع غزة خارج إسرائيل. بقيت أرض يسكنها فلسطينيون، وبقي ملايين العرب يرفعون اسم فلسطين، وأصبحت الأرض التي كان يمكن أن تشكل نواة دولة فلسطينية تحت حكم دولتين عربيتين.

وظلت كذلك حتى سنة ١٩٦٧.

ومع ذلك لم تقم الدولة الفلسطينية.

وهناك تبدأ الهزيمة الثانية.

المراجع

1. League of Nations, *Mandate for Palestine*, approved by the Council of the League of Nations, 24 July 1922، ولا سيما الديباجة والمواد ٢، ٤، ٦، ٧.

2. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, Columbia University Press, New York, 1997؛ Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917–1939: The Frustration of a Nationalist Movement*, Cornell University Press, Ithaca, 1979.

3. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, Columbia University Press, New York, 1997.

4. League of Nations, *Mandate for Palestine*, 1922، المادة ٧؛ Government of Palestine, *Palestinian Citizenship Order, 1925*.

5. Government of Palestine, *Palestinian Citizenship Order, 1925*، وتعديلاته اللاحقة خلال عهد الانتداب.

6. Government of Palestine, E. Mills (Superintendent of Census), *Census for Palestine, 1931: Population of Villages, Towns and Administrative Areas*, Jerusalem, 1932؛ Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936.

7. Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, Jerusalem, 1946.

8. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. II, Jerusalem, 1946، الأقسام الخاصة بالتعليم؛ Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936.

9. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

10. Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920–1929*, Syracuse University Press, Syracuse, 1993؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998.

11. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. II, 1946، الأقسام الخاصة بالصحة والعمل والتنظيم النقابي؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998.

12. Great Britain, *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929* (Shaw Commission), Cmd. 3530, His Majesty's Stationery Office, London, 1930.

13. Great Britain, *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929*, Cmd. 3530, 1930؛ Great Britain, *Report on Immigration, Land Settlement and Development* (Hope Simpson Report), Cmd. 3686, London, 1930.

14. Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, 1946، الأقسام الخاصة بالهجرة.

15. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, 1946، الجداول الخاصة بالهجرة وفئات المهاجرين خلال الثلاثينيات.

16. Great Britain, *Palestine Royal Commission Report*, Cmd. 5479, His Majesty's Stationery Office, London, 1937؛ Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine: The British Army, the Colonial State, and the Arab Revolt, 1936–1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.

17. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, 1946.

18. Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine: The British Army, the Colonial State, and the Arab Revolt, 1936–1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.

19. Great Britain, *Palestine Royal Commission Report*, Cmd. 5479, London, 1937، ولا سيما الفصول الختامية الخاصة بأسباب الصراع واقتراح التقسيم.

20. Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine*, 2019؛ Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948*, translated by Haim Watzman, University of California Press, Berkeley, 2008.

21. Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948*, University of California Press, Berkeley, 2008، ولا سيما القسم المتعلق بالثورة والتعاون والخصومات الداخلية.

22. Simon Anglim, "Orde Wingate and the Special Night Squads: A Feasible Policy for Counter-terrorism?", *Contemporary Security Policy*, Vol. 28, No. 1, 2007, pp. 28–41؛ Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine*, 2019.

23. Ellen L. Fleischmann, *The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement, 1920–1948*, University of California Press, Berkeley, 2003؛ Ellen L. Fleischmann, "The Emergence of the Palestinian Women's Movement, 1929–39," *Journal of Palestine Studies*.

24. Great Britain, *Palestine: Statement of Policy*, Cmd. 6019, His Majesty's Stationery Office, London, May 1939.

25. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, Jerusalem, 1946، الأقسام الخاصة باقتصاد فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية.

26. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، الفصل الخاص بالصناعة، الذي يحدد ١٩٤١–١٩٤٥ مرحلة رئيسية في التوسع الصناعي بفعل انقطاع الواردات والطلب العسكري.

27. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, 1946.

28. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998.

29. Great Britain, House of Commons, *Parliamentary Debates (Hansard)*, 2 April 1946, Vol. 421, cols. 1093–1094: enlistments in Palestine during the war—Army: 18,880 Jewish men and 3,125 women; 8,680 Arab men and 148 women; with additional enlistments in the RAF and Royal Navy.

30. Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881–1948*, Stanford University Press, Stanford, 1992؛ Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, New Haven, 2008.

31. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, "Jewish Brigade Group": formation of the Palestine Regiment in August 1942 from three Jewish and one Palestinian Arab battalion, and establishment of the Jewish Brigade Group in September

1944.

32. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, "Hajj Amin al-Husayni: Wartime Propagandist" and "Hajj Amin al-Husayni: The Mufti of Jerusalem"؛ Jeffrey Herf, *Nazi Propaganda for the Arab World*, Yale University Press, New Haven, 2009.

33. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, المواد الخاصة بالمحرقة والناجين والمهجرين بعد الحرب العالمية الثانية؛ United Nations, *Report of the United Nations Special Committee on Palestine*, A/364, 1947.

34. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، ولا سيما خطة الأغلبية للتقسيم وخطة الأقلية للدولة الاتحادية.

35. United Nations General Assembly, Resolution 181 (II), *Future Government of Palestine*, 29 November 1947 دول؛ أُقر القرار بـ٣٣ صوتًا مقابل ١٣ وامتناع ١٠.

36. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947، القسم الخاص بحدود الدولتين وتوزيع السكان: نحو 498,000 يهودي و407,000 عربي وغيرهم في الدولة اليهودية المقترحة، إضافة إلى نحو 90,000 بدوي؛ Government of Palestine, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*.

37. United Nations Conciliation Commission for Palestine, United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, *Final Report*, A/AC.25/6, 28 December 1949؛ قدرت البعثة عدد من غادروا الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يتمكنوا من العودة بنحو 726,000 شخص.

38. United Nations, *The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1947–1977*، القسم الخاص بحرب ١٩٤٨ واتفاقات الهدنة؛ أصبحت إسرائيل بعد الحرب تسيطر على نحو 77 في المئة من فلسطين الانتدابية، بينما خضعت الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة لمصر، ولم تقم الدولة العربية المنصوص عليها في قرار التقسيم.

الفصل الرابع

بين مأسسة وطوشة عرب

حين انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت فلسطين قد ابتعدت كثيرًا عن البلاد التي عرفها مطلع القرن. فمنذ بداية الهجرة الصهيونية الحديثة في ثمانينيات القرن التاسع عشر تغير حجم السكان وتركيبهم، ونمت المدن والصناعة والزراعة والتعليم، ونشأت مؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة. لكن مجتمعًا لم يحل محل مجتمع آخر. كان الفلسطينيون واليهود موجودين معًا، وكان كل منهما يرى فلسطين وطنًا، بينما أصبح الصراع يدور بصورة متزايدة حول من يملك حق تحديد السيادة السياسية فوق الأرض نفسها.

وفي سنة ١٩٤٥ قدرت الإدارة البريطانية سكان فلسطين بنحو ١,٧٦٥,٥٢٠ نسمة، منهم ١,٠٦١,٢٧٠ مسلمًا، و٥٥٣,٦٠٠ يهودي، و١٣٥,٥٥٠ مسيحيًا، ونحو ١٥,١٠٠ من جماعات أخرى. وبذلك ظل اليهود قرابة ثلث السكان، بينما شكل العرب، مسلمين ومسيحيين، الأغلبية الواضحة.[1]

كان لهذه الحقيقة وزن سياسي مباشر. فالمشروع الصهيوني، رغم نموه الكبير، لم يحقق أغلبية سكانية، وكان الاعتراض الفلسطيني على إقامة دولة قومية يهودية يستند، في أحد أسسه، إلى أن الدولة المقترحة ستكون دولة لجماعة ما تزال أقلية في البلاد.

لكن العدد لم يكن يصف ميزان القوة كله.

فبحلول منتصف الأربعينيات أصبح الييشوف يمتلك شبكة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والعسكرية تستطيع جمع قدراته وتنسيقها: الوكالة اليهودية، والمجلس القومي، والهستدروت، وشبكة التعليم العبري، والجامعة العبرية، والتخنيون «الجامعة التقنية»، ومؤسسات مالية وصناعية وصحية وزراعية، والهاغاناه، إلى جانب جهاز سياسي يستطيع العمل خارج فلسطين.[2] وهكذا ظهر وضع غير متوازن: أقلية سكانية امتلكت بعض أدوات الدولة بدرجة أكبر من الأغلبية. ولم يمنحها ذلك حقًا سياسيًا تلقائيًا، لكنه منحها قدرة أكبر على تحويل مشروعها السياسي إلى عمل منظم. فالحق والقدرة ليسا الشيء نفسه.

وكانت الأرض تكشف مفارقة أخرى. بلغت الملكية اليهودية سنة ١٩٤٥ نحو مليون ونصف مليون دونم، أي جزءًا صغيرًا من مساحة فلسطين الكلية، بينما كانت الملكية العربية أكبر بكثير. لكن بقية مساحة فلسطين لم تكن كلها ملكية عربية خاصة؛ فقد شملت أيضًا أراضي دولة ووقفًا وأراضي عامة وفئات قانونية أخرى موروثة من النظام العثماني والانتداب.[3] ولهذا لا تصح العبارة التي تجعل كل ما لم يملكه اليهود ملكية عربية خاصة، كما لا تصح الحجة المقابلة التي تحول شراء الأرض قانونيًا إلى حق في السيادة السياسية عليها وعلى ما يحيط بها. الملكية الخاصة والسيادة مفهومان مختلفان.

كما أن الرقم الإجمالي للملكية لا يكشف وحده موقع الأرض وطريقة تنظيمها. فقد تركز جزء مهم من الملكية والاستيطان اليهوديين في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وأجزاء من الجليل ووادي الأردن ومناطق أخرى، وربطت المستوطنات بدرجات متفاوتة بطرق ومؤسسات اقتصادية وأمنية وقومية مشتركة. وكانت القرية الفلسطينية، في المقابل، مجتمعًا

اجتماعيًا واقتصاديًا حقيقيًا قائمًا على الأرض والعائلة والسوق والعلاقات المحلية الممتدة عبر الأجيال. لكن وجود مئات القرى في أنحاء البلاد لم يجعلها تلقائيًا أجزاء من شبكة سياسية وعسكرية مركزية واحدة. وهنا كان الاتصال بين النقاط مهمًا بقدر عدد النقاط نفسها.

ولم يكن الاقتصادان العربي واليهودي عالمين منفصلين. كان العمال والتجار والمنتجون يتحركون عبر الحدود الاجتماعية والقومية، واستخدم الجميع الطرق والموانئ والعملة والبنية الحكومية نفسها. لكنهما أصبحا، في الوقت نفسه، قطاعين متمايزين في تركيبتهما ومؤسساتهما ومستوى إنتاجيتهما. وكان وزن الصناعة والخدمات الحديثة أكبر في الاقتصاد اليهودي، بينما بقيت الزراعة أكثر أهمية نسبيًا في الاقتصاد العربي.[4] لم يكن ذلك دليلًا على تفوق فطري أو ثقافي، بل نتيجة لمسار سبق أن تتبعناه: هجرة انتقائية حملت رأس المال والخبرة، ومؤسسات تعليمية ومالية، وتحضر، واستثمارات خارجية، ثم دفعة اقتصاد الحرب. الفجوة الاقتصادية سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة تاريخ، لا تفسيرًا له.

وظهر الفارق نفسه في التعليم. فقد امتلك المجتمع الفلسطيني نخبة واسعة من الأطباء والمحامين والمعلمين والصحفيين والتجار والموظفين والمثقفين، لكن كثيرًا من التعليم العالي الفلسطيني ظل يعتمد على جامعات خارج البلاد. أما الييشوف فكان قد أصبح قادرًا على إنتاج جزء متزايد من كوادره داخل فلسطين نفسها. ولذلك لم تكن الفجوة بين المتعلم وغير المتعلم، بل بين وجود المتعلم ووجود النظام الذي يستطيع إعادة إنتاج المتعلمين وربطهم بالمؤسسات.[5]

وكانت القيادة السياسية المجال الذي ظهرت فيه المشكلة الفلسطينية بصورة أشد. عاد النشاط السياسي بعد الحرب، وأعيد تشكيل اللجنة العربية العليا، واستمر التنافس بين الحسينيين وقوى وشخصيات فلسطينية أخرى. ولم يكن الفلسطينيون يفتقرون إلى السياسيين أو أصحاب الخبرة، لكنهم افتقروا إلى آلية مستقرة ومقبولة تستطيع اختيار قيادة مركزية، ومحاسبتها، وتغييرها، ثم إلزام الأجهزة المحلية بقراراتها.[6]

وكان الييشوف منقسمًا هو الآخر بين عماليين وتصحيحيين ومتدينين وعلمانيين ويسار ويمين، وبين الهاغاناه والإرغون وليحي. لذلك لم يكن مجتمعًا موحدًا سياسيًا. لكن جزءًا أكبر من خلافاته كان يجري داخل مؤسسات قومية قائمة تستطيع، عند الحاجة، إنتاج قرار وتنفيذه. فالخلاف السياسي لا يضعف المجتمع بالضرورة. يصبح الضعف أخطر عندما يعني الخلاف غياب مركز يستطيع اتخاذ القرار وتنفيذه.

وينطبق الأمر نفسه على السلاح. لم يكن الفلسطينيون عزّلًا؛ كان بينهم محاربون من الثورة الكبرى، ورجال خدموا في الجيش والشرطة البريطانية، ومقاتلون محليون وتنظيمات مسلحة. كما لم تكن الهاغاناه جيش دولة نظاميًا. لكن درجة المركزية والتدريب والاتصال والتخطيط لم تكن متساوية. فالسلاح ليس البندقية وحدها. القوة العسكرية هي أيضًا معرفة مكان السلاح، وتوزيع الذخيرة، والنقل، والإصلاح، وجمع المعلومات، والخرائط، والاتصال، واستبدال القائد، ووضع خطة تتجاوز حدود القرية.[7]

وفي هذه الأثناء دخلت المحرقة بقوة في السياسة الدولية. كان الناجون اليهود في أوروبا يبحثون عن أماكن يعيدون فيها بناء حياتهم، وكانت الحركة الصهيونية تطالب بفتح فلسطين أمام هجرتهم. أما الفلسطينيون فرأوا أن الهجرة ليست قضية إنسانية منفصلة عن السياسة، لأن كل مهاجر جديد يدخل مجتمعًا يطالب بالسيادة فوق البلاد. كان الناجي اليهودي إنسانًا يبحث عن مكان يعيش فيه، وكان الفلسطيني يرى فيه أيضًا فردًا جديدًا في جماعة سياسية يمكن أن تغير مستقبل الأغلبية. ولم تكن إحدى الحقيقتين تلغي الأخرى.

وفي الوقت نفسه وصلت بريطانيا إلى طريق مسدود. خرجت من الحرب أضعف اقتصاديًا، وواجهت تكلفة عسكرية متزايدة في فلسطين، وضغطًا أميركيًا، وأزمة المهجرين اليهود في أوروبا، ومقاومة صهيونية مسلحة، وصراعًا عربيًا-صهيونيًا لم تفلح مشروعات التسوية في حله. ولذلك لا يصح تفسير قرارها بالخروج باعتباره هزيمة على يد طرف واحد. كان نتيجة تراكم أزمات عسكرية ومالية ودبلوماسية وسياسية.[8]

وفي أبريل/نيسان ١٩٤٧ أحالت بريطانيا القضية إلى الأمم المتحدة، فأنشئت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، UNSCOP. زار أعضاء اللجنة البلاد وجمعوا المعلومات عن السكان والأرض والهجرة والاقتصاد والمؤسسات، لكن اللجنة

العربية العليا قررت مقاطعة أعمالها، انطلاقًا من أن حق الأغلبية العربية في الاستقلال لا يحتاج إلى لجنة دولية لإثباته، وأن قضية اليهود المهجرين في أوروبا لا ينبغي أن تحل على حساب فلسطين.[9]

كان للموقف منطقه السياسي، لكنه حمل تكلفة عملية. فقد قدمت الوكالة اليهودية قضيتها مباشرة وبصورة منظمة إلى أعضاء اللجنة، بينما لم تفعل القيادة الفلسطينية ذلك بالطريقة نفسها. ولا يعني هذا أن المقاطعة صنعت قرار التقسيم؛ فقد كانت المحرقة والسياسة الدولية ومواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتاريخ الانتداب وقوة المشروع الصهيوني عوامل أكبر بكثير من قرار إجرائي واحد. لكنها مثال آخر على الفارق بين الاقتناع بصحة الموقف والقدرة على عرضه داخل المؤسسة التي ستتخذ القرار.

اتفقت لجنة UNSCOP على أن الانتداب وصل إلى نهايته، لكنها انقسمت حول شكل الاستقلال. اقترحت الأغلبية تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع وضع دولي خاص للقدس واتحاد اقتصادي يربط الكيانين. أما الأقلية فاقترحت دولة اتحادية واحدة تضم وحدتين عربية ويهودية. لم يكن التقسيم إذن الحل الوحيد المطروح داخل الأمم المتحدة.[9]

وفي ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ تبنت الجمعية العامة القرار ١٨١ بأغلبية ٣٣ صوتًا مقابل ١٣، وامتناع ١٠ دول. اقترح القرار دولة عربية ودولة يهودية، ووضعًا دوليًا خاصًا للقدس، ضمن نظام اقتصادي مشترك.[10]

خصصت الخطة نحو ٥٦ في المئة من مساحة فلسطين غرب الأردن للدولة اليهودية، ونحو ٤٣ في المئة للدولة العربية، بينما خضعت منطقة القدس لنظام دولي منفصل. لكن هذه النسب وحدها يمكن أن تكون مضللة، لأن قسمًا كبيرًا من مساحة الدولة اليهودية المقترحة كان في النقب، وهو واسع وقليل السكان نسبيًا. ولذلك لا تعني نسبة ٥٦ في المئة أن الدولة اليهودية حصلت على النسبة نفسها من الأرض الزراعية أو السكان أو الثروة.

لكن ذلك لم يلغ مشكلة ديموغرافية أساسية. فقد ضمت الدولة اليهودية المقترحة نحو ٤٩٨ ألف يهودي ونحو ٤٠٧ آلاف عربي وغيره من السكان المستقرين، واقترب العددان أكثر عند احتساب البدو. أي أنها لم تكن ستبدأ بأغلبية يهودية كبيرة، بل بتوازن سكاني حساس. وفي الدولة العربية المقترحة بقي عدد أصغر بكثير من اليهود.[9]

ولم تتصور الخطة دولتين اقتصاديتين مغلقتين. فقد نصت على اتحاد اقتصادي يشمل الجمارك والعملة والنقل ومرافق ومصالح مشتركة. كان من الممكن رسم خط سياسي على الخريطة، لكن الاقتصاد الذي نشأ خلال الانتداب كان أكثر تشابكًا من أن يقسم بسهولة بالطريقة نفسها. يمكن تقسيم السيادة على الورق أسهل مما يمكن تقسيم الاقتصاد.

كما أن الحدود المقترحة لم تتبع الملكية الخاصة. لم تكن القاعدة أن تدخل كل أرض يملكها يهودي الدولة اليهودية وكل أرض يملكها عربي الدولة العربية. حاول المخططون إنشاء كيانين قابلين للحياة، وأخذوا في الاعتبار التوزيع السكاني والمستوطنات والموانئ وطرق المواصلات والاعتبارات الاقتصادية وإمكان الهجرة اليهودية المستقبلية. ولذلك وجدت قرى وأراضٍ عربية خاصة داخل الدولة اليهودية، كما بقي يهود داخل الدولة العربية. كان قرار التقسيم قرارًا في السيادة، لا عملية تسجيل عقاري.[9]

قبلت الوكالة اليهودية مبدأ التقسيم، رغم اعتراضاتها على بعض الحدود والترتيبات. وكان القبول مفهومًا من زاوية استراتيجية: للمرة الأولى أصبح إنشاء دولة يهودية ذات سيادة يحظى بقرار دولي. لم تكن القدس داخل الدولة المقترحة، وكانت الحدود معقدة، وكان داخلها عدد كبير من العرب، لكن الدولة نفسها أصبحت احتمالًا سياسيًا مباشرًا.[11] وبذلك انتقل المشروع، خلال نحو خمسة وستين عامًا، من شراء الأرض إلى بناء المستوطنة، ومن المستوطنة إلى المؤسسة، ثم من المؤسسة إلى قرار دولي يجيز قيام الدولة.

أما الفلسطينيون فرفضوا التقسيم. واختزال موقفهم في عبارة «عُرضت عليهم دولة فرفضوها» يذكر النتيجة ويخفي السياق. كانوا أغلبية سكان البلاد، وكان العرب يملكون الجزء الأكبر من الأرض المملوكة ملكية خاصة، ورأوا أن منظمة دولية تقترح منح أكثر من نصف البلاد لدولة قومية تقودها جماعة ما تزال أقلية سكانية، وأن جانبًا كبيرًا من نموها العددي

جاء نتيجة الهجرة الحديثة. كان لذلك الرفض أساس سياسي وأخلاقي يمكن فهمه من منظور حكم الأغلبية وتقرير المصير. لكن وجود أساس عادل للموقف لا يحدد وحده ما إذا كان الخيار الناتج عنه هو الأفضل استراتيجيًا.

فالسياسة لا تحاسب النيات والحقوق فقط؛ تحاسب أيضًا ميزان القوة، والتنظيم، والقدرة العسكرية، والتحالفات الدولية، وقدرة الخصم على التنفيذ، والبدائل المتاحة إذا رُفض الحل المطروح. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ كان الفلسطينيون أكثر عددًا، وكان وجودهم الجغرافي أوسع، وكانت ملكيتهم للأرض أكبر. لكن الحركة الصهيونية كانت أكثر قدرة على تقديم مشروعها دوليًا، وجمع المال، والتفاوض، والتخطيط، والتعبئة، والتسلح، والاستعداد لتحويل القرار إلى واقع. أن تكون صاحب حجة قوية لا يعني أنك تمتلك الجهاز الأقوى لتحويلها إلى نتيجة سياسية.

كما أن قبول القيادة الصهيونية للتقسيم لا يثبت أنها اعتبرت حدوده نهاية نهائية لطموحات جميع تياراتها. فقد كانت الحركة الصهيونية نفسها تضم رؤى مختلفة بشأن الحدود والمستقبل. ولا ينبغي قراءة النيات اللاحقة من موقف واحد في سنة ١٩٤٧؛ ما سيأتي بعد ذلك يحكم عليه بما حدث فعلًا وبالوثائق التي رافقته.

وفي اليوم التالي لصدور القرار لم تكن هناك دولة عربية ولا دولة يهودية، ولم تكن الحدود المرسومة على الورق موجودة على الأرض. كانت بريطانيا لا تزال تحكم فلسطين وتستعد للانسحاب، وكانت الأمم المتحدة قد وضعت خريطة من دون أن تمتلك قوة تفرضها. لم توجد قوات دولية تفصل القرى والمدن المختلطة أو تسلم كل دولة أرضها. كانت الأمم المتحدة قد رسمت حدًا سياسيًا فوق جغرافيا بشرية لم تنقسم بالطريقة نفسها.

ومنذ الأيام التالية للتصويت بدأ القتال يتسع داخل فلسطين الانتدابية. امتدت المرحلة الأولى من نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ حتى انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان إسرائيل في ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨، وكانت في جوهرها حربًا داخل فلسطين، شارك فيها لاحقًا متطوعون عرب من الخارج. ثم بدأت المرحلة الثانية بدخول الجيوش العربية النظامية، واستمرت، على مراحل وهدن، حتى اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩.[12]

لم تكن نتيجة الحرب محسومة منذ بدايتها. ففي الأشهر الأولى تعرضت المواصلات اليهودية للكمائن، ووجدت مستوطنات معزولة نفسها في أوضاع صعبة، وأصبحت الطريق بين تل أبيب والقدس مشكلة استراتيجية خطيرة. واستطاع المقاتلون الفلسطينيون، ثم متطوعو «جيش الإنقاذ» العربي، إلحاق خسائر وتعطيل خطوط الاتصال.[12]

لكن الفرق الذي أخذ يظهر لم يكن بين طرف يقاتل وآخر لا يقاتل، بل بين القدرة على القتال والقدرة على إدارة الحرب.

كان الفلسطينيون يمتلكون مقاتلين محليين وقيادات ميدانية ورجالًا حملوا خبرة الثورة الكبرى أو الخدمة في الجيش والشرطة البريطانية. لكن هذه القوى لم تكن تعمل داخل قيادة عسكرية فلسطينية موحدة تمتلك سلسلة قيادة واحدة، ومخازن مركزية للسلاح، ونظام إمداد وتعبئة، وميزانية مستقرة، وجهازًا سياسيًا يستطيع إلزام القوى المختلفة بقراراته.[13] كانت القوة موجودة، لكنها كانت مجزأة.

أما الهاغاناه فلم تكن جيش دولة نظاميًا، لكنها امتلكت قيادة مركزية وهياكل إقليمية وقدرة على التعبئة وشبكات اتصال ومعلومات، إلى جانب البلماح باعتباره قوة أكثر تدريبًا وحركة. وكان وراءها مجتمع يمتلك مؤسسات تستطيع تمويل الحرب وإطعام المقاتل وعلاج الجريح ونقل المعلومات.[12] وهكذا ظهر عمليًا ما تراكم خلال العقود السابقة: حين بدأت وظائف الانتداب في الانحسار، لم يبدأ الطرفان بناء البديل من النقطة نفسها. كان أحدهما يمتلك أجزاء كبيرة من جهاز ما قبل الدولة بالفعل.

وكشفت حرب الطرق معنى هذه الفجوة. فالسيطرة على الطريق ليست مسألة بنادق فقط. إذا انقطعت الطريق إلى مدينة، وجب إيصال الغذاء والدواء والوقود والذخيرة والتعزيزات، ومعرفة ما يحدث على امتداد الجبهة وإرسال الأوامر وتعديل الخطط. ولهذا أصبحت الطريق إلى القدس اختبارًا لقدرة كل مجتمع على تحويل جغرافيته إلى شبكة.[12]

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان ١٩٤٨ أخذ ميزان المبادرة يتغير. انتقلت الهاغاناه بصورة متزايدة من الدفاع عن الطرق والمستوطنات إلى العمليات الهجومية، وفي مارس صيغت «الخطة د» أو «دالت».[12] [14] أصبحت هذه الخطة لاحقًا من أكثر وثائق حرب ١٩٤٨ إثارة للخلاف. فقد هدفت إلى السيطرة على المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وتأمين مستوطناتها وطرقها، والاستعداد لانسحاب بريطانيا واحتمال دخول الجيوش العربية، كما شملت الكتل الاستيطانية اليهودية الواقعة خارج الحدود المقترحة. لكنها تضمنت أيضًا تعليمات بشأن القرى والمواقع التي يمكن أن تستخدمها قوات معادية، بما في ذلك احتلال مواقع وتدمير بعضها، وفي ظروف معينة إخراج السكان.[14]

ومن هنا اختلف المؤرخون في تفسيرها. رأى وليد الخالدي، ثم بصورة أكثر جذرية إيلان بابِه وآخرون، أنها ارتبطت بسياسة تستهدف تفكيك المجتمع الفلسطيني وإخلاء مناطق واسعة منه.[14] [15] أما بيني موريس وغيره فرفضوا اعتبارها أمرًا مركزيًا شاملًا بطرد السكان العرب، ورأوا فيها أساسًا خطة عسكرية للسيطرة على الأرض والطرق قبل انتهاء الانتداب ودخول الجيوش العربية.[16]

ولا تحتاج الوقائع إلى اختيار إحدى روايتين مطلقتين. فلا الأدلة تثبت أن كل نزوح فلسطيني نُفذ وفق أمر واحد مكتوب سلفًا لإفراغ البلاد، ولا تسمح بالقول إن الفلسطينيين غادروا جميعًا بمحض إرادتهم ولم تقع عمليات طرد. كانت أسباب النزوح متعددة: القتال والقصف، وسقوط المدن والقرى، والخوف، وانهيار القيادة والخدمات المحلية، والهرب قبل وصول القوات، والطرد المباشر في حالات معينة، ثم منع العودة بعد النزوح. ويصبح الأدق لذلك تتبع الآلية في كل مكان ومرحلة بدلًا من البحث عن كلمة واحدة تختصر حركة مئات الآلاف من البشر.[16]

وفي ٩ أبريل/نيسان ١٩٤٨ هاجمت قوات الإرغون وليحي قرية دير ياسين قرب القدس، وقُتل نحو مئة من سكانها، بينهم مدنيون. تجاوز أثر الواقعة القرية نفسها، إذ انتشر خبرها وأصبح جزءًا من الخوف الذي رافق تقدم القتال. وفي مجتمع بدأت مؤسساته تتفكك، لم يكن المدني يحتاج إلى انتظار وصول القوات إلى بيته حتى يقرر الرحيل.[12] [16]

وفي أبريل/نيسان ومايو/أيار سقطت مراكز عربية مهمة أو فرغت أجزاء واسعة منها من سكانها، بينها طبريا وحيفا وصفد ويافا. ولم تتطابق ظروف النزوح في هذه المدن؛ فقد تداخل القتال والخوف وانهيار الإدارة المحلية وقرارات السكان والقيادات والضغط العسكري، بينما كان الطرد أكثر مباشرة في مواقع أخرى.[16]

لكن النتيجة الاجتماعية تجاوزت اختلاف الأسباب. فالمراكز الحضرية التي كانت تنتج جانبًا مهمًا من القيادة والتجارة والتعليم والصحافة بدأت تفقد سكانها، وغادرت قطاعات من الطبقتين الوسطى والعليا في مراحل مبكرة. ولم يكن خروج الأسرة القادرة على إبعاد أطفالها عن القتال فعلًا يحتاج إلى إدانة أخلاقية، لكن أثره البنيوي كان واضحًا: المجتمع الذي يفقد الطبيب والتاجر والمحامي والمدير وصاحب المال يفقد أيضًا جزءًا من مؤسساته غير الرسمية وقدرته على التنظيم.[13] [16]

وهكذا بدأت الدولة العربية الفلسطينية التي اقترحها قرار التقسيم تتفكك قبل أن توجد. فلم ينشأ خلال الأشهر الفاصلة بين القرار وانتهاء الانتداب جهاز فلسطيني مركزي يستطيع استلام المناطق التي ستخليها بريطانيا، بينما كانت المدن والقرى والمراكز الاقتصادية والسياسية نفسها تدخل الحرب والنزوح.[13] لم تُهزم دولة فلسطينية قائمة. لم تصل الدولة المقترحة أصلًا إلى لحظة تستطيع فيها أن تعلن نفسها جهازًا قائمًا فوق الأرض.

وفي ١٤ مايو/أيار ١٩٤٨ أعلنت القيادة اليهودية قيام دولة إسرائيل. كان الإعلان عملًا سياسيًا وقانونيًا، لكن وراءه جهازًا جاهزًا نسبيًا لاستقبال وظائف الدولة: قيادة وإدارة ومؤسسات وقوات مسلحة وشبكات خارجية ونظام يستطيع إصدار الأوامر.[12]

وفي اليوم التالي دخلت قوات نظامية من مصر وشرق الأردن وسورية والعراق ولبنان الحرب، وشاركت تشكيلات سعودية تحت القيادة المصرية. لكن عبارة «الجيوش العربية» تخفي اختلافًا مهمًا. لم تدخل فلسطين قوة عربية واحدة تحت قيادة استراتيجية موحدة، بل عدة جيوش لكل منها قيادته وحساباته ومصالح دولته، ولم تتطابق أهدافها دائمًا.[12] [17]

وكانت حالة شرق الأردن أوضح الأمثلة. فقد كان الفيلق العربي من أفضل القوات العربية تدريبًا وتنظيمًا، وقاده ضباط بريطانيون بينهم جون غلوب، لكنه لم يكن أداة لمشروع سياسي فلسطيني مستقل، وكانت للملك عبد الله حساباته الخاصة بشأن الأراضي العربية في فلسطين.[18] كانت القضية فلسطينية وعربية، لكن مصالح الدول العربية لم تكن فلسطينية بالضرورة.

وفي القدس أظهر الفيلق العربي أن غياب الوحدة العربية لا يعني غياب الكفاءة العسكرية في كل مكان. خاض معارك قوية وسيطر على البلدة القديمة، بما فيها الحي اليهودي، بينما بقي غرب القدس في نهاية الحرب تحت السيطرة الإسرائيلية. كانت هناك وحدات عربية قاتلت بفعالية ومعارك كلفت الطرفين ثمنًا مرتفعًا، لكن النجاح الموضعي لم يعوض غياب استراتيجية سياسية وعسكرية مشتركة للحرب كلها.[12] [18]

وفي الجانب الإسرائيلي بدأت الدولة الجديدة، بعد إعلانها، بفرض مركزية لم تكن موجودة بالكامل قبل قيامها. تحولت الهاغاناه إلى نواة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وجرى إخضاع التنظيمات المسلحة الأخرى لسلطة الدولة. ولم تكن العملية سلمية دائمًا؛ ففي يونيو/حزيران ١٩٤٨ وصل الصراع مع الإرغون حول سفينة «ألتالينا» إلى تبادل إطلاق النار.[12] كانت الخلافات داخل المجتمع اليهودي حقيقية، لكن الدولة استطاعت في النهاية فرض مبدأ القوة المسلحة الواحدة. لم تمنع الخلاف، بل احتكرت القرار العسكري رغم وجوده.

ولم يوجد على الجانب الفلسطيني جهاز يملك سلطة مماثلة على المقاتلين المحليين والقوى المختلفة. وهنا وصلت الفجوة المؤسسية إلى إحدى نتائجها الأكثر وضوحًا: استطاع طرف تحويل الميليشيات المتعددة إلى جيش دولة، بينما لم يكن لدى الطرف الآخر دولة تستطيع فرض جيشها.

لكن التنظيم وحده لا يفسر نتيجة الحرب. فقد ساعد وصول السلاح من الخارج، وخصوصًا الإمدادات التشيكوسلوفاكية، على تغيير ميزان التسليح خلال سنة ١٩٤٨. والمؤسسة تستطيع شراء السلاح ونقله وتوزيعه واستخدامه، لكنها لا تستطيع تعويض سلاح غير موجود. وهكذا اجتمعت القدرة المؤسسية مع التمويل والدبلوماسية وشبكات التوريد الخارجية.[19]

وفي يوليو/تموز ١٩٤٨، خلال عملية «داني»، سيطرت القوات الإسرائيلية على اللد والرملة، وخرج عشرات الآلاف من الفلسطينيين من المدينتين، في واحدة من أكبر حالات التهجير المركزة خلال الحرب. ويضع موريس عدد الخارجين من المدينتين في حدود أربعين إلى خمسين ألفًا تقريبًا. وهنا كان العمل العسكري والطرد عاملين مباشرين لا يمكن تفسيرهما بالخوف وحده.[16]

وفي المقابل لم تُفرغ كل التجمعات العربية التي خضعت للقوات الإسرائيلية من سكانها. بقيت الناصرة، مثلًا، بسكان عرب كثيفين بعد احتلالها. ويؤكد هذا التفاوت صعوبة رد النزوح كله إلى أمر مركزي واحد، من دون أن ينفي عمليات الطرد التي وقعت أو البيئة السياسية والعسكرية التي جعلت تقليل عدد السكان العرب مكسبًا لدى قادة إسرائيليين في مراحل من الحرب.[16]

ومع تقدم العمليات في الجليل والوسط والجنوب اتسع النزوح. وقدرت بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ عدد غير اليهود الذين خرجوا من الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يستطيعوا العودة بنحو ٧٢٦ ألفًا، مع اختلاف التقديرات الأخرى بحسب التعريف وطريقة الحساب.[20] ولم يغادر هؤلاء جميعًا للسبب نفسه. فر بعضهم من القتال والقصف، وغادر بعضهم قبل وصول القوات، وانهارت مدن وقرى دفعت سكانها إلى الرحيل، وطُرد آخرون مباشرة، واعتقد بعض الخارجين أنهم سيعودون بعد أيام أو أسابيع.[16]

لكن سبب الخروج لا يفسر وحده نشوء قضية اللاجئين. فالإنسان يستطيع أن يهرب من معركة ثم يعود عندما تنتهي. أما عندما تتغير السيطرة على بيته، ويمنع من العودة، وتدخل ممتلكاته في النظام القانوني والإداري للدولة الجديدة، فإن النزوح المؤقت يتحول إلى اقتلاع دائم. ولهذا ينبغي الفصل بين سبب المغادرة وسبب استمرار اللجوء. وكان قرار القيادة الإسرائيلية في يونيو/حزيران ١٩٤٨ رفض العودة الجماعية للاجئين عاملًا أساسيًا في تثبيت المشكلة بعد نشوئها.[16]

وبحلول نهاية الحرب كانت الخريطة مختلفة عن تلك التي رسمها قرار التقسيم. أصبحت إسرائيل تسيطر على نحو ٧٨ في المئة من فلسطين الانتدابية غرب الأردن، بما في ذلك مناطق كانت الخطة قد خصصتها للدولة العربية. وبقيت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت سيطرة شرق الأردن، وبقي قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.[21] لم تنتج الحرب إذن الدولتين اللتين اقترحتهما الأمم المتحدة. خرج الطرف الذي استطاع إقامة الدولة بدولة أوسع من تلك التي اقترحها القرار، بينما لم تظهر الدولة العربية الفلسطينية.

واستمر القتال على مراحل حتى سنة ١٩٤٩. وقعت إسرائيل ومصر اتفاق الهدنة في رودس في ٢٤ فبراير/شباط، ثم وقعت الاتفاق مع لبنان في ٢٣ مارس/آذار، ومع الأردن في ٣ أبريل/نيسان، وأخيرًا مع سورية في ٢٠ يوليو/تموز. وكانت خطوط الهدنة ترتيبات عسكرية، لا معاهدات سلام ولا تسوية نهائية للحدود.[22]

وهكذا انتهت الحرب وقد بقيت إسرائيل، وبقيت الضفة الغربية خارجها تحت السيطرة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية، والقدس مقسمة، ومئات الآلاف من الفلسطينيين موزعين بين المناطق التي بقوا فيها والمخيمات والدول المجاورة. أما الدولة العربية الفلسطينية التي اقترحها القرار ١٨١ فلم تظهر.[20] [22]

وأكدت الحرب الفارق الذي تتبعناه خلال العقود السابقة، من دون أن تثبت تفوق شعب على شعب أو غياب القتال والتضحية لدى الفلسطينيين. فقد امتلك المجتمع الفلسطيني السكان والأرض والقضية والمقاتلين والخبرة المحلية، لكنه لم يمتلك جهازًا وطنيًا بالمستوى نفسه من المركزية والتمويل والتخطيط والاتصال والتعبئة. أما إسرائيل فدخلت الحرب مستندة إلى مؤسسات سبقت إعلان الدولة، ثم استطاعت أثناء الحرب توحيد قواتها، واستقبال السلاح، وجمع المال، والتفاوض خارجيًا، وتعويض الخسائر، وتحويل النجاح العسكري إلى إدارة وسيادة.

لم تدخل المؤسسة الحرب عاملًا مساعدًا فقط. **المؤسسة نفسها قاتلت.**

ومن هنا يكتسب عنوان هذا الفصل معناه. لم تكن «طوشة العرب» تعني غياب الجيوش أو الشجاعة أو الكفاءة العسكرية؛ فقد قاتلت وحدات عربية بكفاءة، وكان الفيلق العربي أوضح الأمثلة. ولم تكن «المأسسة» تعني أن الطرف اليهودي كان بلا انقسامات أو صراعات داخلية؛ فقد وصل الخلاف بين الحكومة والإرغون إلى إطلاق النار. كان الفارق في شيء آخر: استطاع طرف، في اللحظة الحاسمة، أن يُخضع خلافاته ومؤسساته وقواته المسلحة لمركز سياسي يتحول إلى دولة، بينما دخل الطرف الآخر الحرب بمقاتلين فلسطينيين ومتطوعين وجيوش عربية متعددة، لكل منها قيادة وحسابات ومصالح لا تخضع لمركز فلسطيني واحد.

كانت هناك مأسسة في جهة، وطوشة عرب في الجهة الأخرى. والطوشة هنا ليست شتيمة للعرب، بل وصف لغياب المؤسسة التي تستطيع أن تجعل البنادق المتعددة بندقية سياسية واحدة.

ولم تكن سنة ١٩٤٨ نهاية المجتمع الفلسطيني. فقد بقي فلسطينيون داخل إسرائيل، وآخرون في الضفة الغربية وغزة، وتحول مئات الآلاف إلى لاجئين في الأردن ولبنان وسورية وغيرها. وبذلك لم يختف المجتمع الذي خسر الحرب، بل أعيد توزيعه بالقوة بين خرائط وأنظمة سياسية مختلفة.[20]

وهنا تنتهي المرحلة التي كان السؤال فيها كيف وصل المجتمعان إلى الحرب، وتبدأ مرحلة مختلفة تمامًا. فمنذ سنة ١٩٤٩ سيعيش أبناء المجتمع الفلسطيني نفسه تحت إسرائيل، والحكم الأردني في الضفة الغربية، والإدارة المصرية في غزة، وأنظمة اللجوء المختلفة في الدول العربية.

ومن هنا لن يعود السؤال مقتصرًا على سبب عجز الفلسطينيين عن منع قيام إسرائيل، بل سيتحول إلى ما فعلته المؤسسات والدول المختلفة بالفلسطينيين الذين عاشوا تحتها.

وهناك يبدأ اختبار آخر لمعنى الدولة.

المراجع

١. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, Jerusalem, 1946، ولا سيما الجداول الخاصة بالسكان والتوزيع الديني في سنة ١٩٤٥.

٢. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، الأقسام الخاصة بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لليشوف؛ Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881–1948*, Stanford University Press, Stanford, 1992.

٣. Government of Palestine, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*؛ Sami Hadawi, *Village Statistics 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*, Palestine Liberation Organization Research Center, Beirut, 1970.

٤. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

٥. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. II, Jerusalem, 1946، الأقسام الخاصة بالتعليم؛ United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947.

٦. Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: The Underlying Causes of Failure," in Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (eds.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2007, pp. 12–36.

٧. Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: The Underlying Causes of Failure," 2007؛ Anita Shapira, *Land and Power*, 1992.

٨. Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945–1948*, Princeton University Press, Princeton, 1982؛ Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945–1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*, Clarendon Press, Oxford, 1984.

٩. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، ولا سيما الفصل السادس والخطتان اللتان قدمتهما الأغلبية والأقلية. وتورد الوثيقة تقديرًا بنحو ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف من العرب وغيرهم في الدولة اليهودية المقترحة، إضافة إلى نحو ٩٠ ألف بدوي.

١٠. United Nations General Assembly, Resolution 181 (II), *Future Government of Palestine*, 29 November 1947.

١١. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947؛ Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, New Haven, 2008.

١٢. Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, New Haven, 2008؛ David Tal, *War in Palestine, 1948: Strategy and Diplomacy*, Routledge, London and New York, 2004.

١٣. Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: The Underlying Causes of Failure," in Rogan and Shlaim (eds.), *The War for Palestine*, 2nd ed., Cambridge University Press, 2007, pp. 12–36.

١٤. Walid Khalidi, "Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 18, No. 1, Autumn 1988, pp. 4–33؛ David Tal, *War in Palestine, 1948*, Routledge, 2004.

١٥. Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oneworld Publications, Oxford, 2006؛ Walid Khalidi, "Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine," 1988.

١٦. Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, Cambridge University Press, Cambridge, 2004؛ Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, 2008.

١٧. Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (eds.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2007.

١٨. Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*, Columbia University Press, New York, 1988؛ Eugene L. Rogan, "Jordan and 1948: The Persistence of an Official History," in Rogan and Shlaim (eds.), *The War for Palestine*, 2nd ed., Cambridge University Press, 2007.

١٩. Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, 2008؛ David Tal, *War in Palestine, 1948: Strategy and Diplomacy*, Routledge, 2004.

٢٠. United Nations Conciliation Commission for Palestine, Economic Survey Mission for the Middle East, *First Interim Report*, A/1106, 16 November 1949. قدرت البعثة عدد من غادروا الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يستطيعوا العودة بنحو ٧٢٦ ألف شخص؛ وبإضافة نحو ٢٥ ألفًا من «حالات خط الهدنة» بلغ العدد الواقع ضمن اختصاص البعثة نحو ٧٥١ ألفًا.

٢١. Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, 2008؛ Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (eds.), *The War for Palestine*, Cambridge University Press, 2007.

٢٢. United Nations, *Egyptian-Israeli General Armistice Agreement*, Rhodes, 24 February 1949; *Israeli-Lebanese General Armistice Agreement*, Ras En Naqoura, 23 March 1949; *Hashemite Jordan Kingdom-Israel General Armistice Agreement*, Rhodes, 3 April 1949; *Israeli-Syrian General Armistice Agreement*, 20 July 1949. وتؤكد سجلات الأمم المتحدة تواريخ الاتفاقيات الأربع.

الفصل الخامس

ثمانون عامًا في ثلاجة الانتظار

لم تُنتج حرب 1948 لاجئين فحسب، بل مزقت مجتمعًا واحدًا ووزعته، خلال سنوات قليلة، بين أنظمة سياسية وقانونية واقتصادية مختلفة. بقي جزء من الفلسطينيين داخل الدولة الإسرائيلية الجديدة، وأصبحت الضفة الغربية جزءًا من المملكة الأردنية، بينما وُضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية من دون ضمه إلى مصر أو منح سكانه جنسيتها. أما الذين لجأوا إلى الدول العربية المجاورة، فقد واجهوا بدورهم سياسات متباينة: إدماجًا واسعًا ومنحًا للجنسية في الأردن، وحقوقًا مدنية واقتصادية واسعة نسبيًا من دون جنسية في سورية، وقيودًا قانونية واجتماعية أشد في لبنان.[1]

لم يكن الفلسطينيون الذين توزعوا بين هذه البيئات شعوبًا مختلفة في الأصل. كانوا أبناء مدن وقرى ومناطق تنتمي إلى المجتمع نفسه، ويتحدثون اللغة نفسها، وتحكم قطاعات واسعة منهم أنماط متشابهة من القرابة والعائلة والدين والعمل الزراعي والحياة الحضرية. ثم أُخضعوا، ابتداءً من اللحظة التاريخية نفسها تقريبًا، لترتيبات مختلفة للدولة والمواطنة والقانون والتعليم والعمل. وهكذا صنعت التحولات التي أعقبت الحرب ما يشبه مختبرًا اجتماعيًا فرضه التاريخ على المجتمع الفلسطيني.

ولا ينبغي أخذ هذا التشبيه بالمعنى الحرفي. فلم تكن الجماعات الفلسطينية متطابقة قبل تفرقها. اختلفت يافا وحيفا عن قرى الجليل، ونابلس والخليل عن قرى الساحل، كما اختلف الفلاح عن التاجر والعامل والموظف. ولم يكن التوزع بعد الحرب عشوائيًا؛ فقد دمرت الحرب المراكز الحضرية الفلسطينية أو فرغت أجزاء كبيرة منها، وبقي داخل إسرائيل مجتمع غلب عليه الطابع الريفي وفقد جانبًا كبيرًا من نخبته الاقتصادية والثقافية، بينما استقبل قطاع غزة عددًا ضخمًا من اللاجئين قياسًا إلى مساحته وموارده. لذلك لا يمكن نسبة كل اختلاف لاحق إلى الدولة التي حكمت كل جماعة. لكن هذه الفروق لا تلغي قيمة المقارنة، بل تجعلها أكثر حذرًا وتسمح بقياس أثر القواعد القانونية والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية في مسارات جماعات متقاربة الأصل.[2]

كان الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل بعد 1948 قد خرجوا من الحرب فاقدين جانبًا كبيرًا من الأرض والقيادة والمؤسسات والمراكز الحضرية التي كانت تربط المجتمع الفلسطيني بعضه ببعض. وتحولوا، في وقت قصير، من جزء من الأغلبية العربية في فلسطين إلى أقلية داخل دولة قامت في خضم الحرب التي أدت إلى تفكك مجتمعهم.[3]

حصلوا على المواطنة الإسرائيلية، لكن المواطنة لم تمنحهم مساواة فعلية. فمن 1948 حتى 1966 خضع معظمهم للحكم العسكري، وقُيدت حركتهم بنظام التصاريح، وخضعت مناطق سكنهم لرقابة أمنية وإدارية خاصة. ولم تكن تلك القيود

منفصلة عن الأرض والعمل؛ إذ تزامنت مع مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربية وإضعاف الزراعة التي كانت تمثل قاعدة أساسية للمجتمع المتبقي.[4]

كما لم يكن التعليم خارج هذه المنظومة. فقد نص قانون التعليم الإلزامي لعام 1949 رسميًا على التعليم المجاني الإلزامي، لكن المدارس العربية عانت نقص الأبنية والتجهيزات واكتظاظ الصفوف، وخضع تعيين المعلمين والمناهج لرقابة سياسية وأمنية. لم تكن المدرسة العربية مجرد نسخة عربية من المدرسة اليهودية، بل كانت جزءًا من سياسة الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية ومن أدوات ضبطها وإعادة تشكيل علاقتها بالمؤسسات الجديدة.[5]

غير أن الاقتصار على القمع والتمييز يحجب جانبًا أساسيًا من التجربة. فالفلسطيني الذي بقي داخل إسرائيل أصبح، رغم الحكم العسكري ومصادرة الأرض وعدم المساواة، مواطنًا داخل دولة ذات مؤسسات دائمة: جهاز تعليمي، واقتصاد وطني، ونظام صحي، وقضاء، وإدارة عامة، وسوق عمل آخذة في الاتساع. وحتى سياسة العمل لم تكن مجرد سياسة استبعاد؛ فقد كشفت الأبحاث الأرشيفية عن إجراءات حكومية خصصت وظائف للعرب، وشجعت أو فرضت تشغيلهم في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، وأنشأت برامج للتدريب المهني. كان الإدماج هرميًا وغير متساوٍ، لكنه أدخل قطاعات متزايدة من الفلسطينيين في البنية الاقتصادية للدولة.[6]

ومع اتساع الاقتصاد الإسرائيلي بدأ التحول من الزراعة إلى العمل المأجور يتسارع. ففي عام 1963 كان أكثر قليلًا من ثلث العمال العرب يعملون في الزراعة، ثم استمر الوزن النسبي لهذا القطاع في الانخفاض. ودخلت أعداد متزايدة سوق العمل اليهودية، ولا سيما البناء والصناعة والخدمات، وإن تركزت غالبًا في المراتب الأقل أجرًا ومهارة.[7]

لم يكن هذا انتقالًا من التمييز إلى المساواة، بل انتقالًا من مجتمع ريفي محدود الموارد إلى مجتمع أصبح مرتبطًا على نحو متزايد باقتصاد أكثر اتساعًا وتعقيدًا منه. ولذلك ارتفع مستوى المعيشة بالتوازي مع استمرار الفجوة بين العرب واليهود. وتكشف هذه المفارقة أن الدولة تستطيع أن تميز ضد جماعة قومية، وأن تقيدها سياسيًا، وأن تنتزع جزءًا من مواردها، وفي الوقت نفسه توفر بنية مؤسسية تسمح لأفراد تلك الجماعة بالتعليم والعمل والصعود الاجتماعي بدرجات متفاوتة. حدث القمع والاندماج معًا، ولا يلغي أحدهما الآخر.[8]

اتخذت الضفة الغربية بعد 1948 مسارًا مختلفًا. ولم يبدأ إدخال الفلسطينيين في الجنسية الأردنية فجأة بقرار ضم الضفة عام 1950، بل بدأت العملية قانونيًا في 1949، ثم جاءت وحدة الضفتين، وكرس قانون الجنسية الأردنية لعام 1954 الوضع الجديد. ونص القانون على اعتبار غير اليهود ممن كانوا يحملون الجنسية الفلسطينية قبل 15 أيار/مايو 1948 وأقاموا بصورة اعتيادية في المملكة خلال الفترة التي حددها القانون مواطنين أردنيين.[9]

كان ذلك أكثر من تغيير اسم الوثيقة التي يحملها الفلسطيني. فقد أصبح سكان الضفة جزءًا من دولة واحدة تمتد على ضفتي النهر، وشاركوا في الانتخابات ودخلوا البرلمان والجهاز الإداري والاقتصاد الأردني. وانفتح أمامهم مجال جغرافي واقتصادي أوسع من حدود الضفة نفسها، ثم امتد هذا المجال مع الهجرة إلى دول الخليج.[10]

ولم تبدأ العلاقة بين الفلسطينيين وشرق الأردن عام 1948. فقد عمل فلسطينيون قبل ذلك في الإدارة والتعليم والتجارة في شرق الأردن، لكن الوحدة السياسية بعد الحرب نقلت هذه العلاقات إلى مستوى مختلف تمامًا. لم تكن النتيجة اندماجًا بلا مشكلات، فقد ظلت الملكية الهاشمية حريصة على ضبط الحياة السياسية، ولم تتوزع التنمية بالتساوي بين الضفتين. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى تركيز جانب كبير من الاستثمار التنموي في الضفة الشرقية، وعشية حرب 1967 ظلت الضفة الغربية محدودة التصنيع وتعاني ضعفًا في البنية الاقتصادية.[11]

ومع ذلك أزيلت بدرجة كبيرة الحدود القانونية التي كانت تفصل الفلسطيني عن الدولة. واكتسب التعليم أهمية خاصة، فلم تكن في الضفة خلال تلك المرحلة جامعة مكتملة بالمعنى الحديث، ولذلك اتجه أبناؤها إلى الجامعات الأردنية والعربية، وأصبح التعليم وسيلة للحركة الاجتماعية والهجرة. وانتقل الخريجون الفلسطينيون إلى وظائف في الإدارة والتعليم والاقتصادات النفطية في الخليج.[12]

وكان لهذا المسار أثر ديموغرافي ملموس. فقد كانت الهجرة من الضفة إلى الضفة الشرقية وما وراءها كبيرة إلى درجة جعلت نمو سكان الضفة محدودًا نسبيًا، بينما كان الخروج من غزة أقل، فنما سكانها بوتيرة أسرع. لم يكن الفرق متعلقًا بدرجة التمسك بالأرض أو قوة الهوية، بل باتساع المجال القانوني والجغرافي والاقتصادي المتاح للفرد. فالجنسية لا تقتصر آثارها على الهوية السياسية، بل تحدد أيضًا أين يستطيع الإنسان الإقامة والعمل والدراسة والسفر، وأي مؤسسات يستطيع استخدامها.[13]

تكشف غزة الطرف الآخر من هذه التجربة. فقد احتلت القوات المصرية القطاع عام 1948، لكن مصر لم تضمه إليها ولم تمنح سكانه الجنسية المصرية. وهكذا وجد الفلسطيني في غزة نفسه تحت سلطة دولة لا يصبح مواطنًا فيها، وفي إقليم لا يتحول هو نفسه إلى دولة.[14]

بلغ سكان القطاع نحو مئتي ألف نسمة بحلول عام 1950، بعد تدفق اللاجئين إلى رقعة جغرافية صغيرة محدودة الموارد. وأصبحت الكثافة السكانية ونقص الأرض وضيق السوق عناصر بنيوية في الاقتصاد الغزي. ومع ذلك لم تكن غزة مجرد تجمع من المخيمات. فقد وجدت فيها إدارة عامة ومدارس وأسواق وزراعة وتجارة وجهاز موظفين، واستمرت البيروقراطية في أداء وظائفها اليومية خلال الإدارة المصرية رغم غياب السيادة الفلسطينية.[15]

كان هناك، بهذا المعنى، جهاز حكومي من دون دولة فلسطينية، وإدارة من دون مواطنة مصرية. لم يكن الفلسطيني في غزة عديم المؤسسات، لكنه كان يعيش داخل مؤسسات لا تستطيع أن تفتح أمامه المجال المصري كله كما فتح الانضمام إلى الأردن المجال الأردني أمام ابن الضفة.

ويكشف التعليم جانبًا من هذا الفارق. فقد تلقى الفلسطينيون في القطاع التعليم الأساسي محليًا، وساهمت الأونروا بقوة في تعليم اللاجئين، لكن من أراد التعليم الجامعي اتجه أساسًا إلى المؤسسات المصرية. كان التعليم العالي موجودًا خارج القطاع، لا داخله. وأصبحت الهجرة والعمل في الخارج وتحويل الأموال من الوسائل المهمة لتحسين حياة الأسر، لكن الاقتصاد المحلي نفسه بقي ضيقًا وفقيرًا.[16]

وعندما دخلت إسرائيل الضفة وغزة عام 1967 وجدت اقتصادين ضعيفين، لكن غزة كانت أقل تطورًا اقتصاديًا من الضفة. ولا يصح إرجاع ذلك كله إلى الإدارة المصرية، فقد تحملت غزة كثافة لاجئين أكبر، ومساحة أصغر، وموارد أقل، وانقطعت عن جزء كبير من محيطها الاقتصادي التاريخي. غير أن هذه الظروف نفسها جعلت عدم دمجها في المجال الاقتصادي المصري عاملًا إضافيًا في ضيق الخيارات المتاحة لسكانها.[17]

وهكذا ظهرت، قبل 1967، ثلاثة مسارات مختلفة. عاش الفلسطيني داخل إسرائيل في ظل جنسية ومؤسسات ثابتة، لكن مع حكم عسكري وتمييز قومي ومصادرة للأرض. وعاش الفلسطيني في الضفة في ظل الجنسية الأردنية ومجال أوسع للحركة والتعليم والعمل، لكن مع اقتصاد محلي ضعيف وتنمية غير متوازنة. أما الفلسطيني في غزة فعاش تحت إدارة مصرية تقدم الخدمات وتدير المؤسسات، من دون أن تمنحه الجنسية المصرية أو تنشئ له دولة فلسطينية ذات سيادة. لا تسمح هذه الحالات بقياس أثر كل عامل بمعزل عن الآخر، لكنها تكشف أن النكبة لم تكن العامل الوحيد الذي حدد المسارات الاجتماعية اللاحقة. كانت نقطة البداية مشتركة، ثم بدأت المؤسسات والقوانين في صناعة الاختلاف.

ويتكرر الاختبار نفسه عند الانتقال إلى البلدان العربية التي استقبلت التجمعات الفلسطينية الكبرى. فقد مثل الأردن الحالة العربية الأوضح في الإدماج القانوني. حصل معظم الفلسطينيين الذين استقروا في المملكة على الجنسية، ودخلوا سوق العمل والتعليم والإدارة والتجارة. ولم تعد صفة اللاجئ، بالنسبة إلى معظمهم، حاجزًا قانونيًا يفصلهم عن الدولة التي يعيشون فيها.[18]

ولم يؤد ذلك إلى ذوبان الهوية الفلسطينية أو إلى انتهاء الصراع حول موقع الفلسطينيين داخل المملكة. فقد بلغ التوتر بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية ذروته في أحداث 1970 و1971، وظلت مسائل التمثيل السياسي والعلاقة بين

الأردنيين من أصل فلسطيني وأبناء الضفة الشرقية موضوعًا حساسًا. كما بقيت هناك فئات فلسطينية لم تحظ بالوضع القانوني نفسه، وفي مقدمتها أعداد من الفلسطينيين القادمين من غزة بعد 1967.[19]

ويكشف هذا الاستثناء أهمية العامل القانوني حتى داخل الدولة نفسها. فقد استطاع معظم حاملي الجنسية الدراسة والعمل وامتلاك الأعمال والتنقل والهجرة إلى الخليج والعودة برأس المال والخبرة، بينما بقيت الفئات التي لم تحصل عليها أكثر هشاشة من الناحية القانونية. لم تختفِ المخيمات ولا الأونروا ولا الهوية الفلسطينية، لكن المخيم لم يعد بالنسبة إلى المواطن الفلسطيني الحد القانوني للعالم الذي يستطيع أن يعيش داخله.[20]

وأثبتت التجربة الأردنية بذلك أن المواطنة لا تمحو الذاكرة. استطاع الإنسان أن يصبح مواطنًا أردنيًا وأن يبقى فلسطيني الأصل، وأن يحتفظ بذاكرة عائلته وبلدتها وموقفها من فلسطين. وبذلك انفصل الاندماج الاجتماعي والقانوني، في الواقع العملي، عن التخلي عن الهوية التاريخية.

وقدمت سورية صيغة مختلفة. فقد نص القانون رقم 260 لسنة 1956 على معاملة الفلسطينيين المقيمين في سورية وقت صدوره معاملة السوريين في مجالات واسعة تشمل العمل والتجارة والتعليم والخدمة العامة، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية وعدم تمتعهم بالجنسية السورية والحقوق السياسية المرتبطة بها.[21]

فصل النظام السوري، بذلك، بين الجنسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. استطاع الفلسطيني الدراسة في المدارس والجامعات والعمل في قطاعات واسعة والدخول إلى الوظيفة العامة والاستفادة من الخدمات الحكومية من دون أن يتحول قانونيًا إلى سوري. وأظهرت الدراسات اللاحقة لظروف الفلسطينيين في سورية أن المجتمع الفلسطيني اندمج بدرجة كبيرة في أنظمة التعليم والعمل والخدمات، مع استمرار مشكلات الفقر والسكن والتفاوت الاجتماعي التي شارك فيها المجتمع السوري المحيط بدرجات مختلفة. لكن هذا الاندماج لم يجعل سورية نموذجًا للحريات السياسية. فقد اندمج الفلسطيني في دولة سلطوية، وحصل على كثير من الحقوق الاجتماعية التي تمتع بها السوري، وخضع في الوقت نفسه إلى كثير من القيود السياسية والأمنية التي خضع لها السوري أيضًا.[22]

كما لم يكن وضع جميع موجات الفلسطينيين متطابقًا. انطبق النظام الأكثر اتساعًا في الحقوق أساسًا على المجموعة التي استقرت في سورية بعد 1948، بينما خضعت موجات لاحقة لأوضاع قانونية مختلفة. ثم جاءت الحرب السورية بعد 2011 لتكشف هشاشة هذا الاستقرار كله، وتعرض الفلسطينيون، مثل السوريين، للقتل والنزوح والحصار، وتحول اليرموك، الذي كان من أهم مراكز الحياة الفلسطينية في الشتات، إلى ساحة حرب ودمار.[23]

ولا تلغي الحرب الدرس الذي سبقها. فقد عاش الفلسطيني في سورية عقودًا من دون الجنسية السورية، ومع ذلك لم يكن الحفاظ على هويته الفلسطينية يتطلب حرمانه من المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة. أظهرت التجربة السورية إمكان الاحتفاظ بالهوية القانونية الفلسطينية مع منح الإنسان حقوق الحياة اليومية، وهو ما يفصل بوضوح بين عدم التجنيس وبين فرض العزلة الاجتماعية والاقتصادية.

أما لبنان فقدم التجربة الأكثر اختلافًا، والأكثر قسوة في بعض جوانبها. ارتبط الموقف من الفلسطينيين منذ البداية بالبنية الطائفية للدولة والخشية من أن يؤدي توطينهم، وغالبيتهم من المسلمين السنة، إلى تغيير التوازن الديموغرافي والسياسي الذي قام عليه النظام اللبناني. ولذلك لم يحصل الفلسطينيون على الجنسية، لكن المشكلة لم تتوقف عند عدم التجنيس. تراكمت مع الزمن قيود على العمل والملكية والضمان الاجتماعي والوصول إلى عدد من المهن، وظل الفلسطيني محرومًا من جوانب أساسية من الحماية التي يحصل عليها المواطن اللبناني، فيما بقيت قطاعات واسعة منه معتمدة على الأونروا والعمل غير الرسمي والمؤسسات الفلسطينية. وحتى التعديلات التي أُدخلت على قوانين العمل والضمان الاجتماعي لم تنه القيود البنيوية التي تحيط بوصول الفلسطيني إلى سوق العمل والمهن المنظمة والملكية.[24]

وتكشف مؤشرات الفقر حجم النتيجة الاجتماعية لهذه البيئة. فقد قدرت الأونروا في السنوات الأخيرة أن نحو 80 في المئة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، في مجتمع تعرض أصلًا لأزمات اقتصادية ومالية عميقة أصابت اللبناني والفلسطيني معًا، لكنها أصابت الفلسطيني من موقع قانوني واجتماعي أكثر هشاشة.[25]

ولم تعد المسألة، بعد مرور ما يقارب ثمانية عقود، مجرد استضافة مؤقتة للاجئين. فالحق في العمل واختيار العمل والحماية من التمييز ومستوى المعيشة اللائق والتعليم والملكية تدخل في صميم منظومة حقوق الإنسان. وتنص المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في العمل وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عادلة ومرضية للعمل والحماية من البطالة، بينما تقر المادة 17 حق الفرد في التملك وعدم تجريده تعسفًا من ملكه، وتقرر المادة 26 الحق في التعليم.[26] ولا يعني الاستناد إلى الإعلان العالمي أن كل مادة منه تنشئ بذاتها الالتزام التعاقدي نفسه الذي تنشئه الاتفاقيات التي انضم إليها لبنان، لكنه يحدد المعيار الحقوقي الذي يمكن قياس هذا الواقع عليه. كما أن لبنان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعترف بالحق في العمل والتعليم ومستوى المعيشة اللائق.[27]

والمفارقة اللبنانية أن الخوف السياسي من «التوطين» استُخدم طويلًا لربط منح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بخطر إسقاط حق العودة، كأن تمكين الفلسطيني من أن يصبح طبيبًا أو مهندسًا أو مالكًا لمسكن يحول تلقائيًا بينه وبين المطالبة بحقوقه التاريخية. وظل الجدل حول حق الفلسطيني في العمل مرتبطًا سياسيًا بالخوف من التوطين، رغم أن منح حق العمل لا يساوي منح الجنسية، ولا يلغي حقًا تاريخيًا أو مطالبة بالعودة أو التعويض.[28]

للمخيم في هذه البيئة وظيفة مختلفة عن وظيفته في الأردن. فعندما يستطيع ساكن المخيم أن يدرس ويعمل ويملك وينتقل بوصفه مواطنًا، يصبح المخيم مكان إقامة يمكن مغادرته. أما عندما تتراكم حول ساكنه حواجز قانونية واقتصادية، فإن المخيم يتحول إلى جزء من آلية إعادة إنتاج الهامش. ولا يقتصر الأمر على الدخل؛ فالإقصاء من المهن ومن الملكية ومن أجزاء من منظومة الخدمات والحماية الاجتماعية يحد من قدرة الأسرة على تراكم رأس المال والخروج من الهشاشة عبر جيل أو جيلين. وقد دفعت القيود القانونية والاقتصادية كثيرًا من الفلسطينيين إلى أعمال منخفضة الأجر وغير مستقرة وغير محمية.[29]

لكن تحميل الدولة اللبنانية المسؤولية كلها سيعيد إنتاج الخطأ نفسه الذي ينتقده هذا الكتاب حين يحول العامل الخارجي إلى تفسير مكتفٍ بذاته. فقد دخلت منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بقوة في حياة المخيم منذ أواخر الستينيات، ثم أصبحت، خصوصًا في السبعينيات، أكثر من قيادة سياسية وعسكرية. أنشأت مؤسسات اقتصادية وصحية واجتماعية وإنتاجية، ووفرت وظائف ورواتب وتدريبًا وخدمات. وانتقلت إلى بيروت مؤسسات فلسطينية كبيرة، بينها «صامد» ومؤسسات صحية وسياسية واجتماعية، ووفرت قطاعات من هذه الشبكة فرص عمل للفلسطينيين في المخيمات وخارجها.[30]

كان لذلك وجه اجتماعي إيجابي لا ينبغي محوه: المنظمة شغلت الناس، وعالجتهم، ودربتهم، وأعانت أسرًا لم تكن الدولة اللبنانية توفر لها البديل. لكن هذا الوجه نفسه خلق علاقة اعتماد. ففي مجتمع ضُيقت أمام شبابه أبواب كثيرة في سوق العمل المدني، كانت المؤسسة التي تملك المال والوظيفة والخدمة والسلاح قادرة أيضًا على جذبهم إلى بنيتها السياسية والعسكرية. ولم يكن كل من التحق بالفصيل قد فعل ذلك طلبًا للراتب، كما لا تسمح الأدلة المتاحة بالقول إن الانضمام العسكري كان الطريق الوحيد إلى العمل. لكن اجتماع ضيق سوق العمل المدني مع اتساع الجهاز الفصائلي جعل الراتب والتنظيم والسلاح أحيانًا أجزاء من البيئة الاقتصادية نفسها، وأصبح الفصل بين الانتماء السياسي والحاجة إلى الرزق أقل وضوحًا مما توحي به صورة المقاتل الذي اتخذ قراره خارج كل ضغط اجتماعي أو اقتصادي.[31]

ومن هنا نشأت مفارقة تتجاوز لبنان. كان استمرار ضعف الفلسطيني مصدر معاناة له، لكنه استطاع في الوقت نفسه أن يصبح مصدر قوة للمؤسسة التي تمثله. كلما ازداد اعتماد المخيم على التنظيم في العمل والخدمة والحماية، ازدادت قدرة التنظيم على التجنيد والتعبئة وضبط المجال السياسي. ولم تكن العلاقة مؤامرة صممتها منظمة التحرير لإفقار اللاجئ؛ فالقيود اللبنانية والحروب والاحتلال الإسرائيلي والبنية الاقتصادية كانت عوامل حقيقية ومستقلة. لكن المنظمة عملت داخل هذا الواقع، وبنت فيه جهازًا أصبح استمرار الحاجة إليه أحد مصادر نفوذها.[32]

ومع صعود العمل المسلح ازدادت هذه العلاقة تعقيدًا. لم تعد المخيمات أماكن لجوء فقط، بل أصبحت في مراحل معينة قواعد للتنظيم والتجنيد والتدريب والسلاح، ودخل الفلسطينيون من خلالها في صراعات الحرب الأهلية اللبنانية وفي المواجهة مع إسرائيل وفي الصراعات الفلسطينية الداخلية. وكان السلاح يمنح التنظيم قوة تفاوضية وحماية في بعض

اللحظات، لكنه جعل المخيم أيضًا جزءًا من ميدان الحرب. تعرضت المخيمات للهجمات والحصار والاقتتال والمجازر، ودفع المدني الذي لم يحمل السلاح ثمنًا لوجود السلاح إلى جواره كما دفع المقاتل ثمن اختياره القتال.[33]

وكان يمكن لهذا الثمن أن يخضع، من حيث المبدأ، لمحاسبة سياسية لو امتلك اللاجئ نظامًا يستطيع من خلاله اختيار من يتحدث باسمه وتغييره. لكنه لم يكن مواطنًا لبنانيًا كامل المشاركة في النظام السياسي اللبناني، ولم تكن منظمة التحرير والفصائل التي تحدثت باسمه تستمد سلطتها من انتخابات دورية مباشرة للاجئين في لبنان يستطيعون من خلالها إسقاط قياداتها واستبدالها. وفي المخيمات نفسها أدت اللجان الشعبية والأمنية المرتبطة بالفصائل أدوارًا في الإدارة والتمثيل والأمن، من دون أن تتحول إلى نظام تمثيلي دوري يمنح جميع السكان حق اختيار القيادة السياسية التي تتحدث باسمهم ومحاسبتها.[34]

وهنا ظهر خلل أعمق من غياب الجنسية. كان للفلسطيني في لبنان تمثيل كثيف بوصفه جزءًا من «القضية الفلسطينية»، لكنه لم يمتلك بالقدر نفسه تمثيلًا سياسيًا مباشرًا بوصفه إنسانًا يعيش في لبنان ويريد أن يعمل ويملك ويسكن ويتعلم ويؤمّن أسرته. تحدثت باسمه دولة مضيفة لا تمنحه المواطنة، ومنظمة وطنية لا ينتخب قيادتها بصورة دورية، وفصائل تحمل السلاح باسمه، ووكالة دولية تقدم له الخدمات. وبين هذه المؤسسات كلها بقيت قدرته على محاسبة من يتخذ القرار المتعلق بحياته محدودة.

وبذلك لم تكن منظمة التحرير في لبنان مجرد مدافع عن مجتمع محروم، كما لم تكن مجرد سبب لحرمانه. كانت جزءًا من تناقض أكثر تعقيدًا: عوضت بعض أوجه غياب الدولة اللبنانية عن الفلسطيني، ثم بنت من هذا التعويض مؤسسات ونفوذًا وسلطة؛ وفرت العمل والخدمة والحماية في بعض المراحل، وفي الوقت نفسه ربطت جزءًا من المجتمع بجهاز سياسي وعسكري لا يملك ذلك المجتمع آلية انتخابية حقيقية لمحاسبته. وهكذا استطاعت المؤسسة التي نشأت باسم تحرير الفلسطيني أن تصبح أيضًا واحدة من المؤسسات التي تحدد له أين يعمل، ومن يدفع راتبه، ومن يحمي المخيم، ومن يحمل السلاح باسمه.[35]

لكن لبنان لا يمثل التجربة الفلسطينية كلها. فقد وصل الفلسطيني نفسه إلى بيئات أخرى وأنتجت المؤسسات المحيطة به نتائج مختلفة. مثّل الأردن الحالة العربية الأوضح في الإدماج القانوني؛ حصل معظم الفلسطينيين الذين استقروا في المملكة على الجنسية، ودخلوا سوق العمل والتعليم والإدارة والتجارة. ولم تعد صفة اللاجئ، بالنسبة إلى معظمهم، حاجزاً قانونيًا يفصلهم عن الدولة التي يعيشون فيها. ولم يؤد ذلك إلى ذوبان الهوية الفلسطينية أو إلى انتهاء الصراع حول موقع الفلسطينيين داخل المملكة. فقد بلغ التوتر بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية ذروته في أحداث 1970 و1971، وظلت مسائل التمثيل السياسي والعلاقة بين الأردنيين من أصل فلسطيني وأبناء الضفة الشرقية موضوعًا حساسًا. كما بقيت هناك فئات فلسطينية لم تحظ بالوضع القانوني نفسه، وفي مقدمتها أعداد من الفلسطينيين القادمين من غزة بعد 1967.[36]

ويكشف هذا الاستثناء أهمية العامل القانوني حتى داخل الدولة نفسها. فقد استطاع معظم حاملي الجنسية الدراسة والعمل وامتلاك الأعمال والتنقل والهجرة إلى الخليج والعودة برأس المال والخبرة، بينما بقيت الفئات التي لم تحصل عليها أكثر هشاشة من الناحية القانونية. لم تختفِ المخيمات ولا الأونروا ولا الهوية الفلسطينية، لكن المخيم لم يعد بالنسبة إلى المواطن الفلسطيني الحد القانوني للعالم الذي يستطيع أن يعيش داخله.

وأثبتت التجربة الأردنية بذلك أن المواطنة لا تمحو الذاكرة. استطاع الإنسان أن يصبح مواطنًا أردنيًا وأن يبقى فلسطيني الأصل، وأن يحتفظ بذاكرة عائلته وبلدتها وموقفها من فلسطين. وبذلك انفصل الاندماج الاجتماعي والقانوني، في الواقع العملي، عن التخلي عن الهوية التاريخية.

أما سورية فقدمت صيغة مختلفة. نص القانون رقم 260 لسنة 1956 على معاملة الفلسطينيين المقيمين في سورية وقت صدوره معاملة السوريين في مجالات واسعة تشمل العمل والتجارة والتعليم والخدمة العامة، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية وعدم تمتعهم بالجنسية السورية والحقوق السياسية المرتبطة بها. فصل النظام السوري بذلك بين الجنسية

والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. استطاع الفلسطيني الدراسة في المدارس والجامعات والعمل في قطاعات واسعة والدخول إلى الوظيفة العامة والاستفادة من الخدمات الحكومية من دون أن يتحول قانونيًا إلى سوري.[37]

وأظهرت الدراسات اللاحقة لظروف الفلسطينيين في سورية أن المجتمع الفلسطيني اندمج بدرجة كبيرة في أنظمة التعليم والعمل والخدمات، مع استمرار مشكلات الفقر والسكن والتفاوت الاجتماعي التي شارك فيها المجتمع السوري المحيط بدرجات مختلفة. لكن هذا الاندماج لم يجعل سورية نموذجًا للحريات السياسية. فقد اندمج الفلسطيني في دولة سلطوية، وحصل على كثير من الحقوق الاجتماعية التي تمتع بها السوري، وخضع في الوقت نفسه إلى كثير من القيود السياسية والأمنية التي خضع لها السوري أيضًا.[38]

كما لم يكن وضع جميع موجات الفلسطينيين متطابقًا. انطبق النظام الأكثر اتساعًا في الحقوق أساسًا على المجموعة التي استقرت في سورية بعد 1948، بينما خضعت موجات لاحقة لأوضاع قانونية مختلفة. ثم جاءت الحرب السورية بعد 2011 لتكشف هشاشة هذا الاستقرار كله، وتعرض الفلسطينيون، مثل السوريين، للقتل والنزوح والحصار، وتحول اليرموك، الذي كان من أهم مراكز الحياة الفلسطينية في الشتات، إلى ساحة حرب ودمار.[39]

ولا تلغي الحرب الدرس الذي سبقها. فقد عاش الفلسطيني في سورية عقودًا من دون الجنسية السورية، ومع ذلك لم يكن الحفاظ على هويته الفلسطينية يتطلب حرمانه من المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة. أظهرت التجربة السورية إمكان الاحتفاظ بالهوية القانونية الفلسطينية مع منح الإنسان حقوق الحياة اليومية، وهو ما يفصل بوضوح بين عدم التجنيس وبين فرض العزلة الاجتماعية والاقتصادية.

وبذلك يصبح الفرق بين الأردن وسورية ولبنان أكثر وضوحًا. منح الأردن معظم الفلسطينيين الجنسية وفتح أمامهم، بدرجات متفاوتة، مؤسسات الدولة والمجتمع. ولم تمنح سورية الكتلة الرئيسية منهم الجنسية، لكنها منحتها حقوقًا واسعة في التعليم والعمل والخدمات. أما لبنان فأبقى الفلسطينيين خارج الجنسية وفرض عليهم، خلال مراحل طويلة، قيودًا أوسع في مجالات اقتصادية واجتماعية أساسية. ولا يمكن اختزال النتائج في متغير واحد، لأن الأردن وسورية ولبنان نفسها دول مختلفة في الاقتصاد والسكان والنظام السياسي والتاريخ. لكن اتجاه العلاقة بين اتساع الحقوق واتساع قدرة الفرد على بناء حياة خارج المخيم والإعالة يظهر بوضوح كافٍ ليكون ذا دلالة.

وتصبح المقارنة أكثر قوة عندما تنضم إليها الحالات الثلاث داخل فلسطين. فقد واجه الفلسطينيون داخل إسرائيل تمييزًا شديدًا، لكن وجودهم داخل دولة ذات مؤسسات واقتصاد أكثر تطورًا فتح أمامهم، بمرور الوقت، مسارات للتعليم والعمل والصعود الاجتماعي. وأصبح سكان الضفة مواطنين أردنيين وتحركوا داخل مجال أوسع من منطقتهم الجغرافية، بينما عاش سكان غزة في مساحة شديدة الاكتظاظ تحت إدارة لا تجعلهم مواطنين في الدولة التي تديرهم. ثم تكررت درجات مختلفة من هذه التجربة في الأردن وسورية ولبنان.

وتكشف هذه المقارنة ضعف التفسيرات التي تعيد النجاح أو الفشل الاجتماعي إلى «طبيعة الفلسطيني». فلو كانت الثقافة الفلسطينية وحدها هي التي تحدد النتيجة، لتعذر تفسير هذا القدر من الاختلاف بين جماعات خرجت من المجتمع نفسه خلال الفترة نفسها. لم يتوقف الفلسطيني عن كونه فلسطينيًا عندما حمل الجنسية الأردنية، ولم يصبح أقل فلسطينية عندما دخل الجامعة السورية، ولم يصبح الفلسطيني في لبنان أكثر تمسكًا بوطنه لأن القانون ضيق عليه فرص العمل. الذي تغير هو مجموعة الفرص والقيود التي أحاطت به.

فالفرق بين أن يستطيع المرء ممارسة مهنة وأن يمنع منها ليس ثقافة، والفرق بين جواز سفر يفتح مجالًا للحركة ووثيقة تحصرها ليس هوية، والفرق بين جامعة يستطيع الطالب دخولها ومؤسسة لا يستطيع الوصول إليها ليس تراثًا، والفرق بين أن يستطيع الإنسان امتلاك منزله وبين أن تحول القوانين دون ذلك ليس درجة في الوطنية. هذه فروق تصنعها الدولة ومؤسساتها.

ولا تصنع الدولة الإنسان بالكامل، لكنها توسع المجال الذي يختار داخله أو تضيق عليه ذلك المجال. ومن هنا تظهر إحدى المشكلات الأساسية في الطريقة التي عولج بها اللجوء الفلسطيني عربيًا وفلسطينيًا. كان رفض التوطين مفهومًا في

السنوات الأولى بعد 1948. فقد بدا اللجوء مؤقتًا، وكانت العودة جزءًا من القرارات الدولية والخطاب العربي، وكان الاعتقاد بإمكان تغير الوضع بالقوة أو السياسة لا يزال قائمًا. لكن السنوات تحولت إلى عقود، واستمر مع ذلك الخلط بين توطين الفلسطيني سياسيًا ومنحه حقوقًا مدنية واجتماعية حيث يعيش.

وأصبح الحرمان نفسه يُقدَّم أحيانًا بوصفه وسيلة لحماية حق العودة. بُني هذا المنطق على افتراض أن اندماج اللاجئ في المجتمع الذي يعيش فيه يضعف مطالبته بالعودة، ولذلك عوملت الإقامة المؤقتة وكأنها يجب أن تبقى مؤقتة اجتماعيًا واقتصاديًا أيضًا مهما طال الزمن. لكن التجارب المقارنة تفكك هذه المعادلة. فقد منح الأردن معظم الفلسطينيين الجنسية من دون أن تختفي الهوية الفلسطينية. ولم تمنح سورية الفلسطينيين جنسيتها، لكنها أثبتت لعقود أن الاحتفاظ بالهوية القانونية الفلسطينية لا يستلزم منع الفلسطيني من التعليم والعمل والخدمات. وهكذا تنفي التجربتان، على اختلافهما، وجود علاقة ضرورية بين حماية القضية وبين إبقاء الإنسان معلقًا خارج المجتمع.

كان من الممكن أن يحمل اللاجئ وثيقة فلسطينية وأن يعمل طبيبًا، وأن يحتفظ باسم قريته وأن يملك بيتًا جديدًا، وأن يدرس ابنه في الجامعة من دون أن يتنازل الجد عن ذاكرة البيت الذي تركه عام 1948. لم يكن ثمة تناقض ضروري بين الذاكرة والحياة، لكن السياسة حولته في حالات كثيرة إلى تناقض.

ومع الزمن ظهر تحول أكثر خطورة. كان الهدف المعلن من القضية الفلسطينية استعادة حقوق الإنسان الذي فقد بيته وأرضه، لكن حين أصبح الحفاظ على وضعه الاستثنائي جزءًا من الحفاظ على القضية انعكست العلاقة تدريجيًا. بدل أن تكون القضية في خدمة الإنسان، أصبح الإنسان نفسه وسيلة لاستمرار القضية في صورتها السياسية والرمزية. صار المخيم دليلًا سياسيًا على استمرار اللجوء، وصارت صفة اللاجئ تنتقل من الأب إلى الابن والحفيد في واقع اجتماعي وسياسي يتجاوز مجرد التسجيل الإداري. وأصبح تحسين حياة الفلسطيني قابلًا لأن يُنظر إليه بريبة حين يُربط الاندماج بالتوطين، والتوطين بالتنازل، والتنازل بالتخلي عن العودة. بهذه الطريقة يمكن أن يتحول البؤس نفسه إلى رأسمال سياسي.

ولا يعني ذلك أن اللاجئين اختاروا الفقر، أو أن الأونروا صنعت القضية، أو أن الدول المضيفة وحدها تعمدت إبقاء الفلسطينيين في المخيمات. الحروب والاقتصادات الضعيفة والأنظمة السياسية والفصائل الفلسطينية وإسرائيل والدول العربية والقوى الدولية كلها شاركت بدرجات مختلفة في إنتاج الواقع. لكن بعد مرور أجيال لم يعد استمرار الوضع المؤقت قابلًا للتفسير بوصفه مجرد أثر ميكانيكي لحرب وقعت عام 1948. صار لهذا الاستمرار مؤسساته ومصالحه وخطابه الخاص.

ولا تثبت المقارنة أن الجنسية وحدها تحل مشكلة اللاجئ، كما لا تثبت أن الدولة الإسرائيلية كانت عامل تحديث محايدًا للفلسطينيين الذين بقوا فيها؛ فقد اقترن اندماجهم بمصادرة الأرض والتمييز والحكم العسكري. ولا تثبت أن الأردن حقق مساواة كاملة بين جميع مواطنيه، ولا تحول النظام السوري إلى نموذج سياسي لمجرد أنه منح الفلسطينيين حقوقًا اجتماعية واسعة، ولا تجعل الدولة اللبنانية المسؤول الوحيد عن مأساة الفلسطينيين في لبنان، ولا تعفي منظمة التحرير والفصائل من مسؤوليتها عن الطريقة التي أدارت بها مجتمعًا قالت إنها تمثله.

ما تسمح به الأدلة أكثر تحديدًا، لكنه أكثر أهمية لأطروحة هذا الكتاب. فالفلسطيني ليس مادة اجتماعية ثابتة تنتج النتيجة نفسها أينما وُضعت. حين تغيرت المؤسسات تغيرت النتائج، وحين تغير الوضع القانوني تغيرت إمكانات الحركة، وحين اتسع التعليم اتسعت المهن، وحين اتسع سوق العمل ضعفت ضرورة الاعتماد الكامل على المخيم والإعالة، وحين ضاقت هذه الأبواب أصبحت العائلة والمخيم والفصيل ومؤسسات الإغاثة أكثر أهمية في حياة الفرد.

وهذا يعيد معنى الدولة إلى مستواه العملي. فالدولة ليست العلم والنشيد والحدود والخطاب الوطني فحسب. قيمتها تظهر في ما تفعله بحياة الفرد: المدرسة التي يستطيع دخولها، والعمل الذي يستطيع ممارسته، والمحكمة التي يستطيع اللجوء إليها، والبيت الذي يستطيع امتلاكه، والمدينة التي يستطيع الانتقال إليها، والجواز الذي يستطيع السفر به، والمستقبل الذي يستطيع التخطيط له.

ومن هذه الزاوية يصبح تاريخ الفلسطينيين بعد 1948 اختبارًا قاسيًا للفكرة التي يقوم عليها هذا الكتاب. فقد عاش الفلسطينيون، في غياب دولة واحدة تجمعهم، داخل دول الآخرين، وكانت نتائجهم، جزئيًا على الأقل، انعكاسًا لنوعية المؤسسات والحقوق التي أتاحتها لهم تلك الدول. لكن لبنان أضاف إلى الاختبار شيئًا آخر: حين ضيقت الدولة المضيفة المجال أمام الفلسطيني، لم تعمل المؤسسة الوطنية الفلسطينية دائمًا على تحرير الفرد من اعتماداته، بل بنت في بعض المراحل جزءًا من قوتها داخلها. وهكذا استطاع الحرمان أن ينتج الضحية والمؤسسة التي تتحدث باسمها في الوقت نفسه.

ثم ظهرت، بعد عقود، مفارقة أكثر قسوة. فقد نشأت باسم الفلسطينيين سلطة تحمل علمهم، ولها رئيس ووزراء وأجهزة أمن وسفارات وموازنات وموظفون، وقدمت نفسها بوصفها النواة المؤسسية لدولتهم المنتظرة. عند تلك النقطة لم يعد الاختبار مقتصرًا على ما فعلته إسرائيل والأردن ومصر وسورية ولبنان بالفلسطينيين، بل انتقل إلى ما صنعته المؤسسة السياسية الفلسطينية نفسها حين امتلكت، ولو في نطاق ناقص ومقيد، سلطة تحكم الفلسطيني باسم فلسطين. ومن هنا ينتقل البحث إلى المرحلة التالية.

المراجع

1. Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, New Haven, 2008؛ Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*, Columbia University Press, New York, 1988.
2. Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948–1967*, University of California Press, Berkeley, 2010؛ Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1995.
3. Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, University of Texas Press, Austin, 1980؛ Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel*, Monthly Review Press, New York, 1976.
4. Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State*, 1980؛ Hillel Cohen, *Good Arabs*, 2010.
5. Ismael Abu-Saad, "Palestinian Education in Israel: The Legacy of the Military Government," *Holy Land Studies*, Vol. 5, No. 1, 2006, pp. 21–56.
6. Ofra Bloch, "Hierarchical Inclusion: The Untold History of Israel's Affirmative Action for Arab Citizens (1948–68)," *Law and History Review*, Vol. 39, No. 3, 2021, pp. 539–580.
7. Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality*, Westview Press, Boulder, 1993؛ Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State*, 1980.
8. Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, *The Arab Minority in Israel's Economy*, 1993؛ Sammy Smooha, *Arabs and Jews in Israel*, Vol. 1, Westview Press, Boulder, 1989.
9. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الجنسية الأردنية رقم 6 لسنة 1954؛ Joseph Massad, *Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan*, Columbia University Press, New York, 2001.
10. Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan 1948–1957*, Frank Cass, London, 1981؛ Joseph Massad, *Colonial Effects*, 2001.
11. Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan 1948–1957*, 1981؛ Michael B. Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East*, Oxford University Press, New York, 2002.
12. Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988؛ Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan 1948–1957*, 1981.
13. Youssef Courbage, "Reshuffling the Demographic Cards in Israel/Palestine," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28, No. 4, 1999, pp. 21–39؛ Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988.
14. Jean-Pierre Filiu, *Gaza: A History*, Oxford University Press, New York, 2014؛ Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 20, No. 1, 1990, pp. 37–53.
15. Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*, 1995؛ Jean-Pierre Filiu, *Gaza: A History*, 2014.
16. Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988؛ Sara Roy, *The Gaza Strip*, 1995.
17. World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, Vol. 2, *The Economy*, Washington, D.C., 1993؛ Sara Roy, *The Gaza Strip*, 1995.

18. Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988؛ Joseph Massad, *Colonial Effects*, 2001.
19. Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993*, Oxford University Press, Oxford, 1997؛ Joseph Massad, *Colonial Effects*, 2001.
20. Oroub El-Abed, "The Palestinians of Egypt: Identity, Basic Rights and Host State Policies," *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 28, Nos. 2–3, 2009, pp. 531–549؛ Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988.
21. الجمهورية العربية السورية، القانون رقم *260* لعام *1956* بشأن الفلسطينيين المقيمين في سورية؛ Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988.
22. Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988؛ Nell Gabiam, *The Politics of Suffering: Syria's Palestinian Refugee Camps*, Indiana University Press, Bloomington, 2016.
23. Nell Gabiam, *The Politics of Suffering*, 2016؛ UNRWA, *Syria Regional Crisis Emergency Appeal*, various annual reports.
24. UNRWA, *Employment of Palestine Refugees in Lebanon: An Overview*, 2016؛ American University of Beirut and UNRWA, *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015*, Beirut, 2016.
25. UNRWA, *2023 Socioeconomic Survey Report of Palestine Refugees in Lebanon*, 2025.
26. United Nations, *Universal Declaration of Human Rights*, General Assembly Resolution 217 A (III), 10 December 1948, Arts. 17, 23, 26.
27. United Nations, *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*, General Assembly Resolution 2200A (XXI), 16 December 1966, especially Arts. 6, 11, 13.
28. Sari Hanafi and Taylor Long, "Governance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon," *Journal of Refugee Studies*, Vol. 23, No. 2, 2010, pp. 134–159؛ American University of Beirut and UNRWA, *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015*, 2016.
29. UNRWA, *Employment of Palestine Refugees in Lebanon: An Overview*, 2016؛ UNRWA, *2023 Socioeconomic Survey Report of Palestine Refugees in Lebanon*, 2025.
30. Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*, 1997؛ Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*, Westview Press, Boulder, 1990.
31. Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*, 1990؛ Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*, 1997.
32. Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, Zed Books, London, 1994؛ Rex Brynen, *Sanctuary and Survival*, 1990.
33. Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*, 1997؛ Rex Brynen, *Sanctuary and Survival*, 1990؛ Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies*, 1994.
34. Jaber Suleiman, *The Current Political, Organizational, and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon*, Institute for Palestine Studies, Beirut, 2017؛ Nora Stel, "Languages of Stateness in South Lebanon's Palestinian Gatherings: The PLO's Popular Committees as Twilight Institutions," *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 35, No. 1, 2016, pp. 94–115.
35. Rex Brynen, *Sanctuary and Survival*, 1990؛ Jaber Suleiman, *The Current Political, Organizational, and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon*, 2017.
36. Joseph Massad, *Colonial Effects*, 2001؛ Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*, 1997.
37. الجمهورية العربية السورية، القانون رقم *260* لعام *1956* بشأن الفلسطينيين المقيمين في سورية؛ Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988.

38. Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World*, 1988; Nell Gabiam, *The Politics of Suffering*, 2016.
39. Nell Gabiam, *The Politics of Suffering: Syria's Palestinian Refugee Camps*, Indiana University Press, Bloomington, 2016; UNRWA, *Syria Regional Crisis Emergency Appeal*, various annual reports.

الفصل السادس
عمّان - بيروت - تونس

لم تنتهِ نكبة 1948 عند خسارة الأرض وقيام إسرائيل. فقد خرج الفلسطينيون من الحرب من دون دولة ومن دون مركز سياسي يملك السيادة على ما بقي خارج السيطرة الإسرائيلية. أصبحت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت الحكم الأردني، وبقي قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وتوزع اللاجئون بين الأردن ولبنان وسورية ومصر وغيرها. وهكذا لم يعد الفلسطينيون يعيشون تحت سلطة سياسية واحدة، بل أصبح كل تجمع منهم خاضعًا لدولة مختلفة وقانون مختلف ومصلحة سياسية مختلفة.[1]

ظهرت محاولة مبكرة لكسر هذا الواقع عندما أُعلنت في غزة في أيلول/سبتمبر 1948 «حكومة عموم فلسطين» برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، ثم أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في غزة استقلال فلسطين ضمن حدود الانتداب. كانت تلك محاولة فعلية لإبقاء الشخصية السياسية الفلسطينية قائمة بعد انهيار المجتمع والمؤسسات التي سبقت الحرب، ولذلك لا يصح حذفها من تاريخ المحاولات الفلسطينية لإقامة الدولة. لكنها ولدت ضعيفة، بلا جيش مستقل قادر على فرض سلطتها، وبلا موارد أو إقليم تسيطر عليه فعليًا، واعتمدت على النظام العربي الذي سمح بقيامها. ولم تلبث قيادتها أن انتقلت إلى القاهرة، بينما بقيت غزة نفسها تحت الإدارة المصرية.[2]

وفي الجهة الأخرى سار الأردن في اتجاه مختلف. فقد انتهى الأمر بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح معظم سكانها مواطنين أردنيين وممثلين في مؤسسات المملكة. أما مصر فلم تضم قطاع غزة ولم تمنح سكانه الجنسية المصرية، لكنها أبقت القرار السيادي والعسكري في يدها. وهكذا اختفت عمليًا حكومة عموم فلسطين، وتوزعت الأرض الفلسطينية التي بقيت خارج إسرائيل بين نظامين عربيين، من دون أن تتحول إلى دولة فلسطينية مستقلة.[3]

لم يكن ذلك نتيجة قرار فلسطيني حر يمكن عزله عن موازين القوى العربية. فالأردن لم يكن مستعدًا للتخلي عن الضفة لمصلحة دولة فلسطينية، ومصر لم تحول غزة إلى دولة مستقلة، وكانت قدرة الفلسطينيين بعد النكبة على فرض مشروعهم محدودة إلى حد بعيد. كما أن جزءًا من النخبة الفلسطينية في الضفة قبل الاندماج في المملكة الأردنية، بينما عارضته قوى أخرى. لذلك سيكون من التبسيط القول إن الفلسطينيين كانت أمامهم دولة جاهزة بين 1948 و1967 فرفضوا إقامتها.[4]

لكن التفسير لا ينتهي هنا. فقد بقيت الضفة الغربية وقطاع غزة خارج السيطرة الإسرائيلية قرابة تسعة عشر عامًا، ولم تصبح إقامة دولة فلسطينية مستقلة فيهما المشروع المركزي المستمر للحركة الوطنية الفلسطينية. انصرف جانب كبير من النشاط السياسي الفلسطيني في الخمسينيات إلى العودة والتحرير، أو اندمج في مشاريع القومية العربية والناصرية والبعث وحركة القوميين العرب والإخوان والشيوعيين. وكانت فلسطين حاضرة بقوة، لكن الدولة الفلسطينية فوق الأرض المتبقية لم تكن مركز المشروع.[5]

بدأ التغير في أواخر الخمسينيات، عندما ظهر اتجاه فلسطيني يرفض انتظار الوحدة العربية أو قرار الحكومات العربية. ومن هذه البيئة خرجت فتح. كانت فكرتها الأساسية أن تحرير فلسطين يجب ألا يبقى مؤجلًا إلى أن تتوحد الدول العربية أو تختار جيوشها ساعة الحرب، وأن على الفلسطيني أن يستعيد المبادرة بنفسه. كانت تلك خطوة مهمة في استعادة الشخصية السياسية الفلسطينية، لكنها أعادت تعريف المشروع بوصفه مشروع تحرير أكثر منه مشروع بناء دولة في الضفة وغزة.[6]

ولم تكن فكرة «الكيان الفلسطيني» غائبة تمامًا. فقد عادت إلى جدول الأعمال العربي في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وظهرت تصورات عربية مختلفة لتنظيم الفلسطينيين ومنحهم تمثيلًا سياسيًا. لذلك لا يصح بناء الحجة على أن أحدًا لم يفكر في كيان فلسطيني أو أن الدولة لم تُطرح مطلقًا. المسألة الأهم هي أن هذه الأفكار لم تتحول إلى حركة فلسطينية مستقلة وقادرة تجعل إقامة دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة هدفها السياسي المركزي.[7]

بلغت المفارقة أوضح صورها سنة 1964. ففي أعقاب القمة العربية الأولى في القاهرة كُلّف أحمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين والدول العربية لوضع أسس تنظيم الشعب الفلسطيني، ثم انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس بين 28 أيار/مايو و2 حزيران/يونيو، وأُعلنت منظمة التحرير الفلسطينية وأُقر الميثاق القومي والنظام الأساسي.[8]

كان قيام المنظمة حدثًا بالغ الأهمية. فبعد سنوات من تشتت القرار ظهر من جديد إطار يحمل اسم فلسطين ويطمح إلى تمثيل الفلسطينيين بوصفهم شعبًا. لكن الوثيقة التي أسست هذا الإطار كشفت أيضًا حدود المشروع الذي سمح به النظام العربي. فقد نصت المادة 24 من الميثاق القومي الفلسطيني لعام 1964 على أن المنظمة لا تمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا على قطاع غزة، ولا على منطقة الحمة، وحصرت نشاطها هناك في المجالات الشعبية والتنظيمية والسياسية والمالية.[9]

لم يكن النص إعلانًا بأن الضفة وغزة ليستا فلسطينيتين، ولا تنازلًا عن حقوق الفلسطينيين فيهما. كان يعكس واقعًا سياسيًا واضحًا: المنظمة ولدت داخل نظام عربي لم يكن مستعدًا لأن تتحول إلى دولة تنازع الأردن سيادته على الضفة أو مصر سلطتها في غزة. وتظهر ظروف انعقاد المجلس الأول بوضوح حساسية الأردن تجاه أي ادعاء فلسطيني بالسيادة على الضفة.[10]

لكن تفسير النص لا يمحو نتيجته. كانت هناك سنة 1964 منظمة تحمل اسم فلسطين، وكانت الضفة وغزة خارج السيطرة الإسرائيلية، ومع ذلك لم يكن مشروعها ممارسة السيادة عليهما. كان الهدف الذي منحها اسمها وشرعيتها هو تحرير فلسطين. وحين بدأت فتح عملياتها المسلحة في كانون الثاني/يناير 1965، كان الاتجاه نفسه واضحًا: استعادة الأرض التي فُقدت، لا تحويل الأرض التي بقيت خارج إسرائيل إلى نواة دولة فلسطينية.[11]

وهنا تكمن إحدى أكبر المفارقات في تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني. كانت الأرض التي ستصبح لاحقًا الأساس الجغرافي للمطالبة بالدولة الفلسطينية موجودة خارج السيطرة الإسرائيلية، لكن الحركة الوطنية لم تجعل إقامة تلك الدولة مشروعها المركزي. كان المطلوب تحرير ما أُخذ، لا تحويل ما بقي إلى دولة.

لم يكن هذا إخفاقًا سياسيًا فقط. كان له بعد أخلاقي أيضًا، لأن وظيفة الحركة الوطنية لا يمكن قياسها بما تستعيده من الأرض وحدها، بل بما تتيحه للإنسان الذي تزعم أنها تعمل باسمه. كان من حق الفلسطيني الذي طُرد من حيفا أو يافا أو صفد أن يطالب بالعودة إلى بيته، وأن يرفض اعتبار نتيجة حرب 1948 عادلة أو نهائية. لكن لم يكن ثمة تناقض ضروري بين المطالبة بما فُقد وبناء حياة سياسية فوق ما بقي. كان يمكن المطالبة بالعودة والتعويض، وفي الوقت نفسه المطالبة بدولة في الضفة وغزة، أو بحكم فلسطيني حقيقي، أو بحقوق مدنية وسياسية كاملة للفلسطيني حيث تعذر قيام الدولة.

كانت المشكلة في ترتيب الغايات. عندما أصبحت استعادة كل ما فُقد شرطًا سابقًا لبناء شيء مما يمكن إنقاذه، أصبح المستقبل رهينة للماضي. كان من حق الفلسطيني أن يريد استعادة حيفا ويافا وصفد، لكن لم يكن من حق القيادة أن تجعل استعادة ما فُقد شرطًا سابقًا لبناء حياة سياسية كريمة فوق ما بقي.

وفي حزيران/يونيو 1967 انتهت الفرصة الثانية. خلال ستة أيام أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتان لم تجعلهما الحركة الوطنية طوال تسعة عشر عامًا قاعدة لدولة فلسطينية، تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومنذ تلك اللحظة بدأت الحركة الفلسطينية رحلة طويلة بحثًا عن قرارها ومركزها وقوتها: من عمّان إلى بيروت، ومن بيروت إلى تونس.[12]

لم تكن منظمة التحرير التي دخلت تلك المرحلة قد ولدت في فراغ سياسي. فقد أنشأها النظام العربي نفسه الذي قيد مجال سيادتها. وكانت مصر الناصرية في قلب هذه المعادلة. فلسطين عنصر أساسي في خطاب القومية العربية، لكن

الدولة التي ترفع شعار تحريرها لم تكن راغبة في أن تترك لتنظيم فلسطيني مستقل قرار إشعال حرب قد تجد الجيوش العربية نفسها مضطرة إلى خوضها في توقيت لم تختره. ومن هنا اقترنت الرغبة في تنظيم الفلسطينيين برغبة لا تقل عنها أهمية في ضبط نشاطهم وإبقائه داخل الاستراتيجية العربية العامة.[13]

ولم يكن جيش التحرير الفلسطيني الذي نشأ مع المنظمة جيش دولة مستقلة. توزعت وحداته بين دول عربية واعتمدت بدرجات مختلفة على أراضي تلك الدول وجيوشها وتسليحها وتمويلها. وهنا ظهر مبكرًا أحد التناقضات التي سترافق التجربة الفلسطينية طويلًا: يمكن أن توجد مؤسسة تحمل اسم الجيش أو التحرير من دون أن تمتلك الوظيفة السيادية التي يوحي بها الاسم.[14]

لهذا لم تكن منظمة التحرير الأولى مجرد أداة صنعتها الأنظمة العربية، كما أنها لم تكن تجسيدًا كاملًا لقرار فلسطيني مستقل. كانت محاولة لبناء شخصية سياسية فلسطينية داخل النظام العربي، مع إبقاء حركتها محكومة إلى حد بعيد بالحدود التي تسمح بها الدول التي تعمل فوق أراضيها. استفاد الفلسطينيون من ظهور مؤسسة قومية تجمعهم، واستفادت الأنظمة من وجود عنوان فلسطيني يمكن التعامل معه وتنظيم نشاطه واستخدامه أيضًا في توازناتها وصراعاتها الإقليمية.

وكان أحمد الشقيري نفسه جزءًا من هذه المعادلة. فقد كان سياسيًا ودبلوماسيًا فلسطينيًا ذا خبرة، ولم يكن مجرد موظف لدى جمال عبد الناصر، لكنه عمل من خلال جامعة الدول العربية وفي إطار التوازنات الرسمية التي سمحت بقيام المنظمة. ولذلك كانت منظمة التحرير في مرحلتها الأولى فلسطينية في اسمها وأهدافها وكثير من كوادرها، من دون أن تكون بعدُ المركز المستقل للقرار الفلسطيني الذي ستصبحه لاحقًا.[15]

هنا برزت فتح بمفهوم مختلف. لم يكن جوهر خلافها مع المنظمة الأولى متعلقًا بهدف تحرير فلسطين، بل بمصدر المبادرة السياسية والعسكرية. قامت فكرتها على أن الفلسطيني لا ينبغي أن ينتظر قرار الدول العربية كي يبدأ عمله، وأن دور العرب ينبغي أن يكون دعم القرار الفلسطيني لا الحلول محله. وبعد سنوات عاش فيها الفلسطيني تحت نتائج قرارات اتخذها الآخرون، امتلك هذا الطرح جاذبية واضحة.[16]

لكن استقلال القرار كان أسهل في الشعار منه في الجغرافيا. فلم تكن فتح تملك دولة أو حدودًا أو ميناءً أو أرضًا مستقلة تقيم عليها قواعدها. ولكي تصل إلى إسرائيل احتاجت إلى المرور عبر أراضي دولة أخرى، ولكي تقيم معسكرًا احتاجت إلى أرض تقع تحت سيادة غيرها، ولكي تحصل على السلاح والمال وتتحرك سياسيًا احتاجت إلى دول تسمح بذلك أو تساعد عليه. وهكذا ظهر التناقض الذي لم تستطع الحركة الوطنية الفلسطينية تجاوزه: من لا يملك أرضه يستطيع إعلان استقلال قراره، لكنه يظل مضطرًا إلى التفاوض على مساحة ذلك الاستقلال مع من يملك الأرض التي يقف فوقها.

بعد هزيمة 1967 أصبح من الأصعب إقناع الفلسطيني بانتظار حرب عربية أخرى تعيد إليه ما خسره. وفي هذا الفراغ صعد الفدائي. تغيرت صورته من لاجئ ينتظر الإعاشة إلى مقاتل يحمل السلاح ويعلن أنه سيستعيد قضيته بنفسه. وبعد معركة الكرامة سنة 1968 ازدادت شعبية فتح والفصائل المسلحة، وتدفقت أعداد جديدة من المتطوعين، وتعاظمت مكانة العمل الفدائي. وفي شباط/فبراير 1969 تولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأصبح انتقال مركز الثقل داخل المنظمة إلى القوى الفدائية، وفي مقدمتها فتح، واقعًا سياسيًا.[17]

كان في هذا التحول قدر حقيقي من استعادة الفلسطيني لذاته السياسية. فقد انتقل من موضوع تتفاوض الدول باسمه إلى طرف يطالب بأن يتحدث بنفسه. لكن انتقال القرار من الحكومات العربية إلى التنظيم الفلسطيني لم يكن يعني تلقائيًا انتقاله إلى الفلسطيني الفرد. وهنا ظهر فرق سيزداد أهمية مع الزمن: الفرق بين أن يصبح القرار فلسطينيًا، وأن يصبح القرار ملكًا للفلسطينيين.

فالتنظيم الذي ينتزع قراره من الخارج يستطيع بدوره أن يحتكر ذلك القرار في الداخل. والمؤسسة التي تتحرر من وصاية دولة أخرى لا تصبح بالضرورة مؤسسة يستطيع الفلسطيني مراقبتها أو تغيير قيادتها أو محاسبتها. ولم تكن هذه المسألة

واضحة بالقدر نفسه في نهاية الستينيات، حين كانت شرعية البندقية في أوجها، لكنها ستصبح لاحقًا إحدى المسائل المركزية في تاريخ منظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية.

منحت المقاومة المسلحة فتح والفصائل شرعية سياسية واسعة، ومع الشرعية جاء المتطوعون والتمويل والمعسكرات والمكاتب والأجهزة والمؤسسات. وتحولت الحركة تدريجيًا من تنظيم سري محدود إلى بنية سياسية وعسكرية واجتماعية واسعة. وكان ذلك تطورًا طبيعيًا إلى حد بعيد؛ فلا يمكن إدارة آلاف المقاتلين ومكاتب موزعة بين دول متعددة وعائلات تحتاج إلى الإعالة وعمل دبلوماسي وإعلامي من دون إدارة ومال وتنظيم.[18]

لكن هذه البنية حملت منذ نشأتها بذور مسألة ستظهر بوضوح أكبر في لبنان. فالمؤسسة التي تجمع المال من أجل القضية تستطيع مع الزمن أن تصبح مؤسسة توزع المال والوظائف والنفوذ باسم القضية. وعندها لا تعود العلاقة بالتنظيم سياسية فقط، بل تصبح اقتصادية واجتماعية أيضًا. لم يكن ذلك يعني أن الراتب فساد، ولا أن المقاتل أو الموظف الذي يتقاضاه أصبح صاحب مصلحة في استمرار الصراع، لكنه يعني أن حركة التحرر بدأت تكتسب خصائص المؤسسة الدائمة، وأن بقاءها أخذ ينتج علاقات ومصالح لم تكن موجودة في مرحلة التأسيس.

قبل أن تتضح آثار هذا التحول، واجهت الحركة امتحانًا أكثر إلحاحًا. فقد امتلكت السلاح والمال والرجال، لكنها لم تمتلك أرضًا فلسطينية مستقلة تمارس فوقها سلطتها. ولذلك مارست جزءًا متزايدًا من قوتها داخل الدول العربية التي استضافتها، وكان الأردن أول اختبار كبير لهذا التناقض.

بعد معركة الكرامة تضخمت شعبية الفدائيين وازداد وجودهم المسلح العلني واتسعت حركتهم في المملكة. وفي بعض المناطق والحالات مارست الفصائل أشكالًا من السلطة الموازية، بينما كانت الدولة الأردنية ترى قوة مسلحة لا تخضع بالكامل لقيادتها، تنفذ عمليات عبر حدود المملكة ويمكن أن تستجلب ردًا إسرائيليًا على أراضيها. وهكذا تحول الخلاف من مسألة تتعلق بمن يمثل فلسطين إلى مسألة تتعلق باحتكار الدولة للقوة فوق أرضها.[19]

زاد الأمر تعقيدًا أن الفلسطينيين كانوا يشكلون جزءًا كبيرًا من سكان المملكة، وأن كثيرين منهم كانوا مواطنين أردنيين، بينما تمتعت الفصائل بتأييد واسع داخل قطاعات فلسطينية وأردنية. لذلك لم يعد الوجود الفدائي مجرد نشاط عسكري على الحدود، بل أصبح عنصرًا في التوازن السياسي الداخلي للمملكة. وكلما ازداد السلاح وتعددت مراكز القرار، تقلصت المسافة بين حركة تحرير تعمل من داخل دولة وسلطة مسلحة تنازع تلك الدولة بعض وظائفها.

بلغ الصدام ذروته في أيلول/سبتمبر 1970. وأسهمت عمليات خطف الطائرات التي نفذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونقل بعضها إلى الأردن ثم تفجيرها بعد إجلاء الركاب، في تسريع المواجهة، لكنها لم تكن سببها الوحيد. فقد سبقتها احتكاكات متكررة بين الفدائيين والجيش، وعمليات فلسطينية استجلبت ردودًا إسرائيلية، ومحاولات لاغتيال الملك حسين، وتنافس بين فصائل لم تستطع قيادة فلسطينية واحدة ضبطها دائمًا، في مقابل تصميم النظام الأردني على استعادة احتكاره للسلاح والقرار فوق أراضي المملكة.[20]

ولا تكفي الرواية التي تختزل ما حدث في خيانة أردنية للمقاومة، كما لا تكفي الرواية المقابلة التي تختزله في محاولة فلسطينية موحدة للاستيلاء على الأردن. كان النظام الهاشمي يدافع عن بقائه وسيادته، وكانت الفصائل تدافع عن استقلالها العسكري والسياسي ومساحة عملها ضد إسرائيل، وكانت داخل الحركة الفلسطينية قوى تختلف في أهدافها وموقفها من النظام الأردني، كما تدخلت دول عربية وفق حساباتها الخاصة. ودخلت قوات سورية الأزمة لفترة قصيرة، بينما لعبت مصر دورًا في الوساطة. وفي النهاية دفع المدنيون، فلسطينيين وأردنيين، جزءًا كبيرًا من ثمن الصدام.[21]

حُسم ميزان القوة لمصلحة الدولة الأردنية. وخلال 1970 و1971 فقدت الفصائل قواعدها في المملكة وانتقل مركز الثقل الفلسطيني المسلح إلى لبنان. استعاد الأردن احتكار القوة فوق أراضيه، وخسرت المقاومة الفلسطينية قاعدة رئيسية مجاورة لإسرائيل.[22]

لكن النتيجة الأهم كانت أبعد من الانتصار الأردني أو الهزيمة الفلسطينية. فقد أثبتت التجربة أن تحرير القرار الفلسطيني من وصاية دولة عربية لا يحل مشكلة غياب الدولة الفلسطينية. استطاعت الحركة أن تنتزع قرارها من النظام العربي الرسمي، لكنها لم تستطع أن تنتزع لنفسها سيادة على الأرض التي احتاجت إليها لممارسة ذلك القرار. وكان هذا هو الحد الفاصل بين الاستقلال والسيادة.

خرجت منظمة التحرير من الأردن وهي أكثر استقلالًا في تمثيل الفلسطينيين مما كانت عليه المنظمة التي أُنشئت سنة 1964، لكنها خرجت أيضًا وهي تحمل معها التناقض نفسه: قيادة وسلاح ومال ومؤسسات وشرعية متنامية، من دون أرض فلسطينية مستقلة تمارس فوقها سلطتها.

كانت المعادلة اللبنانية مختلفة. فلبنان دولة يقوم نظامها السياسي على توازن طائفي دقيق، وكانت تعاني انقسامات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، كما أن سلطة مؤسساتها لم تكن متساوية في جميع المناطق. وكان يعيش فيها مجتمع فلسطيني كبير، يتركز جزء مهم منه في المخيمات ويعاني القيود القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك وجدت منظمة التحرير في لبنان بيئة أتاحت لها مساحة للحركة أكبر بكثير مما استطاعت الاحتفاظ به في الأردن.[23]

وكان اتفاق القاهرة، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1969 بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير برعاية مصرية، قد وضع الأساس لهذه المعادلة قبل الخروج النهائي للمقاومة من الأردن. فقد منح الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوقًا أوسع في العمل والإقامة والتنقل، ونص على إنشاء لجان محلية في المخيمات، ونظم وجود السلاح والنشاط الفدائي ومرور المقاتلين وتمركزهم، مع تأكيد استمرار السيادة اللبنانية وصلاحيات الدولة.[24]

حمل الاتفاق تناقضه في داخله. فالدولة اللبنانية ظلت صاحبة السيادة قانونًا، بينما حصل تنظيم مسلح غير لبناني على مجال للحركة والتنظيم فوق أراضيها. ولم يكن هذا الترتيب بلا أسباب؛ فقد كانت الفصائل موجودة بالفعل، وكان السلاح موجودًا في المخيمات، وكانت قوى لبنانية مختلفة تتخذ مواقف متعارضة من المقاومة الفلسطينية. ولذلك كان الاتفاق محاولة لتنظيم واقع قائم أكثر مما كان إنشاءً له من الصفر.

ومع انتقال مركز الثقل الفلسطيني المسلح من الأردن إلى لبنان اتسعت المساحة التي تعمل فيها المنظمة، وتحولت تدريجيًا من ممثل سياسي للفلسطينيين إلى سلطة تمارس بعض وظائف الحكم داخل مجتمعهم. ظهرت أجهزة أمنية وعسكرية، ومؤسسات صحية وتعليمية واجتماعية وإعلامية، واتحادات ونقابات ومكاتب خارجية وأجهزة إدارية ومالية. وأنشأت المنظمة والفصائل مؤسسات إنتاجية واقتصادية، كان من أبرزها «جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين»، المعروفة باسم «صامد»، التي أقامت ورشًا ومشروعات لتشغيل الفلسطينيين وربط النشاط الإنتاجي بالمشروع الوطني. وأصبحت المنظمة قادرة على توفير وظائف وخدمات ومساعدات وحماية لقطاعات من الفلسطينيين الذين لم تكن الدولة اللبنانية توفر لهم دائمًا بديلًا مماثلًا.[25]

وكان لهذا التحول وجه تحرري حقيقي. فاللاجئ الذي عاش على هامش الدولة المضيفة وجد أمامه مؤسسة وطنية تقول إنها تمثله، وتمنحه إطارًا سياسيًا يتجاوز المخيم وصفة اللجوء. لم يعد الفلسطيني في لبنان مجرد متلقٍ لخدمات الإغاثة أو مقيم يخضع لقوانين دولة لا تمنحه مواطنتها، بل أصبح جزءًا من حركة سياسية واسعة تملك مؤسساتها وصوتها وعلاقاتها العربية والدولية.

لكن المؤسسة التي تمثل الإنسان تستطيع أيضًا أن تمارس السلطة عليه. ومع اتساع نفوذ منظمة التحرير لم تعد علاقتها بالفلسطيني مقتصرة على تمثيله أمام العالم أو تنظيم مقاومته لإسرائيل. أصبحت، بدرجات متفاوتة بحسب المكان والفصيل والمرحلة، تتدخل في جوانب من حياته اليومية، وتوفر العمل والمساعدة والحماية، وتمارس الأمن والنفوذ السياسي.[26]

ولم تكن هذه السلطة تُمارس بالأوامر والسلاح وحدهما. ففي مجتمع حُرم قسم كبير منه من الاندماج الكامل في مؤسسات الدولة اللبنانية، أصبحت الفصائل أيضًا أبوابًا إلى الوظيفة والمنحة والعلاج والمساعدة والحماية والوصول إلى المسؤول. ودخلت في هذه العلاقات شبكات العائلة والصداقة والجوار والثقة الشخصية، من دون أن يعني ذلك أن كل من استفاد من

خدمة أصبح تابعًا سياسيًا للفصيل أو أن سكان المخيمات تحولوا إلى كتلة مطيعة. لكن اعتماد جزء من الحياة اليومية على مؤسسة سياسية مسلحة منحها نوعًا من السلطة يتجاوز التأييد الأيديولوجي، ولا سيما أن من يعيش داخل هذه البنية لم يكن يملك صندوق اقتراع دوريًا يستطيع من خلاله اختيار من يديرها أو إقصاءه.

نشأت بذلك حالة غير مألوفة: مؤسسة فلسطينية تملك بعض وظائف الدولة من دون أن تملك دولة. كان لديها قيادة سياسية وقوات مسلحة وأجهزة أمنية ومؤسسات اجتماعية واقتصادية وإعلام وتمثيل خارجي وصندوق قومي وشبكات مالية وإدارية. لكنها لم تكن تملك إقليمًا فلسطينيًا ذا سيادة، ولم يكن الفلسطيني الذي يخضع لنفوذها مواطنًا في دولة فلسطينية يحدد القانون حقوقه تجاه السلطة وحقوق السلطة تجاهه.

وهذه التجربة مهمة في تاريخ «الدولة المخصيّة» لأنها نقلت المشكلة الفلسطينية خطوة أبعد من المطالبة بالدولة. فقد حصل الفلسطيني، قبل أن يحصل على دولته، على فرصة لبناء بعض مؤسساتها وممارسة بعض وظائفها. ومنذ تلك اللحظة لم يعد تقييم الحركة الوطنية ممكنًا فقط من خلال قدرتها على مقاومة إسرائيل، بل أصبح ممكنًا أيضًا من خلال نوع المؤسسات التي بنتها عندما أصبح لديها المال والسلاح والكوادر والمجتمع الذي تعمل داخله.

وكان المال عنصرًا أساسيًا في هذا التحول. اتسعت موارد منظمة التحرير خلال السبعينيات من مصادر متعددة شملت المساهمات العربية والتبرعات والمساهمات المرتبطة بدخول فلسطينيين عاملين في بعض الدول العربية والاستثمارات وموارد المؤسسات التابعة للمنظمة. وكان الصندوق القومي الفلسطيني الأداة المالية المركزية للمنظمة.[27]

ولم يكن اتساع الإنفاق دليلًا على الفساد في ذاته. فالحركة التي تضم آلاف المقاتلين والموظفين وتدير مؤسسات صحية وتعليمية وإعلامية ودبلوماسية وتقدم مخصصات لعائلات القتلى والأسرى وتساعد الطلبة تحتاج بالضرورة إلى موارد مالية كبيرة. وقد بنت منظمة التحرير بالفعل شبكة اجتماعية وفرت لفلسطينيين كثيرين خدمات وفرصًا لم تكن متاحة لهم بالقدر نفسه في بيئتهم المحيطة.[28]

لكن المال لم يكن مجرد وسيلة لتقديم الخدمات. فقد أصبح أيضًا مصدرًا للسلطة. فالجهة التي تمنح الوظيفة والمخصص والمنحة والمساعدة تملك قدرة على توزيع المنافع، وحين تكون الجهة نفسها صاحبة النفوذ السياسي والسلاح والمال يصبح الفصل بين الانتماء السياسي والمصلحة الاقتصادية أكثر صعوبة. ولم يكن أخطر أثر محتمل للمال السياسي أن يدخل جيب مسؤول فقط، بل أن يدخل حياة الفرد من خلال أبواب لا تحكمها قواعد عامة مستقلة، فيصبح الوصول إلى الوظيفة أو الخدمة مرتبطًا بدرجات متفاوتة بالعلاقة والتنظيم والواسطة والوصول الشخصي.

وكان وضع فتح أكثر حساسية لأنها لم تعد مجرد فصيل من فصائل منظمة التحرير، بل أصبحت القوة المهيمنة على مؤسساتها. ومع صعودها أخذت الحدود بين فتح ومنظمة التحرير والقيادة الفلسطينية تضيق. فالقيادة الحزبية كانت تمسك في الوقت نفسه بمراكز رئيسية داخل المؤسسة التي تمثل الفلسطينيين، والموارد التي تصل باسم القضية الفلسطينية تمر عبر بنية سياسية تهيمن عليها الحركة الأكبر.[29]

لم تصبح فتح ومنظمة التحرير شيئًا واحدًا تمامًا؛ فقد بقيت داخل المنظمة فصائل ومؤسسات وصراعات وتوازنات حقيقية. لكن التداخل خلق مشكلة مؤسسية ستستمر بعد ذلك طويلًا: الحزب المسيطر على المؤسسة الوطنية أصبح في الوقت نفسه صاحب اليد الأقوى في إدارة مواردها وتوزيع مواقعها، بينما ظلت أدوات الرقابة والمساءلة أضعف من السلطة التي راكمتها القيادة.

ومن هنا ينبغي التمييز بين ثلاثة أمور كثيرًا ما تُجمع خطأ تحت كلمة «الفساد». كان هناك الإنفاق المشروع الضروري لعمل حركة سياسية وعسكرية واسعة، وكانت هناك المحسوبية حين تصبح العلاقة والولاء التنظيمي عاملًا في الحصول على الوظيفة أو الموقع أو المخصص على حساب قواعد عامة للكفاءة والاستحقاق، وكان هناك أخيرًا الإثراء الشخصي والاختلاس والاستيلاء على المال العام، وهي اتهامات أشد خطورة لا يجوز إثباتها بالانطباع أو باختلاف مستوى معيشة المسؤول عن مستوى معيشة اللاجئ، بل تحتاج إلى أدلة مالية محددة.

وهذا التمييز ضروري لأن جذور النظام الذي سيظهر لاحقًا في رام الله لم تبدأ سنة 1994. فالسلطة الفلسطينية لم تأت بقيادة جديدة لا تاريخ لها، بل حملت معها أشخاصًا ومؤسسات وشبكات ولاء وأساليب في إدارة المال والوظيفة تكون قسم منها خلال عقود المنفى. ولا يعني ذلك أن فساد السلطة اللاحق يمكن إرجاعه كله إلى بيروت، لكنه يجعل من الضروري البحث عن نشأة بعض أنماط الحكم والرعاية قبل قيام السلطة نفسها.

وكان توسع المؤسسة الفلسطينية يحدث بالتزامن مع تحول لبنان إلى حرب أهلية. فعندما انفجرت الحرب سنة 1975 لم تكن منظمة التحرير سببها الوحيد، ولا يصح اختزال الحرب اللبنانية في الوجود الفلسطيني. سبقت الحرب أزمات مرتبطة بالنظام الطائفي وتوزيع السلطة والتفاوت الاجتماعي والمناطقي والانقسامات اللبنانية والتدخلات الإقليمية. لكن الوجود الفلسطيني المسلح أصبح جزءًا من هذه التناقضات، ودخلت الفصائل الفلسطينية في تحالفات مع قوى لبنانية وقاتلت قوى أخرى، ثم تدخلت سورية وإسرائيل وتحولت البلاد إلى ساحة تتداخل فيها الحرب الأهلية اللبنانية مع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراع العربي ـ العربي.[30]

وفي هذه المرحلة لم يكن الفلسطيني ضحية فقط. تعرض الفلسطينيون لمجازر وحصار وقتل وتهجير، وكانت مخيماتهم ومجتمعاتهم من ساحات الحرب الأكثر قسوة. لكن الفصائل الفلسطينية امتلكت بدورها قوة مسلحة، وشاركت في الحرب وفي صراعات داخلية لبنانية، وارتكبت عناصر وقوى فلسطينية انتهاكات لا يمحوها تعرض الفلسطينيين أنفسهم لانتهاكات أشد في مواقع وأزمنة أخرى.[31]

فالضحية لا تفقد قدرتها على أن تصبح فاعلًا عندما تحصل على القوة. والاعتراف بكون الفلسطيني ضحية للتهجير أو الاحتلال أو المجزرة لا يمنح العمل الفلسطيني المسلح حصانة أخلاقية من المحاسبة. وكما لا تصلح معاناة شعب لتبرير ما يلحقه بعض أفراده أو دولته بشعب آخر، لا تصلح معاناة الفلسطيني لتبرير كل ما فعلته التنظيمات التي حملت اسمه.

وفي الجنوب اللبناني أخذ تناقض آخر يتفاقم. فقد استخدمت الفصائل الأراضي اللبنانية في عمليات ضد إسرائيل، وردت إسرائيل بعمليات واغتيالات وقصف واجتياحات طالت الأراضي اللبنانية وسكانها. وهكذا أصبحت الدولة اللبنانية تتحمل نتائج قرار عسكري لا تملك وحدها السيطرة عليه، بينما كانت منظمة التحرير ترى في الجنوب واحدة من المساحات القليلة التي بقيت لها لممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل.[32]

وهنا لم تكن مصلحة التنظيم ومصلحة المجتمع الفلسطيني متطابقتين بالضرورة. فالتنظيم المسلح احتاج إلى قاعدة وإلى حرية حركة وسلاح ومجال يستطيع منه الضغط على إسرائيل، بينما احتاج اللاجئ الذي يعيش في المخيم إلى الأمن والعمل والتعليم وعلاقة قابلة للحياة مع الدولة التي يقيم على أرضها. وقد تتطابق المصلحتان عندما تحمي القوة المسلحة المجتمع أو توفر له ما عجزت الدولة عن توفيره، لكنهما تفترقان عندما يجعل وجودها العسكري مكان سكن المدنيين جزءًا من ساحة الحرب أو يفرض عليهم نتائج استراتيجية لم يشاركوا في اختيارها. وليس كل ما يخدم المقاتل يخدم بالضرورة الأسرة التي تعيش بجواره، كما أن وجود قاعدة مسلحة في المخيم لا يحول المدني الذي يسكن فيه إلى مقاتل.

بلغ التصعيد مرحلة جديدة سنة 1978 عندما اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان في عملية الليطاني. وأنشأ مجلس الأمن بعد الاجتياح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب، وأكد سيادة لبنان ووحدة أراضيه، وربط مهمة القوة الدولية بمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في الجنوب.[33]

لكن التناقض الذي أدى إلى الأزمة لم يختف. بقيت منظمة التحرير قوة عسكرية وسياسية كبيرة في لبنان، وبقيت الدولة اللبنانية عاجزة عن احتكار السلاح والسيادة الفعلية في أجزاء من أراضيها، وبقيت إسرائيل تنظر إلى الوجود العسكري الفلسطيني قرب حدودها بوصفه تهديدًا يجب إزالته.

وفي الوقت نفسه كانت منظمة التحرير تحقق نجاحًا سياسيًا لا يمكن تجاهله. ففي سنة 1974 اعترفت بها القمة العربية في الرباط ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، ثم دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في الأمم المتحدة عندما دُعيت المنظمة إلى المشاركة في مداولات الجمعية العامة وخاطب ياسر عرفات الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر، قبل أن

تحصل المنظمة على صفة مراقب. أصبح للفلسطيني عنوان سياسي معروف يستطيع التحرك في المحافل الدولية، بعد أن كانت قضيته تُدار إلى حد بعيد بين الدول العربية والأمم المتحدة من دونه.[34]

وهكذا نما تناقض آخر داخل التجربة. كلما أصبحت المنظمة أكثر نجاحًا في بناء المؤسسة الفلسطينية، أصبحت المؤسسة نفسها أكبر وأكثر تعقيدًا وأشد حاجة إلى الموارد اللازمة لاستمرارها. المكتب الذي ينشأ لحاجة سياسية يحتاج إلى موظفين، والجهاز يحتاج إلى ميزانية، والمؤسسة الاجتماعية تحتاج إلى إدارة، والصندوق يحتاج إلى استثمارات ومديرين، والتمثيل الخارجي يحتاج إلى مكاتب ورواتب وعلاقات دائمة.

ولا يحدث التحول من الحركة إلى المؤسسة بقرار واحد. إنه يحدث تدريجيًا، عندما تتحول الأدوات التي أُنشئت لتحقيق الهدف إلى بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية لها استمرارية خاصة بها. وعند هذه المرحلة يدخل الحفاظ على المؤسسة ضمن الحساب السياسي، حتى من دون أن يقرر أحد صراحة تحويل القضية إلى وسيلة لإعالة المؤسسة.

وهذا لا يثبت أن القيادة الفلسطينية أرادت إطالة الصراع كي تستفيد منه، ولا أن العاملين في المنظمة كانوا يعيشون على القضية بمعنى الاتهام الأخلاقي المباشر. فقد ضحى كثيرون بحياتهم وحرياتهم وأرزاقهم، ولا يمكن اختزال تاريخ حركة وطنية واسعة في مصالح قادتها أو موظفيها. لكن التضحية في قاعدة الحركة لا تلغي الحاجة إلى فحص بنية السلطة في قمتها، كما أن عدالة القضية التي تحملها المؤسسة لا تجعل المؤسسة نفسها عادلة بالضرورة.

وبمرور الوقت أصبحت المحافظة على المنظمة مسألة سياسية قائمة بذاتها. فالمنظمة لم تعد مجموعة مقاتلين يمكن أن تنتهي بانتهاء معركة؛ أصبحت الإطار المعترف به لتمثيل شعب، وصاحب عمل، وشبكة خدمات، وبنية دبلوماسية، ومركزاً للقرار السياسي الفلسطيني. وكان انهيارها يعني بالنسبة إلى الفلسطينيين فقدان مؤسسة قومية بنوها بعد عقود من التشتت، لكنه كان يعني أيضًا بالنسبة إلى الطبقة السياسية والإدارية التي نشأت داخلها فقدان المواقع والموارد والنفوذ التي أصبحت مرتبطة بوجودها.

وهنا اقتربت التجربة الفلسطينية من المفارقة التي سيعيد التاريخ إنتاجها بصورة أوضح بعد أوسلو: يمكن للمؤسسة التي أُنشئت لتحقيق غاية وطنية أن تصبح، بمرور الزمن، غاية ينبغي الحفاظ عليها أيضًا. ولا يعني ذلك أن الغاية الأصلية اختفت، بل إن إلى جانبها نشأت مصلحة مؤسسية في البقاء.

ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي الواسع للبنان سنة 1982. وصلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت، وحوصرت منظمة التحرير، وانتهت المواجهة بخروج ياسر عرفات وآلاف المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وتوزعهم على دول عربية مختلفة، بينما انتقل مركز القيادة إلى تونس.[35]

كان الخروج من بيروت أكثر من هزيمة عسكرية. فمنذ الأردن ثم لبنان بنت منظمة التحرير نموذجًا للعمل الوطني يعتمد على وجود قاعدة عربية قريبة من فلسطين، ومقاتلين وسلاح ومؤسسات ومال وإعلام وشبكات اجتماعية ومجتمع فلسطيني تستطيع الحركة أن تعمل داخله. وفي صيف 1982 انهار جزء أساسي من هذا النموذج.

لم تكن حصيلة السنوات اللبنانية فشلًا خالصًا. فقد أصبحت منظمة التحرير خلال تلك المرحلة ممثلًا سياسيًا معروفًا للفلسطينيين، وحصلت على اعتراف عربي ودولي واسع، وبنت مؤسسات حقيقية، ووفرت خدمات وفرصًا لقطاعات من الفلسطينيين، وأعادت إلى شعب مشتت مركزاً سياسيًا يتحدث باسمه.

لكنها لم تحرر الأرض. فقدت قاعدتها في الأردن، ثم فقدت قاعدتها الرئيسية في لبنان، ودخلت في صراعات عربية ولبنانية استنزفتها واستنزفت المجتمعات التي عملت داخلها. وفي الوقت الذي تقلصت فيه قدرتها العسكرية على الاقتراب من فلسطين، كانت المؤسسة التي بنتها قد أصبحت أكبر من أي وقت مضى.

خرجت القيادة من بيروت وهي تحمل مفارقة جديدة. نجحت منظمة التحرير في البقاء، وفي بناء المؤسسة، وإلى حد بعيد في انتزاع تمثيل الفلسطيني من الدول العربية. لكنها فقدت الأرض العربية القريبة التي سمحت لها بتحويل السلاح إلى

أداة مباشرة في الصراع مع إسرائيل. انتقلت القيادة إلى تونس ومعها الاسم والاعتراف والمؤسسات والمال والعلاقات الدولية، لكنها تركت وراءها أهم ما كانت تحتاج إليه استراتيجية الكفاح المسلح التي بنت فتح شرعيتها عليها: الجغرافيا.

لم يتوقف العمل المسلح بعد 1982، ولم تتخلَّ فتح رسميًا عنه. بقيت للمنظمة تشكيلات وقوات ونشاطات عسكرية في أكثر من مكان، لكن النموذج الذي حكم المرحلة السابقة تعرض لضربة استراتيجية. لم يعد ممكنًا إعادة إنتاج التجربة الأردنية أو اللبنانية بسهولة، ولم تعد هناك قاعدة حدودية تستطيع المنظمة من خلالها تحويل وجودها العسكري إلى حرب مستمرة مع إسرائيل.[36]

وكانت المفارقة أن ضعف الوسيلة العسكرية لم يؤدِّ إلى انهيار المؤسسة. فالمنظمة لم تعد مجموعة مقاتلين تنتهي بانتهاء قدرتهم على القتال. أصبحت جهازًا سياسيًا ودبلوماسيًا وماليًا واجتماعيًا واسعًا، يعتمد عليه موظفون وعائلات ومؤسسات واتحادات وممثلون في دول متعددة، كما أصبحت عنوانًا سياسيًا معترفًا به للفلسطينيين.

وهكذا انفصل، للمرة الأولى بهذه الدرجة من الوضوح، مصير المؤسسة عن مصير الوسيلة التي بنت عليها شرعيتها الأولى. كان الكفاح المسلح قد ساعد فتح على انتزاع قيادة منظمة التحرير، لكن منظمة التحرير أصبحت الآن أكبر من قدرتها على ممارسة ذلك الكفاح بالطريقة التي مارسته بها في الأردن ولبنان.

ولم يكن الحفاظ على المؤسسة أمرًا غير مشروع في ذاته. فالفلسطينيون الموزعون بين دول متعددة كانوا بحاجة إلى إطار سياسي يمثلهم، وانهيار منظمة التحرير كان سيعيد جزءًا من القضية إلى الحالة التي سبقت ظهورها. لكن بقاء المؤسسة أدخل عنصرًا جديدًا في حساب الاستراتيجية: لم يعد المطلوب فقط اختيار الوسيلة التي تقرب الفلسطيني من هدفه، بل أصبح على القيادة أيضًا أن تجد دورًا سياسيًا يحافظ على المنظمة نفسها بوصفها ممثلًا للفلسطينيين.

لكن الاعتراف العربي والدولي بالمنظمة بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني لم يحل مسألة التفويض الداخلي. فالفلسطيني في لبنان أو سورية أو أوروبا بقي جزءًا من الشعب الذي تستمد المنظمة منه شرعيتها، من دون أن يمتلك مسارًا انتخابيًا دوريًا مباشرًا يستطيع من خلاله اختيار قيادتها أو سحب التفويض منها. وكلما ابتعد الزمن عن جيل التأسيس ازدادت المسافة بين الشرعية التاريخية التي اكتسبتها المنظمة والشرعية المتجددة التي يفترض أن يمنحها المجتمع لمن يتحدث باسمه. وهكذا ظهرت مفارقة ستستمر لاحقًا: الإنسان يمنح المؤسسة شرعية اسمه الجماعي، بينما لا يملك دائمًا الآلية التي تسمح له بسحب هذه الشرعية منها فرديًا.

وسرعان ما ظهرت أزمة أخرى داخل فتح. ففي سنة 1983 تمردت مجموعة من كوادرها العسكرية والسياسية على قيادة ياسر عرفات، في سياق تداخلت فيه خلافات داخلية حول إدارة الحركة ونتائج حرب لبنان وخيارات القيادة مع الصراع الإقليمي والتدخل السوري. وحصل المتمردون على دعم سورية، بينما تدهورت علاقة عرفات بدمشق حتى أُخرج من سورية في حزيران/يونيو ومُنع من العودة إليها. لكن عرفات لم يقبل أن يكون خروجه من بيروت سنة 1982 نهاية وجوده في لبنان. فعاد إلى شمال لبنان في أيلول/سبتمبر 1983، وتمركز في طرابلس محاولًا إعادة تثبيت وجوده العسكري والسياسي هناك، في وقت كانت فيه وحدات موالية له تنسحب من البقاع تحت ضغط القوات السورية والفصائل الفلسطينية المتمردة المدعومة من دمشق.[37]

لم تنجح المحاولة. تجمعت قوات عرفات وأنصاره في منطقة طرابلس والمخيمات القريبة منها، وواصلت القوات الفلسطينية المناوئة له والمدعومة من سورية الضغط عليها، بينما كانت القوات السورية نفسها عنصرًا حاسمًا في ميزان القوة البرّي المحيط به. وانتهى الأمر بمحاصرة عرفات وقواته في طرابلس، ثم الاتفاق على إجلائهم بحرًا. وفي كانون الأول/ديسمبر 1983 غادر عرفات ومعه نحو أربعة آلاف من مقاتليه على متن سفن خرجت من ميناء طرابلس تحت ترتيبات دولية، في خروجه الثاني من لبنان خلال نحو ستة عشر شهرًا بعد خروجه من بيروت.[38]

كانت المحاولة ذات دلالة تتجاوز تفاصيل الصراع الداخلي في فتح. فبعد أن فقد عرفات بيروت حاول العودة إلى جغرافيا قريبة من فلسطين، لكن مجرد إرادته العودة لم تكن كافية. لم تكن طرابلس أرضًا فلسطينية، ولم يكن قادرًا على الاحتفاظ بها في مواجهة دولة إقليمية تملك قوات ونفوذًا على الأرض وفصائل فلسطينية متحالفة معها. وهكذا أعادت طرابلس،

بصورة أشد وضوحًا، المشكلة التي ظهرت في عمّان ثم بيروت: الحركة التي تريد استقلال قرارها تحتاج في النهاية إلى أرض تمارس فوقها ذلك القرار، ومن دون السيادة تبقى مساحة الاستقلال رهينة لقوة الدولة التي تملك الجغرافيا.

كشفت الأزمة مرة أخرى حدود مفهوم «استقلال القرار الفلسطيني». فقد استطاعت منظمة التحرير أن تنتزع لنفسها مساحة واسعة من الاستقلال عن النظام العربي الرسمي، لكنها لم تستطع إلغاء تأثير الدول التي تتحرك فوق أراضيها أو تحصل منها على المال والسلاح والحماية. واستطاعت سورية دعم قوى فلسطينية ضد قيادة عرفات، كما دعمت دول عربية أخرى تنظيمات أو قيادات فلسطينية مختلفة بحسب مصالحها وتحالفاتها.

لم تختفِ الوصاية العربية إذن بمجرد إعلان استقلال القرار الفلسطيني. تغير شكلها وتعددت مراكزها. وأصبح الفصيل الفلسطيني قادرًا أحيانًا على مقاومة نفوذ دولة عربية بمساعدة دولة عربية أخرى، الأمر الذي جعل الاستقلال الفلسطيني نفسه محكومًا باستمرار بميزان القوى الإقليمي.

ومع ابتعاد القيادة عن فلسطين، ازداد وزن المسار الدبلوماسي. فالمنظمة التي أصبح استخدامها المباشر للقوة أكثر صعوبة كانت تملك في المقابل شيئًا لم تكن تملكه فتح عند تأسيسها: اعترافًا عربيًا ودوليًا واسعًا، وعلاقات دبلوماسية، وممثلين في أنحاء العالم، ومكانة سياسية لا يستطيع أي مشروع لتسوية القضية الفلسطينية تجاهلها بسهولة.

بدأت بذلك مرحلة البحث عن طريق سياسي يعيد المنظمة إلى مركز الحدث. واتجهت قيادتها خلال السنوات التالية إلى محاولات لبناء تفاهمات عربية ودولية، وكان التقارب مع الأردن أحد أبرزها. لم يكن ذلك عودة بسيطة إلى الوصاية الأردنية القديمة، بل محاولة لاستخدام العلاقة مع المملكة للوصول إلى مسار تفاوضي تستطيع المنظمة من خلاله استعادة دور سياسي في القضية التي أصبحت بعيدة عنها جغرافيًا.[39]

لكن المسار اصطدم بالخلافات الفلسطينية الداخلية وبالتنافس العربي وبمشكلة التمثيل نفسها التي رافقت العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير منذ الستينيات. ولم ينتج عن محاولات التعاون الأردني ـ الفلسطيني في منتصف الثمانينيات تسوية تعيد المنظمة إلى الأرض، وبحلول النصف الثاني من الثمانينيات كان هذا المسار قد وصل إلى طريق مسدود.[40]

وكانت المؤسسة التي تبحث عن طريق العودة قد أصبحت تحمل معها تاريخًا كاملًا من الحكم قبل أن تمتلك دولة: قيادة مركزية، وأجهزة، ومالًا، ووظائف، وشبكات ولاء ورعاية، وحدودًا غير واضحة بين فتح والمنظمة والقيادة. وقد نشأت هذه البنية في ظروف المنفى والحرب، وكان لكثير منها أسباب مفهومة في زمنها، لكنها لم تختفِ عندما تغيرت الظروف. وعندما ستُفتح للمنظمة بعد سنوات بوابة العودة إلى الداخل، لن تعود قيادة سياسية فقط؛ ستعود معها المؤسسة التي صنعتها في عمّان وبيروت وتونس، بما حملته من إنجازات وبما راكمته أيضًا من اختلالات.

وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة تبحث من الخارج عن طريق سياسي إلى فلسطين، كان الداخل نفسه يتغير.

كان قد مضى على الاحتلال الإسرائيلي قرابة عقدين. ونشأ جيل فلسطيني لم يعرف الحكم الأردني في الضفة الغربية ولا الإدارة المصرية في قطاع غزة. كانت تجربته السياسية والاجتماعية تتكون تحت الاحتلال نفسه، في الاحتكاك اليومي مع الإدارة العسكرية والجيش والمستوطنات ومصادرة الأراضي والاعتقالات والتصاريح والعمل في إسرائيل والجامعات والبلديات والنقابات والأسواق.[41]

لم يكن هذا المجتمع معزولًا عن منظمة التحرير. فقد كانت لفتح والفصائل الأخرى شبكات وأنصار وتنظيمات داخل الأراضي المحتلة، وعملت قيادة المنظمة على توسيع صلاتها بالداخل، وكان خليل الوزير، أبو جهاد، من أبرز من عملوا على دعم البنى المرتبطة بفتح هناك. ولذلك سيكون من الخطأ رسم صورة تقابل بين منظمة موجودة بالكامل في تونس وشعب فلسطيني في الداخل لا علاقة له بها.[42]

لكن العلاقة بين الطرفين لم تكن أيضًا علاقة قيادة تملك سيطرة كاملة على مجتمع ينتظر أوامرها. فقد نشأت خلال سنوات الاحتلال مؤسسات وشبكات محلية من الطلاب والعمال والنقابيين والمهنيين والنساء واللجان الاجتماعية والسياسية. وكانت

لهذه البنى خبرتها اليومية ومصالحها وقياداتها وقدرتها على التعبئة، حتى عندما ارتبط بعضها سياسيًا بفصائل منظمة التحرير.[43]

وهنا بدأت الجغرافيا تستعيد أهميتها بطريقة معاكسة لما حدث بعد بيروت. فالقيادة في الخارج امتلكت الاعتراف الدولي والمال والمؤسسة والاسم السياسي، بينما امتلك الفلسطيني في الداخل شيئًا لا تستطيع أي مؤسسة في المنفى أن تصنعه لنفسها: وجوده فوق الأرض موضوع الصراع.

كان الفلسطيني في الضفة وغزة أضعف عسكريًا من منظمة التحرير في سنوات لبنان. لم يكن يملك جيشًا ولا قواعد ولا مدفعية ولا سفارات ولا صندوقًا قوميًا. لكنه كان يعيش مباشرة داخل البنية التي يريد تغييرها. وكانت المدرسة والجامعة والبلدية والنقابة ومكان العمل والقرية والمخيم والحي أدوات تنظيم لا تحتاج إلى قاعدة عسكرية خارجية كي توجد.

وهذا الفارق مهم لأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت قد أمضت عقودًا تبحث عن المكان الذي تستطيع منه الوصول إلى فلسطين. بحثت عنه في الأردن، ثم في لبنان، ثم حاولت الحفاظ على القرار من تونس. لكن خلال تلك السنوات كان يتكون داخل فلسطين نفسها مجتمع سياسي قادر على إنتاج أشكال أخرى من المقاومة والتنظيم.

لم يكن ذلك يعني انتهاء دور الخارج. فالداخل والخارج كانا متداخلين تنظيميًا وسياسيًا وماليًا، وكانت فصائل منظمة التحرير حاضرة داخل الأراضي المحتلة من خلال كوادرها وأنصارها وشبكاتها. لكن مركز المبادرة الميدانية لم يعد بالضرورة مطابقًا لمركز القيادة السياسية.

وهكذا وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى نهاية سنة 1987 وهي موزعة بين قوتين مختلفتين. في الخارج كانت هناك منظمة تملك شرعية التمثيل والاعتراف العربي والدولي والمؤسسات والموارد، لكنها فقدت الجغرافيا التي قامت عليها استراتيجيتها العسكرية. وفي الداخل كان هناك مجتمع يخضع للاحتلال ولا يملك دولة أو جيشًا، لكنه راكم خلال عشرين عامًا شبكات ومؤسسات وخبرة سياسية متصلة مباشرة بالأرض.

لم يكن أي من الطرفين قادرًا وحده على إلغاء الآخر. فالداخل احتاج إلى الإطار الوطني والتمثيل السياسي الذي وفرته منظمة التحرير، والمنظمة احتاجت إلى مجتمع الأرض كي يبقى تمثيلها أكثر من مؤسسة في المنفى.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1987 لم يصدر من تونس قرار ببدء ثورة جديدة، ولم تعبر قوة فلسطينية الحدود من دولة عربية. اندلعت الانتفاضة من داخل المجتمع الواقع تحت الاحتلال. لم تكن مقطوعة عن منظمة التحرير وشبكات فصائلها، لكنها لم تبدأ بأمر عسكري صادر من القيادة في تونس. فقد برزت بسرعة قيادة وطنية موحدة في الداخل، وتشكلت لجان شعبية استند بعضها إلى شبكات ولجان عمل محلية سبقت الانتفاضة نفسها.[44]

وهذه المرة لم تعد فلسطين تنتظر أن تصل إليها الثورة من الخارج.

بدأت الثورة من داخل فلسطين.

المراجع

1. League of Nations, *Mandate for Palestine*, approved by the Council of the League of Nations, 24 July 1922، ولا سيما الديباجة والمواد ٢، ٤، ٦، ٧.

2. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, Columbia University Press, New York, 1997؛ Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917–1939: The Frustration of a Nationalist Movement*, Cornell University Press, Ithaca, 1979.

3. Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*, Columbia University Press, New York, 1997.

4. League of Nations, *Mandate for Palestine*, 1922، المادة ٧؛ Government of Palestine, *Palestinian Citizenship Order, 1925*.

5. Government of Palestine, *Palestinian Citizenship Order, 1925*، وتعديلاته اللاحقة خلال عهد الانتداب.

6. Government of Palestine, E. Mills (Superintendent of Census), *Census for Palestine, 1931: Population of Villages, Towns and Administrative Areas*, Jerusalem, 1932؛ Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936.

7. Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, Jerusalem, 1946.

8. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. II, Jerusalem, 1946، الأقسام الخاصة بالتعليم؛ Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936.

9. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

10. Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920–1929*, Syracuse University Press, Syracuse, 1993؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of*

Mandatory Palestine, 1998.

11. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. II, 1946، الأقسام الخاصة بالصحة والعمل والتنظيم النقابي؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998.

12. Great Britain, *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929* (Shaw Commission), Cmd. 3530, His Majesty's Stationery Office, London, 1930.

13. Great Britain, *Report of the Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929*, Cmd. 3530, 1930؛ Great Britain, *Report on Immigration, Land Settlement and Development* (Hope Simpson Report), Cmd. 3686, London, 1930.

14. Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine*, 1936؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, 1946، الأقسام الخاصة بالهجرة.

15. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, 1946، الجداول الخاصة بالهجرة وفئات المهاجرين خلال الثلاثينيات.

16. Great Britain, *Palestine Royal Commission Report*, Cmd. 5479, His Majesty's Stationery Office, London, 1937؛ Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine: The British Army, the Colonial State, and the Arab Revolt, 1936–1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.

17. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, 1946.

18. Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine: The British Army, the Colonial State, and the Arab Revolt, 1936–1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2019.

19. Great Britain, *Palestine Royal Commission Report*, Cmd. 5479, London, 1937، ولا سيما الفصول الختامية الخاصة بأسباب الصراع واقتراح التقسيم.

20. Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine*, 2019؛ Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948*, translated by Haim Watzman, University of California Press, Berkeley, 2008.

21. Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948*, University of California Press, Berkeley, 2008، ولا سيما القسم المتعلق بالثورة والتعاون والخصومات

الداخلية.

22. Simon Anglim, "Orde Wingate and the Special Night Squads: A Feasible Policy for Counter-terrorism?", *Contemporary Security Policy*, Vol. 28, No. 1, 2007, pp. 28–41؛ Matthew Hughes, *Britain's Pacification of Palestine*, 2019.

23. Ellen L. Fleischmann, *The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement, 1920–1948*, University of California Press, Berkeley, 2003؛ Ellen L. Fleischmann, "The Emergence of the Palestinian Women's Movement, 1929–39," *Journal of Palestine Studies*.

24. Great Britain, *Palestine: Statement of Policy*, Cmd. 6019, His Majesty's Stationery Office, London, May 1939.

25. Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vols. I–II, Jerusalem, 1946، الأقسام الخاصة باقتصاد فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية.

26. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، الفصل الخاص بالصناعة، الذي يحدد ١٩٤١–١٩٤٥ مرحلة رئيسية في التوسع الصناعي بفعل انقطاع الواردات والطلب العسكري.

27. Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, Cambridge University Press, Cambridge, 1998؛ Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, 1946.

28. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947؛ Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*, 1998.

29. Great Britain, House of Commons, *Parliamentary Debates (Hansard)*, 2 April 1946, Vol. 421, cols. 1093–1094: enlistments in Palestine during the war—Army: 18,880 Jewish men and 3,125 women; 8,680 Arab men and 148 women; with additional enlistments in the RAF and Royal Navy.

30. Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881–1948*, Stanford University Press, Stanford, 1992؛ Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, New Haven, 2008.

31. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, "Jewish Brigade Group": formation of the Palestine Regiment in August 1942 from three Jewish and one Palestinian Arab battalion, and establishment of the Jewish Brigade Group in September 1944.

32. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, "Hajj Amin al-Husayni: Wartime Propagandist" and "Hajj Amin al-Husayni: The Mufti of Jerusalem"؛ Jeffrey Herf, *Nazi Propaganda for the Arab World*, Yale University Press, New Haven, 2009.

33. United States Holocaust Memorial Museum, *Holocaust Encyclopedia*, المواد الخاصة بالمحرقة والناجين والمهجرين بعد الحرب العالمية الثانية؛ United Nations, *Report of the United Nations Special Committee on Palestine*, A/364, 1947.

34. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 3 September 1947، ولا سيما خطة الأغلبية للتقسيم وخطة الأقلية للدولة الاتحادية.

35. United Nations General Assembly, Resolution 181 (II), *Future Government of Palestine*, 29 November 1947 دول؛ أُقر القرار بـ٣٣ صوتًا مقابل ١٣ وامتناع ١٠.

36. United Nations Special Committee on Palestine, *Report to the General Assembly*, A/364, 1947، القسم الخاص بحدود الدولتين وتوزيع السكان: نحو 498,000 يهودي و407,000 عربي وغيرهم في الدولة اليهودية المقترحة، إضافة إلى نحو 90,000 بدوي؛ Government of Palestine, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*.

37. United Nations Conciliation Commission for Palestine, United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, *Final Report*, A/AC.25/6, 28 December 1949؛ قدرت البعثة عدد من غادروا الأراضي التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يتمكنوا من العودة بنحو 726,000 شخص.

38. United Nations, *The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1947–1977*، القسم الخاص بحرب ١٩٤٨ واتفاقات الهدنة؛ أصبحت إسرائيل بعد الحرب تسيطر على نحو 77 في المئة من فلسطين الانتدابية، بينما خضعت الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة لمصر، ولم تقم الدولة العربية المنصوص عليها في قرار التقسيم.

الفصل السابع

دولة فتح

عندما اندلعت الانتفاضة الأولى كانت منظمة التحرير تمر بواحدة من أضعف مراحلها منذ استيلاء فتح على قيادتها. فقدت قاعدتها في الأردن، ثم أُخرجت من بيروت سنة 1982، وحاول ياسر عرفات إعادة تثبيت وجوده في لبنان من طرابلس سنة 1983 قبل أن يُجبر على الخروج منها مرة ثانية. وفشل المسار الأردني في منتصف الثمانينيات، وتراجعت مكانة القضية الفلسطينية في جدول الأولويات العربية، بينما بقيت القيادة في تونس بعيدة آلاف الكيلومترات عن الأرض التي تمثلها. ثم اندلعت الانتفاضة من الداخل من دون أمر صادر من تونس. ولم تكن المنظمة هي التي أنقذت الانتفاضة في بدايتها؛ كانت الانتفاضة، إلى حد بعيد، خشبة خلاص سياسية للمنظمة نفسها، فأعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام ومنحت القيادة في الخارج قاعدة جماهيرية متحركة فوق الأرض تستطيع أن تستند إليها في استعادة دورها السياسي.[1]

في كانون الأول/ديسمبر 1987 بدأت الانتفاضة الأولى. لم تكن قرارًا اتخذته قيادة منظمة التحرير في تونس وحددت له يومًا وساعة، ولم تكن قوة فلسطينية عبرت الحدود من دولة عربية لتبدأ جولة جديدة من حرب العصابات. انطلقت من المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، بعد نحو عشرين عامًا من السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة.[2]

كان حادث الثامن من كانون الأول/ديسمبر، الذي قُتل فيه أربعة فلسطينيين من مخيم جباليا إثر اصطدام مركبة إسرائيلية بمركبة تقل عمالًا فلسطينيين، شرارة في بيئة تراكم فيها ما يكفي من الوقود. فقد امتد الاحتلال، واتسع الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتكررت الاعتقالات والاحتكاكات مع الجيش، واعتمدت قطاعات واسعة من العمال الفلسطينيين على سوق العمل الإسرائيلي، بينما نشأ جيل كامل لم يعرف في حياته السياسية سوى الاحتلال.[3]

انتشرت الاحتجاجات من غزة إلى الضفة الغربية، واتخذت أشكالًا متعددة شملت المظاهرات والإضرابات والمقاطعة والعصيان المدني واللجان الشعبية، إلى جانب رشق الحجارة وأشكال أخرى من العنف. ولم تكن الانتفاضة سلمية بالكامل، لكنها اختلفت في بنيتها عن نموذج المقاومة الذي سيطر على الحركة الفلسطينية منذ الستينيات. لم يكن مركزها قاعدة عسكرية خارج فلسطين، بل المجتمع الواقع تحت الاحتلال نفسه.[4]

وسرعان ما ظهرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي ضمت القوى الرئيسية المرتبطة بمنظمة التحرير داخل الأراضي المحتلة. وانتشرت أشكال من التنظيم المحلي شملت لجان الأحياء والإغاثة والعمل والطلبة والنساء، وتنظيم الإضرابات والمقاطعة والمساعدة الاجتماعية، ومحاولات استمرار التعليم عندما أغلقت المؤسسات التعليمية.[5]

لم تكن هذه دولة سرية تنشأ تحت الاحتلال، ولا ينبغي المبالغة في استقلال تلك البنى عن الفصائل السياسية القائمة. لكنها كانت تجربة مختلفة في القدرة على التنظيم من أسفل. فالناس الذين لا يملكون السيادة استطاعوا بناء شبكات تساعدهم على إدارة جانب من حياتهم الجماعية ومقاومة السلطة التي تتحكم فيهم.

ومن هنا تغير معنى القوة الفلسطينية. منذ الستينيات ارتبطت صورة الثورة بالبندقية والمقاتل والقاعدة العسكرية. أما الانتفاضة فأظهرت أن المجتمع نفسه يستطيع أن يصبح أداة سياسية. فالحجر لا يهزم دبابة عسكريًا، لكن مجتمعًا يستطيع الاستمرار في الإضراب والمقاطعة والتظاهر والتنظيم تحت الضغط يستطيع فرض تكلفة سياسية واقتصادية وأخلاقية لا تقاس بميزان السلاح وحده.

وفي لبنان كانت الثورة قد امتلكت مجتمعًا تعمل داخله، أما في الانتفاضة فقد أصبح المجتمع نفسه أحد صانعي الثورة.

ولم يكن هذا التحول منفصلًا عن منظمة التحرير. كانت لفتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني شبكات وكوادر وأنصار داخل الأراضي المحتلة، وأصبحت القيادة الوطنية الموحدة مرتبطة بهذه القوى. كما استمر التنسيق مع قيادة المنظمة في الخارج، وكان خليل الوزير، أبو جهاد، من أبرز المسؤولين عن الصلة بين فتح والداخل.[6]

لكن ذلك لا يلغي التحول الأساسي. فمركز المبادرة الميدانية أصبح داخل الأرض، بينما بقي مركز التمثيل السياسي الأعلى خارجها. ونشأت بذلك علاقة جديدة بين مصدرين للشرعية الفلسطينية: شرعية منظمة التحرير التي بنتها خلال عقود من الكفاح والتمثيل العربي والدولي، وشرعية مجتمع يواجه الاحتلال مباشرة ويصنع حدثًا سياسيًا لم تبدأه قيادة تونس بقرار منها.

وكان على منظمة التحرير أن تجمع بين الأمرين: أن تدعم الانتفاضة وتستفيد من القوة السياسية التي ولّدتها، وأن تحافظ في الوقت نفسه على موقعها ممثلًا سياسيًا أعلى للفلسطينيين. واستطاعت إلى حد بعيد فعل ذلك، لأن القوى الرئيسية التي قادت الانتفاضة كانت مرتبطة بفصائلها، ولأن المنظمة امتلكت من الاعتراف والعلاقات الخارجية ما لم تستطع القيادات المحلية امتلاكه تحت الاحتلال.

لكن الانتفاضة أظهرت أن الشرعية الفلسطينية لم تعد تنتج فقط من البندقية الموجودة خارج فلسطين. أصبح وجود الفلسطيني على أرضه وقدرته على تنظيم مجتمعه مصدرًا للقوة في ذاته.

وفي الأسابيع الأولى للانتفاضة ظهر أيضًا منافس سيغير الحياة السياسية الفلسطينية لاحقًا. فقد تأسست حركة المقاومة الإسلامية، حماس، امتدادًا للحركة الإسلامية الفلسطينية وشبكة الإخوان المسلمين ومؤسساتها الاجتماعية والدينية التي كانت قد نمت خلال السنوات السابقة، ولا سيما في قطاع غزة.[7]

لم تكن حماس عند تأسيسها القوة التي ستصبحها لاحقًا، لكنها أدخلت إلى الساحة مشروعًا سياسيًا وتنظيميًا ينافس القوى التي هيمنت على الحركة الوطنية الفلسطينية. كانت فتح تقدم نفسها بوصفها حركة تحرر وطني، وكانت فصائل اليسار تقدم رؤاها القومية والماركسية المختلفة، بينما ربطت حماس قضية فلسطين بمرجعية إسلامية أوسع، ولم تقبل احتكار منظمة التحرير لتمثيل الفلسطينيين.[8]

وكان توقيت ظهورها بالغ الدلالة. ففي اللحظة التي أخذت فيها قيادة منظمة التحرير تتحرك بصورة متزايدة نحو تسوية سياسية تقوم على قراءة ميزان القوى، ظهرت قوة فلسطينية جديدة تتمسك بخطاب أكثر رفضًا للتسوية التي كانت المنظمة تقترب منها. وهكذا بدأ يتكون الانقسام الذي سيصبح بعد سنوات أحد أهم انقسامات السياسة الفلسطينية.

ولم يكن التحول السياسي داخل منظمة التحرير بلا أسباب. فقد انهار عمليًا نموذج القاعدة المسلحة القريبة من فلسطين بعد الخروج من لبنان، ولم تكن إسرائيل قد ضعفت بما يسمح للمنظمة بفرض أهدافها عسكريًا. وكانت مصر قد وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، وبدأ النظام الدولي نفسه يتغير، بينما كانت قيادة المنظمة بعيدة جغرافيًا عن فلسطين.

وفي المقابل أعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي ومنحت القيادة الفلسطينية ورقة سياسية جديدة. لم تعد الواقعية تعني البحث عن قاعدة عربية جديدة لاستئناف النموذج القديم فقط، بل أخذت تعني البحث عما يمكن الحصول عليه سياسيًا في ميزان القوى القائم.

ولم تكن مراجعة الهدف في ضوء القدرة خيانة في ذاتها. فالقيادة السياسية التي تكتشف أن وسيلتها لم تحقق غايتها مطالبة بمراجعة الوسيلة والغاية معًا. ولا يصح الحكم على قبول منظمة التحرير لاحقًا بدولة فوق جزء من فلسطين بمجرد مقارنته بالمشروع الذي كانت تطالب به قبل ذلك. فالمقارنة السياسية لا تكون بين ما حصل عليه الطرف وما كان يتمناه فقط، بل بين ما حصل عليه وما كانت البدائل الواقعية المتاحة له تسمح بالحصول عليه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1988 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وأعلن قيام دولة فلسطين. وفي الوقت نفسه تبنى برنامجًا سياسيًا يستند إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 وإلى تسوية سياسية للنزاع. ثم أعلن ياسر عرفات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر قبول القرارات الدولية ذات الصلة، وأكد حق الأطراف في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش بسلام وأمن، ونبذ الإرهاب. وبعد ذلك فتحت الولايات المتحدة حوارًا رسميًا مع منظمة التحرير.[9]

كان هذا تحولًا استراتيجيًا في تاريخ الحركة الوطنية. فقد انتقلت القيادة عمليًا من المطالبة بتحرير فلسطين الانتدابية كلها إلى مشروع دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة سنة 1967، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على مساحة تقارب اثنين وعشرين في المئة من فلسطين الانتدابية.[10]

يمكن وصف ذلك بأنه تنازل هائل إذا كانت نقطة القياس هي البرنامج الفلسطيني السابق. لكنه كان أيضًا اعترافًا متأخرًا بميزان قوة لم تستطع منظمة التحرير تغييره بالحرب. ففي سنة 1988 لم تكن المنظمة جيشًا منتصرًا يختار الحدود التي يمنحها لخصمه، بل حركة وطنية خرجت عسكريًا من لبنان وتعمل قيادتها من المنفى، بينما تسيطر إسرائيل على الأرض التي تريد إقامة الدولة عليها.

ولذلك لا يشكل قبول حل الدولتين في ذاته دليلًا على فساد القيادة أو خيانتها. المشكلة التي ينبغي اختبارها تقع في مكان آخر: ما الذي تنازلت عنه القيادة، وما الذي كان يمكن أن تحصل عليه في المقابل، وما الذي حصلت عليه فعلًا.

فالواقعية لا تعني أن كل اتفاق يقبله الطرف الأضعف يصبح اتفاقًا جيدًا لمجرد أنه أضعف. بل تجعل تقييم الاتفاق أكثر صرامة، لأن التنازل عن الهدف الأكبر لا يمكن تبريره سياسيًا إلا بما يفتحه من طريق واقعي إلى الهدف الأصغر.

ثم تغير العالم من حول الفلسطينيين مرة أخرى.

انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ثم انهار الاتحاد السوفييتي نفسه، وانتهى النظام الدولي الذي حكم جانبًا كبيرًا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ الخمسينيات. وفي آب/أغسطس 1990 غزا العراق الكويت، ووجدت قيادة منظمة التحرير نفسها في أزمة جديدة بسبب موقفها من الصراع.

أضر موقف القيادة الفلسطينية بعلاقاتها مع دول خليجية مهمة، وتعرضت المنظمة لضغوط مالية وسياسية متزايدة. وبعد حرب الخليج غادر مئات الآلاف من الفلسطينيين الكويت في ظروف مختلفة وقاسية، وفقدت المنظمة جزءًا مهمًا من البيئة السياسية والمالية التي اعتمدت عليها.[11]

وهكذا دخلت التسعينيات وهي تحمل عناصر قوة وضعف في الوقت نفسه. كانت لا تزال الممثل الفلسطيني الأوسع اعترافًا، وكانت الانتفاضة قد أعادت القضية إلى مركز السياسة الدولية، لكنها كانت ضعيفة عسكريًا، بعيدة عن الأرض، تعاني أزمة مالية وتراجعًا في بعض علاقاتها العربية، بينما تنمو حماس داخل الأراضي المحتلة بوصفها منافسًا جديدًا.

وهنا عاد أثر المؤسسة الذي ظهر في الفصول السابقة. فالمنظمة لم تكن فكرة سياسية فقط؛ كانت شبكة من المكاتب والموظفين والأجهزة والمخصصات والمؤسسات تحتاج إلى المال كي تستمر. وعندما تتراجع الموارد لا تكون الأزمة محاسبية فحسب. فالرواتب والمساعدات والمكاتب والعلاقات الخارجية جزء من القدرة السياسية للمؤسسة نفسها.

ولا يعني ذلك أن الحاجة المالية دفعت المنظمة بالضرورة إلى التسوية، ولا أن أوسلو يمكن تفسيره باعتباره صفقة لإنقاذ قيادة مفلسة. مثل هذا الاستنتاج يحتاج إلى أدلة مستقلة. لكنه يعني أن مصالح المؤسسة أصبحت أحد عناصر البيئة

التي اتخذت القيادة داخلها قراراتها. كان الفلسطينيون في الداخل يريدون مخرجًا من الاحتلال، وكانت قيادة منظمة التحرير تحتاج بدورها إلى طريق يعيدها إلى الأرض. ويمكن للهدفين أن يلتقيا، لكنهما ليسا متطابقين بالضرورة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1991 افتتح مؤتمر مدريد للسلام بعد حرب الخليج. لم تشارك منظمة التحرير باسمها، إذ رفضت إسرائيل مشاركتها الرسمية، وشارك الفلسطينيون ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، من ممثلين من الأراضي المحتلة، بينما بقيت قيادة المنظمة في الخارج على اتصال بالوفد وتؤثر في قراراته.[12]

أعادت مدريد إلى الواجهة مفارقة الداخل والخارج. فقد جاء الوفد الفلسطيني المفاوض من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان أعضاؤه يعرفون واقع الاحتلال الذي ستُطبَّق عليه أي تسوية، ويحملون جزءًا من الشرعية التي صنعتها الانتفاضة. أما قيادة منظمة التحرير في الخارج فكانت تمتلك الاعتراف السياسي والتنظيم والقرار الوطني المركزي.

بدأت بعد مدريد مفاوضات علنية في واشنطن، لكنها لم تحقق اختراقًا حاسمًا. وفي النهاية فُتح بعيدًا عنها مسار سري في النرويج بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، ثم تحول إلى اتصال مباشر مع قيادة منظمة التحرير، وانتهى إلى اتفاق المبادئ الذي سيعرف باسم أوسلو.[13]

وكانت المنظمة تدخل هذه المرحلة من موقع غير متكافئ مع إسرائيل. فإسرائيل دولة ذات جيش واقتصاد ومؤسسات وسيطرة فعلية على الأرض المتنازع عليها. أما منظمة التحرير فكانت ممثلًا سياسيًا لشعب بلا دولة، لا تسيطر على الأرض التي تريد إقامة دولتها عليها، ولا تملك وسيلة عسكرية واقعية لإنهاء الاحتلال، وتحتاج في الوقت نفسه إلى طريق للعودة إلى الداخل.

جلوس الطرفين إلى طاولة واحدة لم يلغِ هذا الاختلال. فالتفاوض لا يبدأ من عدد الكراسي ولا من تماثل التوقيعين في أسفل الوثيقة، بل من البدائل التي يملكها كل طرف إذا لم يحصل على اتفاق. والطرف الذي يستطيع مغادرة الطاولة مع احتفاظه بالدولة والأرض والجيش يفاوض من موقع مختلف عن الطرف الذي يحتاج إلى الاتفاق لكي يعود إلى الأرض التي يتفاوض بشأنها.

لكن اختلال ميزان القوى لا يكفي وحده لتفسير نتيجة المفاوضات. فالقوة التي يملكها الطرف تحدد جانبًا من الممكن، أما كفاءة المفاوض فتحدد ما يستطيع الحصول عليه داخل ذلك الممكن.

وهنا يكتسب نقد إدوارد سعيد أهمية خاصة. فقد رأى سعيد أن الفريق الفلسطيني دخل عملية أوسلو من دون الإعداد الفني والقانوني والمعلوماتي الذي يتناسب مع خطورة ما يتفاوض عليه، في مقابل دولة تملك مؤسسات وخبراء وخرائط وأجهزة قادرة على دراسة كل تفصيل. ولم يكن نقده موجهًا إلى ضعف الفلسطينيين العسكري فحسب، بل إلى الطريقة التي أدارت بها القيادة ذلك الضعف.[14]

وفي نقده اللاحق لأوسلو ذهب سعيد إلى أبعد من ذلك، فرأى أن عرفات والقيادة خلطا أحيانًا بين الاعتراف بالمؤسسة والقيادة وبين المكسب الوطني. واستشهد في كتاباته عن مرحلة غزة ـ أريحا بالجدل حول ألقاب عرفات ورموز السلطة الجديدة، ومنها صورته على الطوابع الفلسطينية.[15]

لا تثبت هذه التفاصيل أن عرفات دخل عملية السلام من أجل لقب أو صورة، ولا تكفي للحكم على دوافعه الشخصية. لكنها تستحق التسجيل لأنها تطرح مسألة ستصبح مركزية في تقييم ما حدث بعد ذلك: الفرق بين ما تحصل عليه المؤسسة الفلسطينية وما يحصل عليه المشروع الوطني الذي تمثله.

فقد تكون عودة القيادة إلى فلسطين مكسبًا للفلسطينيين وللقيادة معًا. وقد يكون إنشاء وزارات وشرطة ومؤسسات فلسطينية خطوة ضرورية نحو الدولة. لكن قيمة هذه المكاسب لا يمكن قياسها بأسماء المناصب والأعلام والمكاتب وحدها، وإنما بمقدار ما تنقل من سلطة حقيقية على الأرض إلى الفلسطينيين، وبما إذا كانت تقود في النهاية إلى السيادة التي قُدمت باعتبارها غاية العملية السياسية.

ولهذا لن يكون من العدل أن نصف ما سيأتي بأنه إذعان قبل قراءة الاتفاق، كما لن يكون من المنهج أن نسميه سلامًا تاريخيًا لأن قادتين تصافحا أمام الكاميرات.

في 9 أيلول/سبتمبر 1993 تبادلت منظمة التحرير وإسرائيل رسائل الاعتراف. اعترفت المنظمة بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، وقبلت قراري مجلس الأمن 242 و338، والتزمت بالحل السلمي ونبذ الإرهاب وأعمال العنف، وتعهد عرفات بالعمل على تعديل مواد الميثاق الفلسطيني المتعارضة مع هذه الالتزامات. أما رسالة إسحق رابين المقابلة فلم تعترف بدولة فلسطينية، ولم تعترف بسيادة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أعلنت أن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا للشعب الفلسطيني والدخول في مفاوضات معها.[16]

كان الاعتراف متبادلًا من حيث وجود رسالتين، لكنه لم يكن متماثلًا في موضوع الاعتراف. اعترفت المنظمة بدولة قائمة وبحقها في الوجود بسلام وأمن، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة بوصفها ممثلًا لشعب. كان ذلك مكسبًا سياسيًا مهمًا لمنظمة التحرير التي كانت إسرائيل ترفض الاعتراف بها، لكنه لم يكن اعترافًا إسرائيليًا بالدولة الفلسطينية التي أعلنتها المنظمة في الجزائر قبل خمس سنوات.

وفي 13 أيلول/سبتمبر وُقعت في واشنطن «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي». نص الاتفاق على إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالية، هي المجلس المنتخب، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، على أن تقود العملية إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. كما نص على أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية.[17]

لكن الاتفاق لم ينص على أن نهاية السنوات الخمس ستكون قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولم يحدد مسبقًا النتيجة النهائية للمفاوضات، بل ترك القضايا التي تحدد معنى الدولة نفسه إلى مفاوضات الوضع الدائم: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات مع الجيران.[18]

وهنا كانت المفارقة الأساسية. حصل الفلسطينيون على مسار يقود إلى مفاوضات نهائية، لا على ضمانة بأن النتيجة النهائية ستكون الدولة التي تصورها جمهورهم. وكان الفرق بين الأمرين هائلًا. فالمرحلة الانتقالية لم تكن دولة مؤجلة بموعد تسليم مضمون، بل ترتيبًا مؤقتًا يفترض أن يتفاوض الطرفان خلاله لاحقًا على المسائل التي تحدد أصلًا ما إذا كانت الدولة ستقوم، وأين ستكون حدودها، وماذا سيكون وضع القدس والمستوطنات واللاجئين والأمن.

ومع ذلك لم يكن الاتفاق بلا مضمون. فقد نص على نقل صلاحيات مدنية إلى الفلسطينيين في مجالات التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، وعلى إنشاء شرطة فلسطينية، ثم التفاوض على نقل صلاحيات أخرى. كما اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة إقليمية واحدة، وإن بقيت مسائل الوضع النهائي مستثناة من الولاية الانتقالية.[19]

وفي أيار/مايو 1994 جاء اتفاق غزة ـ أريحا، وعاد عرفات إلى غزة في تموز/يوليو. ثم جاء الاتفاق المرحلي في أيلول/سبتمبر 1995، المعروف بأوسلو الثاني، ليوسع نطاق الحكم الفلسطيني ويقسم الضفة الغربية إلى مناطق A وB وC، تختلف فيها درجات المسؤولية المدنية والأمنية الفلسطينية والإسرائيلية. لم يكن التقسيم حدودًا لدول ثلاث، بل توزيعًا انتقاليًا للصلاحيات داخل أرض كان يفترض أن يجري التفاوض على وضعها النهائي لاحقًا.[20]

في البداية بقيت المنطقة A، التي حصلت فيها السلطة الفلسطينية على المسؤوليات المدنية والأمنية الداخلية الأوسع، جزءًا صغيرًا من الضفة، بينما شملت B مساحة أكبر مع إدارة مدنية فلسطينية وترتيبات أمنية موزعة، وبقيت C، التي احتفظت إسرائيل فيها بالسيطرة الأوسع، معظم الأرض. ومع عمليات إعادة الانتشار اللاحقة اتسعت A وB، لكن C بقيت بحلول سنة 2000 نحو ثلاثة أخماس الضفة الغربية.[21]

وهكذا حصل تحول حقيقي لا يجوز إنكاره. انسحب الجيش الإسرائيلي من مراكز سكانية فلسطينية رئيسية، وعادت قيادة منظمة التحرير وكوادرها إلى الداخل، وبدأ الفلسطينيون يديرون بأنفسهم التعليم والصحة والضرائب والخدمات والشرطة

ومجالات أخرى من حياتهم. لكن انتقال الإدارة لم يكن انتقالًا مماثلًا للسيادة. بقيت إسرائيل تملك قدرات حاسمة تتعلق بالأرض والحركة والأمن الخارجي والمستوطنات ومجالات أخرى، بينما أصبحت السلطة الفلسطينية صاحبة صلاحيات مباشرة ومتزايدة على السكان الفلسطينيين.

أوسلو لم يحرر الفلسطيني من سلطة الاحتلال، بل غيّر الطريقة التي تُمارس بها السلطة عليه. جزء من الحكم انتقل من إسرائيل إلى الفلسطينيين، لكن السيادة لم تنتقل بالقدر نفسه.

وهنا بدأت تجربة مختلفة تمامًا بالنسبة إلى فتح.

كان من السهل على فتح، وهي تعمل في المنفى، أن تفسر كثيرًا من عيوبها المؤسسية بظروف الثورة. فحركة التحرر لا تعمل داخل دولة مستقرة ذات خزينة وقوانين وأجهزة رقابة. تأتي أموالها من مصادر متعددة، وتتوزع قواتها ومؤسساتها بين بلدان مختلفة، ويعمل بعضها في السر، بينما تبقى قيادتها معرضة للاغتيال والملاحقة والطرد. وفي مثل هذه البيئة يمكن تبرير قدر من المركزية والسرية باعتباره من ضرورات البقاء.

لكن ياسر عرفات عاد إلى غزة سنة 1994، وتحولت منظمة التحرير من مؤسسة تقود شعبًا من خارج أرضه إلى قيادة تملك سلطة فعلية على جزء منه. ظهرت الوزارات والموازنة والشرطة والمحاكم والإدارات العامة، ثم المجلس التشريعي ومؤسسات الرقابة. وتدفقت مساعدات دولية بمليارات الدولارات لدعم بناء المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية.

عند هذه النقطة انتهى جزء كبير من العذر القديم.

الثورة أصبحت حكومة.

ولم يعد تقييم القيادة الفلسطينية ممكنًا من خلال ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين وحده. فقد نشأت للمرة الأولى منذ 1948 مساحة، محدودة السيادة بالتأكيد، يستطيع الفلسطينيون داخلها أن يحاسبوا قيادة فلسطينية على صلاحيات أصبحت في يدها بالفعل. وهنا يبدأ الاختبار الذي لا يستطيع الاحتلال أن يجيب عنه نيابة عنهم: الطريقة التي استخدمت بها القيادة الفلسطينية السلطة التي حصلت عليها.

ولم تكن البداية كلها فشلًا. من الخطأ كتابة السنوات الأولى للسلطة كما لو أنها لم تنتج سوى الفساد والمحسوبية. فقد تسلمت إدارة ناشئة مجتمعًا يحتاج إلى إعادة بناء واسعة في البنية التحتية والخدمات والمؤسسات العامة. وأنشئت وزارات وإدارات مالية ومؤسسات تنظيمية، وتأسست سلطة النقد الفلسطينية في أواخر سنة 1994، وتحسنت القدرة على تحصيل الإيرادات، ونُفذت مشاريع في المدارس والصحة والطرق والمياه والبنية التحتية.[22]

وبين 1994 و1998 صرف المانحون أكثر من 2.5 مليار دولار، ذهب جانب كبير منها إلى الاستثمار العام وبناء المؤسسات والبنية التحتية. ورصد صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها تلك السنوات، تقدمًا ملحوظًا في إنشاء المؤسسات وتحسين البنية التحتية وبناء قاعدة للإيرادات العامة، حتى استطاعت الإيرادات الجارية في نهاية العقد تغطية النفقات الجارية بدرجة أفضل كثيرًا مما كان قائمًا في السنوات الأولى. وفي الوقت نفسه ظل الاقتصاد يعاني الإغلاقات والقيود وعدم اليقين السياسي، ولم يتحول بناء المؤسسات إلى اقتصاد سيادي مستقل.[23]

لم تكن السلطة، إذن، واجهة فارغة. كانت هناك عملية حقيقية لبناء جهاز حكم فلسطيني.

لكن جهاز الحكم الجديد لم يولد في فراغ. دخلته فتح ومعها تاريخها وشبكاتها وطريقة إدارتها للسلطة والمال في المنفى. كانت فتح القوة المهيمنة في منظمة التحرير، وكان رئيس فتح هو نفسه رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ثم أصبح عرفات رئيس السلطة الفلسطينية. وعاد معه إلى الداخل عدد كبير من كوادر المنظمة والأجهزة التي تشكلت خلال سنوات الثورة.

ومنذ البداية أصبحت الحدود بين ثلاث مؤسسات تحتاج إلى وضوح لم يتوافر دائمًا: فتح، ومنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية.

لم تكن المسألة لغوية. فالدولة تحتاج إلى الفصل بين الحزب الذي يحكم والجهاز العام الذي يديره. وإذا أصبح الولاء التنظيمي طريقًا إلى الوظيفة، تحولت الوظيفة العامة إلى مورد سياسي. وإذا تداخلت موارد التنظيم مع موارد المؤسسة الوطنية وموارد الحكومة، أصبح تحديد المال العام ومراقبته أكثر صعوبة. وإذا اجتمعت رئاسة الحركة والمنظمة والسلطة في شخص واحد، ازدادت أهمية المؤسسات القادرة على تقييد سلطة ذلك الشخص، لا أهمية الثقة به.

ومع ذلك شهد النظام الجديد تطورًا سياسيًا حقيقيًا. ففي كانون الثاني/يناير 1996 انتخب الفلسطينيون رئيس السلطة والمجلس التشريعي الفلسطيني. وكانت الانتخابات، على الرغم من أوجه القصور التي رافقتها، خطوة مهمة من شرعية الثورة إلى شرعية الاقتراع. وأصبح هناك مجلس منتخب يستطيع من حيث المبدأ أن يراقب الحكومة ويسألها عن المال والإدارة والقوانين.[24]

كان هذا تحولًا أعمق مما يبدو. ففي حركة التحرر تأتي شرعية القائد من التاريخ والكفاح وموقعه داخل التنظيم. أما في النظام المنتخب فيدخل المواطن نفسه طرفًا في إنتاج الشرعية. ولم يعد تاريخ الزعيم وحده مصدر سلطته؛ أصبح صوت المواطن مصدرًا لها أيضًا.

لكن الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة احتاج إلى أكثر من انتخابات.

كان عرفات قد أدار فتح ومنظمة التحرير لعقود من خلال شبكة مركزية معقدة من الأشخاص والفصائل والأجهزة ومصادر التمويل. وكان جانب من قدرته على القيادة قائمًا على موقعه الشخصي في مركز هذه الشبكة، وعلى قدرته على الموازنة بين أجزائها وتوزيع الموارد بينها.

أما الدولة الحديثة فتقوم على منطق معاكس. فالوزارة ينبغي ألا تحتاج إلى الرئيس لكي تعرف مواردها، والموظف لا ينبغي أن يعتبر راتبه منحة من الزعيم، والقانون لا ينبغي أن يتغير تبعًا لعلاقة المؤسسة بالرئيس، والمال العام لا يصبح أكثر أمنًا كلما قل عدد الذين يعرفون أين يوجد.

وهنا ظهرت واحدة من أعمق مشكلات السلطة منذ سنواتها الأولى. لم تدخل القيادة القديمة ببساطة إلى مؤسسات جديدة، بل دخل معها جانب من طريقة الحكم التي تشكلت في سنوات المنفى.

وكان المال أحد أوضح الأماكن التي ظهر فيها ذلك.

لم تكن جميع إيرادات السلطة في السنوات الأولى تدخل حسابًا موحدًا خاضعًا لوزارة المالية والموازنة. فقد ظلت إيرادات وأصول تجارية عامة خارج السيطرة الكاملة للوزارة، وهو ما اعتبره صندوق النقد لاحقًا من مشكلات الشفافية والحكم المالي في السلطة الناشئة.[25]

وتبين لاحقًا أن ما يقارب 900 مليون دولار من الإيرادات العامة وعوائد الاستثمارات جرى خلال الفترة من 1995 إلى 2000 توجيهها خارج السيطرة العادية لوزارة المالية، عبر حسابات واستثمارات كان للرئاسة ودائرتها الاقتصادية نفوذ مركزي عليها. لكن هذا الرقم يحتاج إلى قراءة أكثر دقة من الطريقة التي استُخدم بها لاحقًا في السجال السياسي.[26]

فالقول إن نحو 900 مليون دولار أُديرت خارج القنوات الطبيعية للموازنة لا يعني أن عرفات سرق 900 مليون دولار.

وقد أوضح صندوق النقد نفسه أن معظم هذه الأموال استُخدم في استثمارات وأصول فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها. ولذلك لا تسمح الوثائق بتحويل الرقم كله إلى ثروة شخصية لعرفات. ما تثبته بصورة أقوى هو أمر مختلف: أن قدرًا ضخمًا من المال العام كان يُدار خارج القنوات العادية للموازنة ووزارة المالية، وتحت سيطرة مركز سياسي ضيق.[27]

وهذا في ذاته خلل مؤسسي بالغ الخطورة.

فالمشكلة في الدولة ليست فقط أن يسرق المسؤول المال. تبدأ المشكلة قبل السرقة، عندما يستطيع المسؤول أن يضع المال العام خارج النظام الذي يسمح للمؤسسات المنتخبة والرقابية بمعرفة مقداره ومصدره وطريقة إنفاقه.

وقد تكون للقيادة مبرراتها. فالسلطة كانت ناشئة، والاقتصاد هشًا، والإيرادات عرضة للاضطراب، والقيادة جاءت من حركة تحرير اعتادت المرونة والسرية المالية. لكن هذه المبررات تكشف في الوقت نفسه حدود الانتقال الذي حدث.

فالمال الذي قد تبرر سريته ضرورات حركة تحرر لا يستطيع الاحتفاظ بالصفة نفسها عندما يصبح مال مواطنين.

ما كان صندوقًا أسود للثورة أصبح خزينة حكومة.

ولم تكن المشكلة محصورة في الحسابات النقدية. فقد دخلت السلطة في نشاط اقتصادي مباشر، وامتلكت استثمارات وحصصًا في شركات ومشروعات تجارية من خلال شركة الخدمات التجارية الفلسطينية وغيرها من الأدوات. ولا يمثل امتلاك الحكومة أصولًا تجارية فسادًا في ذاته؛ فدول كثيرة تملك شركات وصناديق استثمار وأصولًا اقتصادية. الفارق هو النظام الذي يحكم الملكية والإدارة والأرباح والرقابة.

وفي نهاية سنة 1999 قُدرت أصول شركة الخدمات التجارية الفلسطينية بنحو 345 مليون دولار، منها نحو 292 مليون دولار في مساهمات ملكية. وكانت هذه أصولًا عامة ذات قيمة كبيرة لم تكن خلال سنوات سابقة ظاهرة ضمن الموازنة العامة بالطريقة التي تسمح برقابة مالية وسياسية طبيعية عليها.[28]

وهنا لم تعد السرية مجرد مسألة محاسبية. أصبحت مصدرًا للقوة السياسية.

فمن يسيطر على الموارد يستطيع أن يقرر أين تذهب الوظائف والمخصصات والعقود والتراخيص والاستثمارات والمساعدات. ولا يحتاج نظام المحسوبية دائمًا إلى وثيقة تأمر بشراء الولاء. يكفي أن يعرف المواطن والموظف والمسؤول أين توجد الأبواب التي تمر منها الموارد، ومن يستطيع فتحها وإغلاقها.

وفي الوقت نفسه أخذ الجهاز العام يتوسع بسرعة.

وكان جزء كبير من هذا التوسع ضروريًا. فالسلطة الجديدة احتاجت إلى المعلمين والأطباء والموظفين والشرطة والإداريين، كما أن الاقتصاد الفلسطيني كان يعاني البطالة والإغلاقات وتقلب القدرة على العمل في إسرائيل. وأصبحت الوظيفة العامة، بصورة مفهومة، إحدى وسائل استيعاب قوة العمل وتوفير الدخل.

لكن توسع الجهاز العام لم يكن مسألة اقتصادية فقط. فقد جاءت السلطة ومعها آلاف الكوادر والمقاتلين والموظفين الذين عملوا في مؤسسات منظمة التحرير، وكان عليها أن تجد مكانًا لعدد كبير منهم في النظام الجديد. كما احتاجت إلى بناء أجهزة أمن وإدارة تستطيع بسط سلطتها والمحافظة على الاستقرار.

وهكذا تداخلت ثلاثة أهداف مختلفة: بناء جهاز الدولة، واستيعاب الجهاز القديم للثورة، واستخدام الوظيفة العامة أداة للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولا يثبت حجم فاتورة الرواتب وحده وجود المحسوبية، كما لا يثبت انتماء الموظف إلى فتح أنه حصل على وظيفته بغير حق. لكن سرعة التوسع تجعل طريقة التعيين، وعدد الوظائف، والحاجة الفعلية إليها، والجهة التي تملك قرار التوظيف، مسائل سياسية وليست إدارية فحسب.

وكان الأمر أوضح في الأجهزة الأمنية.

إنشاء قوة شرطة وأمن فلسطينية لم يكن انحرافًا عن أوسلو، بل كان جزءًا من الاتفاق ومن الوظائف الضرورية لأي سلطة حكم. لكن تعدد الأجهزة وتداخل اختصاصاتها وارتباط عدد منها مباشرة بمركز الرئاسة أثار منذ وقت مبكر مشكلة أخرى.

فالمؤسسة الضعيفة لا تعني دائمًا قائدًا ضعيفًا.

عندما تتداخل اختصاصات الأجهزة ولا توجد بينها حدود واضحة، يصبح الشخص الموجود فوقها هو الجهة الوحيدة القادرة على التنسيق والموازنة بينها. وعندما تتنافس المؤسسات على الوصول إلى الرئيس بدل خضوعها لقواعد ثابتة، تتحول المركزية الشخصية إلى البديل العملي عن البناء المؤسسي.

وبدأت آثار ذلك تظهر خارج المجال المالي أيضًا. فقد وثقت تقارير حقوقية في السنوات الأولى للسلطة اعتقالات تعسفية، وإساءة معاملة محتجزين وتعذيبًا، ومشكلات في الإجراءات القضائية، وتدخلًا في حرية التعبير والتنظيم، وضعفًا في استقلال القضاء. ولم تكن هذه انتهاكات ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بل أجهزة فلسطينية تعمل في المناطق التي أصبحت تحت إدارة فلسطينية.[29]

وهنا يصبح الفصل بين المسؤوليات ضرورة أخلاقية ومنهجية معًا.

فالاحتلال لم ينته بقيام السلطة، وظلت إسرائيل تملك أدوات قادرة على تعطيل الاقتصاد والحركة والسيادة الفلسطينية. ولا يجوز استخدام فساد السلطة لتبرئة الاحتلال من ذلك. لكن استمرار الاحتلال لا يستطيع في المقابل أن يبرر تعذيب معتقل فلسطيني في سجن فلسطيني، أو إخفاء مال عام عن مؤسسة رقابية فلسطينية، أو تعيين موظف على أساس الولاء بدل الكفاءة.

كان يمكن للحقيقتين أن توجدا في الوقت نفسه، وقد وُجدتا.

وفي سنة 1997 ظهر دليل مهم على أن المجتمع السياسي الفلسطيني نفسه بدأ يقاوم هذه الطريقة في الحكم. فقد أثار تقرير لهيئة الرقابة العامة عن سوء الإدارة والتجاوزات المالية أزمة سياسية، وشكل المجلس التشريعي لجنة للتحقيق. وانتهى التحقيق البرلماني إلى انتقادات واسعة لأداء الوزارات والحكومة، وطالب بإجراءات ضد مسؤولين وبإصلاح الإدارة العامة.[30]

وهذه الواقعة مهمة لسبب يتجاوز الأرقام التي وردت في التقارير.

فهي تثبت أن السلطة لم تكن كتلة واحدة فاسدة متجانسة، وأن الفلسطينيين لم ينتظروا مراقبًا أجنبيًا ليكتشف لهم مشكلاتهم. كانت داخل النظام نفسه مؤسسات وأعضاء مجلس وموظفون وصحافيون وأصوات عامة تحاول بناء قواعد للمحاسبة.

وهذا يجعل ما حدث بعد ذلك أكثر أهمية، لا أقل.

فالمشكلة لم تكن غياب المعرفة بوجود الخلل. أصبحت المشكلة قدرة المؤسسات التي اكتشفته على إصلاحه.

وهنا يظهر الفارق بين وجود مؤسسة رقابة وامتلاكها القوة التي تجعل رقابتها ملزمة. يمكن إنشاء مجلس تشريعي، ويمكن للمجلس التحقيق، ويمكن إصدار تقرير، لكن الدولة المؤسسية تبدأ عندما يصبح التقرير قادرًا على تغيير سلوك السلطة، ويصبح الوزير خاضعًا للقانون لا لمقدار قربه من مركز القرار.

وكانت السلطة الفلسطينية قد وصلت، خلال سنوات قليلة، إلى مفترق واضح.

فقد بنت مؤسسات حقيقية، وحسنت جوانب من الإدارة المالية والبنية التحتية، وأنشأت نظامًا مصرفيًا وتنظيميًا جديدًا، وأجرت انتخابات، وامتلكت مجلسًا تشريعيًا ومؤسسات رقابية. وفي الوقت نفسه احتفظ مركز الرئاسة بسيطرة واسعة على المال والأجهزة، وظلت الحدود بين الحركة والمنظمة والسلطة غير مكتملة، وظهرت أنماط من المحسوبية وضعف الرقابة والانتهاكات الأمنية.

لم يكن ذلك مجرد انتقال ناقص من الثورة إلى الدولة.

كان بداية تكوين نظام سياسي له منطقه الخاص.

فالوظيفة التي تمنح للاستقرار السياسي تخلق موظفًا يعتمد على استمرارها. والجهاز الأمني الذي يتوسع يخلق قيادة وموازنات ومصالح تحتاج إلى بقائه. والشركة العامة التي تدار بعيدًا عن الموازنة تخلق موارد يستطيع مركز القرار استخدامها من دون المرور الكامل بالمؤسسات المنتخبة. والحزب الذي يسيطر على السلطة يستطيع استخدام موارد السلطة لتعزيز موقع الحزب، ثم استخدام قوة الحزب للمحافظة على السيطرة على السلطة.

وبمرور الوقت يمكن لهذه الدائرة أن تجعل المؤسسة التي أُنشئت باعتبارها مرحلة نحو الدولة صاحبة مصلحة في استمرار ذاتها، حتى إذا ظلت الدولة نفسها بعيدة.

ولا يعني ذلك أن عرفات وفتح أنشأَ السلطة منذ البداية بقصد استبدال الدولة بها. ولا تثبت الأدلة التي أمامنا مؤامرة واعية من هذا النوع. التفسير الأبسط والأقوى هو أن المؤسسات، بعد نشأتها، تنتج مصالحها الخاصة. ويصبح الحفاظ على الرواتب والأجهزة والمناصب والموارد والاستقرار السياسي جزءًا من حسابات القيادة، إلى جانب الهدف الوطني الذي أنشئت المؤسسة باسمه.

وهنا تتصل تجربة الحكم ببنية أوسلو نفسها.

فإسرائيل احتفظت بأجزاء حاسمة من السيادة، بينما حصلت القيادة الفلسطينية على سلطة مباشرة ومتزايدة على الفلسطينيين. وكلما طال الانتقال من السلطة إلى الدولة، نمت المؤسسة التي كان يفترض أن تكون مؤقتة. وأصبح لدى الفلسطيني جهاز حكم يستطيع أن يفرض عليهم قراراته أكثر مما يستطيع أن يفرض على إسرائيل اكتمال العملية التي أنشأته.

وهذه واحدة من المفارقات المركزية في الدولة المخصيّة.

فالسلطة التي لم تكن قادرة على حماية حدود دولة غير موجودة، كانت قادرة على اعتقال مواطن.

والوزارة التي لم تكن تملك السيطرة الكاملة على الأرض التي تخطط لها، كانت قادرة على تعيين آلاف الموظفين.

والرئاسة التي لم تكن تستطيع إجبار إسرائيل على تنفيذ ما تراه من استحقاقات الاتفاق، كانت تستطيع التحكم في موارد ومؤسسات فلسطينية واسعة.

لم تكن السلطة بلا قوة.

كانت قوتها ناقصة الاتجاه.

وكان الخطأ سيكون أن نحاسبها على السيادة التي لم تحصل عليها. لكن الخطأ المقابل، والأكثر شيوعًا في الخطاب الذي دافع عنها، كان أن نعفيها من الحساب على السلطة التي حصلت عليها بالفعل.

ومن هنا يتغير معيار الحكم.

لا يكفي أن نقارن السلطة الفلسطينية بدولة مستقلة لم تكنها. ينبغي أن نقارن أداءها بما كانت تملكه فعلًا من صلاحيات وموارد، وبالبدائل المؤسسية التي كانت متاحة داخل تلك الحدود.

فالاحتلال يستطيع أن يمنع الدولة من امتلاك حدودها، لكنه لا يفرض على وزير أن يسيء استخدام المال العام. ويستطيع أن يعطل الاقتصاد، لكنه لا يفرض على جهاز أمني أن يتجاوز القانون. ويستطيع أن يقيد الحركة، لكنه لا يفرض دمج

الحزب بالحكومة. ويستطيع أن يمنع السيادة، لكنه لا يمنع بالضرورة نشر الحسابات أو تقوية القضاء أو إخضاع التوظيف لمعايير مهنية.

لهذا لا تبدأ مسؤولية القيادة الفلسطينية عند إثبات السرقة الشخصية.

تبدأ قبل ذلك بكثير.

تبدأ عندما تصبح لديها سلطة، ثم يصبح المعيار هو الطريقة التي بنت بها المؤسسات التي كان يفترض أن تمنع السرقة والاستبداد والمحسوبية، حتى عندما يكون الحاكم نفسه مقتنعًا بأنه يعمل من أجل القضية.

فالدولة لا تحتاج إلى قائد صالح بقدر ما تحتاج إلى نظام يستطيع التعامل مع القائد السيئ.

وهذه هي المسافة التي لم تستطع الثورة أن تقطعها كاملة عندما أصبحت حكومة.

حل عام 2000، وكانت السنوات الخمس التي حددها أوسلو للمرحلة الانتقالية قد انقضت من دون أن تنتهي المرحلة الانتقالية نفسها. كانت السلطة الفلسطينية قد أصبحت واقعًا قائمًا: رئيس ووزارات ومجلس تشريعي وأجهزة أمنية وموظفون وموازنة ومؤسسات تحمل أسماء الدولة المقبلة. لكن الدولة التي كان يفترض، في التصور السياسي الفلسطيني، أن تكون هذه المؤسسات جسرًا إليها لم تكن قد ظهرت.[31]

بقيت القدس بلا تسوية نهائية، واللاجئون بلا حل، والحدود بلا اتفاق، والمستوطنات بلا حسم، وبقي الجزء الأكبر من الضفة الغربية خارج السيطرة الفلسطينية الكاملة. وهكذا وصل الطرفان إلى مفاوضات الوضع الدائم وهما لا يتفاوضان على المستقبل وحده، بل على نتائج مرحلة انتقالية انتهى موعدها من دون أن تحقق الغاية التي علقت عليها القيادة الفلسطينية مشروعها السياسي.

كانت هذه لحظة خطرة بالنسبة إلى فتح تحديدًا. فمنذ أواخر الثمانينيات لم تعد حجتها الأساسية أنها ستحرر فلسطين كلها بالبندقية. كانت قد أعادت تعريف مشروعها على أساس أكثر واقعية: الاعتراف بإسرائيل، والقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية قضية اللاجئين في إطار اتفاق نهائي. وبذلك كانت قد قدمت لجمهورها عقدًا سياسيًا جديدًا: التخلي عن الهدف الأكبر مقابل الحصول على هدف أصغر يمكن تحقيقه.

لكن الهدف الأصغر لم يتحقق.

وفي تموز/يوليو 2000 دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك وياسر عرفات إلى كامب ديفيد لمحاولة الوصول إلى اتفاق نهائي. استمرت القمة نحو أسبوعين، ودخل الطرفان في تفاوض مكثف على أكثر القضايا حساسية: الأرض والحدود والقدس والمستوطنات والأمن واللاجئين.[32]

ومن هذه القمة ستولد واحدة من أكثر العبارات اختزالًا لما حدث: أن باراك عرض على عرفات دولة فلسطينية على نحو 95 في المئة من الضفة الغربية، وأن عرفات رفضها واختار العنف بدلًا منها.

المشكلة أن كامب ديفيد لم تنته بوثيقة نهائية بهذا الوصف وضعت أمام عرفات للتوقيع فرفض توقيعها. جرى تداول مقترحات وأفكار وصيغ تفاوضية تغيرت أثناء القمة، ولم تنتج المفاوضات نصًا نهائيًا متفقًا على تفاصيله أو خريطة نهائية وقع عليها الطرف الإسرائيلي بوصفها عرضه الأخير. ولذلك تختلف الروايات اللاحقة حتى في تحديد النسب والمساحات التي كانت مطروحة في المراحل المختلفة.[33]

ولا يعني ذلك أن باراك لم يقدم شيئًا مهمًا. على العكس، ذهب أبعد من حكومات إسرائيلية سابقة في الاستعداد لمناقشة الانسحاب من معظم الضفة الغربية، وإخلاء مستوطنات، وإعادة رسم حدود، ومناقشة ترتيبات في القدس كان مجرد

طرحها سابقًا بالغ الصعوبة في السياسة الإسرائيلية. وكان لهذا التحول ثمن سياسي حقيقي بالنسبة إليه داخل إسرائيل.

لكن المسافة بين التقدم على الموقف الإسرائيلي السابق وبين الوصول إلى الحد الذي يستطيع الفلسطيني قبوله بقيت واسعة.

فالخلاف لم يكن على عدد الكيلومترات المربعة وحده. كان على معنى الدولة التي ستقام فوقها. أراد الفلسطينيون أن تكون حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 هي الأساس الذي يجري انطلاقًا منه الاتفاق على تعديلات متبادلة ومحدودة، بينما أرادت إسرائيل الاحتفاظ بكتل استيطانية ومواقع وترتيبات أمنية اعتبرتها ضرورية لأمنها وواقعها السكاني والسياسي.

ومن هنا أصبحت النسبة وحدها أداة مضللة لقياس العرض. فالدولة ليست مساحة مجردة. قيمتها السياسية تتحدد أيضًا باتصال أرضها، وحدودها، وطرقها، وسيطرتها على الدخول والخروج، ودرجة السيادة التي تمارسها فوق تلك الأرض. ويمكن أن تكون مساحة كبيرة ناقصة الوظيفة إذا ظلت أدوات أساسية من السيادة خارج يد صاحبها.

وكان الفلسطيني قد قدم بالفعل تنازله الإقليمي الأكبر قبل كامب ديفيد بسنوات. فلم يدخل عرفات القمة مطالبًا بإزالة إسرائيل أو بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل فلسطين الانتدابية. كان المشروع الرسمي قد تقلص إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، أي إلى جزء صغير من الأرض التي كان الخطاب الفلسطيني السابق يطالب بها كلها. ولذلك لم تنظر القيادة الفلسطينية إلى حدود 1967 باعتبارها حلًا وسطًا بين مطالبتين متساويتين ينبغي اقتسامه من جديد، بل باعتبارها أساس الحد الأدنى الذي بقي بعد التنازل التاريخي السابق.

وفي القدس أصبحت الفجوة أشد تعقيدًا. كان الفلسطينيون يريدون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم والسيادة على الحرم الشريف، بينما كانت إسرائيل قد ضمت القدس الشرقية وتعتبر القدس الموحدة عاصمتها. ومع ذلك دخلت المفاوضات في مناقشات غير مسبوقة حول توزيع السيادة والإدارة بين الأحياء العربية واليهودية، ثم اصطدمت بالبلدة القديمة والحرم الشريف/جبل الهيكل، حيث لم يعد الخلاف متعلقًا بالأرض وحدها، بل بالمكان الذي يضعه كل طرف في قلب روايته القومية والدينية.

أما قضية اللاجئين فكانت تحمل تناقضًا من نوع آخر. بالنسبة إلى الفلسطينيين، لم يكن اللاجئ نتيجة جانبية للنزاع يمكن تعويضها ماليًا وإغلاق ملفها، بل أحد النتائج المركزية لحرب 1948. وبالنسبة إلى إسرائيل، كان قبول عودة واسعة للاجئين وذريتهم إلى داخل حدودها يعني تغييرًا ديموغرافيًا يمكن أن يقوض الطابع اليهودي للدولة التي اعترفت بها منظمة التحرير.

ومن هنا ظهرت صيغ تجمع بين العودة إلى الدولة الفلسطينية، والتعويض، وإعادة التوطين، ولمّ الشمل، والقبول المحدود داخل إسرائيل. لكن الفجوة بين الاعتراف الفلسطيني بحق العودة والرفض الإسرائيلي لعودة جماعية إلى إسرائيل بقيت من أصعب الفجوات التي لم تستطع كامب ديفيد إغلاقها.

ولا يعفي ذلك عرفات وطريقة التفاوض الفلسطينية من المسؤولية. فقد خرج مسؤولون أميركيون وإسرائيليون من القمة مقتنعين بأن باراك تحرك أكثر، وأن عرفات تجنب تقديم مقترحات مضادة واضحة في لحظات كان يمكن فيها تحويل التنازلات الإسرائيلية إلى أساس لمساومة أكثر تقدمًا. وانتقد مشاركون في العملية التشتت داخل الوفد الفلسطيني وضعف قدرته على ترتيب الأولويات وإجراء المقايضات بين الملفات المختلفة.[34]

لكن هذه الشهادات، مع أهميتها، جاءت من أطراف شاركت في المفاوضات ولها قراءتها الخاصة لأسباب فشلها. وفي المقابل رأى مشاركون آخرون أن الصورة التي اختزلت القمة لاحقًا في «عرض إسرائيلي سخي» قابله «رفض فلسطيني» أخفت أخطاء ارتكبها الأطراف الثلاثة، كما أخفت حقيقة أن الأفكار المتداولة في كامب ديفيد لم تكن اتفاقًا نهائيًا مكتملًا ينتظر توقيع عرفات.[35]

والأهم أن القمة نفسها لم تنته بإعلان موت المفاوضات. ففي البيان الثلاثي الصادر في 25 تموز/يوليو أكد باراك وعرفات وكلينتون أن الفجوات لم تُردم، لكن الطرفين التزما بمواصلة الجهود للوصول إلى اتفاق على قضايا الوضع الدائم.[36]

لم ينته التفاوض في كامب ديفيد.

لكن الشارع انفجر بعد شهرين.

في 28 أيلول/سبتمبر 2000 زار أرييل شارون، زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك، الحرم الشريف/جبل الهيكل، وسط وضع سياسي شديد التوتر. أثارت الزيارة غضبًا فلسطينيًا واسعًا، واندلعت بعدها احتجاجات ومواجهات سقط فيها قتلى وجرحى، ثم اتسعت بسرعة إلى ما سيعرف بالانتفاضة الثانية.[37]

غير أن اختزال الانتفاضة كلها في زيارة شارون لا يفسر ما حدث. كانت السنوات السابقة قد راكمت شعورًا فلسطينيًا متزايدًا بخيبة أمل أوسلو، واستمرار الاحتلال والاستيطان والإغلاقات، وعدم الوصول إلى التسوية النهائية، وبقاء السلطة الفلسطينية عاجزة عن تحويل وجودها الإداري إلى سيادة. وكانت الثقة الإسرائيلية بدورها قد تضررت من العمليات المسلحة الفلسطينية ومن الشك في قدرة السلطة أو رغبتها في منعها.

ولهذا كانت زيارة شارون شرارة وقعت فوق مادة قابلة للاشتعال، لا تفسيرًا كاملًا لوجود تلك المادة.

كما أن الأدلة لا تسمح بتحويل المسألة بسهولة إلى رواية معاكسة تقول إن عرفات خطط مسبقًا لكل الانتفاضة وحدد لحظة تفجيرها ثم نفذ خطته. هناك فرق بين توقع احتمال المواجهة والاستعداد له، وبين استغلال المواجهة بعد اندلاعها، وبين التخطيط المسبق لمسار انتفاضة كاملة. والخلط بين هذه المستويات يحول مسألة تاريخية معقدة إلى اتهام سياسي أسهل من إثباته.[38]

لكن ما حدث بعد اندلاع الاحتجاجات أكثر وضوحًا من الجدل حول لحظة بدايتها.

أصبحت الانتفاضة الثانية أكثر عسكرة من الأولى. دخلت عناصر من فتح وأجهزة السلطة وفصائل أخرى في المواجهة المسلحة، وتصاعد نشاط حماس والجهاد الإسلامي، وانتقلت العمليات إلى إطلاق النار والتفجيرات الانتحارية والهجمات داخل إسرائيل. وفي المقابل استخدمت إسرائيل جيشها على نطاق متزايد، وفرضت الإغلاقات ونفذت الاغتيالات والاجتياحات والاعتقالات والقصف.[39]

وهكذا أخذ الصراع يغير طبيعة المشروع الذي أنشأه أوسلو نفسه.

كانت الانتفاضة الأولى قد أظهرت قدرة مجتمع واقع تحت الاحتلال على تنظيم عصيان ومقاومة شعبية واسعة، حتى مع وجود العنف في بعض مراحلها. أما الثانية فأصبح السلاح فيها أكثر مركزية، وأصبح المدنيون أكثر تعرضًا للقتل من الطرفين، ودخلت المواجهة في دورة يستطيع كل طرف فيها أن يستدل بفعل خصمه على ضرورة تصعيد فعله هو.

ولا يكتسب استهداف المدنيين مشروعيته لأن فاعله الطرف الأضعف، كما لا يصبح استخدام القوة الإسرائيلية متناسبًا أو قانونيًا لمجرد أن إسرائيل تواجه هجمات حقيقية. معيار الفعل لا يتغير بتغير هوية صاحبه.

وكانت عسكرة الانتفاضة تحمل بالنسبة إلى فتح تناقضًا استراتيجيًا عميقًا. فإذا كان مشروعها منذ أواخر الثمانينيات يقوم على تحويل الحكم الذاتي إلى دولة من خلال الجمع بين الاعتراف الدولي والتفاوض وبناء المؤسسات، فإن انتقال الصراع إلى مواجهة مسلحة واسعة مع دولة تتفوق عليها عسكريًا بصورة ساحقة لم يغير ميزان القوى لمصلحتها.

يمكن للمقاتل أن يكون شجاعًا وتكون الاستراتيجية التي يقاتل في إطارها خاسرة. ويمكن للعملية أن تنجح تكتيكيًا بينما تكون حصيلتها السياسية أضعف من الوضع الذي بدأت منه.

ومع تصاعد الهجمات الفلسطينية، ولا سيما تلك التي استهدفت مدنيين داخل إسرائيل، أصبح من الأسهل على الحكومة الإسرائيلية إقناع جمهورها بأن الانسحاب يحمل خطرًا أمنيًا، كما تضررت قدرة القيادة الفلسطينية على إقناع الخارج بأنها تستطيع أن تكون شريكًا في نظام دولتين مستقر. ولم تكن هذه الهجمات هي التي أنشأت الاحتلال أو الاستيطان؛ فكلاهما سبقها بعقود. لكن السبب الذي أنشأ المشكلة ليس بالضرورة هو السبب الوحيد الذي يحدد اتجاهها اللاحق، وما لم يبدأ الأزمة يستطيع أن يفاقمها.

وفي هذه البيئة ازدادت قوة حماس.

كانت قد رفضت أوسلو منذ البداية، ولذلك قدم لها تعثره دليلًا سياسيًا جاهزًا: فتح اعترفت بإسرائيل، وتخلت عن معظم فلسطين التاريخية، وأنشأت سلطة وتعاونًا أمنيًا، ولم تحصل في النهاية على الدولة التي بررت بها هذه التنازلات.

ومع كل عملية مسلحة كبيرة كانت الدائرة تضيق أكثر. تهاجم حماس فترد إسرائيل، فيزداد الغضب الفلسطيني، وتضعف السلطة، فتستخدم حماس ضعفها دليلًا على فشل مشروع فتح. وفي المقابل تستخدم إسرائيل الهجمات دليلًا على أن الانسحاب يهدد أمنها، بينما تقول فتح إنها لا تستطيع تثبيت الاستقرار من دون أفق سياسي وإنهاء الاحتلال.

أصبح كل طرف يجد في فعل الآخر سببًا للاستمرار في فعله هو.

لكن المفاوضات لم تكن قد ماتت بعد.

في كانون الأول/ديسمبر 2000 قدم كلينتون مجموعة من الأفكار التي أصبحت تعرف بـ«معايير كلينتون». وكانت أكثر تحديدًا وتقدمًا من الصيغ التي بقيت غير مكتملة في كامب ديفيد. اقترحت المعايير دولة فلسطينية على نحو 94 إلى 96 في المئة من الضفة الغربية، مع تبادل أراضٍ، إضافة إلى قطاع غزة، ومع ترتيبات تستهدف إبقاء معظم المستوطنين داخل إسرائيل من دون ضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية.[40]

وفي القدس قامت الفكرة العامة على أن تكون الأحياء العربية فلسطينية والأحياء اليهودية إسرائيلية، مع ترتيبات خاصة للأماكن المقدسة. وفي الأمن اقترحت ترتيبات انتقالية وضمانات لإسرائيل مع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، أما اللاجئون فطرحت لهم خيارات تشمل الدولة الفلسطينية والتعويض وإعادة التوطين وخيارات أخرى، من دون فرض عودة جماعية إلى إسرائيل.[41]

لم يقبل أي من الطرفين هذه المعايير بلا تحفظ. لكن كليهما قبلها أساسًا لمواصلة التفاوض مع إبداء تحفظاته.[42]

وهذه الحقيقة وحدها تمنع اختزال الأشهر السابقة في رواية تقول إن عرفات رفض في كامب ديفيد إمكانية قيام دولة ثم أغلق باب التفاوض واختار الحرب. فبعد كامب ديفيد استمر التفاوض، وتغيرت المقترحات، واقتربت المواقف.

وفي كانون الثاني/يناير 2001 التقى المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في طابا بمصر. ناقشوا الحدود والقدس والأمن واللاجئين على أساس ما تحقق في الأشهر السابقة ومعايير كلينتون وتحفظات الطرفين عليها. ولم يصلوا إلى اتفاق نهائي.

لكن البيان المشترك الذي صدر في نهاية المفاوضات سجل حقيقة يصعب التوفيق بينها وبين الرواية التي تجعل تموز/يوليو 2000 نهاية كل فرصة للتسوية: أعلن الطرفان أنهما لم يكونا في أي وقت سابق أقرب إلى الوصول إلى اتفاق، وأن تقدمًا مهمًا تحقق، وأنهما يعتقدان أن الفجوات المتبقية يمكن جسرها إذا استؤنفت المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية.[43]

لم يكن ذلك اتفاقًا مؤجلًا ينتظر التوقيع. بقيت خلافات حقيقية في الحدود واللاجئين والقدس والأمن، ولا توجد طريقة لإثبات أن استمرار المفاوضات كان سيؤدي حتمًا إلى تسوية نهائية. لكن الوثيقة المشتركة تثبت في المقابل أن باب التسوية لم يكن قد أغلق في كامب ديفيد بالطريقة التي ستوحي بها الروايات السياسية اللاحقة.

كان الوقت، مع ذلك، ينفد.

انتهت رئاسة كلينتون، وكان باراك قد فقد جانبًا كبيرًا من قوته السياسية، واستمرت المواجهات، وفاز أرييل شارون في الانتخابات الإسرائيلية في شباط/فبراير 2001. ومع تغير الحكومة وتفاقم العنف، توقف المسار الذي وصل إلى طابا.

وكانت النتيجة السياسية أكثر أهمية لهذا الكتاب من توزيع النيات بين المفاوضين.

لم تقم الدولة.

ضعفت السلطة الفلسطينية.

انهار جانب كبير من الثقة الإسرائيلية في المسار التفاوضي، كما انهارت الثقة الفلسطينية به.

ازدادت عسكرة المجتمع الفلسطيني.

وتعزز موقع حماس.

وتحولت الأجهزة التي أنشئت لكي تكون جزءًا من مؤسسات الدولة المقبلة إلى أطراف في صراع مسلح مع الدولة التي كان يفترض التفاوض معها على قيام تلك الدولة.

وفي الوقت نفسه كانت فتح تفقد حجتها الأساسية.

فالمواطن الفلسطيني لم يكن يقارن الواقع بما كان ممكنًا في ميزان القوى الدولي فقط، بل بما قيل له إن العملية السياسية ستقوده إليه. وبعد سنوات من أوسلو كان يرى سلطة من دون دولة، ووزراء من دون سيادة، وشرطة لا تستطيع منع الجيش الإسرائيلي من العودة، ومفاوضات طويلة لم توقف الاستيطان، وقيادة أصبحت المحسوبية والفساد وضعف المؤسسات موضوعًا للنقد داخل مجتمعها نفسه.

وهكذا بدأت شرعية فتح تتآكل من جهتين في وقت واحد: تعثر المشروع الوطني في الخارج، وسوء الحكم في الداخل.

ومن هذا الفراغ دخلت حماس.

لم تكن بحاجة في تلك المرحلة إلى إثبات أن مشروعها يستطيع إقامة الدولة التي عجزت فتح عن إقامتها. كان يكفيها أن تشير إلى تجربة فتح وتعلن فشلها. وهذه آلية سياسية عرفتها فتح نفسها بعد هزيمة 1967؛ فلم يكن عليها آنذاك أن تثبت قدرتها الفورية على تحرير فلسطين لكي تصعد، بل استفادت من سقوط صدقية المشروع الذي سبقها.

والآن بدأت الحركة التي صعدت فوق فشل الجيوش العربية تواجه حركة أخرى تصعد فوق فشل مشروعها هي.

ولا يجعل فشل فتح مشروع حماس صحيحًا. ففشل المشروع القائم يستطيع أن يمنح الشرعية لبديله قبل أن يقدم البديل أي دليل على أنه أكثر قدرة على النجاح.

ومن هنا تصبح مسؤولية القيادة الفلسطينية أكثر تحديدًا. لا يمكن تحميلها مسؤولية التفوق الإسرائيلي، ولا الاحتلال الذي سبقها، ولا الاستيطان بوصفه قرارًا إسرائيليًا، ولا يمكن اختزال فشل مفاوضات الوضع النهائي في شخص عرفات وحده. لكن ضعف ميزان القوى كان يجعل حسن استخدام الموارد القليلة المتاحة أكثر أهمية لا أقل. وكان الدخول في اتفاق انتقالي بلا آلية تضمن نهايته، ثم ضعف بناء المؤسسات، ثم الانتقال إلى مواجهة مسلحة لا تملك السلطة أدوات حسمها، سلسلة من الخيارات والقيود لا يجوز وضعها كلها في خانة واحدة اسمها الاحتلال.

المشكلة هنا ليست إثبات الخيانة، بل قياس الكفاءة السياسية.

فالتاريخ لا يقيس القيادة بنواياها وحدها، وإنما بالمسافة بين أهدافها ووسائلها والنتائج التي أنتجتها.

وفي آذار/مارس 2002 وصلت هذه المسافة إلى أقسى صورها. بعد موجة دامية من الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل، كان أبرزها التفجير الانتحاري في فندق بارك في نتانيا في 27 آذار/مارس، أطلقت إسرائيل عملية «السور الواقي». دخل الجيش الإسرائيلي رام الله ثم مدنًا رئيسية أخرى في الضفة الغربية، وحاصر مقر عرفات، وألحق أضرارًا واسعة بالبنية الأمنية والإدارية الفلسطينية.[44]

عندها لم تعد عبارة «سلطة ناقصة السيادة» تحتاج إلى شرح نظري.

كانت السلطة التي أنشئت بوصفها نواة محتملة للدولة تشاهد جيش دولة أخرى يدخل المدن التي تديرها ويصل إلى مقر رئيسها.

وكان ذلك يكشف التناقض الذي حمله أوسلو منذ البداية، لكنه يكشف أيضًا ما أضافته السنوات الفلسطينية إليه. فإسرائيل بقيت صاحبة القوة القادرة على إعادة فرض وجودها العسكري، بينما بنت القيادة الفلسطينية داخل المساحة المحدودة التي حصلت عليها نظامًا لم يحول المؤسسة إلى مصدر قوة يكفي لتعويض شيء من اختلال القوة الخارجي.

وبعد أقل من عقد على المصافحة في واشنطن، بقيت السلطة وانهارت الطريق التي كان يفترض أن تحولها إلى دولة.

ومن تحت أنقاض هذه المرحلة ظهر صراع آخر لم يعد متعلقًا فقط بما فعلته إسرائيل بالمشروع الفلسطيني، بل بما فعلته القيادة الفلسطينية بالمؤسسات والموارد التي أصبحت في يدها.

وهنا أصبحت الحسابات المالية نفسها وثيقة سياسية.

وهنا بدأ فتح الصندوق الأسود.

كشفت السنوات الأولى للسلطة الفلسطينية مشكلة لم تعد قابلة للاختزال في الاحتلال أو في حداثة التجربة. فقد كانت السلطة تعمل داخل اقتصاد مقيد، وعلى أرض لا تملك سيادتها، وتتعرض للإغلاق والتدخل العسكري، وتعتمد في جانب مهم من إيراداتها على نظام المقاصة مع إسرائيل. لكن هذه القيود، مهما كان أثرها عميقًا، لم تكن تفسر لماذا بقي جزء من المال العام خارج الرقابة الطبيعية لوزارة المالية، ولا لماذا تداخلت حدود الرئاسة وفتح ومنظمة التحرير والسلطة والاستثمارات التجارية، ولا لماذا امتلك مركز القرار قدرة واسعة على إدارة موارد عامة بعيدًا عن المؤسسات التي يفترض أن تديرها.

وهنا يصبح التمييز بين العجز الخارجي والاختيار الداخلي ضروريًا. فالاحتلال يستطيع أن يمنع السلطة من السيطرة على حدودها، ويقيد الاقتصاد الفلسطيني وحركة العمال والبضائع، لكنه لا يفرض عليها أن تدير حساباتها بطريقة غير شفافة، ولا يقرر من يحصل على وظيفة في وزارة فلسطينية، أو من يمنح عقدًا أو رخصة أو امتيازًا. وفي الاتجاه المقابل، لا يمنح فساد السلطة الاحتلال تفسيرًا مشروعًا لاستمرار السيطرة أو الاستيطان. وجود مذنب في جهة لا يصدر شهادة براءة للجهة الأخرى، وخلط المسؤوليتين لا يفعل سوى توفير عذر لكل منهما.

وكان الفلسطينيون أنفسهم من أوائل من كشفوا الخلل. فمنذ السنوات الأولى بدأ أعضاء في المجلس التشريعي وصحفيون وأكاديميون وقضاة ومؤسسات مجتمع مدني، بل وشخصيات داخل فتح نفسها، يطالبون بموازنات أكثر وضوحًا ورقابة أقوى على الإنفاق وبفصل المال العام عن دوائر النفوذ الشخصي. وفي سنة 1997 انفجرت القضية بصورة يصعب تجاهلها، عندما أثار تقرير لهيئة الرقابة العامة اتهامات واسعة بسوء الإدارة والفساد، وشكل المجلس التشريعي لجنة خاصة للتحقيق. وتناولت التقارير الفلسطينية إساءة استخدام المال العام وسوء إدارته، والمحسوبية في الرخص والعقود، واستغلال المناصب وممارسات احتكارية، ووصل الصدام إلى مطالبة المجلس بإعادة تشكيل الحكومة ومحاسبة مسؤولين.[45]

ولا يجوز تحويل كل مبلغ ورد في تلك التقارير إلى مال مسروق، لأن الاختلاس يختلف عن سوء الإدارة، والهدر يختلف عن المحسوبية، ومنح الامتيازات خارج المنافسة لا يساوي بالضرورة استيلاء المسؤول عليها لنفسه. لكن هذه الفروق لا تلغي المشكلة، بل تجعل وصفها أكثر دقة. والأهم أن النقد لم يأت من إسرائيل أو خصوم فتح أو المؤسسات الدولية وحدهم، بل كشف عن صراع فلسطيني داخلي حقيقي بين منطق يسعى إلى بناء المؤسسة ومنطق بقي يعتمد بدرجات مختلفة على السلطة الشخصية.

وكان المجلس التشريعي نفسه مثالًا على هذا التناقض. فقد كان وجوده خطوة مهمة في الانتقال من شرعية الثورة إلى شرعية المؤسسة المنتخبة، لكنه وجد أمامه سلطة تنفيذية أقوى منه ورئاسة تتمتع بنفوذ واسع وشبكات سياسية وأمنية ومالية لم يستطع إخضاعها كلها لرقابته. وقد وصف زياد أبو عمرو، وهو أحد أعضاء المجلس آنذاك، هذا الاختلال مبكرًا عندما رأى أن المجلس لم ينجح بالقدر المطلوب في أداء وظيفتيه الأساسيتين، التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.[46]

وهكذا ظهرت مرة أخرى مؤسسة تحمل اسم الوظيفة من دون أن تمتلكها كاملة: مجلس يستطيع السؤال والتحقيق والاحتجاج، لكنه لا يستطيع دائمًا تحويل نتيجة الرقابة إلى قرار نافذ.

غير أن المشكلة المالية كانت أعمق من الصورة البسيطة للفساد التي تختزل الأمر في مسؤول يفتح خزنة ويأخذ منها المال. كان مال منظمة التحرير مختلفًا عن مال فتح، ومال فتح مختلفًا عن مال السلطة الفلسطينية، ومال السلطة مختلفًا عن مال الرئيس، كما أن الاستثمارات التي تملكها مؤسسات عامة لا تصبح ثروة شخصية لمجرد أن الرئيس أو مستشاريه يسيطرون على إدارتها. لكن عندما تصبح الحدود بين هذه الأموال ضعيفة أو غير مرئية للمؤسسات الرقابية، تظهر المشكلة حتى قبل إثبات أن دولارًا واحدًا دخل حسابًا شخصيًا.

فالسيطرة على المال ليست هي ملكيته. يمكن لمسؤول أن يسيطر على مئات الملايين من المال العام من دون أن يملك منها دولارًا واحدًا قانونيًا، وتكون تلك السيطرة مع ذلك مصدرًا هائلًا للنفوذ والفساد المحتمل. وفي المقابل، يمكن لمسؤول آخر أن يستولي شخصيًا على مبلغ أصغر بكثير فتكون جريمته المالية أوضح. ولهذا لا يمكن قياس الفساد بحجم الرقم وحده، بل يجب البحث في مصدر المال وملكيته القانونية، ومن كان يملك القرار فيه، وكيف استُخدم، ومن كان قادرًا على مراقبته، وما إذا كان المسؤول قد حصل منه على منفعة شخصية.

وهذا التمييز ضروري عند التعامل مع الرقم الذي سيصبح لاحقًا واحدًا من أشهر الأرقام المرتبطة باسم ياسر عرفات: نحو تسعمئة مليون دولار. فقد قدّر صندوق النقد الدولي أن ما يقارب هذا المبلغ من إيرادات السلطة وعوائد استثماراتها جرى خلال الفترة بين 1995 و2000 إلى حسابات واستثمارات خارج السيطرة العادية لوزارة المالية. لكن هذه الحقيقة تختلف جذريًا عن القول إن عرفات سرق تسعمئة مليون دولار، وهي عبارة لا تثبتها وثائق صندوق النقد.[47]

فجزء مهم من تلك الأموال استُثمر في أصول ومشروعات بقيت في المجال العام، وظهرت أجزاء كبيرة منها لاحقًا عندما بدأت عملية حصر الأصول التجارية للسلطة وإخضاعها للتدقيق. ولذلك لا يجوز تحويل الرقم إلى تقدير لثروة عرفات الشخصية أو وصفه كله بأنه مال مفقود. ما تثبته الوثائق أكثر تحديدًا: موارد عامة كبيرة كانت تدار خارج القنوات الطبيعية لوزارة المالية، ضمن نظام احتفظت فيه الرئاسة ودائرة اقتصادية ضيقة بنفوذ مركزي عليها.

ولا يحتاج هذا الواقع إلى اتهام عرفات بسرقة المبلغ لكي يصبح خطيرًا. فالمشكلة المؤسسية تبدأ عندما يستطيع الرئيس أصلًا السيطرة على موارد عامة بهذا الحجم خارج الخزانة الرسمية، بصرف النظر عما إذا كان قد استولى عليها شخصيًا. الدولة لا تستطيع أن تجعل سلامة المال العام رهينة أمانة الحاكم، لأن المؤسسة السليمة تُبنى على افتراض إمكان وجود حاكم سيئ، ثم تمنعه القواعد والرقابة من التصرف بالمال كما لو كان امتدادًا لسلطته الشخصية.

بهذا المعنى، تبدأ الدولة حين يصبح المال العام قادرًا على الاستغناء عن أمانة الحاكم.

وبحلول نهاية التسعينيات كانت السلطة قد بنت شبكة من الأنشطة والاستثمارات التجارية، وكان من أبرز أطرها «شركة الخدمات التجارية الفلسطينية». وعندما جرى تدقيق أصولها سنة 2000، قُدرت قيمتها بنحو 345 مليون دولار، بينها نحو

292 مليون دولار في مساهمات ملكية بنهاية 1999. ولم يكن اكتشاف هذه الأصول دليلًا على اختفاء المال، بل كشف، في جانب منه، أن أموالًا أحاط بها الغموض كانت موجودة في شركات واستثمارات وأصول.[48]

لكن ظهور المال لا يبرئ طريقة إدارته. فالأصل العام الذي يبقى خارج الموازنة والرقابة البرلمانية، ولا تكون وضعيته القانونية وحساباته متاحة بصورة كافية للمؤسسات التي يفترض أن تمثل مالكه، يظل مشكلة في الحكم حتى إذا لم يسرقه أحد. فالمال العام يستطيع أن يتحول إلى أداة سياسية من دون أن يتحول إلى ملكية خاصة؛ يكفي أن يكون مركز القرار قادرًا على تحديد أين يستثمر، ومن يديره، ومن يحصل على عقوده وامتيازاته، ومن يعرف تفاصيله، ومن يستطيع مساءلته.

وهنا يصبح الغموض المالي جزءًا من هندسة السلطة نفسها. فالوزير يحتاج إلى مركز القرار، وقائد الجهاز يحتاج إليه، والمسؤول الذي يريد ترقية أو صلاحية يعرف أين توجد القوة، وصاحب المصلحة الاقتصادية يعرف أي باب يفتح، والفصيل الذي يحتاج إلى مخصص يعرف من يستطيع الموافقة عليه. ولا يحتاج النظام في هذه الحالة إلى شراء الولاء برشوة مباشرة، لأن القدرة على توزيع الموارد والمناصب والفرص تكفي لإنشاء شبكة من الاعتماد المتبادل تجعل الاقتراب من مركز السلطة ذا قيمة مادية وسياسية في الوقت نفسه.

ومع تزايد الضغوط الفلسطينية والدولية بدأت محاولة إصلاح هذا النظام قبل الانتفاضة الثانية. ففي أواخر 1999 ثم خلال سنة 2000 وُضع إطار إصلاح اقتصادي هدف إلى جمع الإيرادات في حساب خزينة موحد، ونقل مزيد من السيطرة المالية إلى وزارة المالية، وتدقيق الأصول التجارية للسلطة وإعادة تنظيمها. ونجحت هذه الموجة الأولى في خطوات مهمة، بينها إدخال إيرادات المكوس على النفط والتبغ والكحول في وزارة المالية وتدقيق أصول شركة الخدمات التجارية، لكنها لم تنفذ جميع أهدافها، وبقيت قضايا الرواتب والأرباح التجارية والإطار المؤسسي للأصول بحاجة إلى خطوات أخرى.[49]

وتكتسب هذه الإصلاحات أهمية تتجاوز نتائجها المالية، لأنها تكشف حدود الحجة التي تلقي بكل خلل على الاحتلال. فما استطاعت القيادة الفلسطينية إصلاحه بقرار فلسطيني كان، على الأقل جزئيًا، داخل قدرتها منذ البداية. إسرائيل لم تكن هي التي تمنع وزارة المالية من معرفة الحسابات الفلسطينية، ولم تكن هي التي تفرض أن تظل بعض الإيرادات خارج الموازنة أو أن يبقى القرار المالي متركزًا في دائرة رئاسية ضيقة. كانت هناك مساحة فلسطينية حقيقية للمسؤولية، حتى داخل السيادة الناقصة.

ثم جاءت الانتفاضة الثانية والانهيار الاقتصادي والحصار والاجتياحات وتدمير أجزاء من مؤسسات السلطة. وكان يمكن لهذه الظروف أن تجعل الإصلاح المالي آخر الأولويات، لكن الضغوط سارت في الاتجاه المعاكس. ازدادت المطالب الفلسطينية والدولية بإعادة تنظيم مؤسسات السلطة، وفي سنة 2002 بدأت موجة ثانية أوسع من الإصلاحات، وتولى سلام فياض وزارة المالية في حزيران/يونيو من ذلك العام.[50]

ولا ينبغي تحويل المقارنة بين فياض وعرفات إلى قصة بطل في مواجهة شرير، لأن القيمة التحليلية لما حدث أكبر من الشخصين. فقد أصبح من الممكن مقارنة طريقتين لإدارة المال داخل المؤسسة نفسها. تعزز الحساب الموحد للخزينة، وتحسنت قدرة وزارة المالية على متابعة الإيرادات والنفقات، وأصبحت الموازنة وتنفيذها تنشر بصورة أكثر انتظامًا، واتسعت إجراءات الرقابة والتدقيق. ثم انتقل دفع رواتب أفراد الأجهزة الأمنية من النقد المباشر إلى الحسابات المصرفية، فأصبحت وزارة المالية أكثر قدرة على معرفة من يتقاضى راتبًا ومقداره، وانخفضت قدرة الأجهزة ومراكز النفوذ على إدارة كتلة الرواتب خارج النظام المالي المركزي.[51]

وببساطة، عندما انتقل المال من يد الأشخاص إلى النظام المالي، أصبحت معرفة المال أسهل، وهذا هو الفارق الذي يهمنا بين الحكم الشخصي والحكم المؤسسي.

وفي الوقت نفسه جُمعت الأصول التجارية العامة بصورة أوضح في «صندوق الاستثمار الفلسطيني». وفي نيسان/أبريل 2004 نشر الصندوق أول تقرير سنوي له متضمنًا ميزانية مجمعة راجعتها شركة Ernst & Young، وقدرت الأصول في نهاية سنة 2003 بنحو 799 مليون دولار. وهنا ظهر مرة أخرى أن جزءًا مهمًا من الأموال التي أحاط بها الغموض لم يكن

قد اختفى بالمعنى الحرفي، بل كان موجودًا في صورة أصول واستثمارات أمكن حصرها وتقييمها وإخضاعها بدرجة أكبر للتدقيق.[52]

وهذا لا يحول النظام السابق إلى نظام سليم، بل يسمح بوصف خلله من دون أسطورة. لم تكن القضية ببساطة أن عرفات أخذ مئات الملايين ووضعها في حسابه الشخصي، بل أن بنية مالية سمحت بإدارة أموال عامة واستثمارات كبيرة خارج الرقابة الطبيعية للخزينة، ومنحت الرئاسة ودائرتها الاقتصادية نفوذًا واسعًا عليها. وعندما بدأت هذه الأموال تنتقل إلى مؤسسات أكثر وضوحًا أصبحت قابلة للمعرفة والتدقيق بطريقة لم تكن متاحة من قبل. وبهذا المعنى كان نجاح الإصلاح نفسه دليلًا على مقدار ما كان قابلًا للإصلاح قبل حدوثه.

أما الملف الأصعب، وهو ثروة عرفات الشخصية، فلا يمكن حسمه بجمع أموال منظمة التحرير وأموال السلطة وأصول صندوق الاستثمار والحسابات التي كان الرئيس يملك سلطة عليها ثم وضع الناتج أمام اسمه. فهذه الأموال لا تصبح ملكًا شخصيًا بمجرد السيطرة عليها، والثروة الشخصية تحتاج إلى دليل مستقل على الملكية أو المنفعة الشخصية.

وهذا التمييز لا يخفف نقد عرفات، بل يجعله أكثر صلابة، لأن تقييم النظام الذي بناه لا يحتاج إلى إثبات أنه حمل تسعمئة مليون دولار إلى بيته. يكفي إثبات أن مئات الملايين من المال العام أمكن إدارتها لسنوات خارج السيطرة الكاملة لوزارة المالية، وأن الرئاسة احتفظت بنفوذ مركزي عليها، وأن المؤسسات التجارية افتقرت إلى الشفافية والمساءلة الكافيتين، وأن مؤسسات فلسطينية منتخبة ورقابية احتجت على سوء الإدارة والمحسوبية قبل أن تصبح المسألة مطلبًا دوليًا واسعًا.

القضية، بهذا المعنى، أكبر من رجل يسرق؛ إنها طريقة حكم.

ومن هنا يمكن فهم التحول الذي أصاب فتح نفسها بصورة أدق. كانت الحركة قد بدأت في زمن كان فيه الانضمام إلى الثورة يستطيع أن يكلف الرجل ماله ووظيفته وأمنه وربما حياته. لكن وصولها إلى السلطة قلب العلاقة المادية بين التنظيم وأعضائه ومحيطه؛ فقد أصبحت الحركة المهيمنة على جهاز يملك الوظائف والرتب والمناصب والعقود والامتيازات والحماية والنفوذ.

ولا يعني ذلك أن كل فتحاوي استفاد، ولا أن كل مسؤول سرق، ولا أن المقاتلين والموظفين الذين عاشوا حياة عادية كانوا جزءًا من شبكة فساد. لكنه يعني أن الحركة التي كان بعض رجالها يحتاجون إلى المال لكي يخدموها أصبحت قادرة على منح المال والوظيفة والمنصب لمن يعمل داخل مؤسساتها أو يقترب من مراكز قرارها. وبين الحالتين تغيرت طبيعة العلاقة بين التنظيم والمصلحة.

ولم تكن الوظيفة العامة بحاجة إلى أن تتحول إلى رشوة صريحة لكي تصبح جزءًا من شبكة المصالح. فعندما يعتمد عشرات الآلاف من الموظفين والأمنيين وأسرهم على راتب السلطة، يصبح استمرار المؤسسة مصلحة اجتماعية واقتصادية إلى جانب كونه مشروعًا سياسيًا. الشرطي يعيش من الجهاز الذي يعمل فيه، والموظف يعتمد على راتبه، والمتعهد يحتاج إلى العقود، وصاحب المشروع يحتاج إلى التراخيص. ومع اتساع الجهاز استطاعت السلطة أن تنتج حولها شبكة مصالح أكبر كثيرًا من عضوية فتح نفسها، بحيث لم يعد اختفاؤها يعني اختفاء رئيس ووزراء فقط، بل تهديد مصدر رزق وخدمات وعقود ومصالح ترتبط بها حياة أعداد كبيرة من الناس.

وهكذا لم تعد السلطة مجرد قيادة سياسية، بل أصبحت أيضًا اقتصادًا اجتماعيًا يعتمد عليه جزء من المجتمع. وهذا يساعد على تفسير قدرتها اللاحقة على البقاء حتى عندما تراجعت صدقيتها السياسية، لأن انهيار المؤسسة لم يعد يحمل معنى سياسيًا مجردًا، بل أصبح يحمل كلفة يومية مباشرة على الموظفين وأسرهم والمدارس والخدمات والأجهزة والقطاع الخاص المرتبط بإنفاقها.

وكان لهذا الواقع وجه آخر أكثر تعقيدًا. فوجود سلطة فلسطينية تدير المدارس والصحة والبلديات والموظفين والشرطة والحياة المدنية اليومية أدى وظيفة وطنية فلسطينية حقيقية، لكنه في الوقت نفسه خفف عن إسرائيل جانبًا من عبء الإدارة المباشرة للسكان بينما احتفظت هي بأدوات سيادية أساسية.

ولا يجعل ذلك السلطة مجرد وكيل إسرائيلي، ولا يعني أن إسرائيل أنشأتها حصريًا لهذه الوظيفة؛ فقد مثلت السلطة أيضًا محاولة فلسطينية حقيقية لبناء مؤسسات وطنية على الأرض. لكن الوظيفة الوطنية الفلسطينية والوظيفة التي تخفف تكاليف نظام السيطرة الإسرائيلي استطاعتا أن تجتمعا داخل المؤسسة نفسها، وهي مفارقة ستصبح أكثر وضوحًا لاحقًا عند تناول التنسيق الأمني.

وعند هذه النقطة تقترب صورة «الدولة المخصيّة» من الاكتمال. فقد نشأ كيان يجمع الضرائب من دون أن يسيطر على النظام المالي والحدودي كله، ويمتلك الشرطة من دون أن يحتكر القوة، ويدير الوزارات من دون أن يملك الحدود، وينتخب مجلسًا تشريعيًا بينما تبقى السلطة التنفيذية أقوى منه، ويمتلك مالًا عامًا أُدير جزء منه لسنوات خارج الخزانة، وتحكمه حركة تتداخل شبكاتها السياسية مع موارد السلطة، ويرأسه رجل جمع في وقت واحد قيادة فتح ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وفوق هذه الاختلالات الداخلية كلها بقي الاحتلال يحدد السقف الخارجي للسيادة.

لم يكن «الخصاء» إذن نتيجة عامل واحد. فقد فرض الاحتلال وميزان القوى والاتفاق سيادة فلسطينية محدودة من الخارج، بينما أخفقت القيادة الفلسطينية في بناء بعض مؤسساتها الداخلية على القدر الممكن من الفصل والرقابة والمساءلة. قلص العامل الأول قدرة الكيان على ممارسة وظائف الدولة، وجعل العامل الثاني بعض مؤسساته أضعف مما كان يمكن أن تكون عليه حتى داخل حدود تلك القدرة.

ولذلك لا يمكن تفسير التجربة كلها بالاحتلال، كما لا يمكن تفسيرها كلها بالفساد؛ فقد عمل القيدان معًا، لكن كل واحد منهما بقي مسؤولًا عن الجزء الذي صنعه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2004 مات ياسر عرفات. اختفى الرجل الذي جمع طوال عقود قيادة فتح ومنظمة التحرير والسلطة، لكن المؤسسات والأجهزة والوظائف وشبكات المصالح التي تشكلت في عهده لم تختف معه.

وكان موته يفتح أمام التجربة الفلسطينية اختبارًا أكثر أهمية من إصدار حكم أخلاقي على شخصه. فإذا كان الخلل كله مرتبطًا بعرفات، فإن غيابه كان ينبغي أن يفتح الطريق أمام تغير جذري. أما إذا كانت طريقة الحكم قد تحولت خلال عشر سنوات إلى بنية، فإن هذه البنية تستطيع أن تعيش بعد الرجل الذي ساهم في بنائها.

جاء بعد عرفات رئيس آخر، لكن فتح بقيت، والأجهزة بقيت، والوظائف بقيت، والسلطة نفسها بقيت.

وبعد أقل من عامين سيذهب الفلسطيني إلى صندوق الاقترا ع ليصدر حكمه على الحركة التي بنت هذه المؤسسة، وعندها ستكتشف فتح أن الجهاز السياسي الذي أنشأته لكي تحكم من خلاله الفلسطينيين يمكن أن يستخدمه الفلسطينيون أنفسهم لإخراجها من الحكومة.

المراجع

1. Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993*, Oxford University Press, Oxford, 1997؛ Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*, Cambridge University Press, Cambridge, 1984.
2. Joost R. Hiltermann, *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, Princeton University Press, Princeton, 1991؛ Glenn E. Robinson, *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution*, Indiana University Press, Bloomington, 1997.
3. Zachary Lockman and Joel Beinin, eds., *Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*, South End Press, Boston, 1989؛ Hiltermann, *Behind the Intifada*.
4. Lockman and Beinin, *Intifada*؛ Hiltermann, *Behind the Intifada*.
5. Hiltermann, *Behind the Intifada*؛ Robinson, *Building a Palestinian State*.
6. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*؛ Robinson, *Building a Palestinian State*.
7. Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence*, Columbia University Press, New York, 2000.
8. Ziad Abu-Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad*, Indiana University Press, Bloomington, 1994؛ Mishal and Sela, *The Palestinian Hamas*.
9. Palestine National Council, *Palestinian Declaration of Independence and Political Communiqué*, Algiers, November 1988؛ United Nations General Assembly, Resolution 43/177, 15 December 1988.
10. Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Beacon Press, Boston, 2006؛ Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*.
11. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State*؛ Philip Mattar, ed., *Encyclopedia of the Palestinians*, Facts on File, New York, 2005.
12. William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967*, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 2005؛ Hanan Ashrawi, *This Side of Peace: A Personal Account*, Simon & Schuster, New York, 1995.
13. Jane Corbin, *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO*, Bloomsbury, London, 1994؛ Uri Savir, *The Process: 1,100 Days That Changed the Middle East*, Random House, New York, 1998.
14. Edward W. Said, *Peace and Its Discontents: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process*, Vintage, New York, 1996؛ Edward W. Said, *The End of the Peace Process: Oslo and After*, Pantheon Books, New York, 2000.
15. Edward W. Said, *Peace and Its Discontents*؛ Edward W. Said, *The End of the Peace Process*.
16. "Israel-PLO Recognition: Exchange of Letters between Prime Minister Yitzhak Rabin and Chairman Yasser Arafat," 9 September 1993.
17. *Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements*, Washington, D.C., 13 September 1993, Arts. I and V.
18. *Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements*, Art. V.
19. *Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements*, Arts. IV and VI.

20. *Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area*, Cairo, 4 May 1994; *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip*, Washington, D.C., 28 September 1995.
21. *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip*, 1995; United Nations, reports on implementation and Israeli redeployments, 1995–2000.
22. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza Strip: Economic Developments in the Five Years Since Oslo*, Washington, D.C., 1999.
23. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza Strip: Economic Developments in the Five Years Since Oslo*, 1999.
24. Palestinian Central Elections Commission and international election-observation reports, Palestinian presidential and Legislative Council elections, January 1996.
25. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, Washington, D.C., 2003.
26. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, 2003.
27. International Monetary Fund, "Transcript of a Press Briefing on the West Bank and Gaza," 20 September 2003.
28. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, 2003.
29. Human Rights Watch, *Palestinian Self-Rule Areas: Human Rights under the Palestinian Authority*, Vol. 9, No. 10(E), September 1997.
30. Palestinian Legislative Council, reports concerning the General Control Institution findings and financial and administrative irregularities, 1997.
31. *Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements*, 1993; *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip*, 1995.
32. Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2004; Charles Enderlin, *Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995–2002*, Other Press, New York, 2003.
33. William J. Clinton, "Statement on the Middle East Peace Talks at Camp David," 25 July 2000; Robert Malley and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," *The New York Review of Books*, 9 August 2001.
34. Dennis Ross, *The Missing Peace*; Gilead Sher, *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999–2001: Within Reach*, Routledge, London, 2006.
35. Robert Malley and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," *The New York Review of Books*, 9 August 2001; Charles Enderlin, *Shattered Dreams*.
36. "Trilateral Statement on the Middle East Peace Summit at Camp David," 25 July 2000.
37. International Crisis Group, reports concerning the second intifada, 2000–2001; Human Rights Watch, reports on violence in Israel and the Occupied Palestinian Territories, 2000–2001.
38. *Report of the Sharm el-Sheikh Fact-Finding Committee*, 30 April 2001.
39. Human Rights Watch, *Erased in a Moment: Suicide Bombing Attacks Against Israeli Civilians*, October 2002; Amnesty International, reports concerning Israeli and Palestinian violence during the second intifada.
40. William J. Clinton, proposals known as the "Clinton Parameters," December 2000; Dennis Ross, *The Missing Peace*.
41. William J. Clinton, "Clinton Parameters," December 2000.
42. United Nations, *Report of the Secretary-General on the Peaceful Settlement of the Question of Palestine*, 2001.

43. "Israeli-Palestinian Joint Statement at the Conclusion of the Taba Negotiations," Taba, 27 January 2001.
44. United Nations, reports concerning events in the occupied Palestinian territory, March–April 2002; Human Rights Watch, reports concerning Operation Defensive Shield, 2002.
45. Palestinian Legislative Council, investigation into the General Control Institution report, 1997; Nathan J. Brown, *The Palestinian Reform Agenda*, United States Institute of Peace, Washington, D.C., 2002.
46. Ziad Abu-Amr, "The Palestinian Legislative Council: A Critical Assessment," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 26, No. 4, Summer 1997, pp. 90–97.
47. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, 2003; International Monetary Fund, "Transcript of a Press Briefing on the West Bank and Gaza," 20 September 2003.
48. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, 2003, section on the Palestinian Commercial Services Company.
49. International Monetary Fund, *West Bank and Gaza: Economic Performance and Reform under Conflict Conditions*, 2003, sections on the Economic Policy Framework, revenue consolidation and fiscal reform.
50. International Monetary Fund, reports concerning Palestinian financial reform, 2002–2003.
51. International Monetary Fund, *Macroeconomic and Fiscal Developments, Outlook, and Reform in the West Bank and Gaza*, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 2004.
52. International Monetary Fund, *Macroeconomic and Fiscal Developments, Outlook, and Reform in the West Bank and Gaza*, 2004; Palestine Investment Fund, *Annual Report 2003*, published 2004.

الفصل الثامن

دولة حماس

مات ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، لكن النظام الذي تشكل في عهده لم يمت معه. بقيت فتح، وبقيت منظمة التحرير، والأجهزة الأمنية، وشبكة الموظفين والمصالح، وبقي الاحتلال فوق ذلك كله، كما بقيت السلطة التي أنشئت أصلًا لمرحلة انتقالية كان يفترض أن تنتهي خلال سنوات. وكان غياب عرفات يتيح للمرة الأولى اختبار ما انتهى إليه الفصل السابق: مقدار ما كان مرتبطًا بشخص الرجل، ومقدار ما تحول، خلال عشر سنوات من الحكم، إلى بنية قادرة على الاستمرار بعده.

في التاسع من كانون الثاني/يناير 2005 انتُخب محمود عباس رئيسًا للسلطة الفلسطينية، وحصل، وفق النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية، على 501,448 صوتًا، أي 62.52 في المئة، مقابل 19.48 في المئة لمصطفى البرغوثي، أقرب منافسيه.[1] وكان انتقال القيادة بعد رجل بوزن عرفات عبر صندوق الاقتراع، لا عبر انقلاب أو صراع مسلح على الخلافة، إنجازًا ينبغي أن يُحسب للتجربة الفلسطينية لا عليها. كما كان عباس مختلفًا عن عرفات في أسلوبه السياسي؛ فقد عارض عسكرة الانتفاضة الثانية، ودفع باتجاه استعادة المسار السياسي وإصلاح المؤسسات والأجهزة الأمنية. لكن تغيير الرئيس لم يكن قادرًا وحده على تغيير المجتمع السياسي والمؤسسات التي تراكمت داخله طوال السنوات السابقة.

وفي السنة نفسها وقع تطور كبير في قطاع غزة. فقد نفذت حكومة أرييل شارون خطة «فك الارتباط»، وأخلت المستوطنات الإسرائيلية في القطاع وسحبت الوجود العسكري الدائم من داخله. وللمرة الأولى منذ 1967 اختفت المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية الدائمة من داخل غزة، لكن القطاع لم يتحول بذلك إلى دولة فلسطينية مستقلة. بقيت حركة الأشخاص والبضائع إلى الخارج مرتبطة بمنظومة من القيود والترتيبات التي لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر عليها منفردة، بينما خضع معبر رفح، بموجب اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر 2005، لترتيب خاص أدارت السلطة الفلسطينية المعبر في إطاره بحضور بعثة أوروبية كطرف ثالث، ضمن منظومة تنسيق شملت إسرائيل ومصر.[2] وبذلك تقلص الوجود الإسرائيلي الدائم داخل المكان من دون أن تنتقل جميع وظائف السيادة إلى الفلسطينيين.

ثم جاءت انتخابات المجلس التشريعي في 25 كانون الثاني/يناير 2006، وكانت هذه المرة أول اختبار حقيقي لقدرة النظام الذي بنته فتح على احتمال خسارتها للحكم. دخلت حماس الانتخابات تحت اسم قائمة «التغيير والإصلاح»، ولم يكن اختيار الاسم تفصيلًا دعائيًا عابرًا؛ فالحركة لم تقدم نفسها للناخب باعتبارها حركة مقاومة مسلحة فحسب، بل باعتبارها أيضًا بديلًا في الحكم يعد بالإصلاح في مواجهة الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة التي التصقت بصورة السلطة وفتح خلال السنوات السابقة.

وكانت النتيجة صادمة لفتح. حصلت قائمة «التغيير والإصلاح» على 74 مقعدًا من أصل 132، بينما حصلت فتح على 45 مقعدًا، وتوزعت المقاعد المتبقية على قوائم أخرى ومستقلين.[3] لكن الفارق الكبير في المقاعد لا يجوز تحويله إلى استنتاج بأن أغلبية مماثلة من المجتمع الفلسطيني تبنت فجأة المشروع الأيديولوجي الكامل لحماس؛ فقد كان النظام الانتخابي مختلطًا، نصف المقاعد فيه للقوائم والنصف الآخر للدوائر، وحصلت قائمة «التغيير والإصلاح» في اقتراع القوائم على

44.45 في المئة مقابل 41.43 في المئة لفتح.[4] كانت النتيجة انتصارًا انتخابيًا حاسمًا لحماس، لكنها لم تكن انقلابًا أيديولوجيًا شاملًا في المجتمع الفلسطيني.

وجاء ذلك الانتصار نتيجة تداخل عوامل متعددة. كان لحماس رصيدها المستمد من المقاومة، وتنظيمها المنضبط وشبكتها الاجتماعية والدعوية، لكن فتح دخلت الانتخابات وهي تحمل أعباء عشر سنوات من الحكم: الفساد والمحسوبية والصراعات الداخلية وضعف المؤسسات، وفوق ذلك فشل المسار الذي قادته في إنتاج الدولة التي ارتبط وعد أوسلو بها في الوعي السياسي الفلسطيني. ولهذا كان بعض التصويت لحماس تصويتًا لمشروعها، وكان بعضه الآخر عقابًا لفتح. فالناخب لا يحتاج إلى تبني عقيدة المعارضة كاملة لكي يستخدمها لإخراج الحاكم الذي فقد ثقته به.

وهنا حدث شيء بالغ الأهمية في التجربة الفلسطينية. فقد اعتُبرت انتخابات 2006 على نطاق واسع حرة وتنافسية، ووصفتها اللجنة الرباعية الدولية بأنها حرة وعادلة وآمنة، كما اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أنها شكلت محطة مهمة في بناء المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية.[5] استخدم المواطن الفلسطيني، إذن، الآلية الديمقراطية بالطريقة التي يفترض أن تستخدم بها: رأى حزبًا حكم سنوات، ولم يرضَ عن أدائه، فصوت لمنافسه. وكان الاختبار التالي هو ما إذا كانت المؤسسة قادرة على فعل الشيء الأصعب: إخراج الحزب الذي بناها من الحكومة وإدخال خصمه إليها.

غير أن حماس لم ترث دولة مستقلة تستطيع حكومتها الجديدة أن تغير سياستها الخارجية كما تفعل الحكومات في الدول ذات السيادة. لقد ورثت سلطة نشأت أصلًا من اتفاق أوسلو، وترتبط بشبكة من الاتفاقات والالتزامات المالية والأمنية والسياسية مع إسرائيل والمانحين، في الوقت الذي كانت فيه حماس ترفض الأساس السياسي الذي أنشأ هذه السلطة. ولم يكن دخولها المؤسسة التي أنتجها اتفاق ترفضه تناقضًا مستحيلًا؛ فالحركات المعارضة تستطيع استخدام مؤسسات قائمة لتغيير النظام الذي أنشأها. لكنه كان يحمل تناقضًا عمليًا كبيرًا: حماس ربحت مفتاح مؤسسة وهي تعترض على تصميم البيت الذي يحتويها.

بعد الانتخابات أعلنت اللجنة الرباعية، التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، أن الحكومة الفلسطينية المقبلة ينبغي أن تلتزم بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. وفي الوقت نفسه أعادت الرباعية التأكيد على التزامات إسرائيل، ومنها وقف التوسع الاستيطاني وتجنب الإجراءات الأحادية التي تمس قضايا الوضع النهائي.[6] وعندما تشكلت حكومة إسماعيل هنية في آذار/مارس 2006، رأت الرباعية أن برنامجها لم يلتزم بالمبادئ الثلاثة، فتأثرت المساعدات المباشرة للحكومة، بينما اتجه الاتحاد الأوروبي لاحقًا إلى إنشاء آلية مؤقتة لإيصال جانب من المساعدات والخدمات إلى الفلسطينيين من دون المرور بالحكومة التي تقودها حماس.[7]

وكان في ذلك تناقض ديمقراطي حقيقي، لكنه لم يكن بسيطًا. فقد أُجريت انتخابات حقيقية، وقبل المجتمع الدولي مسبقًا بالعملية الانتخابية ثم وجد نفسه أمام حكومة اختارها الناخب الفلسطيني لكنه لا يقبل برنامجها السياسي والأمني. ويمكن النظر إلى تعليق التعامل والتمويل المباشر بوصفه تقليصًا عمليًا لقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة نتيجة فوزها، لكن الدول والمانحين لم يكونوا، في المقابل، ملزمين بتمويل حكومة بصرف النظر عن برنامجها، ولا سيما أن حماس لم تكن قد تخلت عن العمل المسلح أو اعترفت بإسرائيل، بينما كانت المؤسسة التي تسلمتها قائمة أصلًا على اتفاقات معها. وهكذا كانت حقيقتان قائمتين في الوقت نفسه: اختيار الفلسطيني لحكومته كان حقيقيًا، والمجتمع الدولي لم يعتبر الفوز الانتخابي كافيًا لإلغاء الشروط التي ربط بها تعامله وتمويله.

لكن كلفة الصدام لم تقع على حماس وحدها. فقد أوقفت إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة، وهي ليست مساعدات إسرائيلية بل ضرائب ورسوم فلسطينية تحصل بموجب النظام المالي القائم. وكانت إيرادات المقاصة تمثل أكثر من ستين في المئة من إيرادات السلطة في تلك المرحلة، ولذلك أدى وقفها، بالتزامن مع اضطراب المساعدات الخارجية وتراجع تعامل المصارف مع الحكومة، إلى أزمة مالية حادة ضربت قدرة السلطة على دفع الرواتب وتشغيل المؤسسات وتقديم الخدمات.[8] وأصبح الموظف الفلسطيني، سواء صوت لحماس أم لم يصوت لها، جزءًا من الصراع السياسي الذي دار حول الحكومة الجديدة.

ولا يمكن تحميل حماس مسؤولية هذا القيد الخارجي، مثلما لم يكن من المشروع سابقًا تحميل السلطة مسؤولية القيود التي فرضتها إسرائيل عليها. لكن القيد الخارجي لا يلغي المسؤولية داخل المساحة المتبقية للحاكم. فقد ورثت حكومة حماس جهازًا عامًا متضخمًا ووضعًا ماليًا كان قد أصبح غير قابل للاستمرار قبل الانتخابات أصلًا، واستمرت خلال الأزمة مشكلات ارتفاع فاتورة الأجور واضطراب الإدارة المالية.[9] ومن هنا ينبغي تطبيق المعيار نفسه الذي استخدمناه مع فتح: الاحتلال لا يفسر كل فساد السلطة، والعقوبات والحصار لا يستطيعان تفسير كل فشل حماس. العامل الخارجي يحدد مساحة الحركة، لكنه لا يقرر كل ما يفعله الحاكم داخل تلك المساحة.

وكانت المشكلة الأعمق أن الانتخابات غيرت الحكومة من دون أن تغير بنية القوة التي ورثتها. بقي محمود عباس رئيسًا منتخبًا للسلطة، بينما أصبحت الحكومة والأغلبية في المجلس التشريعي لحماس. أما الأجهزة الأمنية الرئيسية فلم تتحول بين ليلة وضحاها إلى مؤسسات محايدة تنتظر أوامر الوزير الجديد؛ فقد تشكل كثير منها في عهد فتح وارتبطت قيادات وعناصر وشبكات داخلها بمراكز قوة فتحاوية. ولذلك لم يحدث انتقال طبيعي من حزب حاكم إلى حزب حاكم آخر، بل نشأت شرعيتان انتخابيتان متنافستان: رئيس من فتح انتُخب سنة 2005، وحكومة وأغلبية برلمانية لحماس انتُخبت سنة 2006، وبينهما قانون أساسي لم يحسم عمليًا كل صراع على الصلاحيات، وأجهزة أمن وسلاح واتفاقات دولية واحتلال.

وهنا دفعت فتح ثمنًا مؤسسيًا لطريقة الحكم التي ساهمت في بنائها. فعندما كانت هي القوة المهيمنة لم يكن الفصل بين الحزب والسلطة واضحًا بالقدر الذي تحتاج إليه الدولة المحايدة، وكانت السيطرة على الأجهزة والوظائف والمؤسسات جزءًا من قوتها السياسية. وعندما خسرت الانتخابات وجدت نفسها مطالبة بتسليم الحكومة إلى حركة تعتبرها خصمًا خطيرًا، بينما ظل جزء مهم من الجهاز الذي يفترض أن تنتقل إليه السلطة مرتبطًا بها. وكانت المفارقة قاسية: من لا يبني مؤسسات محايدة عندما يكون قويًا لا يستطيع أن يتوقع العثور على مؤسسات محايدة تحميه عندما يخسر.

لكن حماس لم تعالج الخلل ببناء حياد المؤسسة. ومع احتدام النزاع على وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، أُنشئت «القوة التنفيذية» التابعة لوزارة الداخلية، واعتمدت بدرجة كبيرة على عناصر مرتبطة بحماس، إلى جانب استمرار كتائب عز الدين القسام بوصفها القوة العسكرية للحركة.[10] وهكذا أصبح لكل من القوتين الكبيرتين مجال مسلح يعتمد عليه، إلى جانب أسلحة الفصائل الأخرى. فالسلطة التي لم تكن قادرة على احتكار القوة في مواجهة إسرائيل أخفقت أيضًا في احتكارها داخل المجتمع الذي تحكمه، وحين لا توجد مؤسسة دولة فوق الأحزاب يصبح إغراء كل حزب ببناء جهاز قوة خاص به أكبر.

وتحول الخلاف السياسي بذلك إلى صراع على أدوات القوة نفسها. لم يعد النزاع متعلقًا بالبرنامج الحكومي وحده، بل بالسيطرة على الأجهزة الأمنية وتبعية القوات وصلاحيات الرئيس والحكومة ووزارة الداخلية. وهذه مسائل يستطيع القانون الدستوري تنظيمها عندما يقبل الجميع أن القانون هو الحكم النهائي، لكنها تصبح مقدمة للاقتتال عندما يمتلك كل تفسير للقانون قوة مسلحة تستطيع الدفاع عنه.

ومع ذلك لم يكن الانحدار إلى الحرب الأهلية القصيرة قدرًا محتومًا. ظهرت خلال سنة 2006 مبادرات للمصالحة، وكان من أبرزها المسار الذي أنتج «وثيقة الوفاق الوطني» انطلاقًا من مبادرة الأسرى. ثم تدخلت السعودية، وفي 8 شباط/فبراير 2007 توصلت فتح وحماس في مكة إلى اتفاق بدأ بالتأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ الإجراءات لمنع الاقتتال، وتضمن الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية والمضي في إصلاح منظمة التحرير وتعزيز الشراكة السياسية.[11] وكانت البداية نفسها كاشفة عن مقدار الانهيار الذي بلغته العلاقة بين الحركتين؛ فقد أصبح منع الفلسطيني من قتل الفلسطيني شرطًا أوليًا لاستمرار النظام السياسي.

وفي آذار/مارس تشكلت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وضمت وزراء من حماس وفتح وقوى وشخصيات أخرى. وكان يمكن لهذه التسوية أن تؤسس لتعايش جديد يعترف فيه الطرفان بنتيجة الانتخابات من دون أن تتحول الأغلبية إلى ملكية للنظام أو الهزيمة إلى خروج منه. لكن الاتفاق السياسي سبق حل المشكلة المؤسسية الأساسية: السلاح والأجهزة وانعدام الثقة. بقيت مراكز القوة قائمة، وظل كل طرف يخشى أن يستخدم الآخر المؤسسة أو السلاح لإقصائه، فكانت الكلمات أسرع من المؤسسات التي يفترض أن تجعلها قابلة للحياة.

وفي حزيران/يونيو 2007 انفجر الصراع في غزة على نطاق واسع. وخلال أيام هاجمت قوات حماس مواقع الأجهزة الأمنية المرتبطة بالسلطة وفتح وسيطرت على المقار الأمنية والمؤسسات الحكومية الرئيسية، وانتهى القتال بسيطرتها الفعلية على القطاع. ولا يكفي وصف حماس لما حدث بأنه حسم ضد أجهزة كانت تتآمر عليها لإثبات روايتها كاملة، مثلما لا يمحو وصف فتح له بأنه انقلاب تاريخ الصراع الذي سبقه أو الانتهاكات التي ارتكبتها قوات محسوبة عليها. وما يمكن إثباته هو أن حماس حسمت النزاع بالقوة المسلحة وسيطرت بالقوة على مؤسسات السلطة في غزة، وأن الطرفين ارتكبا أثناء القتال انتهاكات خطيرة شملت إعدامات ميدانية وتعذيبًا وإساءة معاملة الأسرى وتعريض المدنيين للخطر. ووفق توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي نقلته هيومن رايتس ووتش، قُتل خلال ثمانية أيام من القتال 161 فلسطينيًا، بينهم 41 مدنيًا، وأصيب ما لا يقل عن 700.[12]

لم يكن ذلك صراعًا بين الاحتلال وحركة تحرر، بل صراعًا فلسطينيًا على السلطة الموجودة أصلًا تحت الاحتلال. وهنا لا تفيد رواية البراءة الكاملة لأي من الطرفين. دخلت فتح الانتخابات وهي مهيمنة على جهاز سلطة ظل جزء مهم منه مرتبطًا بها سياسيًا وأمنيًا، ثم خسرت الصندوق من دون أن يتحول ذلك الجهاز بسهولة إلى مؤسسة محايدة تخضع للحكومة الجديدة، وشاركت قوى محسوبة عليها في الاقتتال والانتهاكات. أما حماس فواجهت بالفعل محاولات داخلية وخارجية لتقييد حكومتها، لكنها انتهت إلى استخدام قوتها العسكرية لحسم الصراع والسيطرة المنفردة على غزة. وبذلك أخفقت فتح في بناء مؤسسة تستطيع تسليمها بيسر إلى خصمها، وأخفقت حماس في إبقاء انتصارها الانتخابي داخل حدود التداول السياسي الذي منحها ذلك الانتصار.

بعد سيطرة حماس على غزة أعلن محمود عباس حالة الطوارئ وأقال حكومة إسماعيل هنية وشكل حكومة برئاسة سلام فياض في الضفة الغربية، بينما رفضت حماس شرعية المسار الذي جرت به الإقالة واستمرت في الحكم في القطاع. وكانت الوضعية الدستورية موضع خلاف فلسطيني حقيقي. فالقانون الأساسي يمنح الرئيس سلطة إقالة رئيس الوزراء، لكنه ينص أيضًا على استمرار الحكومة المقالة في تسيير الأعمال إلى أن تتشكل حكومة جديدة وتحصل على ثقة المجلس التشريعي، وهو ما جعل شرعية الحكومة البديلة موضع جدل قانوني وسياسي.[13] لكن الخلاف القانوني أصبح أقل قدرة على وصف الواقع من الخريطة نفسها: منذ ذلك الوقت وجدت سلطتان فلسطينيتان فعليتان، واحدة تقودها حماس في غزة وأخرى تهيمن عليها فتح في الضفة الغربية.

وبذلك تحول الانقسام السياسي إلى انقسام جغرافي ومؤسسي. لم تعد الأرض الفلسطينية مقطعة فقط بفعل الاحتلال، وبين الضفة وغزة ومناطق أ وب وج، بل أصبح النظام الفلسطيني نفسه منقسمًا بين حكومتين وجهازين أمنيين وإدارتين ومركزي قرار، كل منهما ينازع الآخر في الشرعية. وهنا بلغ «الخصاء» مستوى لا يستطيع الفلسطيني أن ينسبه كله إلى إسرائيل، لأن الاحتلال لم يكن هو الذي جعل فتح وحماس تحملان السلاح في وجه بعضهما أو أنشأ لكل منهما سلطة فلسطينية تنازع الأخرى.

ويعيدنا ذلك إلى معنى فوز حماس نفسه. لم يكن صعودها دليلًا على أن المجتمع الفلسطيني تحول فجأة إلى مشروع إسلامي، بل كان نتيجة تداخل رصيد المقاومة والتنظيم والشبكة الاجتماعية للحركة مع انقسامات فتح والفساد والمحسوبية وفشل أوسلو في الوصول إلى الدولة التي ارتبطت به، ورغبة قطاع من الناخبين في تجربة بديل. لم تكن حماس مضطرة، لكي تصل إلى الحكم، إلى إثبات أن مشروعها قادر على النجاح؛ كان يكفي أن يفقد مشروع فتح صدقيته لدى عدد كاف من الفلسطينيين. ففشل المشروع القائم يمنح البديل فرصة، لكنه لا يمنحه شهادة نجاح.

وكانت فتح قد فشلت قبل أن تحكم حماس غزة منفردة، إذا حددنا معنى الفشل بدقة. فقد أخفق المشروع الذي قادته في تحويل المرحلة الانتقالية إلى دولة مستقلة، وتضررت شرعيتها بسبب سوء الحكم والفساد والمحسوبية والصراع الداخلي، ثم عاقبها الناخب على ذلك. لكن سقوط مشروع في الامتحان لا يجعل المشروع الذي يحل مكانه ناجحًا تلقائيًا، لأن الناخب يستطيع أن يعاقب فشلًا باختيار بديل يفشل هو الآخر.

ومنذ حزيران/يونيو 2007 لم تعد حماس تملك امتياز المعارضة. أصبحت مسؤولة عن أرض وسكان ووزارات وأجهزة أمن وشرطة ومحاكم وموظفين وضرائب وخدمات، وانتقلت بذلك، بطريق مختلف، إلى الامتحان نفسه الذي دخلته فتح بعد أوسلو: امتحان حركة التحرر عندما تصبح هي صاحبة السلطة.

ولكي تكون المقارنة عادلة، ينبغي أن تحصل حماس على العذر نفسه الذي حصلت عليه فتح في موضعه الصحيح، وأن يُرفض عنها العذر نفسه في الموضع الخطأ. فهي لم تحكم دولة مستقلة، بل حكمت قطاعًا صغيرًا شديد الكثافة السكانية، مقيد الحركة، لا يسيطر بحرية على حدوده ومجاله الجوي والبحري، ويتعرض لضغوط وحصار وعمليات عسكرية إسرائيلية متكررة. وهذه القيود لم تكن هامشية، بل مست جوهر قدرة أي حكومة في غزة على إدارة الاقتصاد والحركة والتجارة والبنية التحتية. لكنها لم تلغ في المقابل حقيقة أن حماس امتلكت داخل القطاع سلطة فعلية على الفلسطيني، وهنا تبدأ مسؤوليتها التي لا يستطيع الحصار أن يحملها عنها.

كان الاقتصاد أول المجالات التي ظهر فيها حجم القيد الخارجي. فبعد سيطرة حماس على غزة فرضت إسرائيل قيودًا أشد على حركة الأشخاص والبضائع من القطاع وإليه، وانكمش اقتصاد غزة بمتوسط سنوي يقارب عشرة في المئة بين 2006 و2008، بينما انخفض دخل الفرد الحقيقي بمتوسط يقارب أربعة عشر في المئة سنويًا خلال الفترة نفسها.[14] وتضررت الصناعة والزراعة والتجارة بشدة، لأن اقتصاد القطاع كان يعتمد على إدخال المواد الخام والوصول إلى الأسواق الإسرائيلية وأسواق الضفة الغربية وإمكان تصدير المنتجات إلى الخارج. ومع استمرار القيود والحروب تعرضت القاعدة الإنتاجية لمزيد من التآكل، وازداد اعتماد الاقتصاد على المساعدات والاستهلاك والقطاع العام والأنشطة التي تستطيع العمل في ظل الإغلاق.[15]

ولذلك لا تحتمل الأدلة العبارة الدعائية التي تختزل ما حدث بالقول إن حماس دمرت اقتصاد غزة. لقد تضرر اقتصاد القطاع بصورة شديدة بفعل الحصار الإسرائيلي والقيود على التجارة والحركة والعمليات العسكرية، ثم أضاف الانقسام الفلسطيني وطريقة الحكم وغياب المؤسسات الوطنية الموحدة مشكلات ومخاطر أخرى. والفصل بين السببين ضروري، لأن تحميل الحاكم ما لا يملكه يبرئ من يفرض القيد الخارجي، مثلما أن تحميل الخارج كل شيء يعفي الحاكم من مسؤولية القرارات التي كانت في يده.

فالحصار يستطيع أن يفسر نقص المواد الخام وانهيار جانب كبير من التصدير والبطالة وأزمات الكهرباء والحركة، لكنه لا يختار من تعتقله أجهزة الأمن الفلسطينية، ولا يحدد طريقة استجوابه، ولا يقرر إن كان المعارض يستطيع التظاهر أو الصحفي يستطيع انتقاد الحاكم أو الجهاز الأمني يخضع للقانون. وفي هذه المساحة ظهرت مسؤولية حماس المباشرة. فقد وثقت منظمات حقوق الإنسان بعد سيطرتها على غزة الاعتقال التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المعتقلين وانتهاكات الإجراءات القانونية والتضييق على حرية التعبير والتجمع، واستهدفت نسبة مهمة من هذه الممارسات أعضاء فتح وأنصارها أو من اشتبهت الأجهزة في ارتباطهم بها.[16] وبلغت بعض الانتهاكات حد الإعدامات خارج نطاق القضاء والاعتداءات الجسدية الخطيرة، ولا سيما أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008–2009 وما أعقبها.[17]

ولم تكن هذه الصورة خاصة بغزة، وهو ما يجعل الاستنتاج أعمق من نقد أيديولوجية حماس. ففي الضفة الغربية كانت الأجهزة التابعة للسلطة التي تهيمن عليها فتح تعتقل بدورها أعضاء حماس وأنصارها، ووثقت المنظمات الحقوقية هناك أيضًا التعذيب والاعتقال التعسفي وإغلاق مؤسسات ووسائل إعلام مرتبطة بالحركة.[18] وهكذا وصلت فتح القومية وحماس الإسلامية، من طريقين سياسيين وأيديولوجيين مختلفين، إلى ممارسة متشابهة عندما امتلكت كل منهما جهاز أمن وإقليمًا تستطيع السيطرة عليه. الفلسطيني الذي لم يحصل على دولة مستقلة حصل على سلطتين تستطيع كل واحدة منهما اعتقال خصومها.

وهذه المقارنة لا تجعل الانتهاكات متطابقة في كل زمان ومكان، ولا تعفي أي طرف بسبب انتهاكات الآخر، لكنها تكشف أن المشكلة أعمق من العقيدة القومية أو الدينية وحدها. إنها مشكلة سلطة لا توجد فوقها مؤسسة وطنية موحدة قادرة على فرض القانون عليها. فقد استخدمت فتح شرعيتها التاريخية ومنظمة التحرير والرئاسة، واستخدمت حماس شرعية المقاومة والفوز الانتخابي، لكن الشرعية في الحالتين بدأت تحل محل الرقابة بدل أن تخضع لها.

وكان لتعطل الانتخابات أثر بالغ في هذا التحول. فقد جرت آخر انتخابات تشريعية فلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، ثم منع الانقسام استمرار الدورة الطبيعية التي يستطيع المواطن من خلالها تبديل حكامه دوريًا. احتفظت حماس بذكرى انتصارها في آخر انتخابات تشريعية، بينما استندت السلطة في الضفة إلى الرئاسة ومنظمة التحرير والمؤسسات القائمة والاعتراف الدولي. ومع مرور السنوات أخذ المصدر الانتخابي للشرعيتين يبتعد زمنيًا عن المجتمع الذي تحكمانه، حتى نشأ جيل كامل بلغ سن التصويت من دون أن يشارك في الانتخابات التي استمر طرفا الانقسام في استدعاء نتائجها. وعندما لا تتجدد الشرعية الانتخابية، تتحول تدريجيًا من تفويض يمنحه المواطن إلى ذكرى سياسية يحتفظ بها الحاكم.

ولم يقتصر حكم حماس على الأمن والسياسة. فالحركة تحمل تصورًا دينيًا واجتماعيًا للمجتمع، ولذلك أصبح انتقالها إلى الحكم ذا أثر محتمل في المجال الثقافي أيضًا: في التعليم والإعلام والنشاط الثقافي والجمعيات والحريات الشخصية وعلاقة الدين بالمجال العام ووضع المرأة. ولا يصح تصوير غزة كما لو أنها تحولت بمجرد سيطرة حماس إلى مجتمع خاضع لنظام ديني شامل؛ فهذا تبسيط لا تسمح به الوقائع ولا بتنوع المجتمع نفسه. لكن من المشروع قياس الحكم أيضًا بمقدار المساحة التي تركها للمواطن لكي يختلف مع العقيدة السياسية والاجتماعية للحاكم. فالسلطة لا تضبط حركة الجسد وحده؛ إنها تستطيع كذلك توسيع أو تضييق المساحة التي يتحرك فيها العقل.

وفي الاقتصاد أنتج الحصار ظاهرة أخرى ستصبح جزءًا من بنية الحكم نفسها. فحين أُغلقت أو ضاقت طرق التجارة الطبيعية، توسعت شبكة الأنفاق بين غزة ومصر، ودخل عبرها الغذاء والوقود ومواد البناء والسلع، إلى جانب الأسلحة ومواد أخرى. ولم تبق الأنفاق نشاطًا سريًا هامشيًا؛ فقد تحولت مع اتساعها إلى قطاع اقتصادي واسع، وأخضعتها السلطات الفعلية في غزة للتنظيم والتراخيص والرسوم والضرائب على جوانب من نشاطها وتجارة السلع التي تمر عبرها.[19] وبذلك انتقلت حماس من حركة تستخدم اقتصادًا سريًا تحت الحصار إلى سلطة تنظّم جانبًا من ذلك الاقتصاد وتحصل منه على موارد.

وليس تحصيل الإيرادات في ذاته فسادًا، فكل حكومة تحتاج إلى موارد لتمويل خدماتها وأجهزتها. لكن التحول كان مهمًا سياسيًا. قبل الحكم كان المال يمول حركة، وبعد الحكم أصبح عليه أن يمول أيضًا إدارة وشرطة وأمنًا ووزارات وموظفين وبنية حزبية وعسكرية. ومع اتساع هذه البنية نشأت حول السلطة مصالح اجتماعية واقتصادية مرتبطة باستمرارها. وهذا لا يثبت أن حماس أنشأت حكمها لكي تحافظ على امتيازات قادتها، مثلما لم يكن وجود شبكة وظائف ومصالح حول سلطة فتح دليلًا في ذاته على أن أوسلو صُممت منذ البداية لهذا الغرض. لكنه يكشف آلية مألوفة في تاريخ المؤسسات: المؤسسة التي تبدأ وسيلة لتحقيق هدف تستطيع مع الزمن أن تجعل استمرارها واحدًا من أهدافها.

وكانت حماس تملك، مع ذلك، مصدرًا للشرعية مختلفًا عن المصدر الذي أصبحت فتح تعتمد عليه. فقد بنت فتح بعد أوسلو جزءًا كبيرًا من شرعيتها على قدرتها المفترضة على تحويل التفاوض إلى دولة، بينما بنت حماس جزءًا أساسيًا من شرعيتها على المقاومة المسلحة ورفض الطريق الذي سلكته فتح. ولهذا لم يكن السلاح بالنسبة إلى حماس أداة موجهة إلى إسرائيل وحدها، بل كان أيضًا عنصرًا من عناصر هويتها السياسية ومصدرًا من مصادر تميزها الداخلي عن خصمها.

ولا يعني ذلك أن حماس افتعلت كل مواجهة لكي تحافظ على شعبيتها، أو أن كل قرار عسكري اتخذته كان محكومًا بحسابات السلطة الداخلية. مثل هذا الادعاء يحتاج إلى إثبات مستقل في كل حالة، ولا تسمح الأدلة بتحويله إلى قاعدة عامة. لكن وجود السلاح في صميم تعريف الحركة لنفسها جعل القرار العسكري متصلًا، بحكم الواقع، بالشرعية السياسية أيضًا. فالحركة التي بنت جزءًا من تفوقها على فتح على القول إن المفاوضات تخلت عن المقاومة لا تستطيع التعامل مع المقاومة باعتبارها أداة عسكرية منفصلة تمامًا عن هويتها السياسية.

وهنا يصبح التمييز ضروريًا بين القدرة على الإيلام والقدرة على تحقيق الهدف. استطاعت حماس والفصائل المسلحة في غزة عبر السنوات إطلاق آلاف الصواريخ والقذائف باتجاه إسرائيل، وتعطيل الحياة في مناطق إسرائيلية وإجبار إسرائيل على تخصيص موارد كبيرة للدفاع والحماية والعمليات العسكرية. وهذه قدرة عسكرية حقيقية لا معنى لإنكارها. لكن القدرة

على إيقاع الضرر بالخصم ليست في ذاتها مقياسًا للنجاح الاستراتيجي. المعيار الأهم هو مقدار ما استطاعت الحركة تحويل تلك القدرة إليه من تغيير مستدام في موقع الفلسطيني السياسي والجغرافي والاقتصادي.

ودخل قطاع غزة في سلسلة من جولات الصراع والحروب مع إسرائيل، اختلفت أسباب كل واحدة منها ومسؤوليات الأطراف فيها، ولم يكن من الممكن اختزالها في رواية واحدة عن صاروخ أو اغتيال أو حصار أو أسر جندي أو خرق تهدئة. لكن شيئًا واحدًا ظل يتكرر: كان المجتمع الموجود في غزة هو المكان الذي تقع عليه الكلفة المادية والبشرية الأكبر. فالحصار والإغلاقات والعمليات العسكرية لم تصب كتائب القسام وحدها، بل أصابت المستشفيات والمساكن والمدارس والمصانع وشبكات الكهرباء والمياه والطرق وفرص العمل وحياة المدنيين.[20]

وهنا يجب إخضاع المقاومة للاختبار نفسه الذي أخضعنا له المفاوضات. لم نحكم على فتح من إعلان نيتها تحقيق الدولة، بل قارنا بين الهدف والوسيلة والنتيجة. وينطبق المعيار ذاته على حماس. فالعمل العسكري يمكن أن تكون له أهداف مختلفة: الردع، أو تحسين شروط تفاوض، أو إطلاق أسرى، أو رفع حصار، أو إضعاف قدرة الخصم، أو إنهاء احتلال، أو تحرير أرض. ولا يمكن قياس نجاح الوسيلة قبل تحديد الهدف الذي يفترض أنها تخدمه، ثم مقارنة الموقع الذي كان فيه الفلسطيني قبل استخدامها بالموقع الذي انتهى إليه بعدها.

وقد تستطيع حركة مسلحة أن تحقق ردعًا جزئيًا، فتجعل مهاجمتها أكثر كلفة على خصمها، لكنها لا تكون بذلك قد حققت التحرير. كما أن بقاء التنظيم بعد الحرب ليس مساويًا لانتصار المشروع السياسي الذي يخوض الحرب باسمه. فالتنظيم يستطيع أن يعتبر عدم القضاء عليه انتصارًا، أو استمرار قدرته على إطلاق النار دليلًا على النجاح، لكن هذه معايير للبقاء العسكري والتنظيمي أكثر منها معايير لبناء دولة. بقاء الحركة يمكن أن يكون إنجازًا بالنسبة إلى الحركة، من دون أن يكون بالضرورة تقدمًا مماثلًا بالنسبة إلى المجتمع الذي تقول إنها تقاتل من أجله.

ومن هنا يمكن تحديد معنى وصف المشروع بأنه «انتحاري» بدل استخدام الكلمة كشعار. المقاومة المسلحة ليست انتحارًا لمجرد أنها مسلحة، ولا يصبح المشروع انتحاريًا لأن أفراده يقبلون خطر الموت. يصبح الوصف ذا معنى سياسي فقط عندما تنتج الوسيلة المختارة بصورة متكررة كلفة على المجتمع تفوق بكثير المكسب الاستراتيجي الذي تستطيع القيادة تحويله إلى واقع دائم، ثم تستمر الوسيلة نفسها من دون تعديل يتناسب مع حصيلة التجربة. ولذلك لا يثبت هذا الحكم بعملية أو حرب واحدة، بل يحتاج إلى قراءة تراكمية لما حدث للأرض والاقتصاد والحصار والخسائر وحرية الحركة وموقع القضية وقدرة المجتمع على الاستمرار ومقدار الاقتراب الفعلي من الهدف المعلن.

وبهذا المعيار تظهر مفارقة فتح وحماس كاملة. وصلت فتح إلى استنتاج أن ميزان القوة لا يسمح بهزيمة إسرائيل عسكريًا، فانتقلت إلى التفاوض وخفضت هدفها السياسي من تحرير فلسطين كلها إلى إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. وبعد سنوات من التفاوض حصلت على سلطة ولم تحصل على الدولة. وصعدت حماس على أنقاض ذلك الفشل معلنة أن المقاومة تقدم طريقًا بديلًا، ثم أصبحت هي الأخرى صاحبة سلطة في غزة واستمرت في المقاومة من دون أن تنتج الدولة التي عجزت المفاوضات عن إنتاجها. اختلف الطريقان جذريًا، لكنهما التقيا في نتيجة واحدة: امتلاك الفلسطيني سلطة من دون امتلاك السيادة التي يفترض أن تبرر وجودها.

ومع مرور الزمن أصبح الانقسام نفسه أكثر من مجرد خلاف بين قيادتين. نشأ على جانبيه موظفون وأجهزة أمن ووزارات وموازنات وشبكات اقتصادية ومراتب قيادية ومؤسسات وأناس تعتمد معيشتهم على استمرار البنية الموجودة. ولذلك أصبحت المصالحة، حتى عندما يتفق الطرفان نظريًا على ضرورتها، تثير مسائل مادية شديدة الصعوبة تتعلق بدمج الأجهزة والموظفين والقوانين والجباية والسلاح والقيادة وقرار الحرب والتمثيل الخارجي. وكل واحدة من هذه المسائل تمس موقعًا أو موردًا أو مؤسسة تكونت خلال سنوات الانقسام.

ولا يثبت ذلك أن فتح وحماس قررتا إبقاء الانقسام عمدًا من أجل مصالحهما. لكنه يعني أن الانقسام الذي بدأ بوصفه فشلًا سياسيًا أنتج مع الزمن مصالح موضوعية تستطيع أن تجعل إنهاءه أصعب من بدايته. فالسلطة تصنع مؤسسات، والمؤسسات تصنع وظائف ومراكز قوة، وهذه بدورها تخلق جماعات يصبح تغير النظام بالنسبة إليها أكثر من مجرد تغيير

في البرنامج السياسي. وهذه الآلية ليست صفة فلسطينية خاصة؛ إنها من أكثر آليات السلطة شيوعًا في المجتمعات البشرية.

وهكذا أعادت حماس إنتاج المفارقة التي سبقتها إليها منظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية. المؤسسة تبدأ وسيلة لهدف، ثم يطول عمرها حتى يصبح بقاؤها مصلحة ينبغي أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار. والقائد الذي بدأ مقاتلًا من أجل قضية يصبح مع الزمن مسؤولًا أيضًا عن جهاز وموظفين وموازنة وأمن ومؤسسات، فلا يعود قرار المصالحة أو الحرب أو التسوية متعلقًا بالقضية المجردة وحدها، بل يدخل فيه أيضًا مصير النظام الذي نشأ حولها.

وعند هذه النقطة يصبح الفشل الفلسطيني مزدوجًا. لم تستطع فتح تحويل السلطة التي أنتجتها المفاوضات إلى دولة، ولم تستطع حماس تحويل المقاومة التي قدمتها بديلًا من المفاوضات إلى دولة هي الأخرى. وبقيت في الضفة سلطة تعتمد على بنية أوسلو والعلاقات الدولية والتنسيق مع إسرائيل في الوقت الذي تقول فيه إن هدفها إنهاء الاحتلال، بينما بقيت في غزة سلطة تعتمد في شرعيتها على المقاومة وتحكم قطاعًا لا تستطيع فتح حدوده أو إدارة علاقته بالعالم بإرادتها المنفردة. ولكل منهما قائمة طويلة من القيود الخارجية التي ساهمت فعلًا في منع مشروعها من النجاح، لكن صحة هذه القائمة لا تلغي مسؤولية القيادة الفلسطينية عما فعلته داخل الجزء الذي امتلكت فيه قرارًا.

وهذه هي النقطة التي يتغير عندها سؤال الكتاب. لم يعد كافيًا المفاضلة بين فتح وحماس، أو بين التفاوض والمقاومة، لأن التجربتين اختبرتا وسيلتين متعارضتين وانتهتا إلى سلطتين فلسطينيتين هزيلتين أكثر مما انتهتا إلى دولة فلسطينية. فشلت فتح في تحويل السلطة إلى دولة، وصعدت حماس على أنقاض ذلك الفشل، ثم لم تستطع حماس تحويل المقاومة إلى دولة أيضًا. وبين المشروعين أصبح الفلسطيني يملك سلطتين أكثر مما يملك سيادة.

وهنا لا يعود فشل الوسيلتين مجرد مشكلة في اختيار الوسيلة. إنه يعيدنا إلى الفرضية التي بدأ منها هذا الكتاب: أن البحث عن سبب غياب الدولة الفلسطينية لا يستطيع أن يتوقف عند الاحتلال، ولا عند فساد فتح، ولا عند مشروع حماس، ولا عند فشل المفاوضات أو فشل المقاومة كل على حدة. فقد يكون الخلل أعمق من ذلك كله، في البنية السياسية والاجتماعية والجغرافية التي ظلت تنتج مؤسسات تحمل أسماء الدولة ووظائفها الجزئية من دون أن تستطيع إنتاج الدولة نفسها أو الشروط اللازمة لإقامتها.

المراجع

1. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، التقرير النهائي للانتخابات الرئاسية الفلسطينية *2005*، رام الله، 2005.
2. *Agreement on Movement and Access* و*Agreed Principles for Rafah Crossing*، 15 November 2005؛ Council of the European Union, *EU Border Assistance Mission for the Rafah Crossing Point (EU BAM Rafah)*, Joint Action 2005/889/CFSP.
3. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية، 29 كانون الثاني/ يناير 2006.
4. European Union Election Observation Mission, *West Bank & Gaza 2006: Palestinian Legislative Council Elections, Final Report*, 2006؛ لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية، 2006.
5. European Union Election Observation Mission, *West Bank & Gaza 2006: Palestinian Legislative Council Elections, Final Report*؛ Middle East Quartet, *Statement on Palestinian Elections*, 26 January 2006.
6. Middle East Quartet, *Statement on the Situation in the Middle East*, London, 30 January 2006.
7. Middle East Quartet, statements on the Palestinian Government, 2006؛ European Commission, documents concerning the *Temporary International Mechanism for Assistance to the Palestinian People*, 2006.
8. World Bank, *West Bank and Gaza Public Expenditure Review*, Report No. 38207-WBG, 2007؛ United Nations Conference on Trade and Development, reports on the Palestinian economy and clearance revenues.
9. International Monetary Fund, *Macroeconomic Developments and Outlook in the West Bank and Gaza*, December 2005؛ World Bank, *West Bank and Gaza Public Expenditure Review*, 2007.
10. Human Rights Watch, *Internal Fight: Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank*, New York, 2008.
11. *Mecca Agreement between Fatah and Hamas*, 8 February 2007.
12. Palestinian Centre for Human Rights, *Black Days in the Absence of Justice: Report on Bloody Fighting in the Gaza Strip from 7 to 14 June 2007*, Gaza, October 2007؛ Human Rights Watch, *Internal Fight: Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank*, 2008.
13. Palestinian Basic Law, as amended, Arts. 45 and 67؛ Human Rights Watch, *Internal Fight: Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank*, 2008.
14. World Bank, *Palestine: Prospects for Growth and Jobs—A General Equilibrium Analysis*, 2017.
15. World Bank, *West Bank and Gaza: Economic Developments and Prospects*, March 2008؛ United Nations Conference on Trade and Development, reports on economic developments in the occupied Palestinian territory.
16. Human Rights Watch, *Internal Fight: Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank*, 2008.

17. Human Rights Watch, *Under Cover of War: Hamas Political Violence in Gaza*, New York, April 2009.
18. Human Rights Watch, *Internal Fight: Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank*, 2008؛ Human Rights Watch, *Under Cover of War: Hamas Political Violence in Gaza*, 2009.
19. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip*, 2009؛ World Food Programme, *Special Focus: Gaza Strip—Is the Closure of the Tunnels from Egypt Further Suffocating the Gaza Economy?*, 2013؛ International Labour Organization, *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories*, 2013.
20. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, reports on the humanitarian impact of movement restrictions and recurrent hostilities in the Gaza Strip؛ World Bank, reports on Gaza's economy and productive base.

الفصل التاسع

بين خرافتين: مأساة الإنتحار وملهاة المرياع

بعد هذا التاريخ الطويل لم تعد المفاضلة بين فتح وحماس، أو البحث عن الفريق الأقل سوءًا، قادرة على تفسير المأزق الفلسطيني. فقد قدم المشروعان نفسيهما، كل بطريقته، باعتبارهما الطريق إلى الخلاص: راهنت فتح على التسوية التي يفترض أن تنتهي بالدولة، وراهنت حماس على المقاومة التي يفترض أن تنتهي بالتحرير. وبعد عقود من التجربتين حصل الفلسطيني على سلطتين، واحدة في الضفة وأخرى في غزة، بينما ظل التحرير الذي وعد به مشروع المقاومة والدولة التي وعد بها مشروع التسوية خارج متناول كليهما. أخذ الأول السلاح ولم يحرر الأرض، وأخذ الثاني الوزارات ولم يحصل على السيادة، وتحولت الوسيلتان اللتان يفترض أن تقودا إلى الهدف إلى مؤسستين قادرتين على الاستمرار من دونه.

ولم يعد من الجاد بعد ذلك وصف الحصيلة بأنها سلسلة من الخسارات المرحلية في طريق طويل إلى النصر. المرحلة تطول سنوات، أما حين تتوارث الأجيال الهزيمة نفسها، وتتغير القيادات والشعارات والوسائل ويبقى الاتجاه العام للنتيجة واحدًا، فإننا لا نكون أمام نكسة عابرة، بل أمام فشل تاريخي يحتاج إلى الاعتراف به قبل البحث عن مخرج منه. فمنذ أن بدأ الصراع الوطني الحديث يتشكل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تعاقبت الاحتجاجات والثورات والإضرابات والحروب والجيوش والفدائيون والمنظمات والانتفاضات والمفاوضات والسلطات والصواريخ والمؤتمرات والقرارات الدولية. تبدلت الوسائل، وتغيرت أسماء القادة، وانتقل مركز القرار من القدس إلى عمّان وبيروت وتونس ورام الله وغزة، لكن المسافة بين الفلسطيني والسيادة لم تتقلص بما يوازي كل ذلك الدم والمال والزمن.

لقد آن أوان إخراج كلمات مثل «النضال» و«الكفاح» و«الجهاد» و«الصمود» من حصانتها الأخلاقية عندما تصبح الحصانة وسيلة لمنع الحساب. ليست الكلمة مقدسة إذا كانت النتيجة كارثية، وليس طول الطريق دليلًا على صحة الاتجاه. بعد أكثر من قرن من التجربة لا تكفي النية لتبرير الوسيلة، ولا يكفي عدد الشهداء لإثبات نجاح الاستراتيجية، ولا يصبح البقاء في المكان نفسه تقدمًا لمجرد أن الوصول إلى الهدف وُعد به مرة أخرى. هناك لحظة يصبح فيها الوفاء للذين دفعوا الثمن مرتبطًا بوقف إنتاج الثمن نفسه، لا بالمطالبة بمزيد منه. وهذه اللحظة يمكن اختصارها بكلمة واحدة: كفى.

ولا ينقذ المشروع من هذا الحساب أن عددًا متزايدًا من الدول يؤيد قيام دولة فلسطينية أو يعترف بها. الاعتراف الخارجي مهم سياسيًا وقانونيًا، لكنه لا يبني مؤسسة من الداخل، ولا يحول جهازًا مترهلًا إلى دولة، ولا يجعل القيادة أكثر تمثيلًا لأنها حصلت على مقعد إضافي في منظمة دولية. يستطيع العالم أن يعترف بحق الفلسطيني في تقرير مصيره، وأن يؤيد قيام دولته، وأن يرفع علم فلسطين فوق مبنى دولي، لكنه لا يستطيع أن يصنع للفلسطيني طبقة سياسية جديرة بإدارة هذه الدولة. وهذه إحدى أكثر مفارقات المشروع قسوة: كلما اتسعت دائرة الاعتراف الخارجي، بقي السؤال الداخلي قائمًا حول المؤسسة التي ستتولى ممارسة السيادة إذا تحققت.

وتكمن مشكلة مشروع المقاومة الذي قدمته حماس في أنه يستطيع، إذا لم يخضع لميزان النتائج، أن يصبح مشروعًا مغلقًا على نفسه. فإذا كان الهدف النهائي تحرير فلسطين كلها بالقوة، فلا يكفي أن تكون الغاية عادلة في نظر أصحابها لكي

تصبح الوسيلة قادرة على تحقيقها. إسرائيل حقيقة سياسية وعسكرية واقتصادية قائمة، تمتلك تفوقًا هائلًا في القوة ومؤسسات دولة واقتصادًا متقدمًا وتحالفات دولية عميقة، بينما يعمل المشروع الفلسطيني من جغرافيا مجزأة واقتصاد محدود ومجتمع منقسم. ولا تستطيع الإرادة، مهما بلغت صلابتها، أن تلغي ميزان القوة بمجرد رفض الاعتراف به.

وتزداد المشكلة خطورة عندما تستطيع العقيدة أن تعيد تفسير كل نتيجة بما يحميها من الاختبار. يصبح موت المقاتل شهادة، وموت المدني تضحية، والدمار ثمنًا للمقاومة، وبقاء التنظيم انتصارًا، وعدم تحقق التحرير دليلًا على أن المعركة طويلة. وعندها لا يعود الفشل في تحقيق الهدف قادرًا على مراجعة الوسيلة، لأن كل كلفة تنتجها الوسيلة يمكن إدخالها مرة أخرى في الرواية بوصفها دليلًا على ضرورة استمرارها. وهذا هو المعنى السياسي الذي يمكن أن تصبح فيه العقيدة خرافة مغلقة: ليست الخرافة هنا الإيمان الديني نفسه، وإنما الفكرة السياسية التي تجعل نفسها غير قابلة للتفنيد مهما جاءت النتائج مخالفة لوعدها.

ولا تكمن المشكلة في التدين. فالمجتمع المتدين يستطيع بناء دولة حديثة، والمقاتل المؤمن يستطيع حساب ميزان القوة بعقل بارد. تبدأ المشكلة عندما يحل الغيب محل الحساب السياسي، وحين تصبح التضحية البشرية قابلة للتبرير مسبقًا بوعد يتجاوز العالم الذي يفترض بالسياسة أن تديره. عندئذ يستطيع المشروع أن يواصل دفع المجتمع إلى كلفة متزايدة من دون أن يضع لنفسه نقطة واضحة يصبح عندها واجبًا تغيير الوسيلة. ومن هنا يأخذ وصف المشروع بأنه «انتحاري» معناه السياسي المحدد: ليس لأنه يستخدم السلاح، ولا لأن أفراده يقبلون الموت، بل عندما تستمر وسيلة في إنتاج كلفة على المجتمع أكبر بكثير من المكسب الاستراتيجي الذي تستطيع القيادة تحويله إلى واقع دائم، ثم تتحول القدرة على الاستمرار في دفع الكلفة إلى دليل على صحة المشروع نفسه.

والشعارات التي تتصور إزالة إسرائيل بالقوة أو إعادة التاريخ إلى ما قبل 1948 لا تحل هذه المعضلة. فالدولة لا تختفي لأن خصمها يرفض شرعيتها، والجيش لا يُهزم لأن القضية التي يقاتله باسمها الطرف الآخر أكثر عدالة في نظر أصحابها، والتاريخ لا يعود إلى نقطة سابقة لأن شعبًا يرفض النتيجة التي وصل إليها. يستطيع الفلسطيني أن يرى في قيام إسرائيل ظلمًا تاريخيًا، وأن يتمسك بحقوقه، من دون أن يجعل رفض الواقع بديلًا من استراتيجية تغييره. فالسياسة تبدأ من الواقع الذي تريد تغييره، لا من افتراض أنه غير موجود.

وقد بلغ هذا المشروع امتحانه الأشد قسوة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب التي أعقبته. ولا تكفي هذه الصفحات لإجراء الحساب التاريخي الكامل لتلك الحرب، بما فيه مسؤوليات الأطراف والقانون الدولي وحجم الخسائر البشرية والمادية والتحولات الإقليمية والدولية؛ فذلك يحتاج إلى معالجة مستقلة. لكن التجربة أعادت، بأشد صورة ممكنة، وضع الفارق بين قدرة التنظيم على إيلام خصمه وقدرته على تحسين موقع المجتمع الذي يقاتل باسمه. ولذلك لا يكفي بقاء التنظيم، أو قدرته على إعادة تشكيل جزء من بنيته، لإثبات نجاح المشروع السياسي الذي حمله. التنظيم يستطيع أن يبقى بعد أن تتعرض استراتيجيته لهزيمة، مثلما تستطيع المؤسسة أن تستمر بعد أن يفشل الهدف الذي أُنشئت من أجله.

وفي الجهة الأخرى تقف السلطة الفلسطينية، وتصلح لفهمها استعارة من التراث الرعوي هي «المرياع»: الكبش الذي يُخصى ويُروّض ليساعد الراعي على قيادة القطيع في الاتجاه الذي يريده. ولا تستخدم الاستعارة هنا لوصف الأشخاص أو لإهانة الفلسطيني، بل لتوصيف علاقة بين قدرة داخلية محدودة وسيادة خارجية غائبة. فالسلطة تستطيع إدارة المدارس والبلديات والمستشفيات والرواتب والشرطة وجزء واسع من الحياة اليومية، وتستطيع اعتقال فلسطيني أو تفريق مظاهرة أو ملاحقة خصم سياسي، لكنها لا تستطيع في المقابل التحكم في الحدود أو المجال الجوي أو حركة الأرض كلها، ولا تستطيع وقف الاستيطان أو منع الجيش الإسرائيلي من دخول مناطق تخضع إداريًا لها عندما تقرر إسرائيل ذلك. سلطتها، بهذا المعنى، أشد حضورًا في اتجاه المواطن الذي تديره منها في اتجاه القوة التي تسيطر على المجال الأوسع الذي تعيش داخله.[1]

ولا تحتاج هذه الصورة إلى افتراض العمالة. فالشرطي الفلسطيني يستطيع أن يؤمن بصدق بأنه يمنع الجريمة، والمعلم يؤدي وظيفة اجتماعية ووطنية ضرورية، والطبيب يعالج الناس، والبلدية تجمع النفايات وتشق الطرق، والوزارة تقدم خدمات يحتاج إليها المجتمع. وهذه وظائف حقيقية لا معنى للسخرية منها، بل إن انهيارها سيكون كارثة على الفلسطيني نفسه.

لكن وظيفة كل موظف لا تساوي بالضرورة الوظيفة السياسية للنظام الذي يعمل داخله، والمؤسسات تستطيع أن تنتج نتائج لم ينشئها أفرادها بقصد إنتاجها.

وهنا تظهر مفارقة أشد قسوة من مجرد القول إن السلطة الفلسطينية فشلت. فالسلطة فاشلة إذا قيس نجاحها بالغاية التي قيل إنها أُنشئت من أجلها: لم تتحول المرحلة الانتقالية إلى دولة، ولم تمتلك السيادة، ولم توقف الاستيطان، ولم تستعد السيطرة على الأرض والحدود، ولم تنتج نظامًا سياسيًا يتجدد دوريًا بإرادة المحكومين. لكنها ليست فاشلة بالمعنى نفسه إذا قيس نجاحها بقدرتها على البقاء. فقد أثبتت قدرة استثنائية على الاستمرار بعد موت الموعد الذي برر إنشاءها، حتى أصبحت المؤسسة أكثر قدرة على حماية وجودها من قدرتها على الاقتراب من الغاية التي كان يفترض أن تنتهي إليها.

وليس استمرارها لغزًا. فالسلطة تملك أدوات بقائها، كما توجد خارجها مصالح حقيقية في بقائها. ومن أهم هذه المصالح حاجة إسرائيل العملية إلى وجود إدارة فلسطينية تتولى جزءًا كبيرًا من شؤون السكان الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية الأوسع. وجود السلطة لا ينهي الاحتلال قانونيًا، ولا يعفي إسرائيل من الالتزامات التي يرتبها عليها القانون الدولي حيث تنطبق عليها صفة القوة القائمة بالاحتلال، لكنه يخفف عنها عمليًا عبئًا هائلًا من الإدارة المباشرة. فالوزارات الفلسطينية تدير المدارس والمستشفيات والبلديات والسجلات والموظفين والخدمات، والشرطة الفلسطينية تتولى الأمن الداخلي والنظام العام في المناطق التي منحتها الاتفاقات صلاحيات فيها، بينما تحتفظ إسرائيل بصلاحيات وسيطرة حاسمة تتعلق بالأمن والحركة وأجزاء واسعة من الأرض.[1] وإذا انهارت السلطة، فإن جزءًا كبيرًا من هذه الأعباء المدنية والأمنية لا يختفي، بل يعود سؤال من سيتحمله إلى إسرائيل نفسها. وقد حذرت دراسات إسرائيلية أمنية صراحة من أن انهيار السلطة سيجبر إسرائيل على تحمل مسؤوليات مدنية وأمنية أوسع، ويهدد منظومة التعاون الأمني القائمة.[2]

وهنا ينبغي التمييز بين أمرين كثيرًا ما يختلطان. وجود السلطة لا يرفع قانونيًا مسؤوليات إسرائيل التي يفرضها عليها القانون الدولي بوصفها قوة احتلال حيث تنطبق تلك المسؤوليات؛ لكنه يتيح في الواقع تقسيمًا للوظائف لم يكن قائمًا قبل أوسلو. لم تعد إسرائيل تدير بنفسها كل مدرسة ومستشفى وبلدية فلسطينية أو تدفع مباشرة رواتب جهاز إداري فلسطيني بهذا الحجم، بينما بقيت في يدها عناصر حاسمة من القوة والسيطرة. وبذلك انتقل جزء من عبء إدارة السكان إلى مؤسسة فلسطينية من دون أن تنتقل إليها السيادة بالقدر نفسه.[1]

أما الوظيفة الثانية فهي أمنية بصورة أكثر مباشرة. فقد أنشأت اتفاقات أوسلو شرطة فلسطينية مسؤولة عن الأمن الداخلي والنظام العام في مناطق محددة، وأنشأت معها آليات للتنسيق والتعاون الأمني.[1] ومع مرور السنوات أصبح التنسيق بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية، بدرجات متفاوتة وفي ظل أزمات وتعليق واستئناف، جزءًا من البنية الأمنية في الضفة الغربية. وتصف دراسات إسرائيلية هذا التنسيق بأنه مصلحة أمنية مهمة، وتشير إلى تبادل معلومات وتنسيق بين الأجهزة، وإلى أن تراجع قدرة قوات الأمن الفلسطينية سيحمّل إسرائيل أعباء أمنية إضافية.[3]

ولذلك لا ينبغي اختزال الوظيفة في العبارة الشائعة بأن السلطة «تعتقل المطلوبين وتسلمهم لإسرائيل» كما لو أن كل اعتقال فلسطيني يتم بطلب إسرائيلي أو ينتهي بالتسليم؛ فهذا أوسع مما تسمح به الأدلة. لكن الثابت أن الأجهزة الفلسطينية تقوم بملاحقة جماعات مسلحة ومطلوبين، وتمنع نشاطات ترى أنها تهدد النظام أو الاتفاقات، وتتبادل معلومات وتنسق أمنيًا مع إسرائيل في فترات استمرار التنسيق.[3] وبذلك تقوم بعمل كان غيابها سيجبر إسرائيل على تحمل قدر أكبر منه بقواتها وأجهزتها، مع ما يعنيه ذلك من كلفة واحتكاك ومخاطر أكبر. وتذهب دراسات إسرائيلية حديثة إلى اعتبار السلطة الطرف الفلسطيني الوحيد القادر حاليًا على حفظ قدر من النظام العام وكبح حماس والجهاد الإسلامي والتعاون الأمني مع الجيش الإسرائيلي.[4]

ومن هنا يمكن فهم مفارقة تبدو للوهلة الأولى غير منطقية. تستطيع حكومة إسرائيلية أن ترفض قيام الدولة الفلسطينية، وأن توسع الاستيطان، وأن تحجز أموال المقاصة، وأن تضعف السلطة سياسيًا، بينما تخشى مؤسسات أمنية إسرائيلية في الوقت نفسه انهيار السلطة نفسها. لا تناقض في ذلك. فإسرائيل لا تحتاج بالضرورة إلى سلطة فلسطينية قوية بما يكفي لكي تصبح دولة، لكنها تستطيع الاستفادة من سلطة قوية بما يكفي لكي تدير السكان وتحفظ النظام وتلاحق التنظيمات المسلحة، وضعيفة بما يكفي لكي تظل عاجزة عن فرض سيادتها على الأرض. وقد اعتبرت دراسات صادرة عن معهد

دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أن وجود سلطة فلسطينية مستقرة وقادرة على العمل مصلحة استراتيجية إسرائيلية، لأن البديل قد يعني فراغًا أمنيًا وعودة عبء إدارة السكان إلى إسرائيل.[5]

وهذه تحديدًا هي ملهاة «المرياع». فالمؤسسة التي يفترض أن تكون طريقًا إلى السيادة تستطيع أن تصبح مفيدة للنظام الذي يمنع اكتمال تلك السيادة. تدير الفلسطيني ولا تحرره من القوة التي تتحكم في المجال الأوسع؛ تجمع الضرائب وتدفع الرواتب وتصدر الجوازات وتمنح الرتب وتعين الوزراء والسفراء، لكنها لا تملك القرار النهائي على الأرض التي يفترض أن تكون دولتها. تستطيع أن تكون ضرورية لاستمرار الحياة اليومية، وضرورية لبقاء طبقتها الحاكمة، ومفيدة أمنيًا وإداريًا لإسرائيل، وكل ذلك من دون أن تتقدم خطوة حاسمة نحو الدولة التي كانت مبرر إنشائها.[1] [2] [5]

أما بالنسبة إلى الطبقة التي تحكم هذه المؤسسة، فإن معيار النجاح مختلف تمامًا. ما يبدو فشلًا وطنيًا يمكن أن يتعايش مع نجاح شخصي ومؤسسي كبير. الدولة لم تأت، لكن المناصب بقيت. السيادة لم تأت، لكن الرتب والألقاب والمكاتب والسيارات والأجهزة والامتيازات بقيت. الانتخابات التشريعية توقفت، لكن الطبقة السياسية لم تتوقف. وتعاقبت أجيال من الفلسطينيين بينما ظلت مواقع القوة العليا شديدة الانغلاق، وتداخلت فيها الحركة والمنظمة والسلطة والأجهزة وشبكات القرابة والولاء. وقد ظلت المحسوبية والواسطة في التعيينات وتوزيع الموارد، إلى جانب ضعف الشفافية وغياب الرقابة التشريعية والانتخابات المنتظمة، موضع نقد متكرر في تقارير الرقابة والمجتمع المدني.[6]

ولا يكفي ذلك للقول إن كل مسؤول فلسطيني كوّن ثروة شخصية من المال العام، ولا أن كل من حمل رتبة أو منصبًا وصل إليه بالمحسوبية. مثل هذه الاتهامات تحتاج إلى إثبات مستقل لكل حالة. لكن النظام أتاح تداخلًا بين الموقع السياسي والوصول إلى الموارد والوظيفة والنفوذ، وسمح بإعادة إنتاج أجزاء من النخبة من خلال شبكات القرابة والولاء إلى جانب المسارات المؤسسية الرسمية. والمشكلة لا تحتاج إلى إثبات أن كل فرد في الطبقة الحاكمة لص لكي تصبح مشكلة بنيوية؛ يكفي أن يظل الوصول إلى الوظيفة والترقية والعقد والامتياز والموقع السياسي قابلًا للتأثر بالقرب من مراكز القوة بدل أن تحكمه دائمًا قواعد مفتوحة وشفافة ومتساوية.[6]

وظهرت هذه القابلية لإعادة إنتاج النخبة حتى في انتقال الأبناء إلى مواقع سياسية وأمنية مهمة. ففي 2026 انتُخب ياسر عباس، نجل الرئيس محمود عباس ورجل الأعمال المعروف، عضوًا في اللجنة المركزية لحركة فتح، في أول منصب حزبي رسمي بارز له، بعد أن كان يؤدي أدوارًا سياسية غير رسمية ومهامًا بصفة ممثل خاص للرئيس.[7] وأصبح رياض أبو العينين، نجل القيادي الفتحاوي سلطان أبو العينين، أمين سر حركة فتح في لبنان وعضوًا في مجلسها الثوري.[8] كما وصل حازم عطا الله، نجل القيادي التاريخي في فتح عطا الله عطا الله «أبو الزعيم»، إلى قيادة الشرطة المدنية الفلسطينية.[9] ولا تثبت القرابة في أي من هذه الحالات فسادًا أو عدم كفاءة، ولا تكفي الحالات الثلاث للقول إن النظام الفلسطيني أصبح وراثيًا، لكنها تجعل من المشروع بحثيًا فحص قدرة النخبة السياسية والأمنية على إعادة إنتاج حضورها عبر العائلة والعلاقات، خصوصًا حين تقترن بما هو موثق أصلًا من محاباة وضعف في آليات المساءلة.[6]

وتنشأ بذلك دائرة تستطيع إعادة إنتاج نفسها. فالقيادة تحتاج إلى أجهزة تحمي النظام، والأجهزة تحتاج إلى موارد ووظائف، والوظائف والمناصب تنتج جماعات تعتمد في معيشتها ومكانتها على استمرار المؤسسة، وهذه الجماعات تصبح بدورها جزءًا من البيئة التي تساعد المؤسسة على الاستمرار. ولا يحتاج هذا المسار إلى مؤامرة أو اتفاق مكتوب، بل يكفي أن تعمل حوافز السلطة بالطريقة التي تعمل بها في كل نظام ضعيف الرقابة. ومع الزمن يصبح السؤال الذي كان يفترض أن يحكم المرحلة الانتقالية، وهو كيفية الوصول إلى الدولة، أقل حضورًا من السؤال العملي المتعلق بكيفية إبقاء المؤسسة نفسها قادرة على دفع الرواتب وتشغيل الأجهزة والحفاظ على توازناتها.

وتكتمل دائرة الاستمرار بالوظيفة العامة نفسها. فالسلطة ليست بضعة آلاف من القادة والضباط، بل رب عمل ضخم. وتشير مراجعة للبنك الدولي إلى أن إجمالي العاملين في القطاع العام الفلسطيني بلغ 155,614 موظفًا سنة 2021، بعد أن كان 153,574 سنة 2011.[10] وهذه أرقام موظفين، لكن الأثر الاجتماعي يمتد بطبيعة الحال إلى أسرهم وإلى قطاعات اقتصادية تعتمد على إنفاق الرواتب الحكومية. ولا يجعل ذلك الموظف مؤيدًا للسلطة، ولا يعني أن الطبيب أو المعلم أو الشرطي يبيع موقفه السياسي مقابل راتبه؛ فمعظم هذه الوظائف ضرورية للمجتمع أصلًا. لكنه يخلق حقيقة اجتماعية لا

يجوز تجاهلها: حين يصبح مصدر رزق كتلة كبيرة من المجتمع مرتبطًا ببقاء المؤسسة، تصبح كلفة انهيارها على الناس أكبر بكثير من كلفة سقوط مجموعة من السياسيين.

ولهذا لا أرى أن الأدق وصف أغلبية الفلسطينيين بأنهم صامتون لأنهم موظفون عند الطغمة الحاكمة، فالأدلة لا تسمح بهذا التعميم. الأدق والأشد دلالة أن قطاعًا واسعًا من المجتمع أصبح مرتبطًا اقتصاديًا بالمؤسسة التي ينتقدها. يستطيع المواطن أن يكره النظام ويحتاج إلى راتبه في الوقت نفسه، وأن يريد تغيير السلطة ويخشى انهيار المستشفى والمدرسة والبلدية معها. وهذه علاقة تبعية مؤسسية أخطر من شراء الولاء المباشر؛ لأنها تجعل استمرار النظام متداخلًا مع استمرار الحياة اليومية حتى بالنسبة إلى أشخاص لا يمنحونه ولاءهم السياسي.[10]

وهنا يكتسب الصمت السياسي معنى أكثر تعقيدًا. فالخوف من الجهاز الأمني، والاعتماد على الوظيفة العامة، وضعف البدائل المنظمة، والانقسام، وغياب الانتخابات، وتجربة الاقتتال، والخوف من الفوضى أو من فقدان الراتب والخدمة كلها تستطيع أن تعمل معًا من دون أن يحتاج النظام إلى شراء موافقة كل مواطن. ليست كل طاعة ولاء، وليس كل صمت رضا. لكن النظام الذي يستطيع أن يجعل كلفة تحديه مرتفعة وكلفة انهياره مرتفعة في الوقت نفسه يمتلك أداة بقاء شديدة الفاعلية.[6 10]

وقد كشفت أزمة السلطة المالية في السنوات الأخيرة مقدار قوة هذه المفارقة. فمنذ 2023 تراجعت تحويلات المقاصة بصورة حادة، وتعمقت أزمة الرواتب والديون، ومع ذلك استمرت السلطة في تشغيل أجهزتها وتقديم الخدمات الأساسية ودفع أجزاء من الرواتب. وفي تموز/يوليو 2026 وصفت دراسة إسرائيلية آلية بقائها باعتبارها مؤسسة ينظر إليها المانحون والجهات الدولية عمليًا بوصفها ذات أهمية استراتيجية يصعب السماح بسقوطها.[11] بعبارة أخرى، أصبح بقاء المؤسسة نفسه هدفًا سياسيًا وماليًا مستقلًا جزئيًا عن نجاح الطريق الذي أنشئت المؤسسة من أجله.

وهكذا بنت السلطة واحدًا من أكثر أنظمة البقاء غرابة في التاريخ الفلسطيني الحديث. إسرائيل تستطيع أن ترى منفعة في استمرارها لأنها تخفف عنها جزءًا من أعباء الإدارة والأمن؛ المجتمع الدولي يخشى انهيارها وما قد يتركه من فراغ مؤسسي وأمني؛ الموظف يحتاج إليها لأنها مصدر راتبه؛ الأجهزة تحتاج إلى الموازنة التي تبقيها؛ والطبقة السياسية تحتاج إلى المؤسسة التي تمنحها موقعها وألقابها ونفوذها. تتقاطع مصالح أطراف لا تتفق على الهدف النهائي في نقطة واحدة: ألا تسقط المؤسسة.[2 5 10 11]

لكن الشيء الوحيد الذي لا تضمنه كل آليات البقاء هذه هو التقدم إلى الأمام. تستطيع السلطة أن تبقى من دون أن تصبح دولة، وأن تدفع راتبًا منقوصًا من دون أن تمتلك اقتصادًا سياديًا، وأن تحفظ النظام من دون أن تملك الأمن النهائي، وأن ترسل سفيرًا من دون أن تسيطر على حدود، وأن تمنح رتبة جنرال من دون أن تمتلك جيش دولة، وأن تحمل اسم «دولة فلسطين» في المحافل الدولية بينما تظل وظائف السيادة الحاسمة خارج يدها. هنا يصبح الفشل والاستمرار وجهين للنظام نفسه: فشل المشروع لا يهدد بالضرورة بقاء المؤسسة، لأن المؤسسة وجدت أسبابًا للبقاء لا تحتاج إلى نجاح المشروع.

وهذا يفسر اختلاف مصير مشروعي حماس والسلطة. دخلت حماس في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل وجعلت السلاح عنصرًا مركزيًا في تعريف مشروعها، فأصبحت بنيتها العسكرية والحاكمة نفسها هدفًا مباشرًا للقوة الإسرائيلية. أما السلطة في الضفة فتؤدي وظائف لا تتعارض كلها مع متطلبات الاستقرار الإسرائيلي، بل تتقاطع بعض وظائفها الأمنية والإدارية معها. ولذلك تستطيع السلطة أن تستمر حتى بعد أن يتعطل المشروع الذي قيل إن وجودها مجرد مرحلة نحوه. وهنا تظهر واحدة من أكثر مفارقات التجربة الفلسطينية قسوة: يستطيع الهدف أن يموت بينما تعيش الوسيلة.[2 3 5]

وفي هذه النقطة يصبح الحديث عن «الربيع العربي» ضروريًا، لكن ليس بالصورة الأسطورية المقابلة التي تنكر أن الفلسطيني احتج. ففي آذار/مارس 2011 خرج عشرات الآلاف في غزة ومدن الضفة في احتجاجات متأثرة بموجة الانتفاضات العربية، ورفع الشباب شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام».[12] ولم يكن المجتمع الفلسطيني غائبًا تمامًا عن موجة الاحتجاج الإقليمية. لكن ما حدث بعد ذلك أكثر دلالة من إنكار الاحتجاج نفسه: لم تتحول الحركة إلى ثورة سياسية

تفرض إعادة بناء النظام أو التداول المنتظم للسلطة، وتعرض متظاهرون في غزة والضفة للاعتداء والاعتقال والتفريق، بينما استطاعت فتح وحماس استيعاب الضغط وإعادة احتواء المجال السياسي.[13]

وهنا تسقط واحدة أخرى من العبارات التي أُلقمها الفلسطيني طويلًا: أنه «طليعة الشعوب العربية». فقد خرج التونسي والمصري والسوري والليبي واليمني وغيرهم على حكام رسخوا سلطتهم لعقود، ولم تكن نتائج تلك الثورات دائمًا أفضل؛ بعضها انتهى إلى سلطوية جديدة، وبعضها إلى حرب وانهيار، وبعضها إلى تسويات ناقصة. لكن ملايين العرب أعلنوا، على الأقل، أن شرعية الثورة أو التحرير أو الاستقرار لا تمنح الحاكم حقًا أبديًا في السلطة. أما الفلسطيني الذي طالما قيل له إنه طليعة الأمة فقد بقي، في حقه السياسي في تغيير من يحكمه، خلف شعوب كثيرة قيل له إنه يتقدمها. وفي هذا المعنى تحديدًا وجد نفسه في مؤخرتها، حرفيًا ومجازًا.

فالطليعة لا تُقاس بعدد الشهداء، ولا بطول زمن المعاناة، ولا بقدرة الخطاب على تمجيد التضحية. تُقاس أيضًا بقدرة المجتمع على حماية حريته من عدوه ومن حاكمه معًا. وقد مضت منذ آخر انتخابات تشريعية فلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006 عقود من حياة جيل كامل، بينما ظلت السلطتان تستدعيان شرعيات قديمة: هذه تستند إلى الرئاسة والمنظمة والاعتراف الدولي، وتلك إلى آخر انتخابات تشريعية والمقاومة. أصبح الفلسطيني الذي كان في الثامنة من عمره يوم الانتخابات رجلًا أو امرأة في الثلاثينيات من العمر من دون أن يُمنح فرصة أخرى لاختيار مجلس تشريعي جديد.

وبين هذين المشروعين يكاد المواطن نفسه يختفي. فمشروع المقاومة يميل إلى طلب «المقاوم» الذي يقبل التضحية باسم التحرير، ومشروع السلطة يميل إلى طلب المواطن المنضبط الذي يقبل القيود باسم الواقعية والاستقرار. الأول يستطيع أن يجعل الموت برهانًا على الوطنية، والثاني يستطيع أن يجعل الطاعة برهانًا على العقلانية. لكن الدولة الحديثة لا تحتاج مواطنًا مستعدًا للموت دائمًا ولا جمهورًا مطلوبًا منه أن يُدار بصمت. إنها تحتاج إنسانًا يستطيع أن يعارض الحاكم، وأن يسأله عن المال العام، وأن يسخر منه، وأن ينظم نفسه ضده، وأن يغيره في الانتخابات، من دون أن يصبح بذلك خائنًا للمقاومة أو خطرًا على المشروع الوطني.

وهذه ربما أكثر صور «الدولة المخصيّة» اكتمالًا. ليست دولة ضعيفة فحسب، بل بنية تؤدي بعض وظائف الدولة من دون امتلاك الوظائف التي تجعل الدولة ذات سيادة: شرطة بلا سيادة كاملة، ووزارات بلا حدود تسيطر عليها، وضرائب في اقتصاد لا يمتلك أدوات استقلاله، ورئاسة من دون دولة مكتملة، ومؤسسات تمثيلية فقدت التداول المنتظم، وحركات تحرير تحولت إلى أجهزة حكم. في غزة مشروع أراد تحرير فلسطين ولم يستطع حماية القطاع الذي حكمه من الدمار، وفي الضفة مشروع قال إنه يبني الدولة بينما ظل عاجزًا عن منع الأرض التي يفترض أن تقوم عليها من التغير أمامه.

ولا يعني موت المشروع بالضرورة موت التنظيم. تستطيع فتح أن تبقى، وتستطيع حماس أن تبقى، وقد تستمر الأسماء والأعلام والمكاتب والقادة والمؤسسات سنوات طويلة. لكن استمرار التنظيم لا يثبت استمرار صلاحية الفكرة التي منحته معناه التاريخي. مشروع فتح والسلطة كان أن تقود التسوية والمرحلة الانتقالية إلى الدولة، ومشروع حماس كان أن تغير المقاومة المسلحة ميزان القوة بما يقود إلى التحرير. وكلاهما ينبغي أن يُقاس بالمسافة بين الوعد والنتيجة، لا بقدرته على البقاء بعد تعثر الوعد. فعندما لا يصل الطريق إلى المكان الذي يحمل اسمه، لا يصبح استمرار السير نجاحًا لمجرد أن المسافر ما زال يمشي.

وهنا يلتقي المشروعان رغم العداء بينهما. أنتج حكم حماس في غزة بدوره أجهزة وموظفين ومؤسسات وموارد ومصالح مرتبطة باستمرار سلطتها، مثلما أنتجت سلطة فتح في الضفة بنية تعتمد على بقائها. وأصبح الانقسام الذي بدأ فشلًا سياسيًا واقعًا مؤسسيًا له مصالح وأجهزة على الجانبين. ولذلك لم تعد المصالحة مجرد اتفاق بين قيادتين، لأنها تعني أيضًا تحديد مصير السلاح والأجهزة والموظفين والرتب والجباية والقوانين والقيادة والتمثيل الخارجي. المؤسسة تبدأ وسيلة لتحقيق هدف، ثم تستطيع، مع الزمن، أن تجعل بقاءها أحد أهدافها.

وبذلك لا يعود الفلسطيني مضطرًا إلى قبول الاختيار الذي فرضه عليه الصراع بين المشروعين: الموت بطلًا أو الحياة مطيعًا. فالبديل لا يبدأ بالضرورة بفتح أفضل أو حماس أكثر كفاءة، ولا بمقاومة أشد عنفًا أو تنسيق أمني أكثر فاعلية، بل بإعادة المواطن إلى مركز السياسة بدل استخدامه وقودًا لها. ففشل الطريقين لا يعني أن الحل هو تحسينهما قليلًا ثم

إعادة التجربة نفسها وانتظار نتيجة مختلفة. المشكلة التي كشفتها التجربتان أعمق من أداء هذا القائد أو ذاك، وأعمق من فساد مسؤول أو خطأ عسكري أو جولة مفاوضات فاشلة. لقد أصبحت البنية نفسها قادرة على البقاء بعد تعطل الغاية التي بررت وجودها.

ومن هنا يبدأ المخرج الأول بفصل الدولة عن الفصيل. وهذه الفكرة لم تعد افتراضًا نظريًا خالصًا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2025 أقر مجلس الأمن، في القرار 2803، إطارًا انتقاليًا لغزة رحب بإنشاء «مجلس السلام» بوصفه إدارة انتقالية، ونص على لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير حزبية تتولى الإدارة المدنية اليومية والخدمات، وعلى قوة دولية للاستقرار.[14] ولا يمكن تقديم هذا الإطار بوصفه نموذجًا ثبت نجاحه، لكنه يضع للمرة الأولى في صلب ترتيب دولي حديث فكرة إدارة فلسطينية لا تبدأ بوصفها ملكًا لفتح أو حماس.

وتكمن أهمية الفكرة أكثر من تفاصيل التجربة الراهنة. فليس هناك سبب مؤسسي يجعل الوزير القادم فتحاويًا لأنه فتحاوي، أو المدير حمساويًا لأنه حمساوي، أو الضابط ابن ضابط، أو السفير قريبًا من الرئيس، أو المؤسسة الأمنية جهازًا لحماية التنظيم الذي يسيطر عليها. يمكن، من حيث المبدأ، إنشاء مرحلة انتقالية محددة الزمن تخضع لرقابة مالية وقضائية صارمة، وتكون مهمتها أقل شاعرية من «قيادة الثورة» وأكثر أهمية لحياة الناس: إعادة بناء المدرسة والمستشفى والقضاء والبلدية والاقتصاد والشرطة المدنية والسجل المالي والمؤسسة العامة.

وهنا ينبغي الحذر من وهم جديد. فاستبدال فتح وحماس بلجنة تكنوقراطية لا يصنع دولة تلقائيًا، كما أن وصف المسؤول بأنه «خبير» لا يجعله محايدًا أو كفؤًا أو خاضعًا للمحاسبة. التكنوقراطية تستطيع هي الأخرى أن تتحول إلى طبقة مغلقة إذا لم توجد قواعد للتعيين والرقابة والشفافية وتحديد المدة. ولذلك لا تكمن الفكرة في حكم الخبراء إلى الأبد، بل في استخدام مرحلة انتقالية لإعادة بناء المؤسسة بحيث يصبح السياسي الذي يأتي بعدها أضعف من أن يمتلكها.

ويمكن قلب الطريقة التي بُنيت بها المؤسسة الفلسطينية. فالتجربة بدأت غالبًا من الأعلى: زعيم، وتنظيم، ومجلس ثوري، ومنظمة تحرير، ورئاسة، ووزارة، وجهاز أمني، ثم قيل إن الدولة والمجتمع المؤسسي سيتشكلان حول هذه القمة. ويمكن البدء هذه المرة من الاتجاه المعاكس: قضاء مستقل، وإدارة محلية، وخدمة مدنية مهنية، وتعليم، ونظام مالي وضريبي شفاف، وشرطة لا تسأل المواطن إلى أي فصيل ينتمي، وهيئة انتخابات مستقلة، ومؤسسة رقابة لا يستطيع الرئيس التخلص منها عندما تزعجه. وبعد أن تصبح هذه المؤسسات قادرة على العمل بقواعدها، يأتي السياسي ليحكم من داخلها، لا ليملكها.

فالانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية إذا كان الفائز يحصل معها على مفاتيح الدولة. وقد أثبتت التجربة الفلسطينية أن صندوق الاقتراع يستطيع أن يمنح الشرعية لحكومة ثم يجد نفسه عاجزًا عن تنظيم انتقال طبيعي للسلطة عندما تكون الأجهزة والوظائف والسلاح والمال موزعة مسبقًا بين قوى سياسية متنافسة. المطلوب أن تعطي الانتخابات الفائز وظيفة مؤقتة داخل نظام أكبر منه، لا أن تمنحه الدولة غنيمة يستطيع إعادة توزيعها على حزبه وأقاربه وأجهزته.

ولا يختلف هذا المبدأ في الضفة. فالمرحلة الانتقالية التي يمكن تصورها هناك لا تحتاج إلى وصي أجنبي دائم، لأن استبدال فتح وحماس بحاكم خارجي يعيد المشكلة في صورة أخرى. لكنها قد تحتاج إلى ضمانات دولية وتمويل ورقابة فنية وقانونية خلال مدة محددة، بالتوازي مع توحيد الأجهزة المهنية، وإخضاع المال العام للتدقيق، وإنهاء التعيين الحزبي في المواقع العليا، وإعادة بناء القضاء والخدمة المدنية، ثم العودة إلى الانتخابات بعد أن تصبح المؤسسة قادرة على حماية نفسها من الفائز فيها.

غير أن هذا المخرج يصطدم بالمشكلة التي اصطدمت بها كل محاولة سابقة لبناء مؤسسات فلسطينية: الأرض. يمكن بناء وزارة مالية ممتازة، لكنها لا تصبح وزارة دولة ذات سيادة إذا لم تملك الدولة المجال الذي تطبق فيه قراراتها. ويمكن بناء قضاء مستقل، لكنه لا يصبح قضاء دولة كاملة إذا استطاعت قوة خارجية دخول الإقليم من دون إذنه. ويمكن إجراء انتخابات نظيفة، لكن المنتخب لا يصبح صاحب السيادة لمجرد نزاهة انتخابه إذا بقيت الحدود والمجال الجوي والحركة الأساسية وأجزاء واسعة من الأرض خارج سلطته.

ولهذا لا يستطيع الإصلاح المؤسسي، مهما كان ضروريًا، أن يحل وحده المعضلة التي يحملها اسم هذا الكتاب. فإذا أمكن قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة وقابلة للحياة، فإن بناء مؤسسات غير فصائلية يمكن أن يكون طريقًا إليها. أما إذا أصبح تحقيق السيادة الفلسطينية مستحيلًا عمليًا، فلا معنى لإعادة بناء سلطة ممتازة لكي ندير بها غياب الدولة بكفاءة أعلى. عندئذ يصبح السؤال متعلقًا بطبيعة السيادة نفسها، لا بنوعية الإدارة الفلسطينية الواقعة تحتها.

وهنا يظهر المخرج الثاني، وهو أكثر جذرية: إنهاء لعبة السلطة من دون سيادة. فإذا ثبت أن الدولة الفلسطينية المستقلة لم تعد قابلة للتحقق بسبب الجغرافيا والاستيطان والتداخل السكاني وبنية السيطرة القائمة، فلا يوجد سبب يجعل الفلسطيني مضطرًا إلى تمثيل دور الدولة إلى ما لا نهاية. يستطيع المشروع الفلسطيني عندئذ أن يتخلى عن السلطة التي تمنحه رموز الحكم من دون السيادة، ويعيد المسؤولية السياسية والقانونية عن السكان إلى الجهة التي تمارس السيطرة الفعلية على الأرض.

لكن هذا الطرح يحتاج إلى تمييز بالغ الأهمية. فهو ليس إقرارًا بأن إسرائيل تملك قانونيًا السيادة على الضفة الغربية. القانون الدولي القائم يقول العكس؛ فقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر سنة 2024 أن الاحتلال لا يمنح إسرائيل السيادة على الأرض المحتلة، وأن سياساتها وممارساتها لا يجوز أن تحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير.[15] ومن ثم فإن الحديث هنا ليس عن تحويل السيطرة الفعلية إلى حق قانوني، وإنما عن وضع إسرائيل أمام نتيجة السيطرة الدائمة إذا اختارت الاحتفاظ بها ومنعت في الوقت نفسه نشوء سيادة فلسطينية مستقلة.

فإذا أصبحت الأرض، في الواقع الدائم الذي تفرضه القوة، خاضعة لنظام سياسي واحد، لا يمكن أن تكون الصيغة المقبولة أخلاقيًا وسياسيًا أن تكون الأرض لإسرائيل، والسيادة لإسرائيل، والأمن لإسرائيل، بينما يبقى الفلسطيني الذي يعيش فوق الأرض نفسها خاضعًا لإدارة محلية بلا حقوق سياسية مساوية. عندها تصبح القضية الأساسية طبيعة الحقوق التي يتمتع بها البشر الخاضعون للقوة السيادية نفسها، بدل الاكتفاء بخط فاصل على خريطة لا يستطيع الواقع إنتاجه.

ويصبح المطلب أبسط في لغته وأكثر جذرية في نتائجه: إذا كانت هناك دولة واحدة تحكم الأرض بصورة دائمة، فيجب أن يكون البشر الذين يعيشون تحت سيادتها مواطنين متساوين أمام قانون واحد، بصوت سياسي متساو، وقضاء واحد، وحقوق مدنية وسياسية متساوية. لا يمكن أن يكون المستوطن مواطنًا كامل الحقوق بينما يعيش الفلسطيني على مسافة قصيرة منه تحت نظام قانوني وسياسي مختلف إلى أجل غير مسمى. وإذا تعذر الفصل السيادي إلى دولتين، تصبح المساواة داخل السيادة الواحدة البديل المنطقي عن إبقاء شعب كامل في غرفة الانتظار.

وهذا التحول يغير طبيعة النضال نفسه. لا يعود الهدف إعادة التاريخ إلى 1948 بالبندقية، ولا انتظار جولة مفاوضات أخرى تعيد إنتاج المرحلة الانتقالية، ولا الحفاظ على وزارة فلسطينية بوصف وجودها في ذاته إنجازًا وطنيًا. يصبح الصراع مدنيًا وقانونيًا وسياسيًا على المساواة: الفلسطيني يعيش فوق الأرض، وتؤثر القوة صاحبة القرار النهائي في حقوقه وحركته وأمنه، ولذلك لا يمكن الجمع إلى ما لا نهاية بين السيطرة الدائمة على الأرض ورفض الدولة الفلسطينية وحرمان السكان الواقعين تحت تلك السيطرة من حقوق سياسية متساوية.

وسيكون هذا الخيار مرفوضًا من قطاعات واسعة على الجانبين. فإسرائيليون كثيرون سيرونه تهديدًا لطبيعة إسرائيل بوصفها دولة ذات أغلبية يهودية، وفلسطينيون كثيرون سيرونه تنازلًا عن حق تقرير المصير في دولة وطنية مستقلة. كما أن دولة واحدة، حتى لو اتفق على مبدأ المساواة فيها، ستواجه مسائل هائلة تتعلق بالدستور والأمن والهوية واللغة والتمثيل والملكية واللاجئين وتوزيع الموارد والعلاقة بين الجماعتين. ولا يجوز تقديمها بوصفها حلًا سحريًا لمجرد أن حل الدولتين يواجه أزمة عميقة.

كما أن المجتمع الدولي ما زال يتبنى رسميًا في الأساس اتجاه الدولتين. ولذلك فالمخرج الذي يناقشه هذا الكتاب ليس وصفًا للمسار الدولي القائم، بل اختبار للاحتمال الذي يصبح أكثر إلحاحًا كلما اتسعت المسافة بين إعلان الالتزام بدولتين وبين القدرة المادية والسياسية على إنشاء الدولة الثانية.

ولا ينبغي بعد أكثر من قرن من الصراع البحث عن حل بلا ثمن، لأنه لا يوجد حل من هذا النوع. المعيار الأكثر عقلانية هو التمييز بين ثمن يستطيع أن يقود إلى نظام قابل للحياة وثمن لا يفعل سوى إعادة إنتاج الموت والانتظار باسم جديد. فإذا ظلت الدولة الفلسطينية ممكنة فعليًا، يصبح المخرج الأول محاولة لبنائها من المؤسسة إلى الأعلى بدل بنائها من الزعيم إلى الأسفل. وإذا ثبت أن السيادة المنفصلة أصبحت غير قابلة للتحقق، يصبح المخرج الثاني إنهاء السلطة الوهمية وتحويل الصراع إلى صراع على المساواة الكاملة حيث توجد السيادة.

ولا يستبعد ذلك ترتيبات تقع بين المسارين، كاتحاد أو كونفدرالية أو صيغ مشتركة للسيادة والحركة والأمن. لكن قيمة أي صيغة لن تكون في اسمها. المعيار سيكون قدرة الإنسان الذي يعيش داخلها على التحرك والعمل والتعلم والتملك والتصويت ومحاسبة من يحكمه والعيش بأمان. فالدولة ليست غاية أخلاقية مستقلة عن سكانها، وإنما أداة لتنظيم حياتهم وحماية حقوقهم.

وبهذا المعنى لا يعود أمام الفلسطيني خيار بين خرافتين، بل بين فرضيات سياسية قابلة للاختبار. إما بناء مؤسسات فلسطينية لا تملكها فتح ولا حماس، ثم اختبار إمكان تحويلها إلى دولة حقيقية ذات سيادة؛ وإما، إذا استحال ذلك، إسقاط الحاجز الذي يسمح للسيادة الفعلية بأن تبقى في يد طرف بينما تبقى إدارة السكان في يد طرف آخر، والمطالبة بالمساواة الكاملة حيث توجد السيادة.

كلا الطريقين أصعب من الشعار، ولهذا فهما أكثر جدية منه. فالشعار لا يحتاج إلى دستور أو ميزانية أو محكمة أو تعداد سكان أو خطة لليوم التالي. أما السياسة الحقيقية فتبدأ تحديدًا من اليوم التالي: من جمع النفايات ودفع راتب المعلم ومحاسبة الشرطي وتحديد الضرائب وحماية الحدود وإمكان تغيير الحكومة وتحديد الجهة التي تملك في النهاية حق استخدام القوة باسم الجميع.

لكن حتى هذين المخرجين يمكن أن يعيدا إنتاج الفشل نفسه إذا دخل إليهما الفلسطيني بالعلاقة القديمة بين الإنسان والقضية، وبين المواطن والزعيم، وبين الحياة والتضحية. يمكن بناء مؤسسة جديدة ثم تحويلها إلى ملكية سياسية جديدة، ويمكن رفع شعار المساواة ثم تحويله إلى عقيدة أخرى يُطلب من الإنسان أن يضحي من أجلها إلى ما لا نهاية. ولذلك فإن الخروج من الدولة المخصيّة لا يكتمل بتغيير شكل الدولة وحده.

فبعد أكثر من قرن من المطالبة بالفلسطيني أن يصبر ويصمد ويقاوم ويضحي وينتظر، يصبح من حقه أن يعكس ترتيب الأولويات كله. القضية وُجدت من أجل الإنسان، لا الإنسان من أجل القضية. الدولة وُجدت من أجل المواطن، لا المواطن من أجل الدولة. التنظيم أداة، لا وريث للشعب. القيادة وظيفة، لا قدر. والشهيد ليس حجة لاستمرار إنتاج الشهداء، والأسير ليس مبررًا لإنتاج أسرى جدد، والمعاناة الماضية لا تنشئ دينًا على الأجيال القادمة يلزمها بإعادة المعاناة نفسها.

لقد كان من الممكن طوال هذا التاريخ أن يكون هناك دائمًا تفسير للخسارة التالية، وسبب للصبر التالي، وشعار للجولة التالية. وما لم يتغير معيار النجاح نفسه، يستطيع الانتظار أن يستمر جيلًا آخر ثم جيلًا بعده. أما المعيار الذي يقترحه هذا الكتاب فهو أبسط وأقسى: مقدار ما يضيفه المشروع إلى حياة الإنسان الذي يقول إنه يمثله، من أمن وحرية وحقوق وقدرة على اختيار مصيره.

وقبل أن نقرر شكل الدولة، بقي شيء أعمق ينبغي تحريره: الإنسان الذي يفترض أن توجد الدولة من أجله.

المراجع

1. Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Oslo II), Washington, D.C., 28 September 1995، ولا سيما الأحكام المتعلقة بتوزيع المسؤوليات المدنية والأمنية بين الجانبين.
2. Yohanan Tzoreff, "The Collapse of the Palestinian Authority: The Scenario Israel Must Avoid," Institute for National Security Studies (INSS), 4 August 2024؛ Institute for National Security Studies, "The Decision to Strengthen the Palestinian Authority," 22 August 2023.
3. Institute for National Security Studies, "Undermining the Status Quo in the West Bank: Implications of Government Moves from the Perspective of Central Command," 2023؛ Udi Dekel, "The Palestinian Authority's Collapse Will Not Stop Terrorism," INSS, 7 February 2023.
4. Udi Dekel and Tammy Caner, "A Conceptual Shift in the West Bank: Absolute Security, Decisive Outcome, and the Application of Sovereignty," INSS Insight No. 2129, 23 April 2026.
5. Institute for National Security Studies, "The Decision to Strengthen the Palestinian Authority," 22 August 2023؛ "A Functional Palestinian Authority: An Essential Israeli Interest," INSS, 2023–2024.
6. Freedom House, *Freedom in the World 2025: West Bank*؛ Coalition for Accountability and Integrity—AMAN, reports on integrity, public appointments, nepotism and abuse of public office.
7. Reuters, "Palestinian Leader's Son Wins Role in Abbas' Party," 17 May 2026.
8. تقارير المؤتمر التنظيمي لحركة فتح في لبنان وقرار تشكيل إقليم لبنان وتعيين رياض أبو العينين أمينًا للسر، تشرين الأول/أكتوبر 2025؛ مواد حركة فتح في لبنان، 2025–2026.
9. مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، مادة نعي غازي عطا الله، المتضمنة الإشارة إلى اللواء حازم عطا الله بوصفه ابن شقيقه ونجل عطا الله عطا الله «أبو الزعيم»؛ وزارة العدل الفلسطينية، مواد رسمية عن اللواء حازم عطا الله بصفته مديرًا عامًا للشرطة الفلسطينية.
10. World Bank, *West Bank and Gaza Public Expenditure Review: Enhancing Fiscal Sustainability and Improving Public Sector Performance*, June 2025, p. 58.
11. Esteban Klor, "Between Clearance Revenues and International Aid: The Survival Mechanism of the Palestinian Authority," INSS Insight No. 2170, 23 July 2026.
12. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Protection of Civilians Weekly Report, 2–15 March 2011*؛ Palestinian Centre for Human Rights, *Annual Report 2011*.
13. Human Rights Watch, "Gaza: Stop Suppressing Peaceful Protests," 19 March 2011؛ Palestinian Centre for Human Rights, *Annual Report 2011*.
14. United Nations Security Council, Resolution 2803 (2025), S/RES/2803, 17 November 2025.
15. International Court of Justice, *Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem*, Advisory Opinion, 19 July 2024.

الفصل العاشر

صناعة اللاجئ

لو أخذنا ثلاثة أطفال فلسطينيين ولدوا في السنة نفسها، في عائلات متقاربة في مستواها الاجتماعي والثقافي، ثم وضعنا أحدهم في الناصرة، والثاني في نابلس، والثالث في غزة، فلن يصبح الأول أذكى لأن فوق بيته علمًا إسرائيليًا، ولن يصبح الثاني أقل قدرة لأن مدينته خاضعة لسلطة فلسطينية، ولن يولد الثالث وفي جيناته ميل إلى البطالة أو الحرب أو الفقر. لكن بعد عشرين أو ثلاثين عامًا قد تختلف حياتهم اختلافًا هائلًا. ستختلف المدرسة التي يدخلها كل منهم، وفرصته في العثور على عمل، والمستشفى الذي يعالجه، وقيمة الشهادة التي يحملها، وقدرته على السفر، والقانون الذي يخضع له، والشرطة التي يتعامل معها، والاقتصاد الذي يستطيع العمل داخله، وحتى عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها. وعندها يصبح تفسير الاختلاف أقل ارتباطًا بطبيعة الفلسطيني، وأكثر ارتباطًا بما وُضع فوق الفلسطيني من دولة ومؤسسات وقانون واقتصاد.

ولا بد من الحذر منذ البداية من صناعة ثلاثة فلسطينيين متخيلين يناسبون الحجة. فالفئة التي تسميها الإحصاءات الإسرائيلية «العرب» لا تطابق تمامًا تعريف «الفلسطينيين في إسرائيل»، لأنها تضم جماعات تختلف في تعريفها الذاتي، كما أن فلسطينيي القدس الشرقية يعيشون وضعًا قانونيًا مختلفًا عن المواطنين العرب في إسرائيل. وبالمثل لا يجوز دمج الضفة وغزة كلما توفرت بيانات منفصلة عنهما، لأنهما، رغم انتمائهما إلى المشروع الوطني نفسه، أصبحا بيئتين اقتصاديتين وسياسيتين مختلفتين إلى حد بعيد. ففي سنة 2022، قبل الحرب الأخيرة، بلغت البطالة في الضفة الغربية 13.1 في المئة، بينما بلغت في غزة 45.3 في المئة.[1] ولهذا لن يكون «الفلسطيني» هنا وحدة إحصائية مصطنعة تخفي الاختلافات التي نحاول تفسيرها.

وسنعتمد أساسًا على السنوات الأخيرة السابقة لحرب أكتوبر/تشرين الأول 2023، لأن مقارنة نظام اجتماعي في ظروفه الاعتيادية نسبيًا بنظام يعيش حربًا مدمرة لا تقول الكثير عن جودة المؤسسات التي سبق أن حكمته. وما حدث بعد ذلك مهم بوصفه نتيجة تاريخية ينبغي دراستها، لكنه لا يجوز إسقاطه بأثر رجعي على كل ما سبقه. وبهذا لا نحمّل حماس مسؤولية القنبلة الإسرائيلية لأنها سقطت في غزة، ولا نمحو مسؤولية خيارات حماس لأن إسرائيل ألقت القنبلة، مثلما لا ننسب إلى السلطة الفلسطينية كل حاجز إسرائيلي، ولا نحول الحاجز الإسرائيلي إلى تفسير للفساد أو التعذيب أو سوء الإدارة الفلسطينية.

يقدم العمر المتوقع عند الولادة أول اختبار مباشر. ففي سنة 2022 بلغ متوسط العمر المتوقع لدى السكان العرب في إسرائيل نحو 79.8 سنة، بينما بلغ 74.6 سنة في الضفة الغربية و73.9 سنة في قطاع غزة.[2] أي إن الفلسطيني المواطن في إسرائيل كان يُتوقع أن يعيش، في المتوسط، سنوات أكثر من الفلسطيني في الضفة وغزة. وفي المقابل ظل العمر المتوقع لدى اليهود وغيرهم في إسرائيل أعلى من العرب داخل الدولة نفسها. وهكذا تكشف المقارنة نتيجتين في وقت واحد:

الفلسطيني في إسرائيل استفاد من بيئة صحية ومؤسسية أفضل من نظيره في الضفة وغزة، لكنه لم يصل إلى النتائج نفسها التي حققها المواطن اليهودي الذي يعيش داخل الدولة والمؤسسات ذاتها.

ولا يجوز تحويل هذا الفرق إلى سببية ساذجة والقول إن إسرائيل أضافت وحدها سنوات إلى عمر المواطن العربي. فالعمر المتوقع يتأثر بالدخل والتعليم والعادات الصحية والجريمة والحروب والبنية التحتية والوصول إلى العلاج وعوامل كثيرة أخرى. لكن المقارنة تثبت شيئًا أضيق: فلسطينيون متقاربون في الأصل والثقافة وصلوا إلى نتائج مختلفة عندما عاشوا داخل أنظمة سياسية واقتصادية ومؤسسية مختلفة.

وتظهر الصورة نفسها في التعليم والعمل. فالضفة وغزة ليستا مجتمعين قليلي التعليم، ونسب القراءة والكتابة مرتفعة والجامعات الفلسطينية تنتج عشرات الآلاف من الطلاب والخريجين. لكن المشكلة تبدأ بعد أن يحمل الشاب شهادته ويطرق باب الاقتصاد. ففي سنة 2022 بلغت البطالة بين الشباب الفلسطينيين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 28 في المئة في الضفة و74 في المئة في غزة.[3] تستطيع الجامعة أن تنتج مهندسًا، لكن النظام الاقتصادي قد يعجز عن إنتاج مكان يمارس فيه الهندسة. ويمكن منح الشاب بكالوريوس ممتازًا، لكن الشهادة لا تتحول إلى رأس مال بشري كامل إذا لم توجد شركات واستثمارات وصناعة وأسواق وحركة وقدرة على التصدير. فالدولة ليست المؤسسة التي تطبع الشهادة فقط؛ الدولة الناجحة هي التي تساعد على بناء الاقتصاد الذي يجعل للشهادة قيمة بعد أن يخرج حاملها من باب الجامعة.

وكانت غزة قبل الحرب المثال الأكثر قسوة على التعليم الذي اصطدم باقتصاد عاجز عن استيعابه. ولا يمكن تفسير بطالة قاربت نصف قوة العمل بمجتمع لا يتعلم أو لا يريد العمل. وفي الوقت نفسه لا يجوز تحويلها إلى دليل يقول إن حماس وحدها صنعت فقر غزة. فالاقتصاد الغزي خضع لحصار إسرائيلي شديد وقيود على حركة الأشخاص والسلع والتجارة، وحروب متكررة، وقيود مصرية على الحدود، وانقسام سياسي واقتصادي عن الضفة، إلى جانب مشكلات الحكم الداخلي.[4] غير أن الطفل الذي يعيش النتيجة لا يصبح أقل فقرًا لأننا نجحنا في توزيع المسؤولية عنها. المعيار هنا ليس البراءة والإدانة، بل الحياة التي أصبحت ممكنة للإنسان.

وكان وضع الضفة أفضل كثيرًا، لكنه كشف بدوره هشاشة مختلفة. فقد ظل جزء مهم من سوق العمل الفلسطيني مرتبطًا بإسرائيل والمستوطنات، فأصبح أحد صمامات البطالة في الاقتصاد الذي كان يفترض أن يتجه نحو الاستقلال هو الوصول إلى اقتصاد الدولة التي يفترض أنه يستقل عنها. وعندما تقلص هذا الوصول بعد حرب 2023 ارتفعت البطالة في الضفة ارتفاعًا حادًا.[5] والوظيفة الإسرائيلية ليست عيبًا على العامل الذي يحتاج إليها، لكنها تكشف هشاشة البنية: حياة عشرات الآلاف من الأسر يمكن أن تتغير بقرار يصدر عن دولة ليست دولتهم.

أما المواطن العربي في إسرائيل فيعمل داخل اقتصاد أكبر بكثير، ويتمتع من حيث الأصل القانوني بحرية الحركة داخله والوصول إلى جامعاته ومستشفياته وأسواقه، لكنه لا يدخل هذا الاقتصاد من الموقع نفسه الذي يدخل منه المواطن اليهودي. بقيت فجوات التشغيل والدخل والمهارات كبيرة، ولا سيما بين النساء، كما بقيت فجوات في التعليم والتخطيط والبنية التحتية.[6] ولذلك لا توجد أمامنا جنة إسرائيلية في مقابل جحيم فلسطيني، بل تجربة أكثر فائدة للتحليل: فلسطيني استفاد من مؤسسات دولة أكثر قدرة، وبقي مع ذلك يعاني عدم مساواة داخلها.

وتظهر حرية الحركة مقدار ما تستطيع المؤسسة والجغرافيا السياسية فعله بالفرصة الاقتصادية. فالمواطن العربي في إسرائيل يستطيع، من حيث الأصل القانوني، الانتقال من الناصرة إلى حيفا أو تل أبيب، والبحث عن وظيفة في مدينة أخرى، والالتحاق بجامعة أو مستشفى واستخدام شبكة النقل والمطار وفق القواعد المطبقة على المواطنين. وهذا يجعل سوقه المحتمل اقتصاد دولة كاملة. أما الفلسطيني في الضفة فتتأثر حركته بالحواجز والجدار والطرق ونظام التصاريح والمناطق العسكرية والمستوطنات والقيود المتغيرة. والمسافة التي تبدو قصيرة على الخريطة قد لا تكون قصيرة في الزمن الحقيقي. وفي غزة كانت الجغرافيا أكثر إغلاقًا؛ فلم يكن الإنسان يستطيع أن يقرر ببساطة الانتقال إلى الضفة أو إسرائيل أو السفر إلى الخارج من دون المرور بمنظومة المعابر والقرارات والتصاريح الإسرائيلية والمصرية.[7] ويمكن للإنسان أن يكون متعلمًا وصاحب رأس مال ومهارة، ثم تصبح الجغرافيا نفسها قفصًا اقتصاديًا.

وتدخل السيادة الناقصة حتى إلى غرفة الطبيب. فالمواطن العربي في إسرائيل مشمول بنظام التأمين الصحي الوطني ويستطيع استخدام شبكة واسعة من المستشفيات والمراكز التخصصية، مع استمرار فجوات صحية واقتصادية بين العرب واليهود. أما الفلسطيني في الضفة فقد يحتاج إلى إحالة إلى مستشفى في القدس الشرقية أو إسرائيل، وعندها يدخل التصريح والحركة في قرار بدأ طبيًا. وفي غزة كانت الحاجة إلى العلاج خارج القطاع أكثر حساسية بسبب نقص بعض التخصصات والأدوية والمعدات والقيود على الخروج.[8]

ثم يظهر فرق مؤسسي آخر لا يقل أهمية: قدرة الإنسان على تغيير من يحكمه. فالمواطن العربي الإسرائيلي يصوت في انتخابات الكنيست، ويستطيع تأسيس حزب أو الانضمام إليه، وهناك أحزاب ونواب عرب، وفي سنة 2021 شارك حزب عربي مستقل للمرة الأولى في ائتلاف حكومي. ولا يعني ذلك أن نفوذ المواطنين العرب يساوي وزنهم السكاني أو أنهم متساوون قوميًا في تعريف الدولة، لكنه يعني أن أصواتهم تدخل بصورة حقيقية في الحساب الذي يقرر من يحكم.

أما آخر انتخابات رئاسية فلسطينية فجرت سنة 2005، وآخر انتخابات تشريعية سنة 2006.[9] ومنذ ذلك الوقت وصل جيل فلسطيني كامل إلى سن الرشد من دون أن يصوت مرة واحدة لاختيار رئيس جديد أو مجلس تشريعي وطني جديد. وتظهر هنا مفارقة يصعب تجاهلها: الفلسطيني الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية يستطيع دوريًا التصويت لتغيير حكومة إسرائيل، بينما الفلسطيني الذي يعيش تحت سلطة تحمل اسم فلسطين لم يستطع منذ نحو عقدين التصويت لتغيير قيادته الوطنية. وليست هذه حجة ضد الاستقلال الفلسطيني، بل ضد تحويل اسم الاستقلال إلى بديل من مضمونه.

ولا تكفي الانتخابات وحدها. فقد وثقت منظمات حقوقية فلسطينية ودولية على مدى سنوات الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة لدى أجهزة السلطة في الضفة وأجهزة حماس في غزة.[10] أما المواطن العربي في إسرائيل فيستطيع أن يقاضي الدولة أمام جهاز قضائي مستقل عنها بدرجة جوهرية، وقد أصدرت المحاكم أحكامًا ضد الحكومة وفي قضايا تتعلق بحقوق مواطنين عرب. ولا يجعل ذلك القضاء الإسرائيلي خاليًا من كل أثر للبنية السياسية والقومية للدولة، ولا يمحو مشكلات الأرض والإسكان والشرطة والتمييز، لكنه يمنح المواطن أداة مؤسسية أساسية: مؤسسة داخل الدولة يستطيع استخدامها ضد الدولة.

بعد هذه المقارنة نستطيع أن نرى الفلسطينيين الثلاثة بصورة أوضح. الأول مواطن فلسطيني في إسرائيل يعيش داخل دولة مستقرة نسبيًا واقتصاد متطور ونظام صحي شامل وسوق عمل واسع وانتخابات دورية وقضاء قادر على محاسبة الحكومة، لكنه يعاني فجوات في الدخل والتعليم والأرض والتخطيط والجريمة والتمثيل، ويعيش داخل دولة تعرف نفسها بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي. والثاني فلسطيني في الضفة له مدارس وجامعات ووزارات وشرطة ومؤسسات تحمل اسم فلسطين، لكنه لا يملك سيادة كاملة على أرضه وحركته وحدوده، واقتصاده مرتبط بإسرائيل، وجغرافيته مجزأة، ولا يستطيع تغيير قيادته الوطنية عبر انتخابات. والثالث فلسطيني غزة قبل حرب 2023، عاش تحت حصار وقيود شديدة على الحركة، وفي اقتصاد ذي بطالة وفقر مرتفعين، وتحت سلطة لم تعد إلى الناخب منذ انتخابات 2006، وفي بيئة تعرضت لحروب متكررة مع إسرائيل.

وإذا جعلنا حياة الإنسان وحدة القياس بدل مقدار اكتمال الرواية الوطنية، تظهر نتيجة لا ينبغي إخفاؤها لأن دلالتها السياسية غير مريحة: الفلسطيني المواطن في إسرائيل حصل، في عدد مهم من مؤشرات الحياة الأساسية، على شروط أفضل من الفلسطيني في الضفة، وبفارق أكبر من الفلسطيني في غزة. ولا يعني ذلك أن إسرائيل عاملته بالمساواة الكاملة، ولا يمحو الاحتلال، ولا يجعل التمييز وهمًا، ولا يثبت وحده أي حل سياسي. إنه يثبت شيئًا أضيق وأكثر صلة بأطروحة هذا الكتاب: الفلسطيني الذي دخل مواطنة فعلية في دولة قائمة استفاد من مؤسسة الدولة أكثر من الفلسطيني الذي حصل على سلطة وطنية بلا سيادة أو سلطة مقاومة بلا دولة.

ولم يحتج هذا المواطن لكي يحقق تلك النتيجة إلى أن يتوقف عن كونه عربيًا أو فلسطينيًا، أو أن يصبح يهوديًا، أو أن ينسى لغته وعائلته وذاكرته. تغير الشيء الموجود فوق الإنسان أكثر مما تغير الإنسان نفسه.

لكن التجربة لا تنتهي هنا. ففي السنوات التي أعقبت حرب 1948 تحركت في الشرق الأوسط جماعتان بشريتان كبيرتان في اتجاهين متعاكسين. خرج نحو سبعمائة ألف فلسطيني أو أكثر بقليل من المدن والقرى التي أصبحت داخل دولة إسرائيل، وفي السنوات التالية غادر معظم اليهود الذين كانوا يعيشون في البلدان العربية والإسلامية مجتمعات أقامت فيها عائلاتهم منذ أجيال طويلة، واتجه عدد كبير منهم إلى الدولة الجديدة.[11] تبدو الصورتان من بعيد متناظرتين بما يكفي لصناعة معادلة سهلة: لاجئون في اتجاه، ولاجئون في الاتجاه الآخر، وممتلكات ضاعت هنا وهناك. لكن التاريخ لا يسمح بهذه البساطة.

كانت الهجرة الفلسطينية مرتبطة مباشرة بحرب 1948 وانهيار المجتمع الفلسطيني في مناطق واسعة. خرج بعض السكان هربًا من القتال وهم يتوقعون العودة، وفر آخرون بعد انهيار مدنهم وقراهم أو خوفًا من المعارك، وأُخرج سكان في عمليات عسكرية مباشرة، وانتشرت موجات الخوف مع سقوط التجمعات الفلسطينية. ولا تستطيع الأدلة التاريخية الجادة اختزال الحركة كلها في أمر عربي للسكان بالمغادرة، كما لا تستطيع اختزال كل حالة فردية في خطة طرد واحدة نُفذت بالطريقة نفسها في كل مكان.

أما خروج اليهود من البلدان العربية فلم يكن حدثًا واحدًا ولا جرى في سنة واحدة أو للأسباب نفسها. ففي العراق ارتبط الانهيار السريع للجماعة اليهودية بقيام إسرائيل والحرب والتوتر الداخلي والتشريعات التي سمحت بالتخلي عن الجنسية ثم تجميد ممتلكات المغادرين. وفي مصر تسارع الخروج بعد 1948 ثم بعد أزمة السويس سنة 1956 والإجراءات التي شملت الطرد والاحتجاز والمصادرة والحراسة. وفي المغرب كان المسار أطول واختلطت فيه الصهيونية والمخاوف من مستقبل الأقلية بعد الاستقلال وشبكات الهجرة والعوامل العائلية والاقتصادية. وفي الجزائر ارتبط خروج معظم اليهود بنهاية الحكم الفرنسي سنة 1962، واتجه معظمهم إلى فرنسا لا إسرائيل.[12] ولذلك فإن وصف جميع اليهود الخارجين من البلدان العربية بأنهم «طُردوا» لا يقل تبسيطًا عن الادعاء بأن الفلسطينيين جميعًا غادروا طوعًا.

لكن اختلاف أسباب الخروج لا يمنع المقارنة التي تهمنا هنا، لأن السؤال يبدأ بعد الاقتلاع. إنسان فقد مدينته أو قريته أو حيّه ووصل إلى مكان جديد. ما الذي حدث له بعد عشر سنوات، ثم عشرين، ثم ثلاثين؟ وما الذي فعلته الدولة والقانون والمواطنة في تحويل صدمة الخروج إلى بداية حياة جديدة أو إلى حالة مؤقتة امتدت عبر الأجيال؟

عندما وصل اليهود القادمون من العراق واليمن والمغرب وتونس وليبيا ومصر وغيرها إلى إسرائيل، لم يصلوا إلى مجتمع غني ينتظرهم بمنازل ووظائف جاهزة. كانت الدولة الجديدة فقيرة وخارجة من حرب وتستقبل خلال سنوات قليلة عددًا من المهاجرين يكاد يضاعف عدد سكانها اليهود. عاش كثير منهم في مخيمات عبور ثم في «المعابروت»، في خيام وأكواخ ومساكن مؤقتة، وعانوا البطالة والفقر والاكتظاظ وضعف الخدمات. ووجد القادمون من البلدان العربية أنفسهم داخل نظام اجتماعي تقوده نخبة أشكنازية أوروبية نظرت في حالات كثيرة إلى ثقافتهم ولغتهم وعاداتهم نظرة دونية، ووُجهت أعداد منهم إلى بلدات تطوير هامشية. واستمرت فجوات تعليمية ومهنية واقتصادية بين المزراحيين والأشكناز، وظهرت احتجاجات وادي الصليب سنة 1959 ثم حركات احتجاج لاحقة.[13]

لكن شيئًا حاسمًا كان مختلفًا: لم يُبن مستقبلهم القانوني على افتراض أنهم سيبقون لاجئين.

أعطى قانون العودة لسنة 1950 اليهود حق الهجرة إلى إسرائيل، ثم جعل قانون الجنسية لسنة 1952 الهجرة بموجب قانون العودة طريقًا إلى الجنسية.[14] ولم يكن القادم العراقي أو المغربي محتاجًا إلى انتظار حل سياسي مع بغداد أو الرباط لكي يعرف إن كان سيبقى في إسرائيل. كانت الدولة تقول له، في بنيتها القانونية، إن مكانه الدائم هنا.

وهذه النقطة لا تمحو التمييز الذي تعرض له اليهود الشرقيون، لكنها تغير طبيعة المشكلة. يستطيع الإنسان أن يكون مواطنًا فقيرًا ومهمشًا ومتعرضًا للتمييز، ثم يناضل داخل دولته من أجل نصيب أكبر في ميزانيتها وجامعاتها ووظائفها وسياستها. أما اللاجئ الذي لا تمنحه الدولة التي يعيش فيها عضوية كاملة، فيبدأ من مشكلة أسبق: عليه أولًا أن يثبت حقه في أن يكون جزءًا دائمًا من المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن هنا يصبح الفلسطيني نفسه تجربة مقارنة أخرى. لم توجد تجربة فلسطينية واحدة بعد 1948؛ صنعت الدول المضيفة تجارب مختلفة للفلسطينيين الذين دخلوا إليها.

في الأردن حصل قطاع واسع من الفلسطينيين، ولا سيما بعد ضم الضفة الغربية سنة 1950، على الجنسية الأردنية، وأصبحوا قادرين بدرجات واسعة على الدخول في التعليم والعمل والاقتصاد والقطاع العام والحياة السياسية بوصفهم مواطنين.[15] ولا يعني ذلك أن العلاقة بين الهوية الفلسطينية وبنية الدولة الأردنية كانت بلا توتر، ولا يلغي أحداث أيلول 1970، ولا الفوارق في التمثيل داخل بعض مؤسسات الدولة، ولا يشمل بالطريقة نفسها الفلسطينيين القادمين من غزة بعد 1967. لكنه أنتج نتيجة مختلفة جذريًا عن البلدان التي أبقت الفلسطيني خارج المواطنة.

وتظهر أهمية الجنسية حتى داخل الأردن نفسه. ففئات من الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة لم تحصل على الوضع القانوني نفسه الذي حصل عليه المواطنون من أصول فلسطينية. وهكذا وُجد فلسطينيان متقاربان في اللغة والثقافة والأصل داخل الدولة نفسها، لكن أحدهما مواطن والآخر لا يحمل العضوية القانونية الكاملة، فتختلف تبعًا لذلك مجموعة الفرص المتاحة لهما. لم يكن جواز السفر مجرد وثيقة سفر؛ كان مفتاحًا إلى مؤسسات الدولة وإلى إمكانية بناء حياة مستقرة داخلها.

وفي لبنان اتخذت التجربة اتجاهًا مختلفًا. لم يحصل معظم الفلسطينيين على الجنسية، وبقيت أجيال منهم في وضع قانوني يفصل بينهم وبين المواطن، وخضعوا بدرجات تغيرت عبر العقود لقيود على العمل في بعض المهن وعلى تملك العقارات والوصول إلى بعض الخدمات العامة.[16] ومع مرور الوقت لم يعد المخيم محطة مؤقتة يعبر منها اللاجئ إلى حياة مستقرة، بل أصبح في حالات كثيرة مكانًا يولد فيه الابن والحفيد وربما ابن الحفيد.

وكان رفض «التوطين» يُقدَّم في لبنان وفي أجزاء من الخطاب العربي والفلسطيني بوصفه وسيلة لحماية حق العودة ومنع تصفية القضية، بينما تحمل الإنسان نفسه جانبًا من كلفة هذه الحماية. فالطبيب الذي تضيق فرصه المهنية لا يصبح بذلك أقرب إلى العودة إلى فلسطين، والشاب الذي لا يستطيع امتلاك منزل لا يحفظ بهذه الوسيلة ملكية جده في الجليل، والأسرة التي تعيش جيلًا رابعًا في مخيم لا تستعيد قريتها لأن وضعها في البلد الذي ولدت فيه ظل مؤقتًا. الحرمان القانوني الجديد لا يصلح الظلم القديم؛ إنه يضيف إليه ظلمًا آخر.

ولا يصح اختزال السياسة اللبنانية في عداء مجرد للفلسطيني. فلبنان دولة ذات بنية طائفية شديدة الحساسية، ونظر قطاع واسع من نظامها السياسي إلى تجنيس كتلة فلسطينية كبيرة، غالبيتها من المسلمين السنة، باعتباره عاملًا يمكن أن يغير التوازن الديموغرافي والسياسي. ثم جاءت تجربة الوجود المسلح الفلسطيني والحرب الأهلية لتضاعف المخاوف المرتبطة بالسيادة والأمن. هذه العوامل تساعد على تفسير السياسة اللبنانية، لكنها لا تغير نتيجتها على الإنسان.

أما سوريا فقدمت، قبل انهيار الدولة في الحرب التي بدأت سنة 2011، نموذجًا ثالثًا. لم يحصل الفلسطيني في الأصل على الجنسية السورية، لكنه تمتع منذ الخمسينيات بنطاق واسع من الحقوق في العمل والتعليم والتجارة والخدمة العامة، وبدرجة كبيرة من المساواة الاجتماعية والاقتصادية مع المواطن السوري، مع استثناءات تتعلق بالجنسية والحقوق السياسية وبعض المجالات السيادية. وكان القانون رقم 260 لسنة 1956 من الأسس القانونية لهذه المعاملة.[17] ولهذا استطاع الفلسطيني في سوريا أن يعيش بدرجة أعلى كثيرًا من الاندماج الذي عرفه الفلسطيني في لبنان، من دون أن يصبح سوريًا من الناحية القانونية الكاملة.

لكن الحرب السورية كشفت حدود هذا النموذج. فالحقوق الاجتماعية الواسعة تحتاج في النهاية إلى دولة مستقرة وقادرة على حمايتها. وعندما انهارت البيئة الأمنية تعرضت تجمعات فلسطينية، وفي مقدمتها اليرموك، للحصار والقتال والدمار والنزوح، وأصبح فلسطينيون كثيرون لاجئين مرة أخرى من بلد اللجوء نفسه. ولم تكن هذه المأساة نتيجة وضعهم الفلسطيني وحده، إذ أصابت الحرب ملايين السوريين أيضًا، لكنها أثبتت أن الحقوق لا تحتاج إلى نصوص قانونية فقط، بل إلى مؤسسة قادرة على ضمانها.

وتسمح الحالات الثلاث بعزل عامل بالغ الأهمية. فالأردني من أصل فلسطيني، والفلسطيني الذي عاش في سوريا، والفلسطيني المقيم في لبنان لم يكونوا ثلاثة شعوب مختلفة. كانوا في حالات كثيرة أبناء مدن وقرى متقاربة، وربما انقسمت العائلة الواحدة بينهم. تغير النظام القانوني المحيط بهم، فتغيرت معه المسارات الممكنة للحياة.

وتصبح التجربة أكثر وضوحًا عندما نضيف الفلسطينيين الذين استقروا في أوروبا. لا يوجد نموذج أوروبي واحد؛ فقوانين اللجوء والإقامة والتجنس وسوق العمل تختلف بين بريطانيا وألمانيا والسويد وفرنسا وغيرها، كما تختلف أسباب ومراحل وصول الفلسطينيين إليها. لكن عندما يصل الفرد إلى إقامة مستقرة ثم إلى المواطنة، تتغير طبيعة مشكلته القانونية. يصبح له حق دائم في العمل والتعليم والتملك والمشاركة السياسية والحماية القانونية، ولا يعود وجوده في المجتمع قائمًا على افتراض أنه ضيف ينتظر حلًا في مكان آخر.

ولا يلغي الجواز الأوروبي العنصرية أو التمييز أو صعوبات الاندماج، لكنه يغير طبيعة المشكلة. وبدل أن يبقى السؤال متعلقًا بما إذا كان يحق للإنسان أصلًا أن يكون عضوًا دائمًا في المجتمع، يصبح متعلقًا بدرجة المساواة التي يحصل عليها وهو عضو فيه.

وتظهر هنا مفارقة يصعب تجاهلها. قد يولد فلسطيني في مخيم في لبنان، ويبقى سنوات طويلة بلا جنسية لبنانية بحجة أن التجنيس يهدد حق العودة، ثم يهاجر إلى بريطانيا أو فرنسا أو السويد، ويحصل بعد استيفاء شروط القانون على جنسيتها، بينما يستمر في تعريف نفسه فلسطينيًا ويحمل أبناؤه ذاكرة العائلة نفسها. لم تختف فلسطين عندما حصل على الجواز الجديد؛ الذي اختفى هو انعدام الجنسية.

والأردن يقدم الدليل نفسه من داخل العالم العربي. فقد احتفظ قطاع واسع من الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية بذاكرة فلسطين وهويتهم العائلية والثقافية رغم أنهم مواطنون في دولة أخرى. المواطنة لم تمح الذاكرة. ولذلك يصبح الاعتقاد بأن بقاء الفلسطيني خارج الجنسية شرط لحماية هويته بحاجة إلى دليل لا يوفره التاريخ.

وهنا يمكن صياغة إحدى النتائج المركزية لهذا الفصل: الجنسية لا تمحو الذاكرة، والحرمان من الجنسية لا يحفظها.

وتصبح هذه النتيجة أكثر أهمية عندما نفصل الجنسية عن الملكية والتعويض. فقد وضعت إسرائيل بعد 1948 جانبًا واسعًا من ممتلكات الفلسطينيين الذين أصبحوا خارجها تحت نظام «أملاك الغائبين»، ومنح قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 حارس أملاك الغائبين صلاحيات واسعة على هذه الممتلكات. كما أنشأت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة سجلات واسعة للأملاك الفلسطينية وناقشت منذ السنوات الأولى مسألة التعويض.[18] ولم يُغلق هذا الملف حتى اليوم.

وفي المقابل خسر يهود في بلدان عربية ممتلكات كبيرة أيضًا، لكن الحالات اختلفت من بلد إلى آخر. ففي العراق جُمدت ممتلكات كثير ممن تخلوا عن جنسيتهم وغادروا، وفي مصر شهدت مرحلة ما بعد 1956 إجراءات مصادرة وحراسة وطرد مست يهودًا وغيرهم، بينما شهدت دول أخرى حالات بيع عادي أو اضطراري أو تحت ضغط، وتمكن بعض المهاجرين من نقل أجزاء من ثرواتهم. ولذلك لا يجوز تحويل «ممتلكات اليهود في الدول العربية» إلى كتلة واحدة، مثلما لا يجوز تحويل كل ممتلكات الفلسطينيين إلى قصة فردية واحدة.

ولا يوجد أساس عادل يجعل عقارًا فلسطينيًا في حيفا يُطفأ تلقائيًا لأن يهوديًا عراقيًا خسر عقارًا في بغداد. المالك الفلسطيني لم يصادر بيت اليهودي العراقي، والمالك العراقي لم يأخذ بيت الفلسطيني. الحقوق الفردية لا تختفي لأن دولتين أو مجتمعين ارتكبا أفعالًا متقابلة في الفترة نفسها. وأي تسوية عادلة ينبغي أن تبدأ من أصحاب الحقوق أنفسهم، لا من مقاصة إثنية تعامل البشر بوصفهم أرصدة جماعية قابلة للتبادل.

وهنا يصبح الفصل بين الماضي والحاضر ضروريًا. يستطيع اللاجئ أن يحتفظ بمطالبة بملكية بيت فقده أو بتعويض عنه، وأن يحصل في الوقت نفسه على جنسية الدولة التي يعيش فيها. الجنسية الجديدة لا تمحو تلقائيًا حقًا ماليًا سابقًا، كما أن التعويض عن الملكية لا يفرض على الإنسان أن يعيش بلا جنسية إلى أن يتحقق.

ومن هنا يمكن صياغة المبدأ بصورة مباشرة: التجنيس مع التعويض، لا التجنيس مقابل التعويض.

فالإنسان الذي فقد بيتًا أو أرضًا أو مالًا لا يفقد بالضرورة حقه في المطالبة بالملكية أو بالتعويض العادل لمجرد أنه حصل لاحقًا على جنسية أخرى. الجنسية تعالج وضعه القانوني الحاضر، بينما يعالج التعويض خسارة تاريخية سابقة. وجعل الأولى رهينة للثانية يعني عمليًا أن يدفع الإنسان الحي ثمن النزاع التاريخي طوال عمره ثم يورث الثمن لأبنائه.

وهنا تقدم تجربة اليهود القادمين من الدول العربية مقارنة شديدة الدلالة. اليهودي العراقي الذي خسر منزله أو حسابه في بغداد ربما وصل إلى إسرائيل فقيرًا وسكن معبرة وعانى التمييز والفجوة مع الأشكنازيين. لكن ابنه لم يرث صفة اللاجئ من بغداد باعتبارها الإطار القانوني الذي يحدد موقعه في إسرائيل. ورث مواطنة. دخل مدرسة الدولة، وصوت في انتخاباتها، وانتقل داخل اقتصادها، واستطاع شراء بيت وتأسيس عمل والاعتراض على حكومتها. ورث كذلك ذاكرة وفقدًا وربما تمييزًا، لكن الدولة لم تقل له إن حياته الطبيعية يجب أن تنتظر حل مشكلة بيت جده في العراق.

أما ابن اللاجئ الفلسطيني في لبنان فقد يستطيع أن يكون أكثر تعليمًا من أبيه، لكنه قد يبقى بلا جنسية الدولة التي ولد فيها، وتستمر صفة اللجوء في التأثير في فرص العمل والملكية والحركة. الفرق هنا ليس في مقدار الحنين إلى الوطن الأصلي، بل في ما فعله النظام السياسي بهذا الحنين.

وهنا يظهر الفارق بين أن ترث مظلمة وأن ترث وضعًا قانونيًا.

ولم تكن إسرائيل، في المقابل، قد حلت قضية اليهود القادمين من البلدان العربية حلًا أخلاقيًا كاملًا. فقد تضمن اندماجهم تمييزًا ومحاولات صهر ثقافي وتوزيعًا غير متكافئ للموارد والمكانة. لكن الدولة أدخلتهم داخل المؤسسة التي ميزت ضدهم، فأصبح صراعهم مع التمييز صراع مواطنين على مكانهم داخل دولتهم. أما الفلسطيني فوجد نفسه في حالات كثيرة يطالب بحقوقه من خارج المؤسسة التي تحدد مصيره: يطالب إسرائيل بالعودة أو الملكية من خارج مواطنتها، ويطالب الدولة المضيفة بحقوق العمل والملكية من خارج مواطنتها، ويطالب المنظمة الفلسطينية بتحرير وطن لا تملك المنظمة سيادته، ثم يرث الابن المطالب نفسها.

وبذلك لم تكن المأساة الفلسطينية بعد 1948 فقط أن مئات الآلاف فقدوا منازلهم. المأساة الأطول أن المؤقت تحول في أجزاء من المنطقة إلى سياسة طويلة الأمد. وفي الوقت نفسه أخذت إسرائيل جماعات يهودية خرجت من أوطان قديمة ووضعتها هي الأخرى في مساكن انتقالية فقيرة ومهينة أحيانًا، لكنها أزالت المخيم القانوني حتى عندما استمر التمييز الاجتماعي.

الفارق لم يكن أن جماعة عانت والأخرى لم تعان. الفارق أن المعاناة في حالة بدأت تتحول إلى مواطنة، بينما بقيت في حالات فلسطينية مرتبطة بتسوية مؤجلة.

وهذا لا يحسم حق العودة ولا التعويض، ولا يلغي مسؤولية إسرائيل عن منع الجزء الأكبر من لاجئي 1948 من العودة، ولا مسؤولية الدول العربية التي صادرت أو قيدت ممتلكات يهودها أو دفعت بعضهم إلى الرحيل، ولا مسؤولية الحركة الصهيونية في تشجيع الهجرة إلى إسرائيل، ولا أثر القومية العربية والصراعات الإقليمية في تغيير بيئة الأقليات اليهودية. إنه يفصل الملفات لكي نستطيع رؤية الإنسان بينها.

لكن تجربة الفلسطيني المواطن في إسرائيل تفرض قيدًا آخر على الحجة. فالحياة الأفضل ليست راتبًا ومستشفى وجواز سفر فقط. هناك أيضًا الكرامة والهوية والمساواة أمام القانون والقدرة على التأثير في الدولة والشعور بأن الدولة دولتك أنت أيضًا. ولذلك فإن تجربة الفلسطيني في إسرائيل لا تختبر فقط ما تستطيع الدولة القوية أن تقدمه للإنسان، بل تكشف حدود المواطنة عندما لا تكون الجماعة التي ينتمي إليها المواطن شريكًا مساويًا في تعريف الدولة لنفسها.

وهنا ينبغي التفريق بين حقوق المواطن الفرد وموقع الجماعة التي ينتمي إليها داخل تعريف الدولة ومؤسساتها. يستطيع المدافع عن إسرائيل أن يشير، بحق، إلى أن العربي مواطن يصوت ويدخل الجامعة ويعمل طبيبًا وقاضيًا وأستاذًا وموظفًا

عامًا وينتخب نوابًا عربًا، وأن حزبًا عربيًا شارك في ائتلاف حكومي. ويستطيع المواطن العربي، بحق أيضًا، أن يشير إلى أن الدولة تعرف نفسها دستوريًا بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، وأن قانون أساس «إسرائيل ـ الدولة القومية للشعب اليهودي» لسنة 2018 نص على أن ممارسة حق تقرير المصير القومي في الدولة خاصة بالشعب اليهودي، وجعل العبرية لغة الدولة والعربية ذات مكانة خاصة، واعتبر تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية.[19]

الحقيقتان لا تلغي إحداهما الأخرى. يمكن للإنسان أن يكون مواطنًا حقيقيًا في حقوق فردية كثيرة، وألا تكون الجماعة القومية التي ينتمي إليها شريكًا مساويًا في تعريف الدولة لنفسها.

ولهذا لا يكفي وصف المواطن العربي في إسرائيل بأنه «مواطن من الدرجة الثانية» من دون تحديد المقصود. فإذا كان المقصود أنه لا يملك الصوت نفسه أو أنه ممنوع بحكم قوميته من دخول الجامعة أو القضاء أو الخدمة العامة، فالوصف غير دقيق. أما إذا كان المقصود وجود فجوات مادية ومؤسسية متراكمة، وأن التمثيل يقل في بعض مواقع القوة العليا، وأن هوية المواطن العربي القومية لا تحتل الموقع نفسه في تعريف الدولة ومشروعها القومي، فهناك مشكلة حقيقية تحتاج إلى وصف أكثر دقة.

والأقرب إلى الواقع أن نقول إن العربي في إسرائيل مواطن يتمتع بجزء كبير من حقوق المواطن الفرد داخل دولة لا تعترف بجماعته القومية شريكًا مساويًا في ملكيتها الرمزية والقومية لنفسها.

ومع ذلك فإن بعض الفجوات نفسها تحرك عندما تغيرت السياسة العامة. فقد تبنت الحكومات الإسرائيلية خططًا لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي، كان من أبرزها القرار 922 ثم القرار 550، وخصصت موارد للتعليم والتشغيل والمواصلات والتخطيط والسلطات المحلية.[20] ولم تختف الفجوات، كما لم يُنفذ كل ما خُصص من أموال، لكن تحسن بعض المؤشرات عندما تغيرت السياسة يكشف أن جزءًا من عدم المساواة ليس قدرًا إثنيًا؛ إنه سياسة، والسياسة يمكن تغييرها.

وهذه هي القيمة الأعمق للمختبر الإسرائيلي. الفلسطيني المواطن فيها لم يذب، ولم يحصل على مساواة كاملة. حدث شيء بين الأمرين. دخل مؤسسة دولة قوية فاستفاد من الصحة والجامعة والاقتصاد والتأمين والمواصلات والقضاء والانتخابات والخدمة العامة، وفي الوقت نفسه بقيت بينه وبين المواطن اليهودي فجوات في المال والتعليم والأرض والتخطيط والتمثيل والموقع القومي.

وبذلك تصبح المسألة التي يطرحها أي مستقبل مشترك أكثر دقة. ليست القضية إثبات أن العرب في إسرائيل يعيشون اليوم في مساواة كاملة، فهم لا يعيشونها، وليست إثبات أنهم بلا مواطنة حقيقية، فهذا أيضًا غير صحيح. القضية هي ما إذا كان من الممكن الاحتفاظ بما توفره الدولة القائمة من قانون ومؤسسات وصحة واقتصاد وتعليم وحركة وقضاء وانتخابات، ثم إزالة البنية التي تجعل مواطنيها غير متساوين في الموقع القومي والمؤسسي.

ولا يعني ذلك ببساطة «ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل». فالضم الذي يُدخل شعبًا في دولة الطرف الآخر مع إبقاء طبيعة تلك الدولة وملكيتها السياسية كما هي لا يحل المشكلة التي كشفها المختبر، بل يوسعها. وإذا استحال يومًا قيام دولتين قابلتين للحياة وأصبحت دولة واحدة هي الواقع الدائم، فإن معيار نجاحها لن يكون حصول الفلسطيني على بطاقة هوية إسرائيلية، بل تحوله إلى مواطن مساوٍ في الدولة نفسها التي تفرض عليه قانونها، من دون أن يُطلب من اليهودي أن يتوقف عن كونه يهوديًا أو من الفلسطيني أن يتوقف عن كونه فلسطينيًا.

وهذا ليس استنتاجًا أثبتناه، بل فرضية ينبغي أن تخضع للاختبار نفسه الذي أخضعنا له المشاريع السابقة. فقد يتبين أن إعادة تعريف الدولة على أساس مساواة قومية ومدنية كاملة مستحيلة سياسيًا واجتماعيًا، وعندها لا ينبغي تحويل الدولة الواحدة إلى يوتوبيا جديدة. لكن التجربة الحالية تثبت على الأقل أن السؤال الصحيح ليس ما إذا كان الفلسطيني يستطيع العيش داخل دولة واحدة، فهو يفعل ذلك بالفعل، بل ما إذا كان يستطيع أن يعيش داخلها مساويًا.

وتعيدنا هذه النتيجة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فالضفة عاشت بالفعل تجربة الاندماج في الأردن بعد ضمها سنة 1950، وحمل سكانها الجنسية الأردنية وشاركوا في مؤسسات المملكة إلى أن احتلت إسرائيل الضفة سنة 1967، ثم أنهى الأردن ارتباطه القانوني والإداري بها سنة 1988.[21] ولذلك فإن الحديث عن ارتباط مستقبلي بين الضفة والأردن لا يبدأ من صفحة بيضاء، بل من تجربة تاريخية ينبغي فحص ما نجح فيها وما فشل وما إذا كانت الظروف التي سمحت بها ما تزال قائمة.

أما غزة فعاشت تجربة مختلفة. فقد خضعت للإدارة المصرية بين 1948 و1967، باستثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 1956، لكنها لم تُضم إلى مصر ولم يتحول سكانها إلى مواطنين مصريين.[22] ولذلك لا يجوز وضع تجربة غزة المصرية وتجربة الضفة الأردنية تحت عنوان واحد. الضفة اختبرت، لفترة، الاندماج في دولة عربية مع الجنسية، بينما اختبرت غزة الإدارة العربية من دون اندماج سيادي كامل ومن دون منح سكانها الجنسية المصرية.

وهذا الفرق يمس جوهر الحجة. فإذا عاد النقاش يومًا إلى ارتباط غزة بمصر أو الضفة بالأردن، فلا ينبغي أن يكون المعيار العلم الذي سيرفع فوق المبنى الحكومي أو اسم الجهة التي ستدير الوزارات، وإنما موقع الإنسان نفسه في الدولة صاحبة السيادة. وإعادة غزة إلى نموذج الإدارة المصرية القديم، إذا كان معناها إدارة مصرية لسكان لا يحملون الجنسية المصرية ولا يملكون الحقوق السياسية الكاملة فيها، لن تحل المشكلة، بل ستعيد إنتاجها في صورة أخرى. أما اندماج كامل، إن طُرح يومًا وقبلته المجتمعات والدول المعنية، فهو مشروع مختلف جذريًا ويجب تقييمه على أساس الحقوق والمواطنة لا على أساس الحنين إلى صيغة تاريخية سابقة.

وينطبق المنطق نفسه على أي علاقة مستقبلية بين الضفة والأردن. لا تكفي حقيقة أن صيغة تاريخية جُربت سابقًا لكي تصبح صالحة تلقائيًا اليوم، كما لا يكفي انتهاؤها في ظروف الحرب والاحتلال لكي تصبح مستحيلة إلى الأبد. تغير الأردن، وتغير المجتمع الفلسطيني، وتغيرت إسرائيل والمنطقة. ولذلك لا يحتاج هذا الكتاب إلى إعلان الأردن أو مصر حلًا حتميًا، بل إلى تحديد المعيار الذي يخضع له أي حل.

ذلك المعيار هو رفض إعادة إنتاج الإدارة من دون مواطنة، أو السلطة التي تحكم الإنسان من دون أن تمنحه عضوية كاملة في الدولة التي تملك السيادة عليه، وفي الوقت نفسه رفض تحويل الجنسية إلى ثمن لإسقاط حق الملكية أو التعويض. فالاسم الدستوري يأتي بعد حقوق الإنسان الذي سيعيش تحته، لا قبلها. ينبغي أن يستطيع الإنسان انتخاب من يحكمه وتغييره، والعمل والتملك والتنقل والتعلم والاحتكام إلى قضاء مستقل والحصول على حماية الدولة نفسها التي تفرض عليه القانون. وإذا لم توفر الصيغة هذه الحقوق، فإن تغيير اسمها لا يعني أننا حللنا المشكلة.

وهنا تلتقي التجارب كلها. الفلسطيني في الناصرة والضفة وغزة، واللاجئ الفلسطيني واليهودي الخارج من العراق أو المغرب، والفلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا وأوروبا، لم يقدموا تجارب متفرقة بلا رابط. لقد وضع التاريخ بشرًا متقاربين تحت مؤسسات وقوانين مختلفة، ثم منحنا عقودًا كاملة لنرى النتيجة.

الإنسان لم يتغير بالقدر الذي تغيرت به الدولة والقانون والسوق وحرية الحركة والحقوق.

والدولة الإسرائيلية لم تجعل اليهودي العراقي أو المغربي مساويًا فورًا لليهودي الأوروبي، لكنها جعلته مواطنًا داخل الدولة التي يستطيع أن يطالبها بالمساواة. والأردن لم يمح الهوية الفلسطينية عندما منح قطاعًا واسعًا من الفلسطينيين الجنسية. وسوريا أثبتت أن الحقوق الاجتماعية الواسعة تستطيع تحسين الحياة حتى من دون التجنيس، ثم أثبت انهيارها أن الحقوق تحتاج إلى دولة قادرة على حمايتها. ولبنان أظهر كيف يستطيع الوضع المؤقت أن يتحول من مرحلة إلى بنية تتوارثها الأجيال. وأوروبا أظهرت أن الفلسطيني يستطيع الحصول على جنسية جديدة من دون أن تختفي فلسطين من ذاكرته. والفلسطيني المواطن في إسرائيل أثبت أن الدخول في دولة حقيقية يستطيع أن يحسن حياة الفلسطيني من دون أن يمحو فلسطينيته، لكنه أثبت أيضًا أن المواطنة وحدها لا تكفي إذا بقيت الجماعة التي ينتمي إليها في موقع قومي غير متكافئ.

ومن هنا تصبح الجنسية حقًا في الحاضر، والملكية حقًا متعلقًا بالماضي، والتعويض وسيلة لمعالجة خسارة، والهوية ذاكرة وانتماءً لا يحتاجان إلى الحرمان لكي يبقيا.

فاللاجئ لا يخون بيته الأول عندما يحصل على حقوق في بيته الثاني، والمواطن الجديد لا يوقع إيصالًا يقول إن ممتلكاته القديمة لم تعد له. والإنسان لا ينبغي أن يبقى معلقًا بين دولتين لكي يثبت أنه ينتمي إلى وطن.

الدولة الحقيقية لا تُقاس بالعلم الذي يرفعه الإنسان، بل بما تفعله باحتمالات حياته. ونجاح المجتمع بعد الاقتلاع لا يُقاس بقدرته على إبقاء الجرح مفتوحًا، بل بقدرته على منع الجرح من أن يصبح النظام القانوني الذي يعيش فيه الأبناء والأحفاد.

وقد يبقى الفلسطيني فلسطينيًا وهو أردني الجنسية أو بريطاني الجنسية أو فرنسي الجنسية. وقد يبقى اليهودي العراقي حاملًا لذاكرة العراق وهو مواطن إسرائيلي. الهوية تستطيع أن تحمل أكثر من طبقة. الذي لا يحتمل التأجيل إلى ما لا نهاية هو حق الإنسان في أن يكون عضوًا كاملًا في مجتمع سياسي حي.

لكن هذه النتيجة تفتح بابًا آخر لا تستطيع الجنسية والقوانين والمؤسسات وحدها تفسيره. فإذا كان الفلسطيني قادرًا على حمل جنسية أخرى وبناء حياة مستقرة من دون أن يتوقف عن تعريف نفسه فلسطينيًا، وإذا كانت التجربة نفسها قد أثبتت أن الاندماج لا يمحو الذاكرة، فلماذا ظل جزء من الثقافة السياسية الفلسطينية ينظر إلى الاندماج بعين الريبة، ويجعل التجنيس موضع دفاع، ويمنح المخيم والصمود والعودة والتضحية قيمة تتجاوز وظيفة كل منها في حياة الإنسان؟

لقد صنعت الدول جزءًا كبيرًا من مصير الفلسطيني من خلال القانون والجنسية والعمل والملكية والمؤسسة. لكنها لم تصنع وحدها الطريقة التي تعلم بها الفلسطيني أن يفهم علاقته بالذاكرة واللجوء والعودة والحياة العادية.

وهنا نغادر ما فعلته الدولة بالإنسان، لنرى ما فعله الشعار بالإنسان.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: التقرير السنوي *2022*، رام الله؛ بيانات سوق العمل للضفة الغربية وقطاع غزة.

2. Israel Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*، بيانات العمر المتوقع بحسب المجموعة السكانية؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات المؤشرات الديموغرافية والصحية للضفة الغربية وقطاع غزة، 2022.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات البطالة بين الشباب والخريجين وحملة الدبلوم المتوسط فأعلى، 2022.

4. World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*، تقارير متعددة قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ وانظر أيضًا تقارير البنك الدولي المتعلقة بالقيود على الحركة والتجارة والقاعدة الإنتاجية في قطاع غزة.

5. International Labour Organization, *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories*, 2025/أكتوبر بعد الضفة الغربية في العمل سوق بيانات الفلسطيني، للإحصاء المركزي والجهاز ؛ تشرين الأول 2023.

6. Bank of Israel, وIsraelتقارير وتحليلات عن سوق العمل والفجوات في المهارات بين السكان العرب واليهود؛ و Central Bureau of Statistics، بيانات المشاركة في قوة العمل والتشغيل بحسب المجموعة السكانية.

7. World Bank, *West Bank and Gaza Investment Climate Assessment: Fragmentation and Uncertainty*؛ وUnited Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), تقارير الحركة والوصول في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8. Israel Ministry of Health, وWorld Health بيانات نظام التأمين الصحي والفجوات الصحية؛ و Organization, *Health Access in the Occupied Palestinian Territory*، تقارير التصاريح والإحالات والوصول إلى العلاج.

9. Central Elections Commission – Palestine, *Final Results of the 2005 Presidential Election*, 12 January 2005؛ وCentral Elections Commission – Palestine, *The Second Palestinian*

Legislative Elections 2006 – Final Results.

10. Independent Commission for Human Rights (Palestine), التقارير السنوية بشأن الشكاوى المتعلقة بالاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و Human Rights Watch, *Two Authorities, One Way, Zero Dissent: Arbitrary Arrest and Torture Under the Palestinian Authority and Hamas*, 2018.

11. United Nations Conciliation Commission for Palestine، الوثائق والتقديرات المتعلقة بلاجئي فلسطين بعد حرب 1948؛ و Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War*, Yale University Press, 2008؛ و Anita Shapira, *Israel: A History*, Brandeis University Press, 2012.

12. Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands in Modern Times*, Jewish Publication Society, 1991؛ و Michael R. Fischbach, *Jewish Property Claims Against Arab Countries*, Columbia University Press, 2008؛ و Joel Beinin, *The Dispersion of Egyptian Jewry*, University of California Press, 1998.

13. Sami Shalom Chetrit, *Intra-Jewish Conflict in Israel: White Jews, Black Jews*, Routledge, 2010؛ و Oren Yiftachel and Erez Tzfadia، دراسات عن بلدات التطوير والهجرة المزراحية؛ وانظر كذلك الأدبيات المتعلقة بأحداث وادي الصليب سنة 1959.

14. دولة إسرائيل، **قانون العودة، 1950**؛ ودولة إسرائيل، **قانون الجنسية، 1952**.

15. المملكة الأردنية الهاشمية، **قانون الجنسية الأردنية رقم 6 لسنة 1954 وتعديلاته**؛ ودائرة الشؤون الفلسطينية، المملكة الأردنية الهاشمية، **موقف الأردن من قضية اللاجئين الفلسطينيين**؛ و UNRWA, *Protection in Jordan*.

16. UNRWA and American University of Beirut, *Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015*, Beirut, 2016؛ و International Labour Organization, *Palestinian Employment in Lebanon: Facts and Challenges*, Beirut, 2014؛ و Are Knudsen, "Widening the Protection Gap: The 'Politics of Citizenship' for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948–2008," *Journal of Refugee Studies*, Vol. 22, No. 1, 2009, pp. 51–73؛ و Sari Hanafi, Jad Chaaban and Karin Seyfert, "Social Exclusion of Palestinian Refugees in Lebanon," *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 31, No. 1, 2012, pp. 34–53.

17. الجمهورية العربية السورية، **القانون رقم 260 لسنة 1956 بشأن معاملة الفلسطينيين المقيمين في سوريا**؛ و Åge A. Tiltnes (ed.), *Palestinian Refugees in Syria: Human Capital, Economic Resources and Living Conditions*, Fafo-report 514, Oslo, 2006؛ و UNRWA، تقارير عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

18. دولة إسرائيل، **قانون أملاك الغائبين، 1950**؛ و United Nations Conciliation Commission for Palestine, سجلات ووثائق تحديد وتقييم ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين؛ و Michael R. Fischbach, *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*, Columbia University Press, 2003.

19. دولة إسرائيل، **قانون أساس: إسرائيل ـ الدولة القومية للشعب اليهودي، 2018**، ولا سيما المواد المتعلقة بتقرير المصير القومي واللغة والاستيطان اليهودي.

20. Government of Israel, **Government Resolution No. 922**, 30 December 2015؛ و**Government Resolution No. 550**, 24 October 2021، بشأن البرامج الاقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي؛ و Bank of Israel, تحليلات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للمجتمع العربي وآثارها في التعليم والمواصلات والتشغيل.

21. المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق **وحدة الضفتين وضم الضفة الغربية، 1950**؛ وقرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، 1988؛ وانظر أيضًا Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan 1948–1957*, Frank Cass, 1981، والأدبيات التاريخية المتعلقة بالمواطنة الأردنية في الضفة الغربية.

22. Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, W. W. Norton؛ و Ann M. Lesch, دراسات الإدارة المصرية لقطاع غزة؛ ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بقطاع غزة خلال الفترة 1948–1967، بشأن الإدارة المصرية وعدم ضم القطاع إلى مصر أو منح سكانه الجنسية المصرية.

الفصل الحادي عشر

سلطة الشعار

لم يكن الفلسطيني الذي خرج من فلسطين سنة 1948 يحمل معه برنامجًا سياسيًا مكتملًا يحدد لأبنائه وأحفاده كيف ينبغي أن يفهموا أنفسهم بعد سبعين أو ثمانين عامًا. كان يحمل تجربة أكثر مباشرة وأقل تنظيرًا: بيتًا فُقد، وأرضًا تُركت، وأقارب تفرقوا، وقرية أو مدينة بقيت في الذاكرة، وحياة انقطعت فجأة وكان كثيرون يعتقدون أن انقطاعها مؤقت. ومن هذه التجربة الحقيقية نشأت ذاكرة حقيقية، ثم أخذت الذاكرة مع مرور الزمن تتحول إلى هوية، والهوية إلى خطاب، والخطاب إلى مؤسسات ورموز وطقوس سياسية تنتقل من جيل إلى آخر. لم يكن في ذلك شيء فلسطيني استثنائي؛ فالجماعات التي تتعرض للحرب والاقتلاع تحفظ عادة روايتها عن نفسها وتعيد بناء الماضي لكي تحافظ على تماسكها في الحاضر. غير أن المشكلة تبدأ عندما لا تبقى الذاكرة وسيلة لفهم ما حدث، بل تتحول تدريجيًا إلى إطار يحدد مسبقًا ما يجوز للإنسان أن يريده في المستقبل.

ساعد المخيم في حفظ هذه الذاكرة لأنه جمع أناسًا فقدوا أماكنهم الأصلية داخل مكان جديد بُني أصلًا على افتراض أن إقامتهم فيه مؤقتة. بقي اسم القرية حاضرًا، وبقي المفتاح والصورة والحكاية وأسماء العائلات وطرق وصف الأرض جزءًا من نقل الماضي إلى الأبناء. وفي هذا المعنى أدى المخيم وظيفة إنسانية وسياسية مفهومة: منع الاقتلاع الجغرافي من أن يتحول تلقائيًا إلى محو للذاكرة. لكنه لم يبق مجرد وعاء لها. ومع صعود التنظيمات الفلسطينية أصبح أيضًا مساحة للتعبئة والتنظيم والتجنيد وإنتاج الرموز الوطنية، وتحول اللاجئ من شخص ينتظر حلًا لمشكلته إلى عنصر مركزي في مشروع التحرير نفسه. لم يعد المخيم يروي فقط قصة المكان الذي فُقد، بل بدأ ينتج تصورًا عن الطريق الذي ينبغي أن يعيد ذلك المكان.

وهنا حدث تحول بالغ الأهمية. فاللاجئ الذي كان ضحية حدث تاريخي أصبح مطالبًا بأن يحمل وظيفة تاريخية أيضًا. لم يعد يكفي أن يكون إنسانًا فقد بيتًا ويطالب بحق أو تعويض أو عودة أو حياة جديدة، بل أصبح حاملًا للقضية، وصار بقاؤه في حالة سياسية معينة قابلًا لأن يُفسر باعتباره جزءًا من حماية القضية نفسها. ومن هذه النقطة أخذت الحدود بين حق الإنسان وبين الدور المطلوب منه سياسيًا تصبح أقل وضوحًا. فالعودة لم تعد في أجزاء من الخطاب حقًا يناقش صاحبه كيفية ممارسته، بل اقتربت من أن تصبح امتحانًا للانتماء؛ والمخيم لم يعد فقط نتيجة لغياب الحل، بل اكتسب قيمة رمزية تتجاوز وظيفته الإنسانية؛ والاندماج لم يعد مجرد طريق إلى حياة أكثر استقرارًا، بل أصبح قابلًا لأن يُقرأ بوصفه بداية للذوبان.

لكن الفلسطينيين أنفسهم لم يفهموا العودة أو الهوية بالطريقة نفسها، ولم تنتقل الذاكرة بين الأجيال من دون تغيير. فالجيل الذي عرف القرية أو المدينة قبل 1948 كان يستطيع أن يتخيل العودة بوصفها رجوعًا إلى مكان عاش فيه فعلًا وإلى حياة يتذكر تفاصيلها، بينما تعامل الابن والحفيد مع مكان عرفاه أساسًا من الحكاية والصورة والخريطة والزيارة إن أمكن. ولهذا تداخلت في فكرة العودة المطالبة القانونية بالحق مع الذاكرة العائلية والهوية الوطنية والرغبة في الاعتراف

والاختيارات العملية للحياة. وكانت الحياة، منذ البداية، أكثر تعقيدًا من الشعار، لكن السياسة تحتاج عادة إلى عبارة أبسط من الحياة.

ومن هنا نشأت إحدى آليات سلطة الشعار. فالحصار الثقافي للوعي لا يحتاج دائمًا إلى رقيب يمنع الإنسان من الكلام، بل يستطيع أن يعمل من خلال إنتاج قاموس تصبح بعض الإجابات داخله وطنية بصورة تلقائية، بينما تحتاج إجابات أخرى إلى الدفاع عن شرعيتها قبل أن تبدأ. فالعودة وطنية، أما الاندماج فيحتاج إلى تفسير؛ والمقاومة وطنية، أما التسوية فتحتاج إلى تبرير؛ والتضحية مفهومة أخلاقيًا، أما الرغبة في النجاة فقد تبدو أقل بطولة؛ والصمود فضيلة، بينما قد تصبح الهجرة بحثًا عن حياة أفضل موضع ريبة؛ والاحتفاظ بصفة اللاجئ يحمل قيمة رمزية، بينما قد يثير الحصول على جنسية أخرى الخوف من التوطين والذوبان. لا يعني ذلك أن كل فلسطيني فكر بهذه الطريقة، ولا أن هذه المفاهيم لم تستند إلى مظالم حقيقية، وإنما يعني أن اللغة السياسية رتبت القيم بحيث أصبح بعضها قادرًا على الدخول إلى الوعي من دون أن يُطلب منه إثبات فائدته للإنسان.

وكان للتنظيمات الفلسطينية دور أساسي في بناء هذا القاموس. فقد احتاجت الحركة الوطنية، بحكم طبيعتها، إلى تحويل مجتمع مشتت إلى جماعة سياسية تستطيع أن ترى نفسها شعبًا واحدًا رغم الحدود والجوازات والدول التي يعيش فيها أفراده. وكان ذلك إنجازًا سياسيًا حقيقيًا؛ فبعد انهيار المجتمع الفلسطيني سنة 1948 وتوزع سكانه بين إسرائيل والضفة وغزة والدول العربية والشتات، أعادت الحركة الوطنية بناء مركز رمزي لفكرة الشعب الفلسطيني، وحولت اللاجئ من موضوع للمساعدة الدولية إلى صاحب مطالبة سياسية. لكن الأداة التي أعادت بناء الشعب حملت معها مشكلة أخرى: التنظيم الذي يقول للإنسان من هو يستطيع مع الزمن أن يقول له أيضًا كيف ينبغي أن يكون.

ظهرت لذلك صورة الفلسطيني المثالي في الخطاب السياسي: المناضل، والفدائي، والشهيد، والأسير، واللاجئ، والمرابط، والمقاوم، والصامد. لم تولد هذه الكلمات من فراغ، وبعضها يحمل تجارب إنسانية وتضحيات حقيقية لا يجوز الاستخفاف بها. فقد كان هناك فعلًا من حمل السلاح، ومن سُجن، ومن قُتل، ومن بقي في أرض مهددة بالمصادرة أو الإخلاء. لكن تحول التجارب الواقعية إلى نماذج أخلاقية عليا يخلق أثرًا مختلفًا؛ إذ يبدأ الإنسان العادي، الذي يريد أن يدرس ويعمل ويتزوج ويبني بيتًا ويهاجر أحيانًا ويعود أحيانًا ولا يريد أن يكون بطلًا، بالظهور كأنه نسخة أقل اكتمالًا من الفلسطيني الذي صاغته الأسطورة السياسية.

ولم تنتقل هذه الصورة عبر التنظيم وحده. فالطفل تعلم فلسطين من حديث الجد عن القرية، ومن اسم المخيم، ومن صورة قريب قُتل أو سُجن، ومن الخريطة المعلقة في البيت، ومن الجنازة والملصق والأغنية والخطبة والمهرجان، ومن اللغة التي يستخدمها المحيطون به عندما يتحدثون عن «نحن» و«هم». ولا توجد سلطة مركزية أدارت هذه العملية كلها، كما لا يمكن وصفها ببساطة بالدعاية؛ إنها أيضًا الطريقة الطبيعية التي تنتقل بها الذاكرة الجماعية. لكن تكرار العناصر نفسها عبر الأسرة والمخيم والفصيل والمدرسة والإعلام والمنبر الديني يستطيع أن يضيق المجال الذي يتخيل داخله الإنسان مستقبله، حتى من دون وجود رقيب يمنعه من التفكير في بديل.

ودخلت المدرسة بدورها في هذه العملية. وبعد قيام السلطة الفلسطينية أصبح للفلسطينيين للمرة الأولى منذ عقود مجال أوسع لبناء مناهجهم بأنفسهم، وكان طبيعيًا أن تحاول هذه المناهج استعادة تاريخ وهوية شعرت الحركة الوطنية طويلًا بأنهما تعرضا للمحو أو التهميش. وتبين دراسات للمناهج الفلسطينية، بما فيها دراسة أكاديمية للكتب المعدلة في 2018–2019، حضورًا مقصودًا لبناء الهوية الوطنية وربطها بفلسطين التاريخية وتقرير المصير، كما تناولت دراسة واسعة موّلها الاتحاد الأوروبي الكتب الفلسطينية وفق معايير السلام والتسامح واللاعنف وحقوق الإنسان.[1] ولا يثبت ذلك أن المدرسة الفلسطينية «صنعت طفلًا عنيفًا»، ولا يسمح بتحويل المناهج إلى تفسير سهل للصراع؛ فالطفل نفسه يعيش الاحتلال والحواجز والاستيطان والحروب ولا يتلقى معرفته بالعالم من الكتاب المدرسي وحده. لكنه يثبت شيئًا أضيق وأكثر صلة بهذا الفصل: المؤسسة التعليمية شاركت عمدًا في تعريف الطفل بمن يكون سياسيًا.

ولا تنفرد المدرسة الفلسطينية بذلك؛ فالدول القومية تستخدم التعليم عمومًا لنقل روايتها عن الماضي وحدود الجماعة والرموز التي تستحق الاحترام، كما أن الصراع نفسه على المناهج الفلسطينية في القدس الشرقية يكشف أن الطرف الإسرائيلي

أدرك بدوره أن الكتاب المدرسي أداة لتشكيل الهوية والرواية.[2] ولذلك ليست المشكلة في وجود هوية وطنية داخل المدرسة، بل في المساحة التي تتركها للطفل لكي يكبر لاحقًا ويعيد فحص هذه الهوية، ويقرر أي أجزاء منها يريد الاحتفاظ بها وأيها لم يعد يجيب عن حياته. فالذاكرة السليمة تقول للطفل من أين جاءت عائلته، لكنها لا تقرر عنه إلى أين يجب أن يذهب.

ومن الأسرة والمدرسة والمخيم إلى الصحيفة والإذاعة والقناة الفضائية والمنبر الديني والجنازة والمهرجان، تكررت مفردات القاموس بصيغ مختلفة. لم تكن فتح وحماس والجبهات متفقة على معنى فلسطين ولا على الطريق إليها، لكنها احتاجت جميعًا إلى جمهور يرى في مشروعها أكثر من برنامج سياسي قابل للفشل والنجاح. بنت فتح شرعيتها طويلًا على الثورة ومنظمة التحرير والاستقلال والتمثيل الوطني، ثم أضافت بعد أوسلو شرعية بناء المؤسسة والدولة القادمة. وبنت حماس شرعيتها على المقاومة والإسلام ورفض التنازل والاستمرار في القتال. ومع اختلاف المشروعين، استطاع كل منهما استخدام الذاكرة والرمز والتضحية لمنح بقائه السياسي معنى يتجاوز نتائجه اليومية.

وهنا تصبح السياسة أكثر خطورة عندما تتحول من وسيلة إلى هوية. فالبرنامج السياسي الطبيعي يستطيع أن يفشل، وحين يفشل يُستبدل أو يُعدل. أما الهوية فلا تُعامل بالطريقة نفسها، لأن التخلي عنها يبدو خيانة للذات. فإذا أصبحت فتح هي «المشروع الوطني»، صار نقد مشروعها قابلًا لأن يُقرأ باعتباره نقدًا للوطن نفسه، وإذا أصبحت حماس هي «المقاومة»، أصبح نقد استراتيجيتها قابلًا لأن يُقرأ باعتباره اعتراضًا على حق المقاومة ذاته. وبهذه الطريقة يستطيع التنظيم أن يحمي نفسه باللغة التي يفترض أنها تصف وظيفة يؤديها، فيتحول من فاعل سياسي ينبغي قياس نتائجه إلى رمز يطالب الناس بقياس إخلاصهم له.

والشعار في هذا النظام ليس مجرد جملة مختصرة. ففي النظام السياسي الضعيف مؤسسيًا يستطيع أن يؤدي وظيفة من وظائف السلطة. فهو يختصر المسألة المعقدة إلى عبارة يسهل ترديدها، ثم يضع العبارة خارج النقاش الأخلاقي، بحيث يصبح الاعتراض عليها اعتراضًا على الوطن أو الشهيد أو القدس أو اللاجئ أو القائد نفسه. وعندئذ لا يعود الشعار وسيلة للتعبير عن موقف، بل يصبح وسيلة لضبط حدود التفكير فيه. وكلما عجزت المؤسسة عن تقديم نتيجة ملموسة، ازدادت حاجتها إلى اللغة التي تمنحها شرعية رمزية تعوض ما ينقصها من شرعية الإنجاز.

ومن أوضح الأمثلة عبارة «القائد الرمز». لم يكن وصف ياسر عرفات بالرمز مجرد تعبير بلا أساس؛ فقد كان طوال عقود الشخصية الفلسطينية الأشهر عالميًا، وقاد فتح ومنظمة التحرير ثم السلطة، وارتبط اسمه في وعي أجيال كاملة بالقضية الفلسطينية. لكن نقل الرجل من مرتبة القائد التاريخي إلى مرتبة «الرمز» يستطيع أن يؤدي وظيفة سياسية مختلفة. فالرمز لا يعامل كما يعامل الموظف العام. الموظف يُسأل عن القرار والمال والنتيجة، أما الرمز فيندمج بالقضية نفسها، بحيث يصبح نقده قريبًا من نقد القضية، وتصبح مساءلته المالية أو السياسية عرضة لأن تُصوَّر إهانة لتاريخه أو للثورة التي يمثلها. وقد ترسخ وصف عرفات رسميًا وشعبيًا بصيغة «القائد الرمز» حتى استمر استخدام اللقب في مؤسسات ومواد فلسطينية بعد وفاته.[3]

لكن التاريخ لا يعفي صاحبه من الحساب، بل يجعل الحساب أكثر ضرورة. وأزمة الخليج سنة 1990 تقدم مثالًا صارخًا. لم يكن عرفات مجرد متفرج على غزو العراق للكويت. حاول قبل الغزو التوسط، لكنه بعد وقوعه رفضت منظمة التحرير الانضمام إلى الموقف العربي المناهض للعراق، واتخذت موقفًا عُدّ منحازًا إلى بغداد، في وقت كان يعيش فيه في الكويت تجمع فلسطيني ضخم. وألحق هذا الموقف أذى سياسيًا شديدًا بالمنظمة وعلاقاتها العربية والدولية، ثم خسر الفلسطينيون في الكويت والمنظمة نفسها جزءًا هائلًا من المكانة والموارد التي كانت قائمة قبل الحرب.[4]

ولا يحتاج نقد ذلك القرار إلى صناعة رواية أخرى. فلا توجد أدلة كافية تسمح بالقول إن موقف عرفات من صدام حسين كان صفقة مباشرة «مقابل بضعة ملايين من الدولارات». ما تثبته المصادر يكفي: كان للقرار ثمن سياسي واقتصادي بالغ، وخفضت دول خليجية أو أوقفت دعمها للمنظمة، وانكمشت مواردها بشدة بعد الحرب.[5] وبذلك يصبح معيار الحكم على القرار ما فعله بالفلسطينيين الذين يفترض أنه اتُّخذ باسمهم.

والمال يقدم مثالًا آخر على الضرر الذي تحدثه حصانة الرمز. فقد كشف صندوق النقد الدولي أن نحو 900 مليون دولار من إيرادات السلطة خلال الفترة بين 1995 و2000 حُوّلت من الموازنة إلى حساب مصرفي خاص كان تحت سيطرة الرئيس عرفات.[6] ولا تسمح هذه الحقيقة بالقول إن عرفات سرق 900 مليون دولار؛ فقد أوضح صندوق النقد أن جانبًا مهمًا من هذه الأموال ارتبط باستثمارات وأصول فلسطينية، وأن تقييم الأصول لاحقًا أعاد جزءًا كبيرًا منها إلى المجال العام القابل للحصر. لكن هذا التمييز لا يبرئ النظام المالي الذي سمح لرئيس السلطة بأن يضع هذا الحجم من الإيرادات العامة خارج الموازنة والرقابة الطبيعية. المشكلة المؤسسية قائمة حتى حين لا تثبت السرقة الشخصية.

غير أن تقديرات الثروة الشخصية لعرفات لم تكن مجرد شائعة فلسطينية أو اتهام إسرائيلي. ففي سنة 2003 وضعت مجلة Forbes ياسر عرفات في قائمتها «Kings, Queens & Despots» وقدرت ثروته بنحو 300 مليون دولار، ووصفته في مادتها التفصيلية بأنه يملك «300 مليون دولار على الأقل».[7] وذكرت أن تقديرها استند إلى عائدات اعتقدت أن عرفات اقتطعها من الأموال المتدفقة إلى السلطة. ولا يجوز تحويل تقدير المجلة إلى حكم قضائي أو تدقيق جنائي يثبت أن المبلغ مال عام مسروق يملكه عرفات شخصيًا، لكن وجود هذا التقدير المنشور، إلى جانب ما أثبته صندوق النقد من سيطرته على إيرادات عامة ضخمة خارج الموازنة، يجعل المساءلة المالية ضرورة لا إساءة إلى «القائد الرمز».

وكانت هناك أموال أخرى أثارت أسئلة حول الأسرة. ففي 2004 فتح القضاء الفرنسي تحقيقًا أوليًا في تحويلات قاربت تسعة ملايين يورو إلى حسابات باسم سهى عرفات في باريس بعد أن أثارت التحويلات انتباه أجهزة مكافحة غسل الأموال الفرنسية.[8] لكن الدقة هنا واجبة أيضًا. التحقيق في التحويلات لا يثبت بذاته أنها أموال مسروقة، ولا تسمح الأدلة المتاحة بجمع الأموال العامة التي كان عرفات يسيطر عليها مع أموال زوجته أو أسرته وكأنها كتلة واحدة. الموجود هو تحويلات حقيقية استدعت تحقيقًا رسميًا، وتقدير صحفي منشور لثروة شخصية كبيرة، وغموض واسع حول الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الذي كان الرئيس يسيطر عليه. وهذا يكفي للمساءلة من دون اختراع نتيجة لم تثبت.

هنا تظهر وظيفة «القائد الرمز» بوضوح. ليست المشكلة في أن الناس أحبوا عرفات أو رأوا فيه ممثلًا لتاريخهم؛ فهذا حقهم. المشكلة تبدأ عندما تتحول المحبة إلى حصانة، ويتحول التاريخ إلى مانع للمساءلة. يمكن للقائد أن يكون مؤسسًا ورمزًا وصاحب إنجازات، وأن يكون في الوقت نفسه مسؤولًا عن أخطاء سياسية ومالية جسيمة. بل إن قيمة المؤسسة تبدأ تحديدًا عندما تستطيع التفريق بين الأمرين. الدولة لا تعرف «الرمز» أمام المال العام. تعرف رئيسًا له صلاحيات، وموازنة يجب تدقيقها، وقرارًا يجب تقييم نتائجه، وحسابًا ينبغي تفسيره.

ولم يمت الرمز بموت عرفات. بقيت صورته واسمه حاضرين إلى جانب محمود عباس في مؤسسات ومناسبات ومواد فلسطينية، واستمر وصفه بـ«القائد الرمز»، بينما ظهر عباس بصفته رئيس دولة فلسطين.[9] ولا يثبت ذلك أن كل استخدام للصورتين محاولة واعية لاستعارة الشرعية، لكنه يكشف استمرارية رمزية تقدم فيها السلطة الحالية نفسها وريثة للسلسلة التاريخية السابقة، لا قطيعة مؤسسية معها.

وتصبح المشكلة أشد وضوحًا عندما تتراجع الآلية البديلة للشرعية الرمزية، أي الانتخابات. فقد انتُخب محمود عباس رئيسًا في كانون الثاني/يناير 2005 بـ501,448 صوتًا، أي 62.52 في المئة من مجموع المصوتين وفق النتائج النهائية للجنة الانتخابات المركزية، ولم تجر بعد ذلك انتخابات رئاسية فلسطينية عامة جديدة.[10] عندئذ يستطيع التاريخ أن يملأ جزءًا من الفراغ الذي تركه الحاضر، وتتحول الثورة والرموز المؤسسة إلى سند لحكم لم يعد يجدّد شرعيته بالطريقة التي بدأ بها.

والقدس بدورها أصبحت أكثر من مدينة وأكثر من مسألة حدود وسيادة؛ تحولت إلى أحد أكثر مصادر الشرعية الرمزية قوة. لكن نقد الشعار هنا لا يحتاج إلى ادعاء أن جعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستحيل قانونيًا أو أن أصحابه يعلمون استحالته. فقد ظل الإطار الدولي لحل الدولتين يتعامل مع القدس الشرقية بوصفها جزءًا من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعاد إعلان نيويورك سنة 2025 التأكيد على دولة فلسطينية مستقلة تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.[11] المشكلة إذن ليست أن المطلب بلا أساس دولي، بل في المسافة بين الشعار والقدرة على تحويله إلى سيادة فعلية.

يصبح الشعار بديلًا من السياسة عندما يكون تكرار «القدس عاصمة فلسطين» كافيًا لإثبات الوطنية، بينما تظل المسائل العملية المتعلقة بالحدود والسيادة والأمن والإدارة والأماكن المقدسة والأحياء المختلفة بلا طريق سياسي قادر على حسمها. وهنا تمنح القدس القيادة شرعية أكثر مما تمنح القيادة القدس طريقًا إلى الحل. وهذا هو الفرق بين المبدأ والخطة: يمكن التمسك بالقدس الشرقية عاصمة، ثم الاعتراف بأن تحقيق ذلك يحتاج إلى ميزان سياسي واتفاق وترتيبات قابلة للتطبيق؛ أما تحويل العبارة إلى امتحان للوطنية فيسمح للقيادة بأن تثبت وطنيتها بقول الجملة بدل إثباتها بتحسين موقع شعبها للوصول إليها.

وينطبق شيء مشابه، وإن كان أشد تعقيدًا، على «حق العودة». فهنا ينبغي الفصل بين حق اللاجئ، وشعار العودة الجماعية، وإجبار الإنسان على أن يعود. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 ربط العودة باللاجئين الذين يرغبون فيها، وتحدث كذلك عن التعويض في الإطار نفسه.[12] ومن ثم كان عنصر الاختيار حاضرًا في الصياغة منذ البداية: حق العودة حق، وليس أمر استدعاء.

وتنسجم هذه الفكرة مع المبادئ العامة التي تعتمدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العودة الطوعية، حيث تقوم العودة على اختيار حر ومستنير وفي ظروف من الأمن والكرامة.[13] ولذلك سيكون مناقضًا لمبدأ الحرية أن يتحول الشعار الفلسطيني إلى مشروع يقرر نيابة عن إنسان وُلد في عمّان أو لندن أو برلين أو سانتياغو، وربما ولد أبوه وجده هناك أيضًا، أنه ملزم بالانتقال إلى المكان الذي خرج منه أسلافه. العودة التي تستحق اسم الحق لا بد أن تتضمن أيضًا حق الإنسان في عدم العودة.

وهنا يظهر الفرق بين الذاكرة بوصفها ملكًا للإنسان والذاكرة بوصفها سلطة عليه. فالجيل الذي خرج يستطيع أن يريد العودة إلى حياته نفسها؛ أما الحفيد فقد يريد العودة، أو الإقامة، أو الاعتراف، أو التعويض، أو استعادة ملكية، أو الاحتفاظ بحياته حيث وُلد مع صلة قانونية وثقافية بوطن أجداده. لا يمكن اختزال هؤلاء جميعًا في صف واحد ينتظر العودة إلى حياة سنة 1948.

وكلما طال الزمن ازدادت هذه الحقيقة وضوحًا. فقد بدأت الأونروا عملياتها سنة 1950 وهي تستجيب لحاجات نحو 750 ألف لاجئ فلسطيني، وتتيح قواعدها تسجيل ذرية اللاجئين الفلسطينيين الذكور، بمن فيهم الأبناء بالتبني، ويبلغ عدد المؤهلين لخدماتها اليوم نحو 5.9 مليون.[14] وهذه أرقام تتعلق بالتسجيل والأهلية لخدمات الوكالة، ولا تعني أن الأونروا هي التي أنشأت سياسيًا أو قانونيًا كل مطالبة فلسطينية عبر الأجيال. لكنها تكشف مقدار التغير الذي أصاب الجماعة البشرية نفسها: معظم من نتحدث عنهم اليوم لم يخرجوا بأنفسهم سنة 1948، بل ورثوا ذاكرة الخروج وآثاره.

وقد رأينا في الفصل السابق أن اكتساب الجنسية والاندماج لا يمحوان بالضرورة الذاكرة أو المطالبة التاريخية. ولذلك لا حاجة إلى إعادة تجربة الأردن ولبنان وأوروبا هنا. ما يهم في سلطة الشعار هو النتيجة الثقافية لتلك المقارنة: عندما تثبت الحياة أن الفلسطيني يستطيع أن يحمل جنسية أخرى ويبني بيتًا ومهنة وأسرة ويظل فلسطينيًا، يصبح تصوير الحياة الطبيعية باعتبارها تهديدًا للهوية بحاجة إلى دليل، لا العكس.

ومن هنا تصبح المسألة أوسع من حق العودة. فالقدس تتحول من مدينة إلى امتحان، والعودة من حق إلى تكليف تاريخي، والقائد من موظف عام إلى رمز، والصمود من وسيلة للبقاء إلى قيمة مستقلة عن نتيجة البقاء نفسه. وفي كل حالة تُنقل المسألة من المجال الذي يمكن فيه قياسها ومناقشتها إلى مجال أعلى تصبح مساءلتها فيه أقرب إلى التدنيس.

وكان «الصمود» واحدًا من أكثر المفاهيم ضرورة في التجربة الفلسطينية، خصوصًا عندما كان البقاء نفسه مهددًا، لكنه يستطيع هو الآخر أن يتحول من وسيلة إلى إجابة جاهزة. فإذا انهار الاقتصاد كان المطلوب الصمود، وإذا دُمر البيت كان المطلوب الصمود، وإذا اختفت الوظيفة كان المطلوب الصمود، وإذا فشلت المفاوضات أو المقاومة بقيت الإجابة نفسها. وعندما تصبح الكلمة صالحة لكل نتيجة، تتوقف عن تفسير الطريق إلى نتيجة أفضل. الصمود يحافظ على الإنسان في المكان، لكنه لا يخبره ماذا يفعل بحياته وهو في المكان. والدولة لا تُبنى بالصمود وحده؛ تُبنى عندما يستطيع الصامد أن يتوقف عن الصمود قليلًا ويبدأ بالعيش.

والأمر نفسه ينطبق على المقاومة. فقد بيّن الفصل السابق كيف تستطيع الوسيلة السياسية أن تحمي نفسها من الحساب حين يصبح استمرارها دليلًا على صحتها مهما جاءت النتائج. وما يضيفه الشعار إلى هذه الآلية أنه يمنح الوسيلة قيمة أخلاقية مستقلة عن نتيجتها. تصبح «المقاومة» في الوعي أحيانًا فضيلة بذاتها قبل أن تكون استراتيجية قابلة للنجاح والفشل، ويصبح نقد أدائها عرضة لأن يُفهم باعتباره نقدًا لحق المقاومة نفسه. وحين يحدث ذلك يفقد الواقع جزءًا من قدرته على محاسبة المشروع، لأن الكلمة تحمي الوسيلة من الاختبار الذي تخضع له أي سياسة أخرى.

ويستطيع الخطاب الديني أن يضيف إلى هذه الحصانة طبقة أخرى عندما يربط الأرض أو المقاومة أو التضحية بواجب يتجاوز الحساب السياسي المباشر. ولا تكمن المشكلة في التدين، ولا يعني ذلك أن المؤمن عاجز عن مراجعة الوسيلة، وإنما في أن السياسة حين تستعير يقين العقيدة تصبح مراجعتها أصعب. فالسياسة تتعامل مع بشر وجيوش واقتصادات وموازين قوى متغيرة، وتحتاج لذلك إلى الشك وإعادة الحساب، بينما يستطيع الواجب الديني في وعي المؤمن أن يحتفظ بصحته بصرف النظر عن النتيجة السياسية. وحين تختلط المساحتان يصبح من الأسهل إعادة تفسير الفشل بوصفه ثباتًا أو ابتلاءً بدل أن يصبح مناسبة لتغيير الاستراتيجية.

ولا تعمل هذه العملية في فراغ إقليمي. فقد أصبحت العلاقة بين حماس وإيران عنصرًا مهمًا في قدراتها العسكرية، وتوثق مصادر متعددة تقديم إيران التمويل والسلاح والتدريب لحماس، وهي حركة إسلامية سنية رغم علاقتها الوثيقة بالجمهورية الإسلامية الشيعية.[15] ولا تجعل هذه العلاقة حماس حركة إيرانية، ولا تثبت أن إيران تحدد كل قراراتها، كما لم يظهر دليل على أن القيادة الإيرانية كانت تعلم مسبقًا بتوقيت هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لكن العلاقة تكشف مسألة أوسع: المشروع الفلسطيني الذي يعتمد في جزء من قوته على دولة إقليمية يدخل بالضرورة في شبكة مصالح واستراتيجيات تتجاوز فلسطين.

ولا نحتاج هنا إلى الدخول في العقيدة المهدوية الإيرانية أو محاولة تفسير الصراع الفلسطيني بها. فهذا يحمّل الحجة أكثر مما تثبته الأدلة ويصرفها عن موضوعها. إيران، مثل مصر الناصرية وسوريا والعراق وليبيا والسعودية والأردن في مراحل مختلفة، دولة لها مصالحها ومشروعها الإقليمي. وما يخص هذا الكتاب هو أن الفلسطيني، عندما يدخل في مشروع دولة أخرى، ينبغي أن يظل قادرًا على قياس العلاقة بما تفعله بحياته ومصلحته، لا بمدى التطابق بين شعارات الطرفين. الدعم الخارجي ليس خيرًا أو شرًا في ذاته؛ إنه أداة ينبغي أن تخضع هي الأخرى للحساب.

وهنا أيضًا لا نحتاج إلى إعادة استعارة «المرياع». فقد أدت وظيفتها في موضعها السابق. القضية الأعمق هنا ليست أن الفلسطيني قطيع، فهو لم يكن كذلك؛ اعترض وغيّر ولاءه وانتخب ضد السلطة ورفض التنظيمات وهاجر وانسحب من السياسة. القضية هي أن المؤسسة السياسية تحاول بطبيعتها أن تجعل الحركة الجماعية أكثر قابلية للتوجيه، وأن الرمز والذاكرة والدين والشعار تستطيع جميعًا أن تصبح أدوات لهذا التوجيه حين تُعفى من اختبار النتائج.

ولهذا لا يكفي تغيير شكل الدولة إذا بقي الإنسان الذي ستُبنى من أجله أسير الثقافة السياسية التي أنتجت الدولة المخصيّة. يمكن تغيير المؤسسة والدستور والاسم والعلم، ثم إعادة إنتاج العلاقة القديمة نفسها بين الحاكم والمحكوم، وبين التنظيم والمجتمع، وبين القضية والإنسان. فالمشكلة الفلسطينية لم تكن دائمًا في نقص المؤسسات وحده، بل أيضًا في اللغة التي أعطت المؤسسة والتنظيم والقائد والقضية قيمة أعلى من الإنسان الذي يفترض أن توجد كلها من أجله.

ويظهر أثر هذه اللغة حين تصبح الحياة العادية نفسها بحاجة إلى دفاع. فالهجرة بحثًا عن عمل قد تُفهم باعتبارها تخليًا عن الأرض، والاندماج قد يثير الخوف من الذوبان، والتجنيس قد يُربط بالتوطين، والتسوية قد تُقرأ استسلامًا، بينما تحظى مفردات الصمود والثبات والمقاومة بشرعية أخلاقية لا تحتاج إلى البرهنة نفسها. ومع ذلك أظهرت تجارب الفلسطينيين أنفسهم أن الحصول على الجنسية والتعليم والعمل وحرية الحركة لا يمحو الهوية بالضرورة، وأن الإنسان يستطيع أن يبني حياة جديدة ويحتفظ بذاكرته وحقوقه وموقفه السياسي. ما تخشاه الأيديولوجيا من الحياة الطبيعية لا تثبته الحياة الطبيعية دائمًا.

ولا ينبغي أن نستبدل أسطورة بأخرى فنقول إن الفلسطيني لو تحرر من الخطاب الوطني لاختفت مشكلاته. فالاحتلال موجود، والاستيطان موجود، واللاجئ فقد فعلًا ملكية ومكانًا، والحروب والقيود القانونية والاقتصادية ليست منتجات لغوية. يستطيع الفلسطيني أن يغير كل مناهجه وشعاراته غدًا ولا يؤدي ذلك تلقائيًا إلى إنهاء السيطرة الإسرائيلية أو إعادة الممتلكات أو فتح الحدود. وقد وثق البنك الدولي مرارًا أثر القيود على الحركة والوصول إلى الموارد والأسواق والتجارة والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.[16] ولذلك لا يناقش هذا الفصل الوعي باعتباره سبب المأساة، بل باعتباره أحد العوامل التي تحدد كيف يتعامل الإنسان مع مأساة لم يصنعها وعيه وحده.

وهنا تقع المساحة التي يستطيع المجتمع نفسه أن يتحمل مسؤوليتها من دون أن يعفي أحدًا آخر. فالاحتلال يستطيع أن يغلق الطريق، لكن الثقافة تساعد في تحديد ما إذا كان المجتمع سيعتبر بناء جامعة أو شركة أو مختبر أو مؤسسة قانونية شكلًا من أشكال القوة أم أمرًا أقل شأنًا من حمل السلاح. والدولة المضيفة تستطيع أن تمنع الجنسية، لكن الخطاب يساعد في تحديد ما إذا كان الفلسطيني سيطالب بها باعتبارها حقًا إضافيًا أم يخشاها باعتبارها تنازلًا. وإسرائيل تستطيع أن تمنع العودة، لكن منع العودة لا يفرض منطقيًا أن تبقى حياة الأحفاد معلقة إلى أن يتغير القرار الإسرائيلي.

والطبيب الفلسطيني ليس مطالبًا بأن يكون «طبيبًا مقاومًا»، بل طبيبًا جيدًا. والمهندس لا يحتاج إلى هندسة وطنية، بل إلى أن يبني جسرًا لا يسقط. والمعلم لا يحتاج إلى تحويل درس الرياضيات إلى درس في الوطنية، بل إلى جعل الطفل يفهم الرياضيات بما يسمح له بعد عشرين سنة بمنافسة خريج المدرسة الموجودة على الجانب الآخر من الصراع. والجامعة لا تصبح وطنية بكثرة الأعلام فوق بوابتها، بل بالعلم والمعرفة والمهارات التي تجعل المجتمع الذي يمولها أقوى.

وهنا تظهر المقارنة الحقيقية مع إسرائيل بعيدًا عن التفسيرات العرقية والدينية. ليست المسألة أن الإسرائيلي أذكى من الفلسطيني، ولا أن اليهودي يحمل ثقافة سحرية تضمن له التفوق. إسرائيل استثمرت على مدى عقود في الجامعات والبحث والتطوير والصناعات عالية التقنية، وبقي إنفاقها على البحث والتطوير في صدارة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فقد بلغ في 2024 نحو 6.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى بين دول المنظمة.[17] والمجتمع الذي يستطيع تحويل جزء أكبر من طاقته وموارده إلى جامعة ومختبر وشركة ومستشفى وتكنولوجيا ومؤسسة يراكم عناصر قوة لا يراكمها مجتمع يستهلك جزءًا هائلًا من قدرته في صراع سياسي وعسكري لا ينتهي.

ولا يلغي ذلك القيود الخارجية التي تحد من قدرة الفلسطيني على فعل الشيء نفسه؛ بل يجعل حسن استخدام القدرة المتبقية أكثر أهمية. فالمجتمع الأضعف لا يملك ترف إهدار موارده المحدودة بنفسه، ولا يصبح بناء الجامعة أو الشركة أو القضاء أقل وطنية من المقاومة لمجرد أنه أقل إثارة في الملصق.

ومن هنا يمكن أن تبدأ تربية سياسية مختلفة بجملة بسيطة: الطفل الفلسطيني ليس مشروع شهيد. ليس مشروع أسير، ولا مشروع مقاتل، ولا مشروع موظف في جهاز أمني، ولا مشروع عضو في فتح أو حماس. إنه مشروع إنسان. قد يصبح عالمًا أو نجارًا أو موسيقيًا أو مهندسًا أو تاجرًا أو مزارعًا، وقد لا يصبح شيئًا مما تعتبره الدولة عظيمًا ويعيش مع ذلك حياة هادئة يحبها. وهذا حقه. فالوطن الذي لا يستطيع أن يمنح الطفل احتمال حياة عادية، ثم يقنعه بأن الموت من أجله أعلى درجات الحياة، يحتاج إلى مراجعة تعريفه للوطنية.

فالإنسان لا يولد مناضلًا. يولد طفلًا يحتاج إلى أم آمنة، ومدرسة جيدة، وطبيب حين يمرض، وبيت يستطيع أهله دفع ثمنه، وشارع لا يخافون المرور فيه، وتعليم يفتح له باب العمل، وقانون يحميه من الشرطي، وقضاء يحميه من الوزير، ووظيفة لا يحتاج للحصول عليها إلى واسطة من فتح أو تزكية من حماس. ثم يكبر ويريد أن يحب ويتزوج ويعمل ويسافر ويبني بيتًا ويؤسس شركة ويقرأ كتابًا ويختلف مع جاره ويسخر من الرئيس. وقد لا يهتم بالسياسة أصلًا، وهذا أيضًا حقه.

ليس واجب الإنسان أن يعيش من أجل القضية. قد تبدو هذه الجملة، في ثقافة سياسية بنت جزءًا كبيرًا من شرعيتها على التضحية، أشد استفزازًا مما ينبغي، لكنها تعيد العلاقة إلى موضعها الطبيعي. لم توجد القضية لكي يعيش الإنسان من أجلها؛ وُجدت لأن هناك إنسانًا ينبغي أن يعيش.

وإذا أصبحت المحافظة على القضية تتطلب أن يبقى هذا الإنسان لاجئًا أو فقيرًا أو مقاتلًا أو خائفًا أو محرومًا من الاندماج أو ممنوعًا من بناء حياته لأن تحسن حياته قد يُفسر على أنه إضعاف للقضية، تكون الوسيلة قد انقلبت على غايتها. يصبح الإنسان وقودًا للرمز، ويصبح استمرار المأساة دليلًا على استمرار القضية بدل أن يكون إنهاؤها غاية القضية.

ومن هنا ينبغي إعادة الاعتبار إلى شيء كادت اللغة البطولية أن تجعله تهمة: الحياة العادية. أن يريد الفلسطيني راتبًا جيدًا ليس خيانة، وأن يريد جامعة أفضل لابنه ليس تطبيعًا، وأن يريد وثيقة سفر تتيح له الحركة ليس تخليًا عن الوطن، وأن يريد مستشفى أفضل ليس ضعفًا وطنيًا، وأن يريد أن يعيش حتى الثمانين بدل أن يموت في العشرين ليس جبنًا. وأن يرى مستقبل أولاده أهم من صورة القائد المعلقة على جدار المدرسة لا يجعله أقل انتماءً إلى شعبه. هذه ليست مطالب صغيرة إلى جانب القضية؛ هذه هي الأشياء التي تعطي القضية معناها.

فالسياسة التي لا تستطيع توفير شروط الحياة ثم تطلب من الإنسان التضحية بها تحتاج هي إلى تبرير وجودها، لا الإنسان.

وحتى الموت نفسه يحتاج إلى تحرير من السياسة. فمن يموت في الصراع سرعان ما يتحول إلى صورة وجنازة وعلم فصيل وخطبة وشعار، ثم يستخدم كل طرف موته لإثبات روايته. لكن وراء الصورة إنسانًا كان له اسم وعائلة وأشياء صغيرة يريد فعلها في الأسبوع التالي. وإعادة الإنسان إلى مركز السياسة تعني أن يصبح موته خسارة أولًا قبل أن يصبح رمزًا. فالمجتمع السليم لا يبحث عن المعنى الذي يجعل موت أبنائه جميلًا، بل عن السياسة التي تجعل موتهم أقل احتمالًا.

ولا تعني هذه النظرة الاستسلام للظلم. يستطيع الإنسان أن يقاوم، وأن يتظاهر ويرفض ويضرب عن العمل ويلجأ إلى القضاء وينظم حزبًا ويعصي قانونًا يراه ظالمًا، وقد يضطر مجتمع في ظروف معينة إلى الدفاع عن نفسه. لكن هناك فرقًا بين أن تكون المقاومة فعلًا يختاره المواطن لتحقيق غاية سياسية محددة، وبين أن تصبح «المقاومة» هوية مفروضة عليه منذ الولادة. في الحالة الأولى يملك الإنسان المقاومة، وفي الثانية تملك المقاومة الإنسان.

ومن هنا يجب أن تتغير وظيفة القيادة نفسها. ليس مطلوبًا من القيادة القادمة أن «تقود الجماهير»، وربما كانت العبارة ذاتها جزءًا من المشكلة. فالمجتمع ليس قطيعًا يحتاج دائمًا إلى قائد يسير أمامه، والحكومة ليست طليعة تاريخية مكلفة بتربية شعبها على الطريق الصحيح. وظيفتها أكثر تواضعًا وأصعب في الوقت نفسه: أن تدير وتنظم وتحمي وتحاسب، وأن تبني البنية التحتية، وتنظم السوق، وتوفر التعليم، وتحمي الحقوق، ثم تغادر عندما يخسر الحزب الذي يديرها الانتخابات.

لا يحتاج الفلسطيني إلى «قائد تاريخي» جديد، ولا إلى «رمز الأمة»، ولا إلى «أب» آخر يضاف إلى سلسلة الآباء الذين ظل الشعب تحت وصايتهم حتى شاخ الأبناء. يحتاج إلى موظف عام يمكن طرده بالصندوق.

وعند هذه النقطة تنتهي لعبة «بيت بيوت». فالدولة ليست علمًا فوق مبنى، ولا موكبًا رئاسيًا، ولا حرس شرف، ولا وزير خارجية يُستخدم وجوده لإثبات أن هناك سياسة خارجية، ولا رتبة فريق في كيان لا يملك جيشًا، ولا سفارات كثيرة تعوض غياب السيادة في الداخل. تستطيع هذه المظاهر كلها أن تتحول إلى مسرح للدولة: رئيس هنا، ووزير هناك، وجنرال عند الباب، ومبنى يسمى مقر الرئاسة، ثم يتصرف الجميع كما لو أن إطلاق أسماء الأشياء عليها قد خلق الأشياء نفسها.

الدولة الحقيقية أقل إثارة. إنها ملف المريض الذي لا يضيع في المستشفى، وفاتورة الضرائب التي يستطيع المواطن معرفة أين ذهبت، والمعلم الذي عُيّن لأنه أفضل المتقدمين، والقاضي الذي لا يستطيع الرئيس الاتصال به ليخبره بالحكم، والشرطي الذي يخاف القانون أكثر مما يخاف قائده، والوزير الذي يعرف أن السيارة التي يقودها ليست سيارته. الدولة تبدأ من الأشياء المملة. وربما كان أحد أسباب الفشل الفلسطيني أن السياسة أحبت الأشياء البطولية أكثر مما أحبت الأشياء المملة.

وعندها فقط يصبح شكل النظام أقل أهمية من أثره في الإنسان. فالمعيار ليس اسم الدولة ولا شكل العلم ولا عدد المؤسسات التي تحمل أسماء سيادية، بل مقدار ما تمنحه للإنسان من أمن وحرية وحقوق وقدرة على العمل والحركة والتعلم ومحاسبة من يحكمه وتغيير الحكومة التي تفشل في خدمته.

عندئذ تصبح الدولة وسيلة، ويصبح الإنسان هو الغاية.

لقد استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية أن تنقذ اسم شعب من التفتت بعد 1948، وهذه ليست نتيجة صغيرة. لكنها لم تستطع دائمًا أن تمنع اسم الشعب من أن يصبح أثقل من الفرد الذي يحمله. ومع مرور العقود راكم الفلسطيني طبقات من الأدوار: لاجئ، ومناضل، وفدائي، وصامد، وأسير محتمل، وشهيد محتمل، ومقاوم، وحارس للعودة، وحامل للمشروع الوطني. وكان كل دور منها ابن تجربة حقيقية، لكن اجتماعها حول الإنسان جعل من الصعب أحيانًا رؤية الشخص الذي كان موجودًا قبلها جميعًا.

ولا يحتاج ذلك الشخص إلى التخلي عن فلسطين لكي يستعيد نفسه. يحتاج فقط إلى قلب ترتيب العلاقة: فلسطين له، لا هو لفلسطين؛ والتنظيم وسيلته، لا هو مادة التنظيم؛ والمقاومة أداة يختارها ويحاسبها، لا هو الوقود الذي يثبت استمرارها؛ والذاكرة ملكه، لا سلطة على مستقبله.

فالذاكرة السليمة تقول للطفل من أين جاءت عائلته، لكنها لا تقرر عنه إلى أين يجب أن يذهب. والوطنية التي تخدم الإنسان تستطيع أن تعلمه حقوق شعبه من دون أن تجعل قيمته مرتبطة بمقدار ما يضحي به. والمقاومة التي تخدمه ينبغي أن تقبل الحساب عن نتائجها، مثلما ينبغي للمفاوضات أن تقبل الحساب نفسه. أما الدولة أو الفصيل أو العقيدة السياسية التي تحتاج إلى إنسان لا يسأل، فإنها تكون قد بدأت في الدفاع عن نفسها بدل الدفاع عنه.

وهذا هو التحرير الذي يسبق كل تحرير. فقد يحتاج الفلسطيني، قبل تحرير الأرض، إلى تحرير نفسه من الفكرة التي تقول إنه وُلد لكي يحررها. الأرض لا تشعر ولا تجوع ولا تخاف ولا تفقد ابنها؛ الإنسان يفعل. وإذا كان هناك وطن يستحق أن يُبنى، فهو الوطن الذي يجعل حياة الإنسان الذي ينتمي إليه أفضل مما كانت ستكون من دونه. أما الوطن الذي لا يقدم له سوى شرف الموت من أجله، فقد قلب العلاقة بين الوطن والإنسان رأسًا على عقب.

ومن هنا يبدأ المستقبل، لا من بندقية جديدة، ولا من مكتب رئيس جديد، ولا من شعار نعلقه مكان الشعار القديم، بل من قرار أبسط وربما أكثر ثورية من ذلك كله: أن تعود الذاكرة ملكًا للإنسان بدل أن يصبح الإنسان ملكًا لها، وأن يعود الفلسطيني إنسانًا عاديًا؛ يعمل ويتعلم ويحب ويختلف ويصوت ويضحك ويشيخ، ويحتفظ إن أراد بمفتاح بيت جده بينما يحمل في جيبه مفتاح بيته هو. عندها لا تكون الحياة خيانة للقضية، بل تصبح للمرة الأولى غايتها.

المراجع

1. Samira Alayan, "The New Palestinian Textbooks: A Strategy for National Identity and Self-Determination," *Nations and Nationalism*, 2024؛ وانظر أيضًا: Georg Eckert Institute for International Textbook Research, *Report on Palestinian Textbooks*, 2021، وهي الدراسة التي موّلها الاتحاد الأوروبي وشملت تحليل 172 كتابًا ومنهاجًا فلسطينيًا وفق معايير تتصل بالسلام والتسامح واللاعنف وحقوق الإنسان.

2. Samira Alayan, "Textbooks as Tools of Power: Israeli Censorship and Palestinian Curriculum in East Jerusalem," *Journal of Curriculum Studies*, 2026. تتناول الدراسة الصراع على الكتب الفلسطينية المستخدمة في القدس الشرقية والتعديلات الإسرائيلية للمضامين المتعلقة بالتاريخ والهوية والرواية الفلسطينية.

3. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، مواد وخطابات الرئيس محمود عباس في ذكرى وفاة ياسر عرفات؛ والموقع الرسمي لرئيس دولة فلسطين، مواد متعددة استمر فيها استخدام وصف «القائد الرمز ياسر عرفات» بعد وفاته.

4. Edward Cody, "Arafat's Role in Gulf Standoff Raises Questions on PLO's Fate," *The Washington Post*, 25 September 1990؛ وانظر أيضًا تقارير Human Rights Watch/Middle East Watch 1991–1990 عن أوضاع الفلسطينيين في الكويت خلال أزمة.

5. "PLO Slashes Spending to Cope With Funds Cutoff," *Los Angeles Times*, 30 March 1991. نقل التقرير عن عرفات أن إيرادات منظمة التحرير السنوية هبطت من نحو 300 مليون دولار إلى قرابة 40 مليونًا بعد الحرب، أساسًا نتيجة وقف أو خفض التمويل من دول الخليج الغاضبة من موقف المنظمة المؤيد للعراق.

6. International Monetary Fund, "Transcript of a Press Briefing on the West Bank and Gaza," 20 March 2003. أعاد صندوق النقد بناء حركة الإيرادات بين 1995 و2000 وقدّر بنحو 900 مليون دولار الإيرادات التي حُوّلت من الموازنة إلى حساب مصرفي خاص كان يسيطر عليه الرئيس ياسر عرفات.

7. *Forbes*, "Kings, Queens & Despots," 17 March 2003؛ و"What's Saddam Worth?", 24 February 2003. قدرت المجلة صافي ثروة ياسر عرفات بنحو 300 مليون دولار، ووصف الملف التفصيلي التقدير بأنه «300 مليون دولار على الأقل». ويظل الرقم تقديرًا صحفيًا ماليًا لا حكمًا قضائيًا أو تدقيقًا جنائيًا.

8. *Le Monde*, "La justice française enquête sur les comptes bancaires de Mme Arafat," 11 February 2004. تناول التقرير التحقيق الأولي الذي فتحه الادعاء الفرنسي في مصدر نحو تسعة ملايين يورو

حُوّلت إلى حسابات سهى عرفات في باريس، بعد تنبيه السلطات المالية الفرنسية إلى التحويلات.

9. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»؛ والموقع الرسمي لرئيس دولة فلسطين، مواد إحياء ذكرى ياسر عرفات وخطابات محمود عباس وفعاليات حركة فتح. استمر فيها وصف عرفات بـ«القائد الرمز» وربط القيادة الحالية مسيرتها بمسيرة القادة المؤسسين.

10. Central Elections Commission – Palestine, *Final Results of the 2005 Presidential Election*, 12 January 2005. حصل محمود عباس على 501,448 صوتًا، بنسبة 62.52 في المئة من الأصوات المسجلة في النتائج النهائية.

11. United Nations, *New York Declaration on the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution*, A/CONF.243/2025/1، 29 July 2025 ؛ والملحق A/CONF.243/2025/1/Add.1، 6 August 2025.

12. United Nations General Assembly Resolution 194 (III), 11 December 1948, para. 11. نص القرار على اللاجئين «الراغبين في العودة» إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، وعلى التعويض عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة وعن فقد الممتلكات أو الإضرار بها وفق أحكام القرار.

13. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Voluntary Repatriation*. تعتبر المفوضية أن العودة الطوعية ينبغي أن تتم في أمان وكرامة، وأن تقوم على ممارسة اللاجئ اختيارًا حرًا ومستنيرًا.

14. UNRWA, "Palestine Refugees." بدأت الوكالة عملياتها سنة 1950 وهي تستجيب لحاجات نحو 750 ألف لاجئ فلسطيني، وتذكر أن نحو 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مؤهلون اليوم لخدماتها، وأن ذرية اللاجئين الفلسطينيين الذكور، بمن فيهم الأطفال المتبنون، مؤهلون للتسجيل وفق قواعد الوكالة.

15. U.S. Department of State, *Country Reports on Terrorism 2023*, section on Iran and Hamas. يوثق التقرير حصول حماس على تمويل وسلاح وتدريب من إيران، مع عدم وجود دليل منشور يثبت أن القيادة الإيرانية كانت تعلم مسبقًا بتوقيت هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

16. World Bank, *West Bank and Gaza Investment Climate Assessment: Fragmentation and Uncertainty* ؛ وتقارير البنك اللاحقة عن الاقتصاد الفلسطيني. يحدد البنك القيود على الحركة والوصول إلى الموارد والأسواق، إلى جانب عدم الاستقرار الناجم عن الصراع، بوصفها من أهم القيود على الاستثمار والنمو الفلسطيني.

17. OECD, *Main Science and Technology Indicators* ؛ OECD, "OECD Overall R&D Growth Stable; Government R&D Budgets Decline and Reorient towards Defence," 2026. بلغت كثافة الإنفاق الإسرائيلي على البحث والتطوير في 2024 نحو 6.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأعلى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الفصل الثاني عشر
تغريبتان لسوناتا واحدة

من أكثر الصور رسوخًا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صورة شعبين جاء كل منهما من تاريخ مختلف تمامًا، والتقيا فوق أرض واحدة لأن كليهما قرر أن يجعلها وطنًا له. في الرواية القومية اليهودية يعود شعب قديم إلى أرض خرج منها قبل قرون طويلة، وفي الرواية الفلسطينية يصل إلى البلاد شعب أجنبي من أوروبا ليقيم دولته فوق مجتمع كان يعيش فيها. وبين الروايتين يصبح اليهودي غريبًا في الوعي الفلسطيني، ويصبح الفلسطيني غريبًا أو متأخرًا عن تاريخ البلاد في أجزاء من الوعي الصهيوني. لقد بنت القوميتان جزءًا من شرعيتهما على المسافة بينهما، مع أن التاريخ والجينات لا يقدمان لنا مسافة بهذه البساطة.

لا تستطيع الجينات أن تخبر الإنسان من هو، ولا أن تمنحه وطنًا أو تنتزع منه وطنًا. لا يوجد جين يهودي يمنح صاحبه حقًا سياسيًا في الأرض، مثلما لا يوجد جين فلسطيني يجعل صاحبه أكثر استحقاقًا لها. ولو أثبت التحليل الجيني غدًا أن الفلسطينيين واليهود لا يشتركون في أي أصل قريب، فلن يتغير شيء في حق كل إنسان يعيش بين النهر والبحر في الأمن والحرية والمساواة. الحقوق السياسية لا تخرج من المختبر. ولذلك فإن أهمية الجينات هنا ليست في استخدامها لإثبات ملكية الأرض، بل في اختبار واحدة من أكثر الفرضيات حضورًا تحت الصراع: أن الذين يتقاتلون عليها شعبان متباعدان في الأصل، جمعتهما الجغرافيا بعد أن صنعهما تاريخان منفصلان.

المشكلة الأولى في هذه الفرضية أن مفهوم «الشعب» نفسه لا يساوي سلالة بيولوجية. فالشعوب تتكون من اللغة والدين والذاكرة والقانون والتعليم والزواج والحروب والهجرات والأساطير والمؤسسات، ويمكن لسكان متقاربين في الأصل أن يتحولوا عبر الزمن إلى جماعات شديدة الاختلاف في هوياتها، مثلما تستطيع جماعات ذات أصول مختلفة أن تندمج وتصبح شعبًا واحدًا. والجينات لا تحتفظ بأسماء القوميات؛ إنها تحتفظ بآثار التكاثر والهجرة والاختلاط والعزلة، ثم يأتي الإنسان بعد ذلك ويضع فوق هذه الآثار أسماء مثل يهودي وفلسطيني وعربي وأوروبي ودرزي وماروني وأشكنازي وسفاردي.

وهذا ما تكشفه الدراسات الجينية للمشرق. ففي دراسة واسعة شملت أكثر من ألف وثلاثمئة شخص من سكان المنطقة، ظهرت قاعدة شامية مشتركة، لكن ظهرت داخلها أيضًا انقسامات ارتبط بعضها بالدين والزواج داخل الجماعة. ففي لبنان، على سبيل المثال، أظهرت الجماعات الدينية أنماطًا جينية مميزة نسبيًا، بينما ظهرت كذلك صلات وامتدادات بين المسلمين اللبنانيين ومجموعات فلسطينية وسورية وأردنية. لم يكتف الدين بالتفريق بين الناس في الكنيسة والمسجد والمذهب؛ فعندما نظم الزواج داخل الجماعة على مدى قرون ترك أثرًا يمكن رصده في تركيب السكان أيضًا.[1]

وهذا يفرض الحذر من العبارة الجذابة التي تقول إن الفلسطيني أقرب إلى اليهودي من المسيحي اللبناني إلى المسلم اللبناني أو الدرزي. قد تسمح عينات ومقارنات محددة بملاحظات من هذا النوع، لكن الدراسات المتاحة لا تبرر تحويلها إلى قانون عام. ما تقوله بثقة أكبر هو أن المسافات الجينية داخل المشرق لا تتطابق ببساطة مع الحدود السياسية والقومية المعاصرة، وأن التاريخ الديني والاجتماعي والزواج الداخلي والهجرات والاختلاط صنعوا فروقًا داخل سكان عاشوا أحيانًا في المدن والقرى نفسها.

أما جنوب بلاد الشام القديمة، فقد قدم الحمض النووي القديم صورة يصعب التوفيق بينها وبين حكاية شعوب نقية تستبدل بعضها بعضًا. فقد حللت دراسة منشورة في مجلة Cell جينومات أفراد من مواقع تعود إلى العصرين البرونزي والحديدي في جنوب الشام، ووجدت أن الجماعات التي ربطها علماء الآثار بالثقافة الكنعانية كانت متقاربة جينيًا رغم اختلاف مواقعها، وأنها كانت هي نفسها حصيلة امتزاج بين سكان محليين أقدم وجماعات ارتبط أصلها بمناطق تقع إلى الشمال الشرقي من المشرق. لم يكن «الكنعاني» إذن كتلة بيولوجية نقية وصلت إلى لحظة في التاريخ ثم تجمدت فيها؛ كان هو نفسه حصيلة تاريخ سابق من الحركة والاختلاط.[2]

والأكثر أهمية أن الدراسة قارنت هذه البقايا بسكان معاصرين مرتبطين بالمنطقة، ووجدت أن معظم الجماعات اليهودية التي تناولتها والمجموعات العربية الناطقة بالعربية في المشرق يمكن نمذجتها بحيث تحمل نسبًا كبيرة من أصول مرتبطة بسكان العصر البرونزي في جنوب الشام ومكونات مرتبطة بزاغروس القديمة. لكنها وجدت أيضًا إضافات سكانية لاحقة لا تستطيع عينات العصر البرونزي تفسيرها وحدها. وبذلك تظهر الاستمرارية والاختلاط معًا: لم يبق أحد كما كان قبل ثلاثة آلاف سنة، ولم يختف سكان المنطقة في كل حقبة ليحل محلهم شعب جديد كامل.[2]

وتؤكد الدراسات التي تناولت الجماعات اليهودية الحديثة الجزء الآخر من الصورة. فعدد من الجماعات اليهودية في الشتات يحتفظ بدرجات متفاوتة من أصول شرق أوسطية مشتركة، لكنه يحمل كذلك آثار المجتمعات التي عاش بينها قرونًا. يظهر لدى الأشكناز مكون أوروبي واضح، بينما تظهر جماعات يهودية أخرى في مواقع مختلفة على الخريطة الجينية بحسب تاريخها واختلاطها. أما جماعات مثل اليهود الإثيوبيين والهنود فتظهر لديها صلات قوية بالسكان المحليين في مناطقها. «اليهود» ليسوا سلالة واحدة متجانسة، مثلما أن «العرب» ليسوا سلالة واحدة متجانسة.[3]

وعندما ننتقل من الجينوم الكامل إلى خط الأب تظهر إشارة أخرى ينبغي ألا تُضخّم وألا تُهمل. فقد وجدت دراسة لكروموسوم Y لدى عرب مسلمين من إسرائيل والأراضي الفلسطينية تداخلًا واسعًا بين عدد من السلالات الأبوية العربية واليهودية، ورأت أن جزءًا كبيرًا من الخطوط المدروسة يعكس مخزونًا أبويًا مشتركًا، إلى جانب فروق نتجت عن الانفصال والاختلاط اللاحق. ولا تثبت هذه الدراسة أن الفلسطينيين واليهود «شعب واحد»، لأنها تتبع خطًا أبويًا واحدًا فقط من آلاف الأسلاف الذين يحملهم كل إنسان، لكنها تقوض صورة جماعتين لا رابط بشريًا قديمًا بينهما.[4]

ولهذا فإن العبارة الأدق ليست أننا شعب واحد بالمعنى القومي المعاصر، بل أننا خرجنا بدرجات مختلفة من مخزون بشري مشرقي متداخل، ثم صنعت القرون منا شعبين ثقافيين. وهذه الصيغة لا تمحو اليهودي داخل الفلسطيني ولا الفلسطيني داخل اليهودي، ولا تطلب من أحدهما تغيير اسمه. إنها تضع التاريخ في مكانه الصحيح: قبل أن توجد القومية اليهودية الحديثة والقومية الفلسطينية الحديثة، وقبل العربية والعبرية بصورتيهما القوميتين المعاصرتين، عاش في هذه الأرض بشر تكاثروا واختلطوا وانقسموا وتحولوا، وبعض أحفادهم موجود في الجماعتين اللتين تتنازعان اليوم تعريف الأرض.

وعند هذه النقطة يصبح تاريخ المنطقة الذي مررنا به في الفصول الأولى أقل شبهًا بسلسلة غزوات يضع فيها شعب جديد نفسه فوق جثة شعب قديم. فالتحولات التي أنتجت مجتمعات جنوب الشام المتعاقبة لا تحتاج في كل مرحلة إلى افتراض إبادة السكان السابقين وإحلال سكان جدد كاملين محلهم. دخل مهاجرون وغزاة وجيوش وسكان من الخارج، وغادر آخرون، لكن جزءًا من السكان بقي وتغيرت لغته أو ديانته أو هويته أو أكثر من واحد منها. ولذلك يمكن أن يكون للرجل الذي أصبح مسلمًا عربي اللغة أسلاف عاشوا في المنطقة قبل الإسلام بقرون، مثلما يمكن لليهودي الذي عاش أجداده قرونًا في بولندا أن يحمل في الوقت نفسه أصلًا مشرقيًا قديمًا وأصلًا أوروبيًا اكتسبته عائلته أثناء الشتات.

وهنا تتغير دلالة «العودة». فاليهودي الذي وصل من أوروبا في القرن العشرين لم يكن بالضرورة أوروبيًا بلا صلة بشرية بالمشرق، لكن وجود أصل شامي في جيناته لا يعيد إليه وحده ملكية بيت فلسطيني عاش فيه إنسان آخر سنة 1948. الجينات تستطيع أن تقول شيئًا عن أسلافه، لكنها لا تستطيع تحرير سند ملكية. وبالمقابل، ليس على الفلسطيني أن يثبت نقاءً كنعانيًا لكي يكون صاحب حق في البيت الذي عاش فيه أبوه أو جده. ملكية العقار يثبتها القانون والتاريخ القريب، وحق المواطن تثبته المواطنة والقانون، أما الجينوم فمكانه في فهم التاريخ، لا في دائرة تسجيل الأراضي.

تميل القوميات إلى تحويل التاريخ البعيد إلى ملكية حصرية. يحتاج كل طرف إلى جد أول لا يشترك فيه الآخر، لأن الأصل المتداخل يزعج الرواية التي تجعل الصراع بين صاحب البيت والدخيل المطلق. لكن التاريخ الإنساني نادرًا ما يمنح الشعوب هذا النوع من النظافة السردية. يختلط المنتصر بالمهزوم، ويتزوج القادم من السكان، ويتحول المؤمن إلى دين آخر، وتتغير اللغة ويبقى جزء من الناس في المكان نفسه، ثم يأتي الأحفاد بعد قرون فيعطون هذه التحولات أسماء قومية لم يعرفها أجدادهم.

ولهذا أستخدم عبارة «تغريبتان لسوناتا واحدة» لا بوصفها نتيجة مختبرية حرفية، بل استعارة لتاريخ تفرعت فيه جماعات من فضاء بشري متداخل ثم سلكت طرقًا متباعدة. إحدى التغريبتين حملت قطاعات واسعة من اليهود خارج المشرق، فتكونت جماعات في العراق وشمال أفريقيا واليمن وإسبانيا وأوروبا الشرقية والغربية وغيرها، وحملت معها اليهودية وذكريات القدس وصهيون، لكنها أخذت أيضًا من لغات المجتمعات التي عاشت بينها وثقافاتها وسكانها. ثم أعادت الصهيونية في العصر الحديث جزءًا كبيرًا من هذه الجماعات إلى فلسطين وإسرائيل، لا باعتبارهم الجماعة نفسها التي خرجت قبل ألفي سنة، بل باعتبارهم أحفاد تاريخ طويل جمع الاستمرارية بالتغير.

أما التغريبة الفلسطينية فكانت من نوع آخر. بقي جزء كبير من التاريخ السكاني الفلسطيني داخل المشرق عبر التحولات الدينية واللغوية المتعاقبة، ثم جاءت تغريبته الكبرى متأخرة، خصوصًا منذ 1948، فتوزع الفلسطيني بين الأردن ولبنان وسورية والخليج وأوروبا والأميركيتين، بينما بقي جزء منه داخل إسرائيل والضفة وغزة. وفي أقل من قرن بدأت هذه التغريبة بدورها في صناعة اختلافات جديدة بين الفلسطينيين أنفسهم، وهي الاختلافات التي رأيناها حين قارنا ابن الناصرة بابن نابلس وابن غزة، واللاجئ في الأردن باللاجئ في لبنان وسورية وأوروبا.

ليست السوناتا إذن نغمة واحدة يعزفها الجميع بالطريقة نفسها. لقد تباعدت الآلات فعلًا. تطورت العبرية الحديثة إلى لغة قومية لدولة، وبقيت العربية لغة الفلسطينيين. انفصلت التقاليد الدينية، وتكونت ذاكرات مختلفة، وأنتج اليهود بعد الشتات مجتمعات وثقافات لا يمكن ردها ببساطة إلى كنعان القديمة، مثلما أنتج الفلسطينيون هوية عربية وفلسطينية لا يمكن ردها إلى سكان العصر البرونزي. نحن لا نكتشف حقيقة بيولوجية ينبغي أن تلغي ثلاثة آلاف سنة من التاريخ؛ نكتشف فقط أن ثلاثة آلاف سنة من التاريخ لا تبدأ من شعبين وُلدا منفصلين كاملين.

والأصل المتداخل لم يمنع البشر من قتل بعضهم. القرابة لا تنتج السلام. الحروب الأهلية قامت كثيرًا بين أقرب الناس لغة وأصلًا، والطوائف اللبنانية تستطيع أن تكون متقاربة جينيًا ومختلفة سياسيًا إلى درجة الاقتتال. ولذلك لن تكون جملة «نحن أقارب» حلًا للصراع، مثلما لم تمنع القرابة اللغوية والتاريخية حروب البلقان. الجينات تزيل حجة الاستحالة البيولوجية، لكنها لا تزيل الخوف والذاكرة والسلاح والملكية والقومية وموازين القوة.

غير أن بين الفلسطينيين واليهود تجربة أهم من الجينوم نفسه، لأنها خرجت من المختبر إلى الحياة. ففي داخل إسرائيل عاش منذ 1948 مجتمع فلسطيني كبير تحت الدولة نفسها التي بناها اليهود. تعرض هذا المجتمع في العقود الأولى للحكم العسكري، وصودرت مساحات واسعة من أراضيه، وعانى ولا يزال من فجوات وتمييز في مجالات متعددة، ولم تصبح إسرائيل دولة قومية محايدة تجاه هويتي سكانها. ومع ذلك بقي هؤلاء الفلسطينيون عربًا وفلسطينيين في هويات واسعة داخلهم، وتعلموا العبرية بدرجات مختلفة، ودخلوا الجامعات والمستشفيات والمهن والاقتصاد الإسرائيلي، وصوتوا في الانتخابات، وانتخبوا ممثلين للكنيست، ووصل بعضهم إلى القضاء والطب والجامعات والقطاع الخاص، ودخل حزب عربي سنة 2021 للمرة الأولى في ائتلاف حكومي إسرائيلي.[5]

هذه التجربة لا تثبت أن إسرائيل حققت المساواة. فقد رأينا أن الفجوات في الدخل والتعليم والتخطيط والبنية التحتية والتمثيل لم تختف، وأن قانون الدولة القومية لسنة 2018 نص على أن ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاصة بالشعب اليهودي، بينما جعل العبرية لغة الدولة ومنح العربية مكانة خاصة. ولذلك فإن تحويل تجربة الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل إلى إعلان نجاح كامل سيكون تجاهلًا لما عانوه وما لا يزالون يطالبون بتغييره.[6]

لكن تحويلها إلى قصة فشل مطلق سيكون خطأ أيضًا. ففي نهاية 2024 كان يعيش في إسرائيل نحو 2.1 مليون عربي، أي أكثر من خمس السكان وفق المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي. ووجود هذا المجتمع بهذا الحجم بعد أكثر من سبعة عقود يقدم حقيقة يصعب تجاهلها: المشاركة في دولة ومؤسسات واقتصاد واحد لم تمح الهوية الفلسطينية. الفلسطيني لم يحتج إلى دولة فلسطينية منفصلة لكي يبقى فلسطينيًا، واليهودي لم يحتج إلى أن يصبح العربي يهوديًا لكي تبقى إسرائيل مجتمعًا ذا أغلبية يهودية. بقيت الثقافتان، رغم الصراع وعدم المساواة، داخل المجال السياسي والاقتصادي نفسه.[7]

وهنا تقدم تجربة الفلسطيني المواطن في إسرائيل للكتاب أكثر مما يقدمه أي نموذج نظري. لقد رأينا في الفصول السابقة الفلسطيني تحت دول ومؤسسات مختلفة، وكانت النتيجة أن المؤسسة تغير احتمالات الحياة أكثر مما تغيرها الشعارات. والمواطن الفلسطيني في إسرائيل كان، رغم التمييز الذي واجهه، أقرب إلى امتلاك أدوات الدولة الفعلية من الفلسطيني الذي عاش تحت سلطة وطنية لا تملك السيادة، أو تحت سلطة مقاومة لا تملك دولة. دخل نظامًا صحيًا وطنيًا وجامعات واقتصادًا أكثر قوة، وحمل جنسية تتيح له حقوقًا في الحركة والسفر، وشارك في انتخابات دورية، واستطاع اللجوء إلى محاكم الدولة ضد سلطاتها. لم يحصل على مساواة كاملة، لكنه حصل على شيء أثبتت تجربة الضفة وغزة أن العلم والنشيد والوزارة لا يستطيعون التعويض عنه: مؤسسة دولة تعمل بالفعل.

ولا تصلح هذه التجربة لتبرير الوضع القائم، بل لتفكيك إحدى فرضياته. فإذا استطاع الفلسطيني أن يعيش داخل دولة واحدة مع اليهود، وأن يحتفظ بلغته ودينه وهويته، فإن القول إن الشعبين يحتاجان بالضرورة إلى الانفصال السياسي الكامل لكي يبقيا نفسيهما يفقد جزءًا من قوته. وفي الوقت نفسه، إذا ظل الفلسطيني داخل هذه الدولة مواطنًا كامل التصويت لكنه غير متساوٍ في تعريف الدولة القومي لنفسها، فإن مجرد توسيع الجنسية الإسرائيلية إلى بقية الفلسطينيين لا يكون حلًا كافيًا.

وهنا يلتقي التاريخ والجينات والتجربة السياسية عند حدود ما يستطيع كل منها إثباته. الجينات تقول إن الجماعتين ليستا سلالتين نقيتين غريبتين التقتا صدفة. التاريخ يقول إن سكان هذه الأرض وهوياتهم تشكلوا عبر الاستمرار والاختلاط والتحول، لا عبر استبدال شعب كامل بآخر في كل عصر. وتجربة الفلسطيني الإسرائيلي تقول إن اختلاف اللغة والدين والهوية لا يجعل العيش داخل مؤسسات دولة واحدة مستحيلًا، لكنها تقول أيضًا إن العيش المشترك من دون مساواة كاملة يبقى مشروعًا ناقصًا.

ولا تحتاج أي من هذه النتائج إلى إجبار الفلسطيني واليهودي على القول إنهما شعب واحد اليوم. هما بالفعل شعبان ثقافيان وقوميان بالمعنى الذي صنعته القرون الأخيرة، ولكل منهما ذاكرته ولغته ومؤسساته ورموزه ومخاوفه. وليس من وظيفة السياسة محو هذه الحقيقة لكي تعيدهما إلى جد كنعاني مشترك. المهمة أكثر تواضعًا وأكثر صعوبة: أن تجعل اختلاف الهوية عاجزًا عن تحديد قيمة الإنسان أمام القانون.

لذلك فإن «تغريبتان لسوناتا واحدة» لا تعني العودة إلى شعب قديم واحد، بل الاعتراف بأن التاريخ فرق ما كان متداخلًا، ثم جعل الفرعين يلتقيان من جديد في الأرض نفسها. وليس مطلوبًا إعادة كتابة اليهودي فلسطينيًا ولا الفلسطيني يهوديًا. يكفي التوقف عن بناء النظام السياسي على افتراض أن استمرار أحدهما يتطلب سيادة حصرية على الآخر.

وفي ذلك شيء من السخرية التاريخية. عاد جزء من اليهود بعد تغريبة طويلة إلى الأرض التي احتفظ بها في ذاكرته، فوجد فيها شعبًا آخر قد يكون، في جزء معتبر من تاريخه البشري، أقرب إليه مما تسمح به الروايتان القوميتان. ثم خرج جزء كبير من هذا الشعب الثاني في تغريبة جديدة، وأمضى هو أيضًا أجيالًا يحمل مفاتيح وصور قرى ومدن ويعلم أبناءه أسماء الأماكن التي غادرها. اختلفت التغريبتان في الزمن والسبب والامتداد، ولا يجوز تحويلهما إلى تماثل أخلاقي أو سياسي، لكنهما تكشفان سمة إنسانية مشتركة: يستطيع الإنسان أن يحمل المكان معه طويلًا بعد أن يغادره.

وليس الحل أن ننتظر عودة التاريخ إلى نقطته السابقة. اليهودي الذي عاد لن يعود جماعة الشتات التي كانها قبل الصهيونية، والفلسطيني الذي خرج لن يعود مجتمع 1947 كما كان. أكثر من سبعة عقود صنعت مدنًا وأحياء وعائلات

ومؤسسات وذكريات جديدة فوق القديمة. محاولة إعادة الساعة لا تعيد العدالة بالضرورة؛ تستطيع أن تنتج مظلمة جديدة فوق المظلمة القديمة.

ولهذا كانت النتيجة التي وصلنا إليها سابقًا — التجنيس مع التعويض لا التجنيس بدل التعويض — أكثر اتساقًا مع التاريخ من محاولة إلغائه. يستطيع الفلسطيني أن يحتفظ بمطالبته عن الملكية التي فقدها، وأن يحمل مواطنة كاملة، وأن يصل إلى حيفا أو يافا وأن يرى المكان الذي تنتمي إليه ذاكرته، من دون أن يكون مطالبًا بإخراج إنسان آخر من بيته لكي يثبت أن ذاكرته حقيقية. ويستطيع اليهودي أن يحتفظ بصلته التاريخية والدينية بالأرض من دون أن يحتاج إلى تحويل هذه الصلة إلى امتياز قانوني دائم فوق الفلسطيني.

عند هذه النقطة لا يعود الأصل المشترك حجة سياسية، بل يصبح مفارقة تكشف عبث الحكاية التي انتهى إليها التاريخ. فالمشكلة لم تكن أن دمين مختلفين لا يستطيعان الاختلاط. لقد اختلط البشر قبل أن توجد الأسماء التي يتقاتلون بها اليوم. المشكلة أن قوميتين تعلمتا أن تريا الأرض من خلال الخوف من الأخرى، وأن السيادة أصبحت في أجزاء واسعة من تجربتهما مرادفًا لقدرة كل جماعة على ضمان نفسها من خلال امتلاك الدولة.

الجينات لا تصلح ذلك، والتاريخ لا يصلحه وحده. لكنهما يسحبان من الصراع إحدى أكثر ذرائعه بدائية: أن الجماعتين مختلفتان إلى درجة يستحيل معها أن تعيشا داخل نظام سياسي واحد.

وقد أثبت الفلسطيني المواطن في إسرائيل، بكل ما في تجربته من نجاح وتمييز ونقص، أن هذه الاستحالة ليست حقيقة.

بقي الانتقال من العيش في الدولة نفسها إلى امتلاك الدولة نفسها بالتساوي.

ومن هناك يبدأ البحث عن شكل الدولة.

المراجع

1. Marc Haber et al., “Genome-Wide Diversity in the Levant Reveals Recent Structuring by Culture,” PLoS Genetics, 2013.

2. Liran Agranat-Tamir et al., “The Genomic History of the Bronze Age Southern Levant,” Cell, vol. 181, 2020, pp. 1146–1157.e11.

3. Doron M. Behar et al., “The Genome-Wide Structure of the Jewish People,” Nature, vol. 466, 2010, pp. 238–242؛ Gil Atzmon et al., “Abraham’s Children in the Genome Era: Major Jewish Diaspora Populations Comprise Distinct Genetic Clusters with Shared Middle Eastern Ancestry,” American Journal of Human Genetics, vol. 86, 2010, pp. 850–859.

4. Almut Nebel et al., “The Y Chromosome Pool of Jews as Part of the Genetic Landscape of the Middle East,” American Journal of Human Genetics, vol. 69, 2001, pp. 1095–1112؛ وانظر كذلك أعمال الباحثين عن كروموسوم Y لدى الفلسطينيين والعرب المسلمين في إسرائيل وعلاقته بالمجموعات اليهودية والمشرقية.

5. Israel Central Elections Committee، نتائج انتخابات الكنيست؛ The Knesset، مواد الأحزاب والائتلاف؛ Israel Democracy Institute، دراسات المشاركة السياسية للمواطنين العرب في إسرائيل، الحكومي السادس والثلاثين، 2021.

6. Basic Law: Israel – The Nation State of the Jewish People, 2018، ولا سيما المواد 1 و4؛ Israel Democracy Institute، دراسات المجتمع العربي والمساواة المدنية والسياسية في إسرائيل.

7. Israel Central Bureau of Statistics, “Population of Israel on the Eve of 2025,” December 2024، بشأن عدد السكان العرب ونسبتهم من سكان إسرائيل.

الفصل الثالث عشر
ما بعد الدولة: من اليوتوبيا إلى الفيدرالية

ليس في حلم الفلسطيني بدولة خاصة به شيء غريب. فقد حمل هذه الصورة أكثر من قرن، وتغيرت حدودها وأسماؤها ومضامينها مرات كثيرة، لكنها بقيت تؤدي الوظيفة نفسها: في مكان ما بعد الاحتلال واللجوء والحرب والشتات ستكون هناك دولة تحمل اسمه، وترفع علمه، ويتحول فيها من موضوع لقرارات الآخرين إلى صاحب قرار في حياته.

بدأت المشكلة عندما لم تعد الدولة وسيلة لتحقيق الحرية والأمن والكرامة، بل أصبحت هي نفسها صورة الخلاص. انتظر اللاجئ العودة، وانتظر المقيم التحرير، وانتظرت منظمة التحرير الدولة، وانتظرت السلطة نهاية المرحلة الانتقالية، وانتظر المفاوض اتفاق الوضع النهائي، وانتظر المقاوم تغير ميزان القوى. وبين انتظار وآخر وُلد أطفال وكبروا ومات آباؤهم، وتحولت المرحلة المؤقتة إلى حياة كاملة، وبقي المستقبل السياسي قادرًا على مطالبة الحاضر بمزيد من الوقت.

ولا يحتاج الفلسطيني إلى التخلي عن حلمه لكي يتوقف عن دفع ثمنه. يستطيع أن يحتفظ بخريطة فلسطين التي ورثها، وبمفتاح البيت، وبصورة القرية، وبحلمه بدولة مستقلة إذا شاء. لكنه لا يحتاج إلى تعليق جنسيته وأمنه وعمله وحريته وحقوق أبنائه على اليوم الذي تتحول فيه هذه الصورة إلى دولة. فقد رأينا أن الحقوق التي جُمعت طويلًا داخل شعار واحد يمكن فصل بعضها عن بعض: الملكية والتعويض شيء، والمواطنة شيء آخر، وحرية الحركة والإقامة شيء ثالث، والهوية والذاكرة شيء رابع. لا ينبغي أن يفشل الإنسان في الحصول عليها جميعًا لأن التاريخ لم يمنحه الحزمة كاملة.

ومن هنا يصبح من الممكن النظر إلى الدولة الفلسطينية نفسها من خارج قدسيتها. المشروع الذي استقر عليه النظام الدولي افترض قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب إسرائيل، ولا يزال حل الدولتين يمثل الإطار الرسمي الذي تتمسك به الأمم المتحدة وقطاعات واسعة من المجتمع الدولي.[1] لكن الاستيطان والقدس والطرق والمياه والبنية التحتية والأمن والاقتصاد وسوق العمل وحركة السكان جعلت الأرض أكثر تشابكًا بكثير مما كانت عليه عندما بدأت عملية أوسلو. وفي الوقت نفسه لم تتحول الإدارة الفلسطينية التي نشأت بوصفها مرحلة انتقالية إلى السيادة التي كان يفترض أن تنتهي إليها؛ فقد نص اتفاق أوسلو الثاني نفسه على مرحلة انتقالية ونقل تدريجي للصلاحيات، بينما بقي الوضع المؤقت قائمًا بعد عقود من توقيعه.[2]

وهنا تظهر واحدة من أكثر مفارقات التجربة الفلسطينية قسوة. ففشل السلطة الفلسطينية في أن تصبح دولة لا يعني بالضرورة أن الأطراف المحيطة بها تريد اختفاءها. بل ربما كان العكس أقرب إلى الواقع. لقد أصبحت السلطة، مع مرور الزمن، مفيدة لنظام كامل نشأ حول غياب الدولة الفلسطينية.

تحتاج إسرائيل، بصرف النظر عن اختلاف حكوماتها حول مستقبل الأراضي، إلى من يدير جزءًا كبيرًا من الحياة المدنية للفلسطينيين في الضفة. المدارس والمستشفيات والبلديات والسجلات والرواتب والضرائب والشرطة المحلية والخدمات اليومية لا تختفي إذا اختفت كلمة «سلطة». وإذا انهارت المؤسسة التي تقوم بجزء كبير من هذه الوظائف، يعود السؤال فورًا إلى الجهة التي تملك السيطرة الفعلية وقدرتها أو اضطرارها إلى تحمل أعباء أكبر في إدارة السكان. وقد حذرت دراسات صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي من أن انهيار السلطة سيُنهي التنسيق الأمني القائم، ويخلق فراغًا أمنيًا وإداريًا، ويفرض على إسرائيل أعباء أكبر في حفظ النظام وتلبية الاحتياجات المدنية في الضفة.[3] ومن هنا

استطاعت إسرائيل أن تعارض في مراحل مختلفة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وأن تضعف السلطة أو تحاصرها ماليًا وسياسيًا، وأن تبقى في الوقت نفسه صاحبة مصلحة عملية في ألا تنهار مؤسساتها تمامًا. ليست المفارقة تناقضًا إذا فصلنا بين الدولة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية: قد تكون الأولى غير مرغوبة لدى قوى إسرائيلية نافذة، بينما تكون الثانية مفيدة.

وللسلطة وظيفة عربية أيضًا. فقد أصبح قيام دولة فلسطينية جزءًا من اللغة التي بُني عليها تصور التسوية الإقليمية منذ عقود. وربطت مبادرة السلام العربية سنة 2002 إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.[4] وبعد أكثر من عقدين ظل الربط نفسه حاضرًا في المبادرات الدولية والإقليمية التي وضعت الدولة الفلسطينية والاندماج الإقليمي والتطبيع داخل مسار سياسي واحد.[5] وهذا يمنح الحكومات العربية إطارًا سياسيًا تستطيع من خلاله تقديم السلام مع إسرائيل باعتباره جزءًا من تسوية تشمل الفلسطينيين، لا إعلانًا بأن القضية الفلسطينية انتهت من دون حل. ولا يعني ذلك أن الشعوب العربية تفكر بالطريقة نفسها، ولا أن كل دولة عربية تحتاج إلى الدرجة نفسها من الغطاء الفلسطيني، بل إن «الدولة الفلسطينية» أصبحت جزءًا من المعادلة التي تسمح بالفصل بين إقامة علاقة مع إسرائيل وبين إعلان التخلي عن الفلسطينيين.

وللسلطة وظيفة دولية لا تقل أهمية. فمنذ أوسلو أنفقت الدول المانحة والمؤسسات الدولية أموالًا وجهدًا سياسيًا هائلًا على بناء مؤسسات فلسطينية يفترض أنها ستصبح مؤسسات الدولة المقبلة. وحتى بعد الحرب التي بدأت في 2023 والأزمات المالية المتعاقبة، بقي الدعم الدولي موجّهًا إلى إبقاء السلطة قادرة على العمل وإصلاحها وتقويتها ضمن مشروع الدولة الفلسطينية، بينما أظهرت تقارير البنك الدولي حجم اعتمادها المالي على تحويلات المقاصة التي تجمعها إسرائيل، وما أحدثه حجب هذه الإيرادات من أزمة في قدرتها على دفع الرواتب والحفاظ على الخدمات.[6] والاعتراف بأن مشروع الدولة وصل إلى طريق مسدود لا يعني فقط البحث عن خطة جديدة، بل الاعتراف بأن عقودًا من إدارة الصراع لم تنتج النهاية التي بُنيت عليها.

وهكذا أصبحت السلطة الفلسطينية، على نحو لم يكن مقصودًا بالضرورة عند إنشائها، نقطة التقاء مصالح مختلفة. القيادة الفلسطينية تحتاج إليها لأنها مصدر الحكم والوظائف والتمثيل والشرعية الرسمية. إسرائيل تحتاج إلى جانب من وظائفها لأنها تدير السكان وتتعاون معها أمنيًا من دون أن تكون دولة ذات سيادة تنازعها السيطرة العليا. أطراف عربية تحتاج إلى بقاء أفق الدولة الفلسطينية في خطاب التسوية. والمجتمع الدولي يحتاج إلى عنوان فلسطيني يستطيع تمويله والتفاوض معه وبناء مشروعه السياسي حوله.

ولهذا لا يكفي أن نقول: لنحل السلطة.

فالمؤسسة التي كان يفترض أن تكون جسرًا إلى الدولة أصبحت جزءًا من النظام الذي نشأ بسبب عدم قيام الدولة. وإسقاطها من دون بديل لا يحرر الفلسطيني تلقائيًا، بل يستطيع أن يسقط معه المدرسة والمستشفى والراتب والسجل المدني والبلدية والشرطة والمحكمة والإدارة التي يحتاج إليها المجتمع في صباح اليوم التالي. المشكلة ليست وجود الإدارة، بل الكذبة السياسية التي أصبحت الإدارة تحملها: أن وجودها يعني أن السيادة آتية.

يستطيع الفلسطيني أن يسمي رئيس هذه المؤسسة «رئيس دولة فلسطين»، ويستطيع، إذا شاء، أن يسمي الضفة الغربية «إمبراطورية الضفة الغربية العظمى». لن يضيف الاسم مترًا واحدًا إلى الأرض التي تستطيع حكومتها السيطرة عليها، ولن يمنحها حدودًا تملكها أو قوة تحتكر القرار السيادي أو قدرة على منع دولة أخرى من دخول مدنها. الاسم يستطيع أن يمنح الكيان كرامة رمزية واعترافًا دبلوماسيًا، لكنه لا يستطيع أن يحول الهزال السيادي إلى دولة.

وهذا هو المعنى الأخير للدولة المخصيّة. لم تكن المشكلة أن الفلسطينيين فشلوا في العثور على الاسم الصحيح لمؤسستهم، بل أنهم حصلوا على عدد كبير من مظاهر الدولة من دون القوة الدستورية والمادية التي تجعل هذه المظاهر سيادة. وربما كان نجاح هذا الشكل في خدمة مصالح متعارضة هو بالضبط ما جعل الخلاص منه أصعب من إنشائه.

لكن صعوبة الخلاص من السلطة لا تعني أن البديل هو تدمير ما بنته. فالبلدية لا ذنب لها في فشل أوسلو، والمدرسة ليست اتفاقًا سياسيًا، والسجل المدني ليس أيديولوجيا، والممرض والمهندس والمحاسب وموظف الضرائب ليسوا دولة فاشلة لمجرد أنهم يعملون في مؤسسة أنشأتها سلطة فشلت في الوصول إلى الدولة. المطلوب ليس هدم المجتمع الإداري الفلسطيني، بل تحرير الإدارة من الوهم السياسي الذي وُضعت داخله، ثم إعادة بنائها بحيث تصبح المؤسسة ملكًا للمواطن لا للحركة التي أنشأتها ولا للمشروع الذي فشل.

وقد تكون غزة، من أكثر الأماكن التي دفعت ثمن انهيار السياسة الفلسطينية، المكان الذي بدأت تظهر فيه للمرة الأولى إمكانية مختلفة.

ليس لأن غزة قدمت نموذجًا ناجحًا ينبغي نقله. العكس أقرب إلى الحقيقة. فقد انتهت تجربة حماس في الحكم إلى سلطة أخرى تملك حكومة وأجهزة وموظفين وضرائب وسلاحًا، لكنها لم تستطع أن تمنح المجتمع دولة أو أمنًا أو اقتصادًا طبيعيًا. ثم جاءت الحرب بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 لتضع القطاع أمام دمار إنساني ومادي هائل، وتجعل إعادة بنائه تتجاوز إعادة بناء المباني إلى سؤال من سيحكم المجتمع وكيف سيُحكم.

لكن تطورًا جديدًا بدأ بالفعل بعد ذلك. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2025 أقر مجلس الأمن القرار 2803، الذي وضع إطارًا لإدارة انتقالية في غزة تتضمن لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير حزبية تتولى الإدارة المدنية اليومية والخدمات، تحت إشراف هيكل دولي انتقالي.[7] وفي يناير/كانون الثاني 2026 عقدت «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» اجتماعها الأول في القاهرة، وشُكلت من فلسطينيين من غزة لتولي ملفات الإدارة المدنية والإعمار والاستقرار، وأكد تقرير رسمي مقدم إلى مجلس الأمن في مايو/أيار 2026 أنها بدأت العمل تمهيدًا لتولي هذه الوظائف.[8]

وهذه ليست دولة فلسطينية جديدة، وليست حتى الآن قصة نجاح. كما أن وجود إشراف خارجي واسع عليها يفتح أسئلة حقيقية حول الشرعية والسيادة والاستقلال. لكن أهميتها بالنسبة إلى الحجة هنا أنها كسرت للمرة الأولى منذ الانقسام الثنائية التي بدت مغلقة طويلًا: غزة ليست مضطرة نظريًا إلى الاختيار فقط بين حكم حماس وعودة جهاز فتح كما كان.

وهنا قد تكمن بارقة الأمل، لا في أن النموذج الحالي هو الحل، بل في إمكان استخدامه بداية لاختبار نوع مختلف من البناء الفلسطيني: إدارة مدنية لا تدعي أنها حركة تحرير، وشرطة وظيفتها حماية الناس لا حماية الفصيل، وبلديات، وقضاء، ومدارس وجامعات ومؤسسات مالية قابلة للرقابة، وإعمار يخضع لقواعد معلنة، ثم في النهاية انتخابات تستطيع فعلًا تغيير من يدير هذه المؤسسات.

وقد تفشل التجربة قبل أن تصل إلى شيء من ذلك. قد تتحول إلى وصاية خارجية، أو إدارة بلا شرعية، أو محطة مؤقتة تعيد في النهاية إنتاج السلطة القديمة. ولذلك لا تكمن أهميتها في أنها قدمت الحل، بل في أنها أنشأت مساحة يمكن فيها اختبار مبدأ مختلف: بناء المجتمع السياسي من المؤسسة إلى أعلى بدل بناء مؤسسة باسم الدولة ثم انتظار أن تأتيها السيادة لاحقًا.

إذا استطاع الفلسطيني في غزة أن يرى فرقًا ملموسًا بين حكم التنظيم وحكم المؤسسة، وبين الشرطي الحزبي والشرطي العام، وبين المال السياسي والميزانية العامة، وبين وظيفة يحصل عليها بالولاء ووظيفة يحصل عليها بالكفاءة، وبين قيادة تاريخية وحكومة يستطيع إسقاطها، فسيكون ما حدث أكثر أهمية من تغيير اسم الجهة التي تدير القطاع. ستكون للمرة الأولى تجربة يمكن قياسها بما تفعله بحياة الإنسان، لا بما تعده به.

وإذا فشلت، نعرف أنها فشلت. فلا «صمود» يحول الفشل إلى انتصار، ولا «شرعية تاريخية» تعفي المسؤول، ولا مقاومة تجعل الحساب خيانة. أما إذا نجحت، فقد يصبح نجاحها أكثر خطرًا على النظام الفلسطيني القديم من ألف بيان يطالب بإصلاحه.

عندها ستقف الضفة أمام مقارنة لم تكن موجودة من قبل. لن تكون المقارنة بين فتح وحماس، ولا بين التفاوض والمقاومة، بل بين نظامين للحكم الفلسطيني: مؤسسة يمكن تغييرها ومؤسسة تحولت إلى غاية في ذاتها. وقد يصبح نجاح الإدارة المدنية

في غزة، إن حدث، حجة لإعادة بناء المؤسسات في الضفة على الأساس نفسه بدل نقل الجهاز القديم إليها أو إعادة إنتاجه باسم جديد.

ولا يمكن معرفة ما الذي قد يفتح الباب إلى تحول بهذا الحجم. التاريخ لا يتحرك وفق مخططات الكتب. قد يأتي التحول من نجاح تجربة غزة، أو من تغير عميق داخل السياسة الإسرائيلية، أو من تحول إقليمي أو دولي، أو من انفجار كبير في الضفة، أو من عنف استيطاني يجعل استدامة الوضع القائم أكثر صعوبة، أو من حدث لم نستطع تخيله أصلًا. وقد شهدت الضفة بالفعل في السنوات الأخيرة تصاعدًا في العنف المرتبط بالمستوطنين وتحذيرات دولية متزايدة من أثره على الاستقرار وإمكان قيام دولة فلسطينية.[9] لكن الكتاب لا يحتاج إلى التنبؤ بالشرارة لكي يبحث في الطريق الذي قد يصبح ممكنًا بعدها. السياسة الجادة لا تستطيع معرفة الحدث المقبل، لكنها تستطيع أن تعرف ما الذي لا تريد إعادة بنائه عندما يأتي.

فإذا أعيد بناء غزة على أساس مدني، ثم امتد المبدأ إلى الضفة، يصبح من الممكن للمرة الأولى التعامل مع السلطة الفلسطينية لا باعتبارها دولة ينبغي إنقاذها ولا عدوًا ينبغي إسقاطه، بل باعتبارها مخزنًا لمؤسسات ينبغي تفكيك علاقتها بالحزب والقيادة وإعادة توزيع وظائفها. تبقى المدرسة والمستشفى والبلدية ووزارة الصحة والسجل والموظف والخبرة المتراكمة، بينما ينتهي احتكار فتح للمؤسسة العامة، مثلما ينتهي أي احتكار موازٍ لحماس في غزة.

وتصبح فتح وحماس والجبهات، إن أرادت البقاء، أحزابًا سياسية. تستطيع أن تحتفظ بأسمائها وتاريخها وبرامجها، وأن تقول للناخب ما تشاء، لكنها لا تحتفظ بسلاح أو جهاز أمني أو وظيفة عامة باعتبارها ملكًا تاريخيًا لها. من يريد الحكم يصل إليه بصوت الناخب، ومن يفقد الناخب يغادره. وإذا اختفت فتح بعد جيل أو اختفت حماس، لا يختفي الفلسطيني معهما. الشعب أقدم من التنظيم وسيبقى بعده.

عند هذه النقطة فقط يصبح السؤال الذي تركه الفصل السابق قابلًا للمعالجة. فقد أثبت الفلسطيني المواطن في إسرائيل أن شعبين مختلفين في اللغة والذاكرة والهوية يستطيعان العيش داخل اقتصاد ومؤسسات ودولة واحدة من دون أن يذوب أحدهما في الآخر. وأثبتت التجربة نفسها أن المواطنة الفردية وحدها لا تكفي إذا بقي تعريف الدولة القومي والسيادة العليا ملكًا لجماعة واحدة؛ فقد نص القانون الأساسي الإسرائيلي لسنة 2018 صراحة على أن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بالشعب اليهودي.[10] المطلوب إذن ليس تعميم الوضع الإسرائيلي الحالي على الفلسطينيين، ولا إقامة سلطة فلسطينية أكبر قليلًا تحته.

المطلوب الانتقال من العيش في الدولة نفسها إلى امتلاك الدولة نفسها بالتساوي.

من هنا تبدأ الفيدرالية.

ليست الفيدرالية المقصودة ضم الضفة وغزة إلى إسرائيل القائمة ثم توزيع الجنسية الإسرائيلية على سكانهما. فإذا بقيت الدولة في تعريفها الدستوري والسياسي ملكًا قوميًا حصريًا لجماعة واحدة، يصبح الضم توسيعًا للمواطنة الفردية تحت سيادة لم تصبح مشتركة. كما أن الفيدرالية ليست حكمًا ذاتيًا فلسطينيًا موسعًا تظل إسرائيل فوقه صاحبة الحدود والجيش والفضاء والسياسة الخارجية. تلك ستكون الدولة المخصيّة مرة أخرى، ولكن باسم دستوري أكثر أناقة.

الفيدرالية المقصودة تبدأ من مبدأ مختلف: الدولة مشتركة لأن السيادة مشتركة، والمواطنة متساوية لأن الدولة ليست ملكًا حصريًا لقومية أو دين.

ولا يعني ذلك اختراع شعب جديد. الفلسطيني يبقى فلسطينيًا، واليهودي الإسرائيلي يبقى يهوديًا وإسرائيليًا، وتبقى العربية والعبرية، وتبقى الذاكرتان والروايتان والأعياد والرموز والمؤسسات الثقافية. الاتحاد لا يحتاج إلى صهر الشعبين لكي يحكمهما؛ يحتاج إلى دستور يمنع أيًا منهما من استخدام الدولة لامتلاك الآخر.

يمكن أن تتكون الدولة من وحدات أو أقاليم فلسطينية وإسرائيلية تتمتع بصلاحيات واسعة في التعليم والثقافة والإدارة المحلية والتخطيط والصحة والشؤون الاجتماعية والشرطة المحلية وغيرها من الوظائف التي يكون قربها من المجتمع أكثر فاعلية من مركزيتها. ولا ينبغي أن تكون حدود هذه الوحدات نسخة أخرى من حدود قومية مغلقة؛ فالمواطن الاتحادي لا يفقد حقوقه عندما يعبر من وحدة إلى أخرى، ولا يصبح الفلسطيني ضيفًا في وحدة ذات أغلبية يهودية ولا اليهودي غريبًا لمجرد أنه يعيش في وحدة ذات أغلبية فلسطينية.

وفوق الوحدات توجد الدولة الاتحادية. تتولى الحقوق الدستورية الأساسية، والسياسة الخارجية، والعملة والسياسة النقدية، والجمارك، والبنية التحتية الكبرى، والموارد المشتركة، وجانبًا من الضرائب وإعادة توزيعها، والأمن الخارجي، والقضايا التي لا تستطيع وحدة واحدة إدارتها بمفردها. ويكون لها قضاء اتحادي يستطيع حماية المواطن من الحكومة المركزية ومن حكومته المحلية معًا.

وتكون هناك حقوق لا تستطيع أغلبية فلسطينية أو يهودية التصويت على إلغائها: المساواة أمام القانون، وحرية الحركة والإقامة والعمل والملكية، وحرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم، والمحاكمة العادلة، والحقوق السياسية، والحماية من التمييز بسبب القومية أو الدين أو اللغة. فالمواطنة التي تستطيع أغلبية أن تسحب جوهرها من الأقلية ليست مواطنة مستقرة، بل هدنة ديمغرافية.

ولهذا لا يكفي «شخص واحد، صوت واحد» وحده في كل شيء. فهو ضروري للمساواة الفردية، لكنه لا يحل خوف جماعتين تحمل كل منهما ذاكرة تجعل تحولها إلى أقلية سياسية احتمالًا وجوديًا. يحتاج النظام إلى حماية الفرد من الجماعة، والجماعة من هيمنة الجماعة الأخرى في الوقت نفسه.

ويمكن أن يقوم البرلمان الاتحادي على غرفتين: مجلس يمثل السكان وفق عددهم، ومجلس يمثل الوحدات الاتحادية بطريقة تمنع الكتلة السكانية الأكبر من احتكار كل مستويات القرار. وتحتاج تعديلات الدستور والحقوق الأساسية وحدود الوحدات وبعض القضايا المتعلقة باللغة والمقدسات والأمن إلى أغلبية مزدوجة لا تستطيع قومية واحدة توفيرها بمفردها. التفاصيل قابلة للتغيير، لكن المبدأ ليس كذلك: لا يستطيع الفلسطيني أن يتحرر من التفوق اليهودي ليقيم تفوقًا فلسطينيًا، ولا يستطيع اليهودي أن يطلب ضمانًا ضد حكم الأكثرية ثم يحتفظ لنفسه بحق حكم الآخر.

وتصبح العربية والعبرية لغتين اتحاديتين متساويتين. تستطيع الوحدات إدارة تعليمها وثقافتها بلغتها الأساسية، لكن المواطن يستطيع مخاطبة الدولة والمحكمة والمؤسسة الاتحادية بالعربية أو العبرية من دون أن يشعر أن لغته امتياز سمحت به الجماعة الأخرى. ولا تبدأ الفكرة هنا من فراغ؛ فالقانون الإسرائيلي الحالي يجعل العبرية لغة الدولة ويمنح العربية «مكانة خاصة»، بعد أن كانتا حاضرتين تاريخيًا في مؤسسات الدولة بدرجات مختلفة.[10] المطلوب في الاتحاد هو الانتقال من المكانة غير المتساوية إلى المساواة الدستورية.

أما القدس، فقد تكون الفيدرالية هي الصيغة التي تسمح للمرة الأولى بتغيير طبيعة السؤال عنها. فالصراع عليها قام طويلًا على افتراض أن السيادة شيء إذا امتلكه طرف خسره الآخر. أما في الدولة المشتركة فيمكن للقدس أن تكون مقرًا لمؤسسات الاتحاد، مع ترتيبات محلية تحمي مجتمعاتها وأحياءها ومقدساتها، من دون الحاجة إلى شق المدينة بحاجز سيادي لكي يثبت كل طرف أنه حصل على عاصمته.

وتتغير كذلك مشكلة المستوطنات من دون أن تختفي. فالاستيطان لم يكن مجرد انتقال أفراد إلى السكن في مكان آخر؛ ارتبط بمصادرة الأرض وبنية قانونية وأمنية غير متساوية. وقد خلصت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو/تموز 2024 إلى عدم مشروعية الوجود الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وطالبت بوقف النشاط الاستيطاني الجديد، وأكدت التزام إسرائيل بجبر الأضرار الناجمة عن سياساتها وممارساتها غير المشروعة.[11] والفيدرالية لا تستطيع تحويل المخالفة القانونية إلى حق بأثر رجعي لمجرد تغير شكل الدولة. ينبغي معالجة الملكية حيث توجد مطالبة مشروعة، وردها حيث يمكن، والتعويض حيث تقتضي التسوية ذلك، وإنهاء أي امتياز قانوني يقوم على هوية الساكن.

لكن وجود اليهودي في الخليل لا يكون مشكلة في ذاته، مثلما لا يكون وجود الفلسطيني في يافا مشكلة في ذاته. فإذا أصبحت حرية الإقامة حقًا اتحاديًا، يستطيع اليهودي أن يعيش داخل وحدة فلسطينية خاضعًا لقانونها المحلي وللدستور الاتحادي، ويستطيع الفلسطيني أن يعيش في حيفا أو تل أبيب داخل وحدة إسرائيلية بالشروط نفسها. المساواة تبدأ عندما يصبح الحق الذي نطلبه لأنفسنا حقًا للآخر أيضًا.

وهذا يحول العودة الفلسطينية من مشروع لإعادة التاريخ إلى حق يمكن تفكيك عناصره ومعالجتها. يستطيع اللاجئ أو حفيده أن يحصل على المواطنة الكاملة، وأن يطالب بملكية أو تعويض وفق آلية قضائية، وأن يقيم حيث يسمح القانون المتساوي للجميع، من دون أن تصبح عودته مشروطة بطرد إنسان آخر. لا تختفي المظلمة، لكنها تتوقف عن إنتاج مظلمة جديدة لكي تثبت أنها عولجت.

وتبقى غزة جزءًا كاملًا من الاتحاد، لا ملحقًا جغرافيًا ولا منطقة تحت وصاية دائمة. وحتى الإطار الدولي الانتقالي الذي بدأ تطبيقه بعد حرب غزة يقدم نفسه بوصفه مؤقتًا، ويربط الإدارة الحالية بإعادة بناء حكم فلسطيني مدني أوسع.[7] [8] لكن المبدأ الذي وصلنا إليه لا يسمح بأن تتحول المرحلة الانتقالية إلى وضع دائم يخضع فيه الفلسطيني لإدارة لا يكون مواطنًا كاملًا في النظام السيادي الذي يقرر مصيره. لا إدارة بلا مواطنة.

أما الأمن فهو العقدة التي تستطيع وحدها إسقاط المشروع كله. فبعد أكثر من قرن من الحرب والتهجير والعمليات المسلحة والاحتلال والصواريخ والتفجيرات والمجازر، لا يستطيع دستور أن يمحو الخوف بتوقيع. ولا يمكن بناء اتحاد يحتفظ داخله اليهود بجيشهم والفلسطينيون بجيشهم ثم نأمل أن يصبح الجيشان مؤسستين وطنيتين صديقتين. دولتان مسلحتان داخل الدولة ليستا فيدرالية، بل حربًا مؤجلة.

وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يُطلب من الفلسطيني أن يضع أمنه بصورة دائمة في يد المؤسسة العسكرية التي خضع لها، ولا من الإسرائيلي أن يسلم أمنه في صباح واحد إلى مؤسسة جديدة قد يدخلها من كان يقاتله بالأمس. ولذلك ستكون المرحلة الأمنية أطول مراحل الانتقال وأكثرها حاجة إلى الرقابة والضمانات الخارجية.

يمكن أن تبدأ بشرطة مدنية محلية مهنية داخل الوحدات، وبنزع تدريجي للسلاح الفصائلي، وبترتيبات مشتركة ومراقبة دولية في المجالات الأكثر حساسية، ثم بناء مؤسسات اتحادية جديدة بدل الاكتفاء بإعادة تسمية المؤسسات القديمة. والغاية النهائية واضحة مهما طال الطريق إليها: احتكار شرعي واحد للقوة تحت دستور مشترك. لا جيش يهوديًا يحكم الفلسطيني، ولا جيش فلسطينيًا يستطيع الحرب على اليهودي، بل مؤسسة اتحادية لا يملكها أي منهما وحده.

وقد يكون هذا أصعب من قدرة المجتمعين على الاحتمال. وربما تفشل الفيدرالية عند الأمن قبل أن تصل إلى البرلمان واللغة والضرائب. لكن صعوبتها لا تصبح حجة لصالح البديل إلا إذا كان البديل أسهل ويعمل فعلًا. والمقارنة ليست بين الفيدرالية وعالم مثالي؛ المقارنة بينها وبين احتلال طويل، واستيطان مستمر، وسلطة بلا سيادة، وغزة تعاد صياغة نظام حكمها بعد دمار واسع، وحروب متكررة، أو دولتين يفترض أن تنفصلا فوق أرض ازداد تشابكها طوال العقود التي كان يفترض أن يجري فيها الفصل.

ولن تنشأ الفيدرالية بقرار فلسطيني وحده، لأن إسرائيل هي الطرف الأقوى وصاحبة الدولة القائمة والمؤسسات العسكرية والاقتصادية والسيادية التي سيجري تحويلها. ولن يكون من الواقعي تصور أن مجتمعًا يهوديًا بنى دولته أصلًا لضمان سيادته القومية سيوافق بسهولة على تحويلها إلى دولة اتحادية مشتركة. كما أن القانون الأساسي لسنة 2018 جعل حصرية تقرير المصير القومي لليهود جزءًا صريحًا من البنية الدستورية القائمة، وهو ما يعني أن الاتحاد المقترح لا يحتاج إلى تعديل إداري، بل إلى تغيير جوهري في تعريف الدولة نفسها.[10]

وفي المقابل لن يكون من السهل مطالبة الفلسطيني الذي عاش الاحتلال والاستيطان والتهجير بأن يرى في مشاركة الدولة مع الطرف الأقوى نهاية عادلة لصراعه. فقد تبدو الفيدرالية له مكافأة لإسرائيل على واقع صنعته بالقوة، وتحويلًا لفشل الدولة الفلسطينية إلى قبول بالدولة التي منعت قيامها. وهذا الاعتراض لا يعالج بشعار عن التعايش، بل بما يحصل عليه

الفلسطيني فعليًا: نهاية خضوعه لسيادة لا يشارك في صنعها، ومواطنة كاملة، ومساواة دستورية، وحرية حركة وإقامة، وحق سياسي متساوٍ، ومعالجة للملكية والتعويض، وقدرة على تغيير الحكومة التي تحكمه.

وهذا هو التنازل الحقيقي الذي تطلبه الفيدرالية من الطرفين. لا تطلب من الفلسطيني التخلي عن هويته، ولا من اليهودي التخلي عن هويته. تطلب من كليهما التخلي عن شيء أصعب: احتكار الدولة.

يتخلى اليهودي عن أن تكون الدولة المشتركة ملكًا قوميًا حصريًا لليهود، ويتخلى الفلسطيني عن اشتراط أن تكون حريته مستحيلة قبل قيام دولة قومية فلسطينية منفصلة. لا يخسر أي منهما شعبه، لكنه يخسر الحق في أن تكون السيادة ملك شعبه وحده.

وقد لا يقبل أي منهما بذلك.

ولا أعرف إن كان سيدفعهما إلى ذلك يوماً.

فهذا الكتاب الذي قضى فصوله في نقد الوعود المغلقة لا يستطيع أن ينتهي بوعد مغلق جديد. الفيدرالية ليست نبوءة، ولا هي المرحلة الحتمية التالية للتاريخ، ولا توجد ضمانة أن تجربة غزة ستنجح أو أن الضفة ستتغير أو أن إسرائيل ستقبل أو أن الفلسطينيين سيريدونها. وقد يأتي المستقبل بحل لم نتصوره، أو يبقى الصراع أطول مما يستطيع هذا الجيل رؤيته.

لذلك ينبغي إخضاع الفيدرالية للاختبار نفسه الذي أخضعنا له فتح وحماس وأوسلو والمقاومة والسلطة والدولة المستقلة. لا نسأل عن جمال الفكرة، بل عن نتائجها. مقدار ما تمنحه للإنسان من حقوق، وما تخفضه من احتمال الحرب، وما تفتحه من حركة وعمل وتعليم واستثمار، وما تمنحه للمواطن من قدرة على إسقاط حكومته، وما توفره للفلسطيني واليهودي من حماية تمنع أحدهما من امتلاك الآخر، وما تستطيع معالجته من ملكية وتعويض من دون صناعة لاجئ جديد.

إذا فشلت في ذلك، ينبغي التخلي عنها.

ليست الفيدرالية مقدسة.

وهذا ربما يكون أهم ما يميزها عن الدولة التي انتظرناها طويلًا: لا ينبغي لأحد أن يموت من أجلها لكي تثبت أنها تستحق الحياة.

لقد بدأ هذا الكتاب من دولة لم تولد، ثم وجد في الطريق مؤسسات حملت أسماء أكبر من قدرتها، وثورات تحولت إلى سلطات، وسلطات تحولت إلى غايات، ولاجئًا طال انتظاره حتى أصبحت صفته جزءًا من النظام الذي يفترض أن ينهيها. وفي نهاية الطريق لا أملك دولة مثالية أضعها مكان الدولة التي انتقدتها.

أملك معيارًا أقل إثارة وأكثر فائدة.

إذا استطاعت الفيدرالية أن تجعل الفلسطيني واليهودي مواطنين في دولة يملكانها معًا، فلتكن فيدرالية. وإذا ظهر نظام آخر يفعل ذلك بصورة أفضل، فليكن هو. وإذا أمكن يومًا قيام دولتين حقيقيتين تمنحان الناس الحقوق والأمن والسيادة القابلة للحياة، فلا سبب لرفضهما لأن كتابًا اقترح شيئًا آخر.

فالاسم ليس القضية.

يمكن أن تسمى فلسطين، أو إسرائيل، أو اتحادًا يحمل الاسمين، أو اسمًا لم يخترعه أحد بعد. يمكن أن يكون لها علمان أو علم واحد، عاصمتان أو عاصمة اتحادية، وأن يختلف أبناؤها بعد مئة سنة حول الرواية التي أدت إلى قيامها.

ما لا ينبغي أن يختلفوا عليه هو أن الدولة وجدت من أجلهم، لا أنهم وجدوا من أجلها.

المراجع

1. الأمم المتحدة، «إعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين»، A/CONF.243/2025/1/Add.1، 6 آب/أغسطس 2025؛ والملحق A/CONF.243/2025/1، 29 تموز/يوليو 2025.

2. Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip (Oslo II), 28 September 1995، المتعلقة بالأرض ونقل الصلاحيات خلال المرحلة الانتقالية XI ولا سيما المادة.

3. Yohanan Tzoreff, "The Collapse of the Palestinian Authority: The Scenario Israel Must Avoid," Institute for National Security Studies (INSS), 4 August 2024؛ وانظر أيضًا INSS, "The Decision to Strengthen the Palestinian Authority," 22 August 2023. وتُستخدم هذه المصادر هنا لإثبات وجود تصور معلن داخل دوائر بحث الأمن القومي الإسرائيلية يعتبر استمرار سلطة فلسطينية عاملة والتنسيق معها مصلحة إسرائيلية، لا لإثبات وجود إجماع إسرائيلي على مستقبلها السياسي.

4. League of Arab States, Arab Peace Initiative, Beirut Summit, Resolution 14/221, 28 March 2002، الواردة في الوثيقة A/56/1026-S/2002/932.

5. الأمم المتحدة، «إعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين»، 29 تموز/يوليو 2025، ولا سيما الفقرات المتعلقة بالربط بين قيام دولة فلسطينية مستقلة والاندماج الإقليمي والاعتراف المتبادل؛ والملحق الصادر في 6 آب/أغسطس 2025.

6. World Bank, Palestinian Fiscal and Revenue Developments, Review April–June 2025، بشأن أزمة المالية العامة للسلطة الفلسطينية، والاقتطاعات من إيرادات المقاصة ووقف تحويلها ابتداءً من أيار/مايو 2025؛ وانظر أيضًا إعلان نيويورك 2025 بشأن الدعم المالي والمؤسسي للسلطة وإصلاح نظام إيرادات المقاصة.

7. United Nations Security Council, Resolution 2803 (2025), S/RES/2803 (2025), 17 November 2025. أقر القرار إطارًا لإدارة انتقالية في غزة، يتضمن لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير حزبية تتولى التشغيل اليومي للخدمات والإدارة المدنية، تحت إشراف دولي انتقالي.

8. United Nations, "Implementation of United Nations Security Council Resolution 2803 (2025): Report of the Board of Peace through the Office of the High Representative for Gaza," S/2026/418, 15 May 2026. يسجل التقرير تشكيل «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» وبدء عملها واجتماعها الأول في القاهرة في 15 كانون الثاني/يناير 2026 وتوزيع ملفات الإدارة المدنية وإعادة الإعمار.

9. United Nations Security Council, meeting on the situation in the Middle East, 11 August 2026، SC/16430، بشأن تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية والتحذير من أثر تدهور الوضع على السلطة الفلسطينية وإمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

10. Basic Law: Israel – The Nation State of the Jewish People, 19 July 2018، ولا سيما المادة 1 التي تجعل ممارسة حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاصة بالشعب اليهودي، والمادة 4 المتعلقة بمكانة العبرية والعربية.

11. International Court of Justice, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion, 19 July 2024، ولا سيما استنتاجات المحكمة بشأن الاستيطان، وعدم مشروعية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووجوب وقف النشاط الاستيطاني الجديد وجبر الأضرار.

الفهرست

• إهداء	3
• مقدمة	5
• الفصل الأول _ صراع الآلهة	9
• مراجع الفصل الأول	21
• الفصل الثاني _ الفتح الإسلامي, بداية ونهاية	26
• مراجع الفصل الثاني	36
• الفصل الثالث _ داوود وجالوت من جديد	40
• مراجع الفصل الثالث	54
• الفصل الرابع _ بين مأسسة وطوشة عرب	58
• مراجع الفصل الرابع	65
• الفصل الخامس _ ثمانون عاماً في ثلاجة الانتظار	67
• مراجع الفصل الخامس	76
• الفصل السادس _ عمان _ بيروت _ تونس	79
• مراجع الفصل السادس	90
• الفصل السابع _ دولة فتح	94

- مراجع الفصل السابع 114
- الفصل الثامن _ دولة حماس 117
- مراجع الفصل الثامن 125
- الفصل التاسع _ بين خرافتين 127
- مراجع الفصل التاسع 136
- الفصل العاشر _ صناعة اللاجئ 137
- مراجع الفصل العاشر 147
- الفصل الحادي عشر _ سلطة الشعار 150
- مراجع الفصل الحادي عشر 159
- الفصل الثاني عشر _ تغريبتان سوناتا واحدة 162
- مراجع الفصل الثاني عشر 167
- الفصل الثالث عشر _ ما بعد الدولة 168
- مراجع الفصل الثالث عشر 175


الدولة
المخصيّة
الفلسطينيون بين سطوة الشعار
وفعل الإختيار
يقدّم هذا الكتاب قراءة جديدة لتاريخ فلسطين وإسرائيل من منظور واحد، تتجاوز السرديات المتزايدة والرؤى الأحادية. من الفتح الإسلاميّ إلى الدولة الحديثة، ومن الانتداب إلى الحرب والسلام، تتبع هذه الدراسة تشكّل دولة لم تكتمل يوماً، رغم كثرة محاولات اكتمالها.
لا يكتفي الكتاب بسرد الماضي، بل يضع الحاضر في سياقه التاريخي، ويستشرف مستقبلاً ممكناً قائماً على الفيدرالية، بوصفها إطاراً واقعياً لتجاوز مأزق الدولة القومية. إنه عمل تاريخي – سياسي – فكري، يدعو إلى إعادة التفكير في المكان والانتماء والسلطة، بعيداً عن أوهام الحسم وقطع الجذور.
كتاب لكل من يريد أن يفهم، لا أن ينتصر؛ لكل من يؤمن أن المستقبل لا يُبنى على الإقصاء، بل على الاعتراف المتبادل.
غسان أبو العلا
باحث وكاتب في التاريخ والسياسة، يركّز في أعماله على قضايا الدولة والمجتمع في المشرق العربي، وخاصة فلسطين. يمزج في هذا الكتاب بين البحث التاريخي والرؤية السياسية، في محاولة لفهم الماضي إضاءةً للحاضر، واستكشاف الممكن في المستقبل.
ISBN 978-1-738407-9-6
9 781738 407096